سلسلة الاقتصاد

مخاطر التضخم الاقتصادى والإستهلاك

إعـــداد

د. أحمد حامد محمد السيد أحمد   د. إبراهيم جابر السيد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٣٣٠
أ. أ

أحمد ، أحمد حامد محمد السيد.

سلسلة الاقتصاد / أحمد حامد محمد السيد أحمد .{واخ}.-ط١.-

دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.

٣٧٦ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .

تدمك : 2 - 615 – 308 – 977 – 978

١. الاقتصاد .

أ - أحمد ، أحمد حامد محمد السيد. (مؤلف مشارك) .

رقم الإيداع : ٢٠٨٨٤ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com . elelm_aleman@yahoo.com

الناشـــر : دار الجـــديد للنشـــر والتـــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

٢٠٢٠

الفــهــرس

الفــهــرس ٣
مقدمـــة ٤
الفصــل الأول التــضخــم ٥
الفصــل الثانى التضخم الإقتصادى ١٠
الفصـــل الثالث التضخم و الانكماش و آثارهما الإقتصادية ١٦
الفصل الرابع التضخم – البطالة – العجز و الدين.. ٣٤
الفصل الخـامس معايير إعداد التقارير المالية.. ٥٣
الفصل السادس النظريات و السياسات النقدية.. ٦٦
الفصــل الســابع انعكاسـات التضخـم على القـدرة الشـرائيـة للمستهلك.................... ٨٤
الفصــل الثامن مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة............ ٩٥
الفصل التاسع حالة التنمية في عام ١٩٩٧ .... ١١٠
الفصل العاشر" نعمة الركود الإقتصادي ١٢٠
الفصل الحادى عشر السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادى ١٢٦
الفصل الثـانى عشر التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي......................... ١٥١
الفصل الثالث عشر السياسة النقدية ١٨١
المـراجـع ٢٠٣

مقدمـــة

يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة . وفى واقع الأمر، فان وجود التضخم فى الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية فى تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. من ناحية أخرى ، فان هناك ارتباطا قويا ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنيوية والهيكلية للنظام السياسي.

وبدون الدخول فى مناقشة مطولة للتعريفات المختلفة للسياسة الاقتصادية، **فان يمكن القول بان السياسة الاقتصادية تتجسد بصفة عامة فى :** " مجموعة من الإجراءات - النوعية والكمية - التى تستهدف تحقيق جملة من الأهداف التى يضعها النظام السياسي".

الفصــل الأول

التــــضخــم

التضخم الاقتصادي:

هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لايوجد اتفاق بين تعريفه ، ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة **مثل:**

١. الإرتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
٢. إرتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
٣. إرتفاع التكاليف.
٤. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث إرتفاع في الأسعار دون أن يصحبه إرتفاع في الدخل النقدي، كما أن من الممكن أن يحدث إرتفاع في التكاليف دون أن يصحبه إرتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه إرتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية.

وبعبارة أخرى فان الظواهر المختلفة التى يمكن أن يطلق على كل منها " **التضخم** " هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم.

ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التى يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات وتشمل:

١. **تضخم الأسعار: أي الإرتفاع المفرط في الأسعار.**
٢. **تضخم: أي إرتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.**
٣. **تضخم التكاليف: أي إرتفاع التكاليف.**
٤. **التضخم النقدي: أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.**
٥. **تضخم الائتمان المصرفي: أي التضخم فى الائتمان .**

ومن هنا يرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التى يطلق عليها فان المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لان الإرتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم

أنـــواع الـتضخم :

١- الـتضـــخم الأصـــيل : يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدّلات الإنتاج مما ينعكس أثره في إرتفاع الأسعار.

٢- الـتضـــخم الـزاحـــف : يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بإرتفاع بطيء في الأسعار.وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الانتاج ثابـــت (مســـتقر) فيـــؤدي إلـــى إرتفـــاع فـــي الاســـعار. مســـتوى الأســـعار قد يرتفع بشكل طبيعي إلى ١٠%.

٣- الـتضخم الـمكبـوت : وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الإرتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وإرتفاع الأسعار.

٤- الـتضخم الـمفـرط : وهي حالة إرتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حصل في كل من ألمانيا خلال عامي ١٩٢١ و١٩٢٣ وفي هنغاريا عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية مستوى الاسعار قد يتجاوز الإرتفاع ٥٠% في الشهر الواحد(كل شهر) او أكثر من ١٠٠% خلال العام.

العلاقة بين التضخم وسعر الصرف:

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الإقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية وإقتصادية متعددة، ومن أشد هذه العوامل الإقتصادية، التضخم، ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

العلاقة بين التضخم وإرتفاع الأسعار

وتفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادئ البسيطة التى تتضمنها قوانين العرض والطلب، فهذه القوانين تقرر أنه – بالنسبة لكل سلعة على حدة – يتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض ، وإذا حدث أفراط في الطلب – فإنه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض، وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع السعر، وتضيق الفجوة مع كل إرتفاع في السعر حتى تزول تماماً وعندئذٍ يستقر السعر ومعنى ذلك أنه إذا حدث إفراط في الطلب على أية سلعة فان التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق إرتفاع الأسعار.

وهذه القاعدة البسيطة التى تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التى يتعامل بها المجتمع فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فان إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات – أو الجزء الأكبر منها – يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وهذه هي حالة التضخم.

العلاقة بين التضخم والكساد:

شهد الإقتصاد العالمي عدة تقلبات وموجات من التضخم والكساد ، تعود في الأساس إلى عدم مقدرة الأدوات التي تعتمد سعر الفائدة على إدارة النشاط الإقتصادي .

ولعمري فان علاج هذا الإختلال مفتاحه **قول الحق عز وجل :**

(وكل شيء عنده بمقدار) .

ولما كانت المصارف أهم أدوات تنفيذ السياسات الإقتصادية الرامية الى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فعندما اجتاحت العالم حالة كساد كبير حدثت بطالة قاسية فكانت النتيجة مزيدا من المجاعات والبؤس، عندئذ تصدى العالم (كينز) لدراسة تلك الظاهرة ووضع تعريفا لتلك الظاهرة جاء فيه أن الكساد أو الركود يعني الهبوط المفاجئ للفاعلية الحدية لرأس المال بإحداثه نقصا في الاستثمارات وفي الطلب الفعال.

كل ذلك يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، بحيث ينخفض الاستثمار وتقل العمالة، ويقل الدخل، ويميل الناس إلى الاكتناز، ويتراكم المخزون لدى أرباب العمل، وما إلى هنالك. أما تعريفات الاقتصاديين المعاصرين لتلك الظاهرة **فأهمها التعريف الذي جاء فيه:**

(ان مظهر الركود الاقتصادي يتجلى في تزايد المخزون السلعي فيما بين التجار من ناحية والتخلف عن السداد للأوراق التجارية والشيكات فيما بين التجار من ناحية أخرى).

إجراءات الحد من التضخم

يمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية:

أولاً: تضع وزارة المالية السياسة المالية ((***fiscal policy***) للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض (***surplus***) في الموازنة (***Budget***) يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

ثانياً: قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

ثالثاً: زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

رابعا **:** خفض الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية الى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فان الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق.

السياسة النقدية:

أولاً: الأدوات الكمية:

١. **زيادة سعر إعادة الخصم :** ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الإنتمائية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.

٢. دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزاء من السيولة المتداولة في السوق. أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.

٣. **زيادة نسبة الإحتياط القانوني:** تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الإنتمائية لدى المصارف.

ثانياً: الأدوات النوعية:

أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الإنتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

ثالثاً: معدلات الفائدة: ***Interest rates***

غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي.

وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية. ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال إذ تتجه توقعاتهم بان الحالة الاقتصادية في تحسن وان رواجا اقتصادياً سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة أمام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل.

وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل :-

١ – معدل التضخم (***Inflation***):

تؤثر معدلات التضخم في منشآت الأعمال عموماً ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف. وكما أشير إليه سابقاً فان انخفاض القوة الشرائية للنقد تسبب

ازدياد الحاجة إلى التمويل. وعلى افتراض أن تقديرات إحدى منشآت الأعمال، أشارت إلى أن كلفة خط إنتاجي مقترح ضمن خطتها السنوية للسنة القادمة بلغت (١٠) مليون دينار، وعندما أرد تنفيذ الخط الإنتاجي تبين أن هذا المبلغ لا يكفي لتغطية تكاليف إقامة هذا الخط الإنتاجي، بل يتطلب (١٥) مليون دينار(البسام، ١٩٩٩م: ٩٢).

هذه الزيادة ناتجة عن ازدياد معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى زيادة الطلب على رأس المال وزيادة الطلب هذه، تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على التمويل المقترض، إذا تأثرت القرارات المالية لمنشأة الأعمال ولا يقتصر التأثير على أسعار الفائدة بل يؤثر التضخم في أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وتنسجم أسعار الفائدة مع معدلات التضخم.

٢ – العرض والطلب:

يزداد الطلب على اقتراض الأموال في الحالات التي يكون فيها ورواج، وذلك لتوفر فرص استثمارية للمستثمرين وباختلاف مستويات العائد والمخاطرة المتوقعين لأية فرصة استثمارية، يتم اختيارها، ويصاحب هذه الزيادة في الطلب على الأموال زيادة في أسعار الفائدة، في حين زيادة عرض الأموال يؤدي
الى انخفاض أسعار الفائدة.

الفصــل الثانى
التضخم الإقتصادى

مفـهوم التضخم:

التضخم هو الإرتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء كان هذا الإرتفاع ناتجا عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة أو العكس أي أنه ناجم عن زيادة في الإنتاج فائضة عن الطلب الكلي، أو بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج، فضلا عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية. هو من أكبر الاصطلاحات بشان تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم **حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:**

١. الإرتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
٢. إرتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
٣. إرتفاع التكاليف.
٤. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

أنواع التضخم :

هناك أنواع عديدة من التضخم ، أبرزها:

١ – التضخم العادي : عند زيادة عدد السكان تزداد احتياجاتهم، فتضطر الدولة إلى تمويل جانب من الإنفاق العام عن طريق إصدار نقود بلا غطاء مما يؤدي بالنتيجة إلى إرتفاع الأسعار، وهذا النوع من التضخم تعاني منه الغالبية العظمى من الدول، لذا تخطط الدول إلى تنظيم الأسرة وتحديد الولادات.

٢ – تضخم جذب الطلب : يحدث عندما ترتفع الأسعار نتيجة لوجود فائض كبير في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي "المحلي والمستورد"، وقد يكون ذلك مؤقتاً وقد يستمر، مثل إرتفاع أسعار ألعاب وبعض المواد الغذائية في الأعياد أو مناسبات معينة (بداية الموسم) أو السياحة والاصطياف
وفي هذه الحالات فان زيادة الإنفاق لا تمثل زيادة في الإنتاج الحقيقي بقدر ما تكون نتيجتها زيادة الأسعار.

٣ – التضخم المتسلل : وهو تضخم عادي، لكنه يحدث أثناء انخفاض الإنتاج، حيث تبدأ أسعار السلع والخدمات في الإرتفاع ما يحدث مخاوف لدى المستهلكين من استمرار إرتفاع الأسعار، فيلجؤون إلى شراء سلع وخدمات أكثر من حاجتهم، ويتخلصون من النقود، فيتكون التضخم المتسلل الذي يؤدي إلى كبح النمو.

٤ – التضخم الجامح: عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي.

٥- التضخم المكبوت: غالباً ما يظهر هذا النوع من التضخم في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه، حيث تصدر الدولة نقودا دون غطاء بهدف الإنفاق العام للدولة، مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على العرض بسبب وفرة النقد، فتلجأ الدولة إلى التدخل من أجل التحكم بالأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد، وكان الدولة بذلك كبتت (قيدت) تحول الفجوة بين الطلب الأكبر والعرض الأقل، وهذا ما يؤدي الى ظهور الأسواق السوداء.

٦- التضخم المستورد: عندما ترتفع أسعار السلع المستوردة لأي سبب كان ينسحب هذا الارتفاع، في الغالب على السلع المحلية، ما يؤثر بشكل واضح على أصحاب الدخول المحدودة، فيطالبون بزيادة الأجور والمرتبات.

٧- التضخم الركودي: في فترات الركود ينخفض الطلب الفعال وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي فتتزايد معدلات البطالة، وإذا كان هناك احتكار كامل أو مهيمن، فلا يستطيع أحد إجبار الشركات المحتكرة على تخفيض أسعار سلعها وخدماتها في حالة الركود، ما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار مع إرتفاع معدلات البطالة.

- **تاريخ التضخم :**

في القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو (التضخم النقدي)، بحيث إذا إزداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، أرتفع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها أرتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار). ثم كانت تحليلات الاقتصادي " . وهكذا توصل "كينز" إلى أن التضخم هو: زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية.

وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة.

- **أسباب التضخم :**

ينشأ التضخم بفعل عوامل مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

١- تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب إرتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة برفع الأجور .

٢- تضخم ناشئ عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من. مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار.

٣- تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكليإذ أن الأسعار تكون قابلة للإرتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب .

٤- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل مع العراق من قبل ونتيجة لذلك يَنعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وإرتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة .

٥- زيادة الفوائد النقدية : ورجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الانتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان في كتابه كارثة الفوائد. وهذا ليس غريبا فالإقتصادي عبر عن ذلك بقوله في كتابه ثروة الأمم: (يزداد الأزدهار الإقتصادي في الدولة كلما أقتربت قيمة الفائدة من الصفر).

- **العلاقة بين التضخم وسعر الصرف:**

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات .

- قياس التضخم :

يقاس التضخم بطريقتين: الأولى وتتم بحساب معدل حساب الأسعار العام حيث تؤخذ أسعار مجموعة من البضائع المنوعة منها الأطعمة والملابس والوقود والأجهزة مثل الكمبيوتر، وكذلك مجموعة من الخدمات كتكلفة غسيل الملابس أو السيارات. وتحسب قيمة شراء هذه البضائع في كل شهر، في أماكن عرضها وبيعها للجمهور، ومن قيمة الشراء للفترات المختلفة والتي عادة تكون شهرا أو فصلا (ثلاثة أشهر) يعرف مقدار التضخم ومقدار التغير في مجموعة الأسعار وليس في سلعة واحدة فقط. فان كان هناك انزياح للأسعار نحو الزيادة بمقدار نصف في المائة فان ذلك يعني أن هناك تضخما بهذا المقدار، والطريقة الثانية لقياس التضخم: مقياس من المنبع، وهو أخذ عينات من أسعار البضائع وتسعيرها من المنتج الأول، أي مقدار السعر الذي يحدده المنتج لبضاعته، ومن هذه الأسعار الإجمالية يمكن معرفة اتجاه خط الأسعار بالصعود أو الهبوط، يحدث أن تنخفض قيمة بعض السلع، فلا يعني ذلك انخفاض في التضخم، لأنه في الوقت نفسه ترتفع أسعار بعض البضائع الأخرى، لذا فان المعدل لسلعة واحدة لا يؤخذ بالحسبان ولكن يكون عاملا مهما لمعرفة سبب التضخم أو الغلاء، ومن هنا نسمع عن الضغوط الكبيرة على منتجي البترول، وذلك في محاولة من الدول الأخرى المشترية أو المستهلكة للبترول لتخفيض أسعاره، لأنه أحد السلع التي أدت إلى إرتفاع مؤشر التضخم .

- التضخم في الامارات :

قال مصدر مطلع أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتزم تحديث مؤشر أسعار المستهلكين بحيث يعكس اتجاهات الأسعار بشكل أدق وإصدار البيانات أكثر من مرة واحدة في العام وربما بشكل شهري والإمارات هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تصدر بيانات

التضخم سنويا وعادة ما تأتي البيانات بعد شهور من انتهاء العام. ولم تعلن الإمارات بعد بيانات ٢٠٠٧ وكان إرتفاع التضخم في الخليج قد عزز التكهنات بان بعض دول المنطقة قد ترفع قيمة عملاتها أو تتخلى عن ربطها بالدولار . وقال جياس جوكنت رئيس قسم الابحاث في بنك ابوظبي الوطني "إذا لم تكن هناك بيانات فان واضعي السياسة يتخبطون في الظلام. والبيانات ضرورية أيضاً لتوجيه التوقعات، والحكومة تحتاج لاستخدام هذه الادوات لارشاد السوق."

➢ العلاقة بين التضخم وإرتفاع الأسعار :

وتفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادئ البسيطة التى تتضمنها قوانين العرض والطلب، فهذه القوانين تقرر أنه - بالنسبة لكل سلعة على حدة - يتحدد عندما يتعادل الطلب مع العرض .. وإذا حدث إفراط في الطلب - فإنه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض، وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع السعر، وتضيق الفجوة مع كل إرتفاع حتى تزول تماماً وعندئذً يستقر السعر ومعنى ذلك أنه إذا حدث إفراط في الطلب على أية فان التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق إرتفاع الأسعار. وهذه القاعدة البسيطة التى تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التى يتعامل بها المجتمع فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فان إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات - أو الجزء الأكبر منها - يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وهذه هي حالة التضخم.

➢ التدابير ضد التضخم :

١- تحقيق خفض كبير للفرق بين أضعف الأجور والمداخيل واعلاها.
٢- التعريف العلني بكل الأجور والمداخيل باعلانها، مثلاً في المنشآت.
٣- الإبقاء على مقدار في الاختيار اقل قليلاً بين كل المنتجات التي يمكن شراؤها.
٤- الإبطاء المحسوس لزيادة الأجور والمداخيل لا اكثر من ٣% مثلاً عندما تزيد الأسعار بمقدار ١%.
٥- ربط الادخار بتغير الأسعار.
٦- إقامة تخطيط اكثر دقة للاتجاهات الاقتصادية الكبرى.
٧- ترك المزيد من الحرية الاقتصادية للمشاريع ضمن تخطيط مركزي عام.
٨- إيجاد حلول جديدة لا توجد في أي مكان آخر.

العدالة، الإبداع، الموضوعية الاقتصادية تلك هي الوجوه الثلاثة للتنمية ومحاورها العامة ويكون الإسهام في النضال ضد التضخم بتخطيط سريع لمجتمع متحول وذلك هو طموحنا وللعوامل أعلاه نرى أن الاقتصاد الإسلامي باستناده على الشريعة السمحاء كأساس عملي هو الدواء لمعالجة التضخم الذي يفتك بالمجتمع نتيجة لعدم التحليل الصحيح للوضع من وجوهه النظرية والمشخصة للإنسان والحياة الاقتصادية بما يجعل الموازنة متعادلة وبما يحقق تنمية أفضل بدون شبح التضخم.

➢ الحد من التضخم :

يمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية:

أ- السياسة الاقتصادية:

أ و لاً : تضع وزارة المالية السياسة المالية (***fiscal policy***) للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض (***surplus***) في الموازنة (***Budget***) يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك الى خفض معدل التضخم.

ثانياً: قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

ثالثاً: زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

رابعا: خفض الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية الى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فان الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق.

ب- السياسة النقدية:

في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية:

أولاً: الأدوات الكمية:

١. زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الإنتمائية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.
٢. دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزاء من السيولة المتداولة في السوق. أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.
٣. زيادة نسبة الإحتياط القانوني. تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الإنتمائية لدى المصارف.

ثانياً: الأدوات النوعية:

أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الإنتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

ثالثاً: معدلات الفائدة:

غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعرين وتزداد أسعار

الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي.

وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية. ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال إذ تتجه توقعاتهم بان الحالة الاقتصادية في تحسن وان رواجا اقتصادياً سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة أمام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل.

وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل:

١- <u>معدل التضخم (***Inflation***):</u>

تؤثر معدلات التضخم في الصناعية لمنشآت الأعمال عموماً ولذلك يزداد الطلب على لتغطية هذه التكاليف. وكما أشير إليه سابقاً فان انخفاض القوة الشرائية للنقد تسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل. وعلى افتراض أن تقديرات إحدى منشآت الأعمال، أشارت إلى أن كلفة خط إنتاجي مقترح ضمن خطتها السنوية للسنة القادمة بلغت (١٠) مليون دينار، وعندما أرد تنفيذ الخط الإنتاجي تبين أن هذا المبلغ لا يكفي لتغطية تكاليف إقامة هذا الخط الإنتاجي، بل يتطلب (١٥) مليون دينار .

و الزيادة ناتجة عن ازدياد معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى زيادة الطلب على وزيادة الطلب هذه، تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على التمويل المقترض، إذا تأثرت القرارات المالية لمنشأة الأعمال ولا يقتصر التأثير على أسعار الفائدة بل يؤثر التضخم في أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وتنسجم أسعار الفائدة مع معدلات التضخم. ففي كانت أسعار الفائدة أقل من نظيرتها **ويعود السبب إلى أن معدل التضخم يتأثر بالأتي :-**

٢- <u>العرض والطلب:</u>

يزداد الطلب على اقتراض الأموال في الحالات التي يكون فيها الوطني للدولة في حالة انتعاش ورواج، وذلك لتوفر فرص استثمارية للمستثمرين وباختلاف مستويات العائد والمخاطرة المتوقعين لأية فرصة استثمارية، يتم اختيارها ويصاحب هذه الزيادة في الطلب على الأموال زيادة في أسعار الفائدة، في حين زيادة عرض الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.

يعتبر التضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرات به. وهو مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية،لايعتبر بالضرورة حالة مرضية إلاَّ بعد أن يتجاوز حدوده. وبالعكس أيضاً لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، أن قراءة واقع التضخم لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له.والمعروف أن التضخم عرض وليس مرض هو مؤشر خلفه تكمن حقائق قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وبالتالي فان السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة رهن بأسبابه ونتمنى أن ينال بحثنا اعجابكم .

الفصـــل الثالث
التضخم و الانكماش و آثارهما الإقتصادية

ان البحث في مسألة التضخم و الانكماش كإحدى أهم الظواهر الاقتصادية كان وما يزال يسيل الحبر في الكتابات المتعلقة بالاقتصاد و النقود على المستوى المحلي و العالمي و لعل متعة البحوث المتعلقة بموضوع التضخم و الانكماش تأتي من حداثة و أهمية التضخم و الانكماش من حيث كونهما ظاهرتان و وسيلتان في أن فهما ظاهرتان مرضيتان تصيبان الاقتصاد فتعيقان استحداث التنمية فيه و من جهة أخرى هما يمثلان وسيلتان تنمويتان لا غنى عنهما متقدمان كانا أم ناميان كعامل هام لاستحداث التنمية بهما .

أن موضوع البحث يتناول كيفية ضبط التضخم في دراسة تعريفية ،تحديدية و تحليلية لا سيما و الجزائر تعاني من آثار هذه الظاهرة خاصة في المرحلة الانتقالية نحو التوجه إلى اقتصاد السوق . وهذا ما أدى بالدولة إلى استخدام حزمة من السياسات الاقتصادية لمعالجة هذه الظاهرة و على رأس هذه السياسات السياسة النقدية كوسيلة لكبح انتشار هذه الظاهرة عن طريق استخدام مختلف أدواتها الفنية للتأثير في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي للنقود في الاقتصاد حتى يمكن وقف الضغط التضخمي و إعادة التوازن و الاستقرار إلى النظام الاقتصادي .

التضخم كظاهرة اقتصادية

مفهوم التضخم و النظريات المفسرة له :

من المتفق عليه بين خبراء المالية بصفة خاصة و خبراء الاقتصاد بصفة عامة أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد فبالرغم من استعماله الواسع إلا أن الآراء متضاربة بشان تحديد ماهيته، وهذا لاختلاف المقصود منه و الزمن الذي حل فيه ، وأيضا إختلاف وجهات نظر المحللين و تفسيرهم لنظرية قيمة النقود باعتبار أن العامل الكمي من أهم العوامل المستعملة في تفسير الظواهر التضخمية وعليه سوف نتعرض لأهم تعاريف التضخم وطرق قياسه وأهم النظريات المفسرة له.

تعريف التضخم

إذا رجعنا إلى التاريخ الاقتصادي نجد أن أصل كلمة ***inflation*** لاتيني والمقصود بها ***influre*** والتي تعني المبالغة إلا أن الواقع الاقتصادي أثبت أن تعريف التضخم يحكمه ضوابط و أسس تتعدد عندها المفاهيم الخاصة بالتضخم طبقا لتعدد و اختلاف هذه الضوابط و الأسس و تعدد وجهات نظر الاقتصاديين حيال هذه الضوابط و الأسس في تعريف و إظهار المقصود بالتضخم .

التعريف الأول :

"كل زيادة في كمية النقد تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار" بمعنى أنه كلما أضفنا في السوق كميات من النقود كلما ارتفعت الأسعار معبرة عن حصول ظاهرة التضخم و هذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . إلا أنه يسهل ملاحظة سطحية و عمومية هذا التعريف فهو يعوزه الدقة و الوضوح وصدق الشواهد الخاصة به.

التعريف الثاني :

يعرف بعض الاقتصاديين استنادا إلى نظرية الدخل و الإنفاق التضخم كما يلي :" هو الزيادة في معدل الإنفاق و الدخل". حيث أن زيادة الإنفاق النقدي و من ثم الدخل النقدي يسبب إرتفاع الأسعار و تضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات.

إلا أن ما يعاب على هذا التعريف أن الدخول النقدية قد تزداد دون إرجاع هذه الزيادة إلى عوامل نقدية كإرتفاع الأجور العمالية أو إرجاع هذه الزيادة إلى الزيادة في معدل إنفاق النقود بالإضافة إلى أنه لا يمكن وصف الرواج و ازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالات تضخمية .

التعريف الثالث :

بالنظر إلى خصائص التضخم يمكن تعريف هذا الأخير على أنه :الإرتفاع غير منتظم للأسعار" أو "إنه إرتفاع الأسعار " أو "أنه حركة الإرتفاع العام للأسعار إلا أنه يرد على هذه التعاريف ما يرد على غيرها فهي لا تحدد متى يمكن اعتبار الأسعار مستمرا أو مؤقتا و أيضا **لا** تحدد معدل هذا الإرتفاع كما أنه لا يوجد نسبة للثبات معترف بها و متفق عليها لدى جميع الاقتصاديين و أهم ما يرد على هذا التعاريف النسبية على نظرية إرتفاع الأسعار أنها ليست كافية بمفردها كأساس يصلح بموجبه تحليل الظواهر التضخمية و تفسيرها و تبيان المقصود منها .

التعريف الرابع :

إزاء الانتقادات التي وجهت لكل من التعاريف السابقة فان التعريف الأفضل هو الذي يجمع بين هذه التعاريف و عليه نعرف التضخم :"بأنه كل الزيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و المنتجات في فترة زمنية تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار " .

فهذا التعريف يعبر عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول و بين كمية المنتجات و السلع الموجودة في الأسواق و من ثم فان التضخم هو نتيجة هذه الفجوة و المؤشر لها الفرق بين السلع والخدمات .

بهذا نكون قد قدمنا تعريفا كافيا إلى حد ما للتضخم ،و هكذا نصل
إلى ضرورة تقديم طرق قياسية .

طرق قياس التضخم :

كما سبق التعرض له في التعريف بظاهرة التضخم فان المظهر العام لهذه الظاهرة يتمثل في الإرتفاع المتواصل للأسعار . و من ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة من تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار ، فالإرتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشرًا عاماً على وجود هذه الظاهرة و لكنه ليس سببا لوجودها و إنما هو نتيجة لوجود قوى تضخمية ناتجة عن وجود اختلالات في الاقتصاد القومي .

ولهذا يجدر بنا التعرف في البداية على الأرقام القياسية باعتبارها أداة قياس التغير في قيمة النقود، و ثانيا التعرف على الفجوات التضخمية التي تهدف
الى قياس الضغط على مستوى العام للأسعار.

أولا : الأرقام القياسية للأسعار :

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات نسبية و زمنية للأسعار و تعد لمختلف أنواع السلع أو مجموعها معبرة عنها بوحدات نقدية لقياس الوحدة الشرائية للأفراد و المشروعات ومختلف القطاعات و من هذا **التعريف نستخلص ما يلي :**

١. الأرقام القياسية هي أرقام نسبية :

أي مقارنة تطورات الأسعار بالنسبة لسنة معينة هي سنة الأساس التي تتميز بالاستقرار و يقاس التغير نسبة لها بالنسبة للسنة المطلوب معرفة تغيرات الأسس فيها و التي تدعى سنة الأساس .

٢.الأرقام القياسية هي أرقام زمنية :

حيث أن تطورات الأسعار تؤدي خلال فترة زمنية و بالتالي يمكن اعتبار هذا الأخير متغير أساسي و من بين الصيغ المستعملة في الأرقام القياسية **نجد :**

- الرقم القياسي لأسعار الجملة يعكس مستوى معيشة الأفراد .
- الرقم القياسي لأسعار التجزئة يعتبر عن القوة الشرائية للمستهلكين .
- الرقم القياسي لنفقات المعيشة

و في الحقيقة هناك علاقة تعدي بين هذه الصيغ للأرقام القياسية فعندما يتحرك أي رقم قياسي فانه يحرك معه الأرقام الأخرى أي أن حركة هذه الصيغ هي حركة متوازية خاصة في الفترات التضخمية و مع ذلك نجد الاقتصاديين يختلفون في تحدي أفضل نوع يمكن استعماله في قياس القوة الشرائية للنقد بالنظر إلى اختلاف المستوى الذي تعكسه كل صيغة و لكن عموما يعتبر الرقم القياسي لنفقات المعيشة أهم مقياس في الفترات التضخمية و فيما يلي عرض لأهم الأرقام القياسية :

صيغة لاسبير"laspyres"

الوزن في هذه الصيغة هو الكميات في سنة الأسس و الصيغة الرياضية هي :

haspyres h : الرقم القياسي

المجموع : :سعر السلعة في سنة المقارنة P1

: سعر السلعة في سنة الأساس P0

: كمية السلعة في سنة الأساس Q0

الوزن هنا عبارة عن كميات في فترة المقارنة مقدرة بأسعار سنة الأساس أي :

و تجدر الإشارة القياسية للأسعار ليست في الواقع مقاييس كاملة لقيمة النقود و إنما هي مقاييس نسبية تساعد على عمل مقارنات خاصة بالقوة الشرائية للنقود بين فترتين زمنيتين و عليه فان الطريقة الثانية لقياس التضخم هي الفجوات التضخمية .

ثانياً: الفجوات التضخمية

لقد ظهر مصطلح الفجوة التضخمية كنتيجة لتطور التحليل الخاص بالتضخم عقب بداية الحرب العالمية الثانية ، فهذا المصطلح هو من المصطلحات التي ابتدعها كيتر في بحثه الذي أصدره عام ١٩٤٠ بعنوان كيف تدفع نفقات الحرب ؟

ان الهدف من قياس الضغط على المستوى العام للأسعار يعود إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع و الخدمات و مدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين و بالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من القوة الشرائية لدى المستهلكين .

ان تبيان النظريات المفسرة لظهور القوى التضخمية أدى إلى خلق معايير مختلفة تعتمد على معالم و أدوات خاصة بكل تيار فكري **و من بين هذه المعايير :**

١- معيار فائض الطلب الكلي :

يستند هذا المعيار إلى نظرية الكيترية في الطلب الفعال حيث أن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار هي عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي المعبر عنه بالأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي معبرا عنه بالأسعار الثابتة .

ويعرف كيتر الفجوة التضخمية :بأنها وجود فائض الطلب الفعال على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية أي أنه إذا لم يوافق الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مماثلة في حجم الإنتاج يظهر لدينا فائض في الطلب و هذا الأخير يتسبب في إرتفاع المستوى العام للأسعار و يمكن قياس الفجوة التضخمية خلال فترة سابقة و التي انعكست كليا أو جزئيا في الإرتفاع المتواصل للأسعار باستخدام الصيغة التالية :($Dx = (Cp + CG + I) = Yr$)

- حيث:**DX**تمثل إجمالي فائض الطلب
- **CP**الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية
- **CG**الاستهلاك الجماعي بالأسعار الجارية
- **I** الاستثمار بالأسعار الجارية
- **YR**إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

٢.معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي :

استنادا إلى أسس النظرية الكمية النيو كلاسيكية فان هذا المعيار يأخذ في الاعتبار إمكانية تغيير كل من الدخول أو الناتج القومي و أيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها و طبقا لهذه النظرية فان الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغيير في كمية النقود مع معدل التغيير في إجمالي الناتج القومي و بالتالي الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي يصبح معاملا للصفر أي:

بمعنى تساوي التغيير في كمية النقود مع التغير في إجمالي الناتج القومي .

٣- معيار الإفراط النقدي :

يستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية المعاصرة حيث يصر ميلتون فريدمان رائد المدرسة النقدية على أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة

لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بالحجم الأمثل لكمية النقود بمعنى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو التغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار . فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها فان نصيب الوحدة المنتجة من النقود يجب أن يزيد بالقدر الذي يمكن فيه إلغاء أثر انخفاض سرعة دوران النقود عن حجمها الأمثل مما يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الإرتفاع التضخمي للأسعار ومنه ظهور القوى التضخمية .

و يعتبر معيار الإفراط النقدي أكثر استعمالا من طرف اقتصاديي صندوق النقد الدولي لكون الإحصائيات المتعلقة به تكون أسرع و متوفرة بأكثر دقة .

التحليل الفكري للتضخم

تختلف النظريات في تفسيرها لمصادر القوى التضخمية الدافعة إلى الإرتفاع المتواصل للأسعار ، فنجد كل نظرية ترتكز على مصدر و تعتبره أساسيا في خلق هذه القوى التضخمية و للتعرف أكثر على المصادر المتخلفة للتضخم **سوف نتعرض بإيجاز إلى النظريات المتنافسة في تفسيرها لظاهرة التضخم فيما يلي :**

أولا : النظرية الكمية كمفسر **للتضخم**

لقد لعبت النظرية الكمية النقدية دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود ومن ثم في تحديد هذه القيمة و ذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير هذه التغيرات و الآثار الناتجة عنها و تفسير الظواهر التضخمية وتحليلها .

فالنظرية النقدية تقضي أن الزيادة في كمية النقد المتداولة و الملقى في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية و بغض النظر عن مدى صحة الادعاء فانه مما لاشك فيه أن التفسيرات التي أحاطت بظاهرة التضخم على هذا المفهوم الكمي النقدي قد سادت و تنوعت في كثير من المؤلفات و المراجع الاقتصادية للكثير من الاقتصاديين خاصة مع أزمة الكساد الاقتصادي التي مست الاقتصاديات الرأسمالية من ١٩٢٣ إلى ١٩٢٩ وكذا ما حدث في ألمانيا سنة ١٩٢٣ .

و من الدعائم التي ارتكزت عليها هذه النظرية في تحليل الظواهر التضخمية و منها الإرتفاع في الأسعار نجد :

أ- التغيرات الطارئة على الأسعار ترجع إلى التغيرات الحاصلة لكمية النقود و بنفس النسبة .

ب- تناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار أي إذا زادت الكمية النقدية المتداولة فان الأسعار السائدة سترتفع و العكس .

ج- تناسب الكمية عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها أي أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها .

د- تتناسب الكمية النقدية تناسبا طرديا مع الطلب على السلع و عكسيا مع السلع .

هـ- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج .

و- تفرض هذه النظرية أن هناك ثلاث عوامل تؤثر في الأسعار وهي : كمية النقد سرعة التداول النقدي و كمية المبادلات على أن كمية النقد و تغيراتها هي العامل الفعال و الرئيسي في تغيرات الأسعار أما سرعة التداول النقدي و كمية المبادلات هي عناصر ثابتة أي ليس لها تأثير على حركات الأسعار .ولقد استعان المفكرون الكلاسيكيون في شرحهم لنظرية الكمية النقدية و تبيان دورها في التأثير على حركات الأسعار و تحليل ظواهر التضخم على معادلة المبادلة و التي صاغها فيشر حيث تتخذ المعادلة الشكل التالي :

$$MV = PT \Rightarrow P = \frac{MV}{T}$$

حيث :
متوسط كمية النقود خلال فترة معينة M
سرعة دوران النقود V
المستوى العام للأسعار P
حجم المعاملات T

وهذا يعني أن المستوى العام للأسعار يساوي كمية النقد المتداولة مضروبا في سرعة تداولها مقسوما على كمية التبادل من السلع و المنتجات و لقد تطورت هذه النظرية على يد ألفريد مارشال و أعضاء مدرسة كامبرج و أخذت بدل سرعة دورانها و أيضا استخدام الناتج القومي الحقيقي Y بدلا من T معادلة التبادل صيغة جديدة و ذلك بإحلال فكرة الطلب على النقود K حيث $M = KPY$ وعليه تصبح صيغة معادلة التبادل طبقا لمعادلة كامبرج كما يلي: يمثل الطلب k على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية .

$$\frac{1}{V} = k \Rightarrow M = \frac{PT}{V} \Rightarrow M = KPT$$

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى نظرية الكمية كمفسر للتضخم و خاصة في صورتها التقليدية بعدما أثبتت الحوادث و الطوارئ الاقتصادية عدم دقتها في تفسير الأزمات والمشاكل الاقتصادية و هذا لعدم سلامة الفروض نفسها وبحد ذاتها و التي قامت عليها النظرية الكمية و من هذه الانتقادات :

أ- أن القول بان التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار السائدة و بنفس النسبة ليس صحيحا دائما حيث أنه قد لا يصاحب الزيادة في كمية النقود ارتفاعا في الأسعار و هذا في حالة عدم زيادة الطلب على السلع نتيجة عوامل أخرى كالعوامل النفسية للأفراد فقد يتجه هؤلاء إلى الاكتناز بدلا من زيادة إنفاقهم و هو ما نادى به الاقتصادي كيتر ، كما أن الأسعار قد تتغير و لكن ليس بنفس النسبة .

ب- جوهر الخطأ في هذه النظرية هو افتراضها بان النقود وظيفة واحدة هي وسيط للمبادلة و إهمال الوظائف الأخرى .

ج- بالنسبة لأثر الكمية النقدية على قيمة النقود التي تمثلها ، فانه ليس صحيحا أن كمية النقود تتناسب عكسيا و بنفس النسبة مع الكمية النقدية المتداولة ذلك أن زيادة كمية النقود في الاقتصاد في حالة الرواج لا يؤدي الى تخفيض قيمة العملة و إنما يدعمها .

د- تفترض هذه النظرية أن العنصر الفعال للتأثير على الأسعار هو كمية النقود أما العناصر الأخرى فهي ثابتة و أن كل عنصر منها يشكل وحدة قائمة بذاتها مستقلة عن باقي العناصر لكن في الواقع أن هذه العوامل ليست ثابتة و ذلك لتدخل العوامل النفسية في تحديدها فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود سرعة دورانها نظرا لزيادة الإنفاق على السلع للاستفادة منها بدلا من الاحتفاظ بنقود بدأت تفقد قيمتها بسبب إرتفاع الأسعار كما أن ثبات حجم المبادلات يكون بافتراض التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج و هو ما ثبت عدم صحته فحجم المبادلات في تغير مستمر تبعا لتغير حجم الإنتاج و التشغيل القوميين .

هـ- تفترض هذه النظرية أن الأسعار هي الأثر التابع لكمية النقد و قد أثبتت الوقائع الاقتصادية أن الأسعار قد تصبح عامل مؤثر و كمية النقد هي التابع و لكن هذا لا يعني التسليم بهذا الأخير و إنما النتيجة السليمة تتمثل في عدم وجود علاقة ثابتة حقيقية بين تغيرات الأسعار وتغيرات كمية النقود المتداولة .

و- هذه النظرية تتجاهل عنصر سعر الفائدة في حين أن أهمية التغيرات في كمية النقود تكمن في تأثيرها على سعر الفائدة .

ان نظرية الكمية رغم ما وجه إليها من انتقادات يمكن أن تفسر الإرتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها خاصة في البلاد المتخلفة حيث جمود جهازها الإنتاجي يقر بها من افتراض الناتج القومي كما لا يمكن إنكار ما لهذه النظرية من فضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الأفراح النقدي في خلق الموجات التضخمية و هو دور لم تتكره نظريات التضخم اللاحقة .

ثانيا : النظرية الكيترية كمفسر للتضخم :

ان نظرية التضخم المشتقة من التحليل الكيترية الذي احتواه كتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف و الفائدة والنقود " يمكن أن نطلق عليها نظرية فائض الطلب فقد رفض كيتر الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود و سعر الفائدة و الادخار والاستثمار و قانون ساي و قام باستخدام أدوات التحليل الجزئي في الطلب و العرض على المستوى الكلي أين يتحدد المستوى التوازني لمستوى التوظيف و الدخل القومي الحقيقي بالطلب الكلي الفعال أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي حيث الطلب الكلي الفعال يعني المستوى التوازني للإنفاق القومي .

ان نظرية الدخل القومي الكيترية هي نظرية خاصة بالفترة القصيرة و عليه فهي تقوم على عدد من الافتراضات نذكر منها ثبات العوامل المحددة لموقع دالة العرض الكلي و من ثم التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغير عنصر أو آخر من العناصر الإنفاق القومي و ليكن الاستثمار مثلا يحدد التغير في المستوى التوظيف لعوامل الإنتاج القابلة لتشغيل ، و بالتالي الناتج أو الدخل القومي و هنا عند مستوى معين من التوظيف و الناتج القومي و المستوى العام للأسعار ينشأ فائض طلب كلي **و يميز كيتر بين مرحلتين رئيسيتين لتغير الأسعار :**

١.مرحلة التشغيل الناقص

يفترض كيتري أن الاقتصاد الرأسمالي الصناعي يعاني تعطل في قسم من موارد الإنتاجية القابلة لتشغيل وهنا عندما يزيد الإنفاق الكلي و ليكن قيام الحكومة بزيادة إنفاقها العام يؤدي إلى زيادة الدخول النقدية و منه الإنفاق على الاستهلاك و هو ما يعرف بالمضاعف فعند مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل تعكس الزيادات المتتالية في الدخول و الإنفاق نفسها في زيادة الإنتاج محدثة إرتفاع ضئيل في الأسعار و مع استمرار زيادة الإنفاق و اقتراب الاقتصاد القومي من مرحلة التوظيف الكامل فان الطلب لا يبقى يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور و يطلق على هذا النوع من التضخم ـ يظهر قبل وصول الاقتصاد للتوظيف الكامل ـ التضخم الجزئي ، و هو لا يثير المخاوف بل يعيد حافزا لزيادة حجم الإنتاج في بعض الفروع .

٢. مرحلة التشغيل الكامل :

في هذه الحالة تصل الطاقة الإنتاجية إلى أقصى حد في تشغيلها بالتالي فان زيادة الطلب الكلي لا ينجح في إحداث زيادة في الإنتاج و منه العرض الكلي للسلع و الخدمات أي أن مرونة العرض الكلي تساوي الصفر فزيادة الطلب الكلي تؤدي إلى خلق فائض في الطلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا على الأسعار و هذا الإرتفاع للأسعار سوف يستمر في الإرتفاع طالما وجد فائض طلب يدفعها إلى مشكلة بذلك قوى تضخمية وهذه الأخيرة يطلق عليها كيتر التضخم البحت .

لكن يرد على نظرية فائض الطلب الكيتيرية كمفسر للتضخم أنها تقوم على افتراضات مستمدة من واقع اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية المتغيرة بقطاع صناعي ضخم أسواق عالية الكفاءة جهاز أثمان فعال و من ثم فهذا التحليل يعكس حال البلاد المتقدمة عنه حال البلاد المتخلفة التي تعاني من قصور حجم طاقتها الإنتاجية و ميول ناتجها القومي إلى الثبات مما يجعل نظرية الكمية أكثر تعبيرا عن واقعها.

ثالثا : النظرية المعاصرة لكمية النقود

لقد أصبح أنصار النظرية المعاصرة لكمية النقود و الذين يسمون بالنقديين بزعامة ميلتون فريدمان يشكلون قوة ذات نفوذ متنام ليس فقط في عالم النقد و مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما و النقدية خصوصا في مختلف الدول المتقدمة نظرًا لما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم .

و يظهر عموما أن هذه النظرية ترى بان التضخم ظاهرة نقدية بحتة و أن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بأسرع من نمو الإنتاج و أنه لا أثر للأجور و النفقة في رفع الأسعار كما لا تفترض وجود صلة بين معدل التضخم و مستوى البطالة .

و يتمثل جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان في كونها نظرية للطلب على النقود **و هي تقوم على ركنين أساسيين :**

١- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود و بين الناتج القومي أو الدخل القومي .

٢- الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية يعبر عنها التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو مقلوبها و يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود **مرتبطة بمجموعة التغيرات تتمثل :**

أ)و يخلص فريدمان إلى أن أهم عامل محدد للطلب على النقود في المدة الطويلة هو الدخل القومي الحقيقي أي أن التغير في الأسعار في المدة الطويلة يساوي التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ، وهنا نستخلص أن مصدر الإرتفاع التضخمي في الأسعار حسب النقديين يرجع أساسا إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن حجمه الأمثل

ب)الذي يحقق الاستقرار في مستوى الأسعار .

و لعل أهمية هذه النظرية تعود إلى الظروف الاقتصادية التي سادت الدول الغربية في السبعينات و التي منها انتشار ظاهرة التضخم الركودي ، و من جهة أخرى فشل السياسات المقترحة من طرف أنصار الاتجاه الكيتري في معالجة التضخم .

من الناحية التقييمية لنظرية الكمية في ثوبها الجديد نجد :

١- تحليل فريدمان يمثل خليطا من أفكار كيتر في تحليله للطلب على النقود في نظريته العامة و تحليل ميكس في مقالته الشهيرة عام ١٩٣٥ .

٢- النظرية النقدية المعاصرة مع صورتها التقليدية أكثر عمقا في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود و الأسعار و أكثر واقعية في تفسير القوى التضخمية في البلاد المتخلفة و أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكيترية .

لقد رأينا أن تعدد المعايير و الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية أدت إلى تعدد المعايير المحددة لأنواعه .

أنواع التضخم

أنواع التضخم من حيث الأسباب المنشئة له :

يوجد معيارين لتحديد أنواع التضخم من حيث الأسباب التي أدت
الى ظهوره الأول يتعلق بمصدر الضغط التضخمي أما المعيار الثاني فيقسم التضخم بناءا على العلاقات الاقتصادية الدولية الذي يندرج ضمنه التضخم المحلي
و التضخم المستورد .

أولا : معيار مصدر الضغط التضخمي

هناك ثلاث أنواع من التضخم وفق هذا المعيار : تضخم الطلب ،تضخم التكاليف و التضخم الذاتي
.

سوف نحاول التعرض لها بشيء من التفصيل في النقاط التالية :

١- تضخم الطلب " التضخم الناشئ عن جذب الطلب "

يتمثل هذا النوع من التضخم في "زيادة الطلب الكلي على السلع و المنتجات عن نسبة المعروض منها بثمن معين ثابت " بمعنى أنه إذا كان الاقتصاد الوطني في مرحلة التشغيل الكامل أي لا يمكن زيادة العرض من السلع و المنتجات و اشتد طلب الأفراد على السلع و المنتجات فهذا يؤدي حتما إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار و بالتالي **فالتضخم من جانب الطلب يخلص إلى نتيجتين أساسيتين :**

الأولى هي الاستخدام الكامل و التام لعناصر الإنتاج المتوفرة في إحدى القطاعات على الأقل **و الثانية** اشتداد الطلب على السلع و المنتجات إلى الحد الذي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار بمعنى عدم مرونة العرض مع هذا الطلب .

ولقد تعددت النظريات المفسرة لمنشأ تضخم الطلب و الأسباب الكامنة وراء ظهوره و لكن يمكن ردها عموما إلى العلاقة ما بين النظرية الكمية النقدية و نظرية فائض الدخل النقدي و نظرية الأحوال النفسية المتعلقة بسلوك الأفراد في إنفاقهم النقدي ما بين الاستهلاك و الادخار .

٢- تضخم التكاليف " تضخم النفقات "

يتشكل هذا النوع من التضخم نتيجة إرتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة الإنتاجية ارتفاعا يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار السائدة .

و ترجع العوامل المنشئة لهذا النوع من التضخم إلى المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الحاصلة في المجتمع و التي بدورها تسبب تغيرات في حركات عوامل الإنتاج - خاصة الأجور - تحوي الإرتفاع و الزيادة فتدفع تلقائيا الأسعار نحو الإرتفاع .

٣- التضخم الذاتي :

يرى البعض أن هذا النوع من التضخم يرجع أساسا إلى إرتفاع معدلات الأجور بحيث ترتفع هذه الأخيرة بنسبة تزيد عن إرتفاع معدلات الكفاءة الإنتاجية فيشكل بالتالي فوارق كبيرة بين ارتفاعات الأجور و الكفاءات الإنتاجية مما يؤدي إلى إرتفاع كبير و مستمر لمعدلات الأسعار و الأجور .

و لقد عرفه (بيجو) " بأنه ذلك الجزء من إرتفاع الأسعار الذي ينشأ من اطراد إرتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة الإنتاجية كما يرى بعض الاقتصاديين أن التضخم الذاتي ينشأ بالتأثير في الأثمان في مختلف الأسواق من قبل المؤسسات أو المنظمات أو من قبل الحكومة بحيث يعتبر الاحتكار شرط أساسي في السوق للسيطرة على الأثمان ومن ثم التأثير فيها و تحديدها بعيدا عن قوى العرض و الطلب و بتعبير أكثر وضوحا فان الزيادة في مستويات الأثمان في أسواق المنافسة الكاملة توصف بأنها فائض في الطلب أما في أسواق الاحتكار فهي زيادة ذاتية .

إلا أن عامل الاحتكار لا يكفي وحده كشرط يعلق عليه نشوء التضخم الذاتي فقد يحدث هذا الأخير في أسواق تسودها المنافسة الكاملة كان يعتمد الاقتصادي أو رجل المال على مؤشر فائض الطلب بوسيلة إرتفاع المبيعات عند أثمان معينة كما أن المحتكر نفسه قد يرفع من أسعار منتجاته إذا ما واجهت أسواقه فائض في الطلب ، وعليه نستخلص أن عامل فائض الطلب هو السبب في نشوء التضخم الذاتي سواء في حالة المنافسة الكاملة أو الاحتكار .

ثانيا : معيار العلاقات الاقتصادية الدولية

يفرق الاقتصاديون على أساس هذا المعيار بين نوعين من التضخم الأول مصدره اختلال في الاقتصاد القومي أما النوع الثاني فسببه العلاقات الاقتصادية الدولية .

١- تضخم محلي :

يعود هذا النوع من التضخم أساسا إلى وجود ثغرات أو اختلالات هيكلية للاقتصاد الوطني خاصة في الدول المتخلفة بمعنى أن التضخم المحلي هو نتيجة اللاتوازن بين كفتي الطلب الكلي و العرض الكلي في الاقتصاد القومي . إذ يعود هذا الاختلال إلى جملة من الأسباب نذكر منها : اتجاهات التنمية الاقتصادية و ما ترتب من زيادة حجم الإنفاق النقدي و أيضا انتهاج أسلوب عجز الميزانية أو الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق العام و ضعف إمكانية التصدير مما يخفض من موارد الدولة من العملة الصعبة و غيرها من الأسباب التي تجعل العرض الكلي المحلي أقل من الطلب مما يدفع بالأسعار المحلية نحو الإرتفاع .

٢- تضخم المستورد

هذا النوع من التضخم لا ينشأ من جراء ثغرات هيكلية في الاقتصاد القومي و إنما هو نتيجة انتفاخ الاقتصاد على العالم الخارجي من خلال التجارة الدولية فعندما تقوم الدول المتقدمة صناعيا بتصدير السلع بأثمان تضخمية للدول المتخلفة فان هذه الأخيرة عند حصولها على السلع سوف تستورد التضخم أيضا ـمن خلال أسعار السلع المستوردة

كما أن التضخم قد ينتقل من خلال ضغوط الطلب الداخلي على الواردات بالنسبة للاقتصاديات التي تعاني من التضخم وهذا ما يؤدي إلى سحب صادرات إضافية من الدول الأخرى التي سوف تستورد التضخم بسبب الضغوط الواقعة على قدرتها الاقتصادية نتيجة هذه الصادرات

أنواع التضخم من حيث خصائصه

بالنظر إلى الخصائص التضخم نجد معيارين لتحديد أنواعه : المعيار الأول من حيث مدى حدة الضغط التضخمي أما المعيار الثاني فيتعلق باختلاف القطاعات التضخمية .

أولا : معيار مدى حدة الضغط **التضخمي**

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته و درجة قوته إلى تضخم جامح و تضخم متوسط .

١- التضخم الجامح

يعتبر هذا النوع من التضخم من أخطر الأنواع على الاقتصاد القومي على الإطلاق بحيث ترتفع الأسعار بصورة خيالية و باستمرار بالقدر الذي ترتب آثارا يصعب على السلطات النقدية الحد منها و معالجتها حيث تنخفض القوة الشرائية للنقود إلى الحد الذي تفقده فيه قيمتها كوسيط للتبادل و محزن للقيم مما يدفع الأفراد للتخلص منها و هنا لا يكون أمام السلطات الحكومية إلا استبدالها بعملة جديدة ، وهو ما حدث في العديد من الدول في أعقاب الحربين العالميتين كألمانيا روسيا و رومانيا و يعد التضخم الحاصل في ألمانيا الأشهر على الإطلاق إذ ارتفع مستوى الأسعار ألف بليون مرة .

و يرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من التضخم يبقى نادر الحدوث نظرا لأنه مرتبط بمجموعة من الأسباب و التي نذكر منها :بروز ما يعرف بالتفكك الاجتماعي و انهيار النشاط الاقتصادي و كذا عجز الحكومات عن السيطرة على الشعب . كما يرتبط هذا النوع من التضخم بصفة خاصة بمخلفات الحروب و ما ينتج عنها من التزامات خارجية تدفع السلطات إلى تخفيض عملتها للتخلص منها .

٢- التضخم المتوسط "غير الجامح "

يتمثل هذا النوع من التضخم في إرتفاع الأسعار لكن بمستويات أقل من مستوى الارتفاعات التي يعرفها التضخم الجامح و هذا يعني أن آثاره تكون أقل خطورة على الاقتصاد كما أنه لا يتم فقدان الثقة بالنقد المتداول بصورة عامة و أهم ما يميز هذا التضخم هو قدرة السلطات الحكومية على علاجه و مكافحته و الحد من آثاره السلبية على الاقتصاد .

ثانيا : معيار اختلاف القطاعات الاقتصادية

ان تنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة أدى إلى تنوع القطاعات التضخمية فالتضخم الذي يظهر في قطاعات الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية ، كما أن التضخم في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي ينشأ في سوق عوامل الإنتاج **وعلى هذا الأساس يميز كيتر بين نوعين من التضخم :**

١- التضخم في أسواق السلع

يرى كيتر أن أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع هي التضخم السلعي و التضخم الرأسمالي .

أ- التضخم السلعي

يحدث هذا التضخم في قطاع صناعات الاستهلاك عندما تزيد نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار أي أن الأفراد يتجهون إلى الاستهلاك على حساب مدخراتهم وهذا ما ينعكس بالإيجاب على أصحاب المشاريع في الصناعات للسلع الاستهلاكية .

ب- التضخم الرأسمالي

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار معبرا عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها مما يعود بالفائدة على قطاعي الاستهلاك و الاستثمار معا .

٢- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج

يفرق كيتر بين نوعين للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج و آثارها على الدخول النقدية للأفراد .

أ- التضخم الربحي

هو التضخم الذي يظهر من جزاء زيادة الاستثمار على الادخار بحيث تتحقق أرباح في قطاع صناعات سلع الاستهلاك و قطاع صناعات سلع الاستثمار.

ب- التضخم الدخلي

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة إرتفاع أجور العمال مما يترتب عليها تزايد نفقات الإنتاج و بالتالي إرتفاع أسعار عوامل الإنتاج .

أنواع التضخم من حيث تحكم الدولة في جهاز الائتمان

من خلال معيار تحكم الدولة في جهاز الائتمان و مراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار و التأثير فيها يمكن تمييز نوعين من التضخم :

أولا : **التضخم** الطليق(الظاهر)

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة حركة مستمرة لإرتفاع الأسعار يقابلها إرتفاع الأجور و النفقات الأخرى دون أي تدخل من قبل السلطات للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها على الأقل ،و ينتج هذا النوع من التضخم لانخفاض القوة الشرائية للنقود مما يدفع الأفراد إلى التخلص من هذه النقود للحصول على سلع و منتجات هي أنفع لهم من نقود أخذت تفقد قيمتها كوسيط للتبادل و مخزن للقيم و هذا التوجه الكبير للمستهلكين للطلب على السلع

يدفع المنتجين إلى احتكار السلع و الحصول في مقابلها على النقود بالكميات التي يريدونها . يضاف إلى ذلك الآثار السلبية الأخرى لهذه الاتجاهات التضخمية كتوظيف الأموال في عمليات ذات صفة تبذيرية أو غير مضمونة و لا سيما توظيف الأموال في العمليات غير الإنتاجية كشراء الأراضي و المعادن النفيسة و هذا ما يؤثر على الادخار و الاستثمار سلبا كما تجدر الإشارة أن هذا النوع من التضخم إذا كان ينمو بسرعة فانه سوف يتحول إلى تضخم جامح .

ثانيا :التضخم المكبوت(المقيد)

على غرار التضخم الطليق فان هذا النوع من التضخم يكون مستترا حيث تتدخل الدولة في السيطرة على الأسعار بتحديد المستويات العليا لها و هذا عن طريق مختلف الإجراءات التشريعية و الادخارية و التسعير الجبري و نقاط البطاقات أو التقنين غير أن هذه الإجراءات لا تهدف إلى القضاء على التضخم

و إنما تهدف الدولة من خلالها إلى منع استمرار الأسعار في الإرتفاع عن مستوى معين ومن ثم الحد من تفشي التضخم ومن ثم استفحال آثارها في المجتمع .

كما يمكن الإشارة إلى نوع آخر يدخل ضمن هذا الاتجاه التضخمي

وهو التضخم الكامن و الذي ينشأ في ظروف اقتصادية و اجتماعية خاصة و يتمثل في وجود الدخول النقدية لدى الأفراد و لكنهم لا يستطيعون إنفاقها لان الدولة قد تتدخل لمنح بعض السلع الاستهلاكية و الغذائية و الاستثمارية وهو ما يحدث خاصة في أوقات الحروب حيث يزيد الإنتاج الحربي على حساب الإنتاج المدني بمعنى أن هذه الإجراءات المتخذة من طرف الدولة حالت دون إنفاق هذه الدخول المرتفعة فيبقى التضخم كامنا و خفيا لا يسمح له بالظهور .

أسباب التضخم و آثاره و وسائل مكافحته

أسباب التضخم

أولا: التضخم الناشئ عن زيادة الطلب

هناك عدة عوامل تحفز و تشجع الطلب الكلي نحو الإرتفاع هي نفسها التي تدفع الأفراد و المشاريع لزيادة الانفاق الكلي ومنه إرتفاع الأسعار و أهم هذه العوامل **نجد :**

١- زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري:

ان زيادة الإنفاق الكلي عن مستوى الاستخدام الكامل يعكس زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند ذلك المستوى من التشغيل و يكون التضخم ثمرة تلك الزيادة لان زيادة الإنفاق الكلي لم يقابلها زيادة السلع المعروضة أي هناك فائض في الطلب النقدي يطارد عرض ثابت من السلع والمنتجات - في ظل مستوى كامل من التشغيل - و عليه فالعامل الفعال في تحديد حركات الأسعار تحوي الإرتفاع و السبب الرئيسي في ظهور الارتفاعات التضخمية للأسعار يتمثل في زيادة النفاق العام الكلي شرط أن تكون زيادة شاملة و مطردة أي أن حجم الإنفاق العام الكلي أو الشامل هو الحاسم كسبب جوهري من أسباب ظهور الصدمات التضخمية .

٢- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف :
ان قيم البنوك بزيادة منح الائتمان و فتح الاعتمادات يؤدي إلى تزويد الاقتصاد بمبالغ نقدية كبيرة "خلق النقود" وهذا قصد تحقيق أهداف تنموية معينة كتنشيط الأعمال العامة و زيادة الإنتاج **وهنا نجد أنفسنا أمام طريقين :**
الأول :يأخذنا إلى مجتمع وصل إلى حالة من الاستخدام الكلي الشامل ففتح الائتمان والاعتمادات لحساب المنتجين فيه لا يساعد على الوصول إلى مرحلة الرفاهية الإنتاجية و إنما سيؤدي بالسوق إلى حالة اللاتوازن و الخلل وعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة إغراق السوق بكميات إضافية من الودائع و هذا ما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار منبأ عن حدوث التضخم.
أما الشارع الثاني: فيأخذنا إلى مجتمع لم يصل إلى مستوى التشغيل الكلي وعليه فان الزيادة في العرض النقدي كفيلة بتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة ومنه زيادة عرض السلع كمقابل للزيادة في النقود الأمر الذي يجعل مستوى الأسعار لا يتغير .

٣- العجز في الموازنة :
يقصد بعجز الموازنة أو الميزانية زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة و يعتبر هذا الأسلوب وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات لتمويل المشاريع الإنتاجية المقبلة على التنفيذ ، و ما يميز سياسة عجز الميزانية أنها وسيلة متعمدة و ينشأ عنها من آثار متوقعة ذلك أن الحكومة كثير ما تتعمد اللجوء إلى إحداث عجز في الميزانية في أوقات الشدة تلافيا لأضرار مستفحلة و للقضاء على نتائج ضارة يستفحل ضررها أكثر فيما لو لم تتعمد الحكومات هذه الوسيلة لمعالجة الوضع الاقتصادي .

٤- تمويل العمليات الحربية :
تعتبر الحروب من أكثر العوامل التي تفتح المجال على مصراعيه لظهور البوادر التضخمية أن لم نقل واحدة من أهم الأسباب المنشئة لها نظرا لما يترتب عن الحروب من نفقات عامة كبيرة وتداول نقدي واسع و تزايد الطلب الكلي الفعلي عما يقابله من ثروات و سلع مدنية و عسكرية و غيرها من العوامل التي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار ومنه التضخم .

٥- التوقعات والأوضاع النفسية :
كثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد أثر كبير في نشوء بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم فتنبؤ الأفراد بإرتفاع الأسعار مستقبلا سوف يحرك في حركة النشاط و الانتعاش الاقتصادي بغض النظر عن صحة هذا التوقع ، فالمنتجين والأفراد عند التنبؤ والتوقع بإرتفاع الأسعار مستقبلا يزيد إقبالهم على شراء السلع
و المنتجات في الوقت الراهن و هذا للتخلص من النقود التي ستنخفض قيمتها ومن ثم زيادة الطلب الكلي الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل فينتج عن ذلك ظهور التضخم .

ثانيا : التضخم الناشئ عن نقص العرض الكلي
ان اختلال التوازن بين العرض والطلب لا يعود دائما إلى وجود فائض في الطلب و إنما قد يعود إلى انخفاض المعروض من السلع والمنتجات مع بقاء مستوى الطلب الكلي الفعلي السائد على حاله و عليه فالتضخم في هذه الحالة يعود بالدرجة الأولى إلى

عدم مرونة الجهاز الانتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعلي و ذلك لأسباب كثيرة :

١- الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل :

ترتفع الأسعار في الاقتصاد عند وصوله إلى أعلى مستويات التشغيل لعناصر الإنتاج حتى يصبح عاجزا عن تلبية متطلبات الطلب الكلي .

٢- عدم كفاية الجهاز الانتاجي :

أي عدم مرونة الجهاز الانتاجي في تزويد السوق بالمنتجات و السلع الضرورية ذات الطلب المتزايد مما يجعل أسعارها ترتفع محدثة التضخم .

٣- النقص في العناصر الإنتاجية :

فانخفاض عدد العمال أو ضعف التكوين لديهم و نقص الموظفين المختصين
و عدم كفاية المواد الخام والمواد الأولية وغيرها من العناصر التي تؤثر في الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض العرض ومن ثم إرتفاع الأسعار .

٤- انخفاض رأس المال العيني :

ان النقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل
قد يؤدي إلى عدم مرونة الجهاز الانتاجي مما يزيد من الهوة بين النقد المتداول
و المعروض من السلع و المنتجات فيؤدي إلى إرتفاع الأسعار و منه ظهور التضخم كمؤشر على وجود اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد يعبر عن نقص
في العرض الانتاجي .

ثالثا : التضخم الناشئ عن التكلفة

ينشأ هذا التضخم بسبب زيادة التكاليف و خاصة الأجور و يقصد بزيادة التكاليف زيادة أثمان خدمات الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتهم الحدية مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار .

فمما لا شك فيه أن الإرتفاع المستمر و المتزايد لعناصر الإنتاج يعد من أهم أسباب ظهور البوادر التضخمية فزيادة معدلات الأجور ترفع من حدة تكاليف النفقات الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل و هذا ما يدفع المنتجين إلى رفع الأسعار المحافظة على معدل الربح مما يؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم .

الآثار المترتبة عن التضخم

أولا : الآثار التضخمية على الأعوان الاقتصادية

إذا كان التضخم لا يعني في حقيقته انخفاضا في القوة الشرائية للنقود مع أن ذلك يتحقق فعلا فانه في الواقع يعني انخفاض في القوة الشرائية لحائزي النقود بدرجات متفاوتة و هذا يعني أن درجة تأثير الأفراد بإرتفاع الأسعار تختلف بحسب اختلاف شرائح المجتمع ، فالتضخم يزيد من عمق الهوة بين طبقات المجتمع عند توزيع الدخول والثروات مما يخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي قد يهدد حالة الاستقرار الاجتماعي و السياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ذلك أن التضخم لا يؤثر على مصالح الطبقة ذات الدخل المتغير الممثلة خاصة في المستثمرين و أصحاب المهن الحرة بقدر ما يؤثر على مصالح الطبقة ذات الدخل المحدود و الثابت والممثلة خاصة في العمال و أصحاب المعاشات ذلك أن قدرة هذه الفئة على تحويل دخلها النقدي إلى سلع وخدمات سوف ينخفض نتيجة انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية للدخل النقدي الثابت .

ثانيا : الآثار التضخمية على البناء الاقتصادي

١- الآثار في جهاز الأثمان :

بما أن التضخم يعبر عن الاختلال بين الأسعار النسبية فان أثره ينعكس على الأسعار المطلقة و يميل بها إلى الإرتفاع الأمر الذي يؤدي إلي تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص الموارد في الاقتصاد و بذلك يبتعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية .

٢- الآثار على هيكل الإنتاج :

يؤدي التضخم إلى توجيه قسم من رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى كالفروع الإنتاجية المخصصة للاستهلاك خاصة السلع الترفيهية أما القسم الآخر منها يوجه إلى تجارة الاستيراد و المضاربة على أسعار الأراضي الزراعية و بناء المنازل الفاخرة ، كما يظهر أثر التضخم على الجهاز الانتاجي من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب حدوث اختناقات في مركز الجهاز الانتاجي تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية .

٣- الآثار في هيكل التسويق والتوزيع :

يؤدي التضخم إلى تفعيل الدورة التجارية و المضاربة و بالتالي ازدهار القطاع التجاري و تزايد قنوات التسويق مما يترتب عليه زيادة الربح التجاري عن الربح الصناعي و تعدد الوسطاء مما يزيد من تضخم الأسعار بمعنى أن التضخم قد ولد في الاقتصاد قطاعا تجاريا طفيليا مكلفا لا يضيف قيمة حقيقية لحجم السلع ولكنه يعمل على رفع أسعار هذه الأخيرة .

٤- الآثار في الجهاز النقدي الداخلي :

يترتب على التضخم اضعاف ثقة الأفراد في العملة و اضعاف الحافز على الادخار فاستمرار التدهور في قيمة النقود يؤدي إلى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة و عليه يزيد ميل الأفراد للانفاق على الاستهلاك و ينخفض ميلهم للادخار و ما يتبقى لهم من أرصدة نقدية يحولونها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة و كذا شراء سلع معمرة و عقارات .

٥- الآثار على القطاع الخارجي للاقتصاد :

ان التضخم يترتب عليه اختلال في ميزان المدفوعات ناتج عن زيادة الطلب على الاستيراد و انخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي يترتب عليها زيادة في الطلب الفعلي الكلي ليس فقط على السلع المحلية بل على السلع الأجنبية أيضا و عليه يزيد الميل الحدي للاستيراد و تقل القدرة على التصدير لان جزء من السلع التصديرية سوف توجه إلى السوق المحلية لتغطية جزء من الطلب الزائد .من جهة أخرى فان التضخم يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج و هذا يعني إرتفاع أسعار المنتجات المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية مما يدل على أن الدولة غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية فتهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية .

وسائل مكافحة التضخم

أولا:الإجراءات النقدية لمكافحة التضخم

يتلخص دور السياسة النقدية كأداة في يد البنك المركزي لمكافحة التضخم في امتصاص الكتلة النقدية الزائدة عن طريق التحكم في تكلفة الائتمان أو الإقراض فوجود التضخم بشكل كبير في الاقتصاد يدفع البنك المركزي إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيض الإنفاق العام من بينها : الرفع من سعر إعادة الخصم الذي يتبعه إرتفاع في معدلات الفائدة في السوق النقدية و هذا من شأنه تخفيض الإنفاق الكلي نظرا لان الاقتراض يصبح مكلف للأفراد فيؤجلون اتجاههم الاستثماري الى غاية انخفاض أسعار الفائدة كما يؤثر في ميلهم للادخار و بالتالي ينخفض إنفاقهم الاستهلاكي . و إلى جانب سعر إعادة الخصم نجد أن تأثير البنوك تتأثر أيضا بعمليات السوق المفتوحة و التغيير في نسبة الاحتياطي النقدي التي قد يعمد البنك المركزي إلى رفعها لتخفيض قدرة البنوك على منح القروض و منه قدرتها على خلق الائتمان ، مما يؤدي إلى امتصاص الفائض من العرض النقدي في الاقتصاد القومي .

ثانيا : دورالسياسة المالية والأجرية في مكافحة التضخم

رأينا أن السياسة النقدية تلعب دورا هاما في امتصاص العرض النقدي و لكن هذا لا يعني أنها السياسة الوحيدة التي تستعمل لمكافحة التضخم فلا يمكن إهمال دور السياسة المالية **في تحقيق ذلك من خلال تحريك أدواتها** : السياسة الضريبية ، سياسة الإنفاق العام ، سياسة الرقابة على الدين العام . وفق متطلبات الأهداف الاقتصادية المسطرة فالسياسة الضريبية التي تعد من أهم أدوات التوجيه المالي في الاقتصاد تؤثر تأثيرا مباشرا و ظاهرا على سلوك المستهلكين و توجهاتهم الاتفاقية و مصدرا هاما لموارد الدولة و عليه فزيادة حصيلة الدولة من الضرائب ستؤدي لا محال إلى امتصاص كمية معتبرة من الكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية و توجيه الإنفاق الإنتاجي عن طريق تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق و استخدامها في تمويل الميزانية أي تحويل الموارد المالية الزائدة من القطاع الخاص إلى القطاع العام .

كما أن سياسة الإنفاق العام تعد واحدة من أهم الطرق المستعملة للحد من التضخم باعتبار السبب الأول في ظهوره يعود إلى إجمالي الإنفاق الفائض و بالتالي تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التقليل من الضغوط التضخمية و يقصد بسياسة الإنفاق العام تأثير الميزانية العامة على الإنفاق الحكومي باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية في مواجهة التضخم و ذلك بتخفيض الإنفاق العام الذي ينجم عنه فائض في الميزانية العامة وعليه فان تخفيض الإنفاق الحكومي و ترشيده سوف يقضي ولو تدريجيا على عجز الميزانية و منه التضخم . كما يمكن اعتماد سياسة أخرى للحد من التضخم وهي السياسة الأجرية التي تستهدف ضبط معدلات الزيادة في الأجور طبقا للزيادة في معدلات إنتاجية العمل .

الانكماش كظاهرة اقتصادية

تعريف الانكماش

هو كل نقصان في التداول النقدي يترتب عليه نقص في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و المنتجات في فترة زمنية تؤدي إلى نقص المستوى العام للأسعار.

وسائل مكافحته

يتلخص دور السياسة النقدية في يد البنك المركزي لمكافحة الانكماش في زيادة الكتلة النقدية الناقصة و **تتخذ مجموعة من الإجراءات :**

١- التخفيض من سعر إعادة الخصم الذي يتبعه انخفاض معدلات الفائدة في السوق النقدي و هذا من شأنه رفع الإنفاق الكلي .
٢- التخفيض من نسبة الاحتياطي النقدي لرفع قدرة البنوك على منح القروض .

دور السياسة المالية و الأجرية في الانكماش :

١- تخفيض حصيلة الدولة من الضرائب التي تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية الناقصة .
٢- تساهم الرقابة الدين العام عن طريق تحريك القوة الشرائية الناقصة في الأسواق .
٣- زيادة الانفاق الحكومي .

أما عن السياسة الأجرية : التي تستهدف ضبط معدلات النقصان في الأجور طبقا للعجز في معدلات انتاجية العمل .

الفصل الرابع
التضخم – البطالة – العجز و الدين

التضخم ، البطالة ، العجز و الدين

1. إن أى حدث يؤدى إلى زيادة تكلفة إجمالى الإنتاج يترتب عليه انحراف منحنى إجمالى العرض يسارا ، وبالتالى زيادة مستوى السعر وخفض الإنتاج وغالبا ما يرتبط ضغوط التضخم الناجمة عن التكاليف وتضخم التكلفة بحدوث زيادة فى تكلفة العمالة والمواد الخام.

2. يحدث تضخم جذب الطلب عندما لا يكون الإنتاج قادرا على مواجهة الزيادة فى الإنفاق ، قد تنشأ ضغوط التضخم قبل الوصول إلى إنتاج التوظيف الكامل ، وذلك عندما يحدث زيادة فى إجمالى الطلب ، وعندما يكون منحنى إجمالى العرض موجب الميل. هذا ويتعاظم ضغوط التضخم الناشئة عن الزيادة فى أجمالى الطلب كلما انخفض معدل البطالة أدنى من المستويات الطبيعية .

3. يوضح منحنى فيلبس وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ويمكن خفض معدل البطالة إلى أدنى من المستوى الطبيعى القصير بزيادة معدل التضخم . إلا أن معدل البطالة لا يبقى متدنياً على هذا النحو إلى ما لا نهاية ، سرعان ما ينحرف منحنى فيلبس يميناً .

4. ينشأ عجز فى الميزانية الفيدرالية والأمريكية عندما تكون النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات ،ومما يذكر أن الموازنة الفيدرالية الأمريكية قد أخذت تعانى من وجود عجز بها فى كل عام تقريباً منذ الحرب العالمية الثانية. هذا وقد تزايد العجز الهيكلى للاقتصاد الأمريكى، وهو العجز الذى يتحقق عندما يصل الإنتاج إلى مستوى التوظيف الكامل خلال الثمانينات وذلك لزيادة النفقات الحكومية بسرعة فاقت زيادة الإيرادات الفيدرالية .

5. يعتبر الدين العام هو المبلغ الذى تستدين به الحكومة . وقد تزايد الدين العام الأمريكى بشكل هائل خلال الثمانينات نتيجة للزيادة فى حالات عجز الموازنة المتكررة ، ويتضح ذلك من زيادة نصيب الفرد من الدين العام الاسمى من 1,799.67$ فى عام 1970 إلى 15,103.34$ فى عام 1993 .

قائمة بأهم المصطلحات الواردة فى الفصل الثانى عشر

تضخم التكلفة: وهو التضخم الذى ينشأ عن الزيادة فى تكلفة الإنتاج أكثر مما ينشا عن الزيادة فى إجمالى الطلب.

العجز الدورى: وهو العجز فى الميزانية الفيدرالية الذى ينشا عندما يكون الإنتاج أدنى من مستوى التوظيف الكامل.

تضخم جذب الطلب: وهو التضخم الذى ينشأ من زيادة إجمالى الطلب.

منحنى فيلبس: وهو المنحنى الذى يصور العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

الدين العام: وهو المبلغ الذى تستدين به الحكومة الفيدرالية ، أى مجموع ما تصدره من التزامات وديون مستحقة للفائدة.

الكساد والتضخم: وهو الموقف الذى ينطوى على وجود زيادة فى التضخم والبطالة فى أن واحد.
العجز الهيكلى: وهو العجز فى الموازنة الفيدرالية الذى ينشا عندما يكون الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل.

مجمل الفصل الثانى عشر : التضخم البطالة العجز والدين

12.1 تضخم التكلفة
12.2 تضخم جذب الطلب
12.3 منحنى فيلبس
12.4 العجز الحكومى
12.5 الدين العام

12.1 تضخم التكلفة

ينشأ تضخم التكلفة نتيجة للزيادة فى سعر الإنتاج ، كالزيادة فى أجور العمال أو أسعار المواد الخام أو هامش ربح القطاع الخاص على المبيعات . هذا وتؤدى الزيادة فى سعر الإنتاج إلى انحراف مؤشر إجمالى العرض إلى أعلى ، كما تؤدى إلى زيادة مستوى السعر وانخفاض الإنتاج (إذا كان منحنى إجمالى الطلب ثابتا). ولما كان الإنتاج ينخفض بزيادة مستوى السعر ، لذا يشار إلى فترات تضخم التكلفة بمصطلح الكساد والتضخم .

مثال **12.1 :** يظهر فى الشكل 1-12 ان إنتاج التوازن المبدئى هو y_f ومستوى السعر p_0 لمنحنى إجمالى العرض والطلب AD_1, AS_1 . سوف نفترض حدوث زيادة كبيرة فى مستوى سعر النفط ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج وانحراف منحنى إجمالى العرض إلى اعلى من AS_1 إلى AS_2 ثم إلى AS_3. ويزداد مستوى السعر من p_0 إلى p_1 ثم إلى p_2 مع انخفاض الإنتاج عن مستوى التوظيف الكامل y_f إلى y_1 ثم إلى y_2.

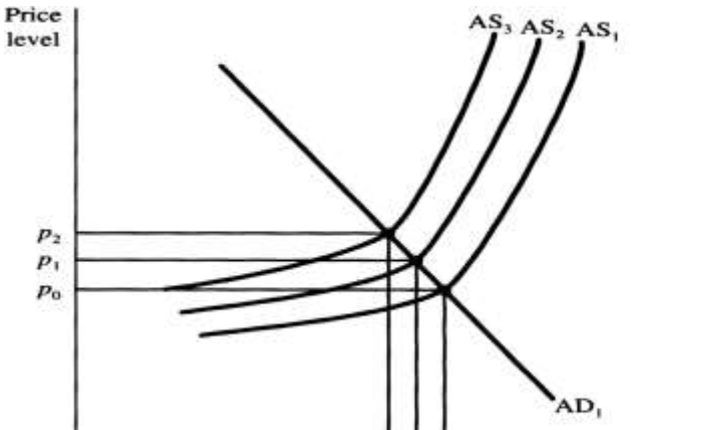


Fig. 12-1

12.2 تضخم جذب الطلب : ينشأ تضخم جذب الطلب عند وجود زيادات مستمرة فى مستوى السعر بسبب الزيادة فى إجمالى الطلب . وعند وجود منحنى إجمالى عرض كينزى من النوع التقليدى ، يكون إجمالى العرض أفقيا حتى يصل الإنتاج إلى مستوى التوظيف الكامل ، بغرض عدم السماح لتضخم جذب الطلب بالحدوث إلا بعد أن يكون الاقتصاد قد وصل إلى إنتاج التوظيف الكامل (مثال 12-2). وعندما يكون منحنى إجمالى العرض موجب الميل، تؤدى الزيادة فى إجمالى الطلب إلى زيادة الإنتاج والأسعار نظراً لوجود تحرك نحو مستوى التوظيف الكامل (مثال 12.3) .

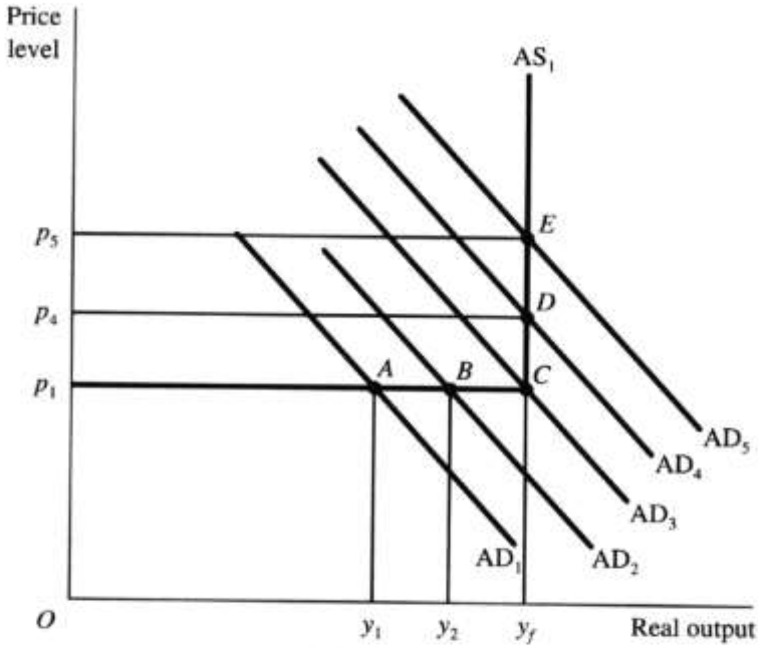
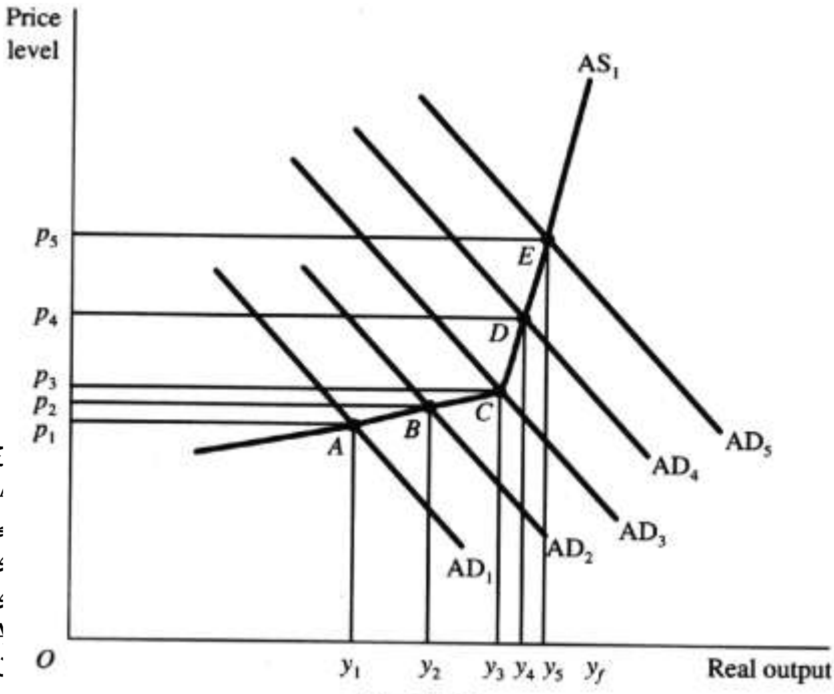


Fig. 12-2

مثال 12.2 : يعرض الشكل 2-12 منحنى كينزى تقليدي لإجمالي العرض (AS_1). ويعبر الإنتاج y_f عن مستوى التوظيف الكامل. والإنتاج المبدئي هو y_1 ومستوى السعر هو p_1 لمنحنى إجمالي الطلبAD_1. وتؤدي الزيادة في إجمالي الإنفاق – التي ينحرف بسببها إجمالي العرض من AD_1 إلى AD_2 ثم AD_3 - إلى زيادة إنتاج التوازن من y_1 إلى y_2 ثم y_f ، دون حدوث تغير في مستوى السعر. ومن ناحية أخرى، تؤدي الزيادة في إجمالي الطلب من AD_3 إلى AD_4 ثم AD_5 إلى رفع مستوى السعر من p_1 الى p_4 ثم p_5 ، ولا يكون هناك تغير في الإنتاج. ومن ثم نقول أنه عند وجود منحنى كينزى لإجمالي العرض ، لا تحدث الزيادة المتواصلة في مستوى السعر (الناشئة من الزيادة في إجمالي الإنتاج) إلا بعد وصول الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل الخاص بالإنتاج.



مثال 12.3 :
التوظي
وتؤدي
AD_2
السعر
التوظي
إلىD_4
الزيادا

Fig. 12-3

مستوى التوظيف الكامل y_f وكلما زاد انحدار منحنى إجمالي العرض. اي انه عندما يكون منحنى إجمالي العرض موجب الميل، يرتفع معدل التضخم، إذ تؤدي الزيادة في إجمالي الطلب إلى الاقتراب بالإنتاج إلى مستوى التوظيف الكامل.

12.3 منحنى *Phillips*:يشير التحليل الوارد في القسم 12.2 إلى أنه عندما يكون إجمالي العرض موجب الميل تؤدي الزيادة في إجمالي الطلب إلى زيادة كل من الإنتاج ومستوى السعر. ويذكر أن السيد/ ***A. W. Phillips*** قد قام بدراسة ظاهرة البطالة

وزيادة الأسعار والأجور مع مرور الوقت. وقد توصل إلى أن معدلات البطالة المنخفضة في بريطانيا ترتبط بالمعدلات المرتفعة لمستوى الزيادة في كل من الأسعار والأجور، بينما ترتبط مستويات البطالة المرتفعة بالمعدلات المنخفضة لمستوى الزيادة في كل من الأسعار والأجور. ولهذا فنحن نشير إلى العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة - الموضحة بالشكل 12-4 من خلال المنحنى p_1 – بمصطلح منحنى Phillips . وقد ظن بعض الاقتصاديين في بادئ الأمر أن منحنى Phillips السالب الميل (p_1) يعبر عن تبادل عكسي بين الطلب والبطالة. إلا أن الاقتصاديين عادوا وتوصلوا إلى أن محاولة دفع معدل البطالة إلى أدنى من المستوى الطبيعي لابد وان تؤدي إلى انحراف منحنى Phillips إلى أعلى في المدى القصير أي من p_1 إلى p_2 ثم p_3 ، الأمر الذي يؤدي (في المدى الطويل) إلى الحصول على منحنى Phillips رأسي (p_1) عند المعدل العادي للبطالة.

مثال 12.4 : بفرض أن إنتاج التوظيف الكامل هو y_f وان معدل البطالة المتسق مع yf (المعدل العادي للبطالة) هو 6%. كما أن الإنتاج هو y_f ومستوى السعر p_0 في الشكل 12-5 (a) لمنحنيي إجمالي الطلب والعرض AD_1 و AS_1. وتؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي – مع افتراض ثبات باقي المتغيرات – إلى انحراف إجمالي الطلب نحو الخارج منAD_1 إلى AD_2 . ويزداد الإنتاج إلى y_1 ومستوى السعر إلى p_1. هذا وترتبط زيادة الإنتاج من y_f إلى y_1 بانخفاض معدل البطالة. ويظهر هذا المعدل المنخفض للبطالة في الشكل 12-5 (b) ، وذلك من خلال معدل تضخم مرتفع ومن ثم تحرك إلى اعلى على منحنى Phillips وانخفاض معدل البطالة من 6% (المعدل العادى) إلى 4% . وسرعان ما يؤدى الإرتفاع فى مستوى السعر من p_0 إلى p_1 إلى زيادة الأجور ، فينحرف منحنى إجمالى العرض AS_1إلىAS_2. ويعود الإنتاج إلى مستوى التوظيف الكامل y_f ، ويزداد مستوى السعر إلى p_2 . ونتيجة للزيادة فى مستوى السعر ينحرف منحنى Phillips منp_1 إلى p_2. ويرتبط معدل البطالة 6% بمعدل تضخم 2%بدلا من 5% . فإذا استمرت المحاولات الرامية إلى خفض معدل البطالة إلى أدنى من 6% فسوف يترتب على ذلك انحراف منحنى Phillips أكثر فأكثر إلى p_3 ثم p_4 ، وهو ما يعنى أن منحنى Phillips سيؤول فى المدى الطويل إلى خط رأسى عند المعدل العادى للبطالة.

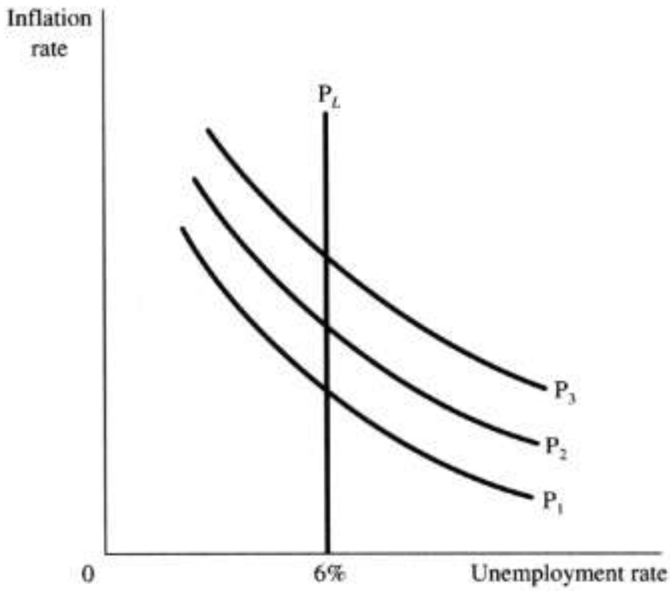


Fig. 12-4

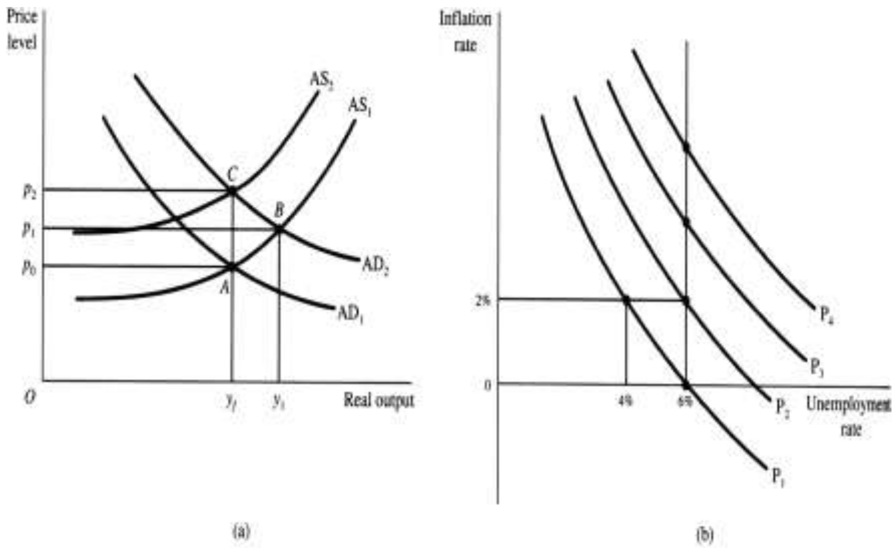


Fig. 12-5

14.2 العجز الحكومى:ينشأ العجز الفدرالى عندما تكون النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات . ويعرض الشكل 6-12 العجز الفدرالي الأمريكي للسنوات من 1965 – 1993، وذلك بربط كل من العجز وإجمالي الناتج المحلي. ونلاحظ حدوث الزيادة في العجز الفدرالي خلال الثمانينات وهي القضية التي صارت على قدر كبير من الأهمية خلال التسعينات.



Fig. 12-6

ويقال

الكامل والذي يمثل ما يقرب من 2.9% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي عام 1989. ومع أن عدداً كبيراً من الاقتصاديين ينادون باتخاذ كل ما يلزم لخفض العجز الهيكلي في الاقتصاد ، إلا أن القليلين منهم يؤيدون اللجوء إلى التشريع الذي من شأنه فرض أو تقنين موازنة سنوية متزنة. وقد تميل تلك الموازنة لان تكون دورية، وقد تؤدى إلى زيادة حدة التقلبات الاقتصادية . كما قد تؤدى الإيرادات المنخفضة التى تحصل عليها الحكومة من خلال الضرائب (خلال فترة الكساد)الى اضطرار الحكومة لخفض إنفاقها ، وهو ما قد يجعل الكساد أشد وطأة أما فى فترات التمدد الاقتصادى ، تلجا الحكومة إلى زيادة أنفاقها وذلك لزيادة إيرادات الحكومة من ضرائب الدخل .

مثال **12.5 :** يعرض الشكل 7-12كلا من الإيرادات والنفقات الفيدرالية كنسبة مئوية من إجمالى الناتج الداخلى. لاحظ أن النفقات الحكومية دائما ما كانت تفوق الإيرادات الحكومية فى كل عام منذ 1965 ، عدا سنة 1969 كما كانت الزيادة النسبية فى حجم العجز خلال الثمانينات نتيجة للزيادة النسبية فى النفقات الحكومية ، وليست بسبب الخفض المتكرر فى إيرادات الضرائب .

مثال 12.6 : يتحقق العجز الهيكلى عندما يصل الإنتاج إلى مستوى التوظيف الكامل . أما العجز الدورى فهو مقدار العجز الذى يعزى إلى انخفاض الإنتاج عن مستوى التوظيف الكامل . فإذا القينا النظر على الشكل 12-8 ، نجد أن y_f تعبر عن إنتاج

التوظيف الكامل ،وان العجز الهيكلى يبلغ 200$ ، وهو العجز الذى يتحقق عند مستوى التوظيف الكامل y_f [500$ فى النفقات الحكومية ناقص 300$ فى صافى إيرادات الضرائب]. لاحظ أن العجز يرتفع إلى 300$ عند انخفاض الإنتاج إلىy_1 ، ولا غرابة فى ذلك ، نظرا لوجود إيرادات ضرائب أقل وتحويلات حكومية أكبر عند مستويات الإنتاج الأقل من yf . وعليه فعند مستوى الإنتاج y_1 ، نجد أن العجز (300$) يتألف من عجز هيكلى قدرة 200$ وعجز دورى قدره 100$.

2.5 الدين العام هو مجموع ما تصدره الحكومة الفيدرالية من التزامات ديون مستحقة للفائدة فى فترة زمنية معينة . ويذكر أن الدين الفدرالى الأمريكى قد بلغ 4,408.6$ مليون دولار فى 31/12/1993. ويرى البعض أن زيادة الدين العام قد تؤدى إلى عجز الحكومة عن السداد ، ومن ثم إفلاسها ، وذلك لتمتعها بسلطة طبع نقود جديدة أو فرض المزيد من الضرائب . ولان الأسواق على علم بعدم تعرض الحكومة للإفلاس أو عجزها عن السداد ، لذا تتمكن الحكومة دائما من سداد ديونها المستحقة بإصدار التزام دين جديد . ألا أن آثار إعادة التوزيع المحتملة تؤدى إلى وجود شعور بالقلق حيال الزيادة الضخمة فى الدين الفدرالى الأمريكى . فزيادة الدين الفدرالى على هذا النحو من السرعة تؤدى بالضرورة إلى زيادة معدلات المبالغ الواجب على الحكومة سدادها فى صورة فائدة على ديونها ، وهو ما يستتبع قيام الحكومة بفرض الضرائب بغرض سداد معدلات الفائدة المرتفعة ، وهو ما يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل من دافعى الضرائب إلى أصحاب الثروات الضخمة . كذلك يوجد نوع من تحويل الإنتاج الحقيقى من الاقتصاد الوطنى إلى الاقتصاديات الأجنبية، إلى الدرجة التى يصبح معها الدين العام مملوكاً للأجانب.

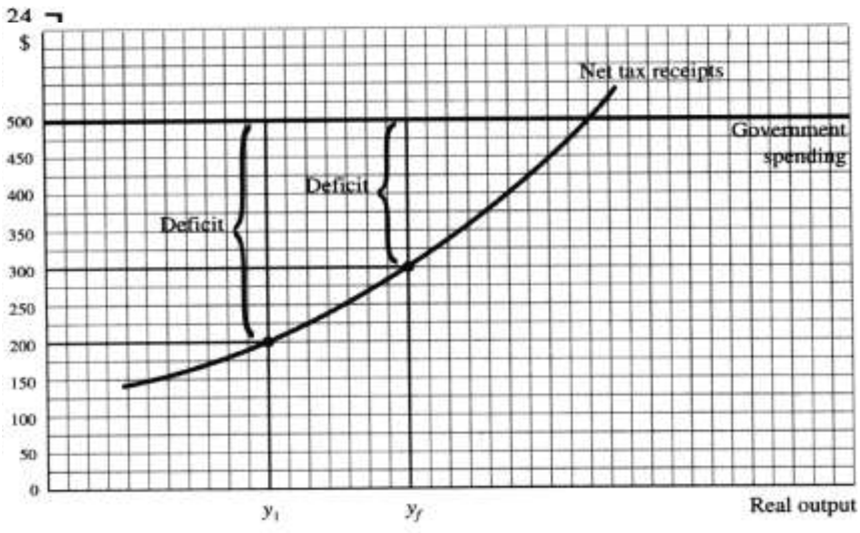


Fig. 12-8

مثـال 12.7 : بفرض أن الـدين الحكومى العـام يبلـغ 1000$ ، وبفرض أن الدولـة قـادرة علـى سداد دينها العام المستحق للفائدة بإصدار المزيد من العملـة ، أى بتحويل دينهـا إلـى نقـود . وفـى حسـابT التـالى ، قامت الحكومـة بسداد دينهـا المستحق الفائـدة (1000$) بإصـدار عملة جديدة (+1000$) . وعليه يصبح القطـاع الخـاص مالكـا للعملـة (+1000$) بـدلا من الدين المستحق للفائدة (-1000$) ألا أن تحويل ديون الدولة إلى نقود فـى المدى القصـير من شأنه أحداث قدر من التضخم وفقدان العملـة لقوتهـا الشرائية . وعليـه فـان الدولـة التـى يكون لديها عجز دائم فى الموازنـة يجدر بها الافتراض بدلا من تحويل العجز إلى نقود .

الحكومة

Δ أصول	Δ الخصوم	
	الدين المستحق الفائدة	**-1000$**
	العملة	**+$1000**

القطاع الخاص

Δ أصول		Δ الخصوم
الدين المستحق الفائدة	**-1000$**	
العملة	**+$1000**	

تـضخـــم الـــتـكـلـفـة

12.1. (أ) ما هو تضخم التكلفة؟

(ب) حدد وفسر أي من الأحداث الاقتصادية التالية تؤثر على تضخم التكلفة:

1- زيادة الإنفاق الحكومي – مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

2- زيادة هوامش أرباح الشركات - مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

3- زيادة الصادرات - مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

4- زيادة الأجور الاسمية - مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

5- انخفاض سعر المواد الخام - مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

الــحل :

(أ) يحدث تضخم التكلفة عندما تؤدي زيادة تكلفة إنتاج السلع والخدمات إلـى انحـراف منحنـى إجمالي العرض يساراً، بحيث يتقلص الإنتاج ويرتفع مستوى السعر.

(ب) تؤثر الأحداث الاقتصادية المشار إليها في (2) ، (4) ، (5) على تكلفة إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم انحراف إجمالي العرض. فالحادثتان في (2) ، (4) تؤديان إلى تضخم تكلفة، حيث ترتفع تكلفة الإنتاج، مما يؤدي إلى انحراف إجمالي العرض يساراً وزيادة مستوى السعر. أما الحادثة في (5) فهي تؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج، ومن ثم إلى انحراف إجمالي العرض يميناً، مما يؤدي إلى خفض مستوى السعر. أما الحادثتان (1) ، (3) فهما تؤديان إلى انحراف إجمالي الطلب وليس إجمالي العرض ومن ثم تؤديان إلى إيجاد ضغط جذب الطلب.

12.2. في الشكل 9-12 يبلغ توازن الإنتاج المبدئيy_1 ومستوى السعر p_1 وذلك لمنحنيي إجمـالي العرض وإجمالي الطلب AS_1وAD_1 :

(أ) ما الذي يحدث لكل من إجمالي العرض وإجمالي الطلب عندما لا توجد زيادة كبيرة في سعر المواد الخام - مع افتراض ثبات باقي المتغيرات؟
(ب) ما الذي يحدث لكل من الإنتاج ومستوى السعر نتيجة لهذا الأمر؟

الــحل :

(أ) تؤدي زيادة سعر المواد الخام إلى رفع تكلفة إنتاج السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى انحراف منحنى إجمالي العرض AS_1 يساراً وصولاً إلى AS_2 كما يوجد تحرك بمحاذاة منحنى إجمالي الطلب الذي لم يشهد تغيراً.
(ب) يزيد مستوى السعر من p_1 إلى p_2 بانخفاض الإنتاج من y1 إلى y2

12.3. (أ) ما هو تعايش الكساد والتضخم؟
(ب) وما سبب حدوثهما معاً؟

الــحل :

(أ) يحدث تعايش الكساد والتضخم عندما تكون البطالة آخذة في الزيادة نتيجة لتجمد الوضع الاقتصادي وإرتفاع مستويات السعر. وعليه يتسم تعايش الكساد والتضخم بزيادات متزامنة في معدلات كل من البطالة والتضخم.
(ب) يعتبر تعايش الكساد والتضخم بمثابة نتيجة لتضخم التكلفة. وقد حدث ذلك في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، نتيجة لصدمات التكلفة الزائدة التي ترتبت على الزيادات الضخمة في أسعار النفط. وفي هذه الحالة أدت الزيادات الضخمة في تكلفة إحدى المواد الخام الرئيسية إلى انحراف منحنى إجمالي العرض يساراً، بالإضافة إلى إحداث زيادة في مستوى السعر وانخفاض في الإنتاج.

تـضخم جـذب الـطـلـب

12.4. (أ) ما هو تضخم جذب الطلب؟

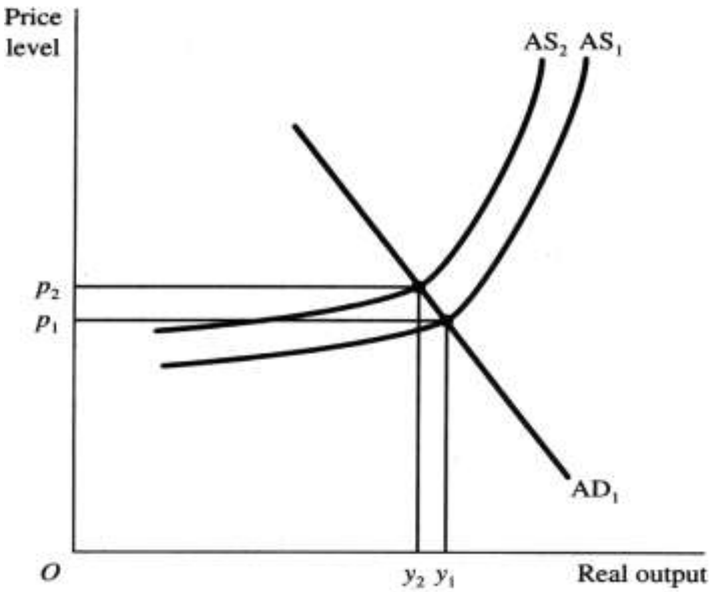


Fig. 12-9

(ب) أي من الأحداث التالية تنشأ عن تضخم جذب الطلب:

1- زيادة الإنفاق الاستثماري – مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

2- زيادة هوامش أرباح الشركات - مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

3- زيادة معدل ضريبة الدخل - مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

4- زيادة المدفوعات التحويلية الحكومية - مع افتراض ثبات باقي المتغيرات.

الـحـل :

(أ) ينشأ تضخم جذب الطلب من الزيادات التي تحدث في إجمالي الطلب ولا تواجهها زيادات في الإنتاج دون إرتفاع مستوى السعر. ومن الطبيعي أن يحدث تضخم جذب الطلب عندما يقترب الإنتاج من مستوى التوظيف الكامل.

(ب) تؤثر الأحداث (1) ، (3) ، (4) على إجمالي الطلب. فالحادثتان (1) (4) تؤديان إلى زيادة إجمالي الإنفاق، وانحراف إجمالي الطلب يميناً، وزيادة مستوى السعر (بشرط أن يكون منحنى إجمالي العرض موجب الميل). أما الحادثة (3) فهي تؤدي إلى خفض إجمالي الإنفاق وانحراف إجمالي الطلب يساراً. وكذلك تؤثر الحادثة (2) على إجمالي العرض، مما يؤدي إلى انحرافه يساراً.

12.5. يعرض الشكل 10-12 منحنى كينزى تقليدي لإجمالي العرض AS_1 . فإذا افترضنا أن إجمالي الطلبAD_1 وان الزيادات التالية في الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى انحراف إجمالي الطلب يميناً إلى AD_2 و AD_3 و AD_4 . ترى هل تؤدي هذه الزيادات في إجمالي الطلب إلى زيادة تضخم جذب الطلب؟

الـحـل :

يؤدي كل انحراف لإجمالي الطلب يميناً في الشكل 10-12 إلى زيادة الإنتاج، وان كان لا يؤثر على مستوى السعر، نظراً لان انحرافات إجمالي الطلب تحدث فوق القسم الأفقي من منحنى إجمالي العرض. وعليه لا تؤدي أية زيادة في الإنفاق الحكومي إلى حدوث تضخم جذب الطلب.

12.6. يعرض الشكل 11-12 منحنى إجمالي عرض موجب الميل AS_1. فإذا افترضنا أن إجمالي الطلبAD_1 ، والزيادات اللاحقة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انحراف إجمالي الطلب يميناً إلى AD_2 و AD_3 و AD_4 . ترى هل تؤدي أي من زيادات إجمالي الطلب في الشكل-12 11 إلى حدوث تضخم جذب الطلب.

ا لــحل :

لما كان إجمالي العرض موجب الميل، لذا فان كل انحراف في إجمالي الطلب يميناً يؤدي إلى زيادة مستوى السعر. وفي هذه الظروف تؤدي كل زيادة في الإنفاق الحكومي إلى تضخم جذب الطلب.

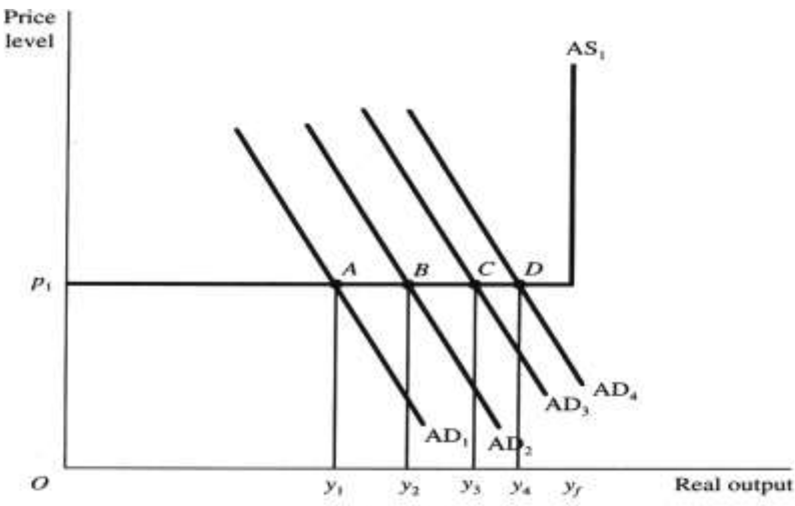


Fig. 12-10

12.7. لماذا يحتمل تعرض مستوى السعر للضغط إلى أعلى قبل وصول الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل للإنتاج؟

ا لــحل :

في الأنظمة الاقتصادية الصناعية، نجد أن العمالة والموارد الطبيعية والرأسمالية ليست متجانسة بل تتميز بدرجة عالية من التخصص. وفي الولايات المتحدة نجد أن الموارد الاقتصادية غير قابلة للانتقال من منطقة إلى أخرى، بمعنى أنها ترتبط بموقعها الجغرافي. ولذلك لا توجد سوق واحدة لبعض الموارد الاقتصادية كالعمالة مثلاً. الذي يحدث هو أنه يوجد عدد كبير من الأسواق المنفصلة والمتمايزة. ولذلك يتم استخدام أو توظيف بعض

الموارد الاقتصادية المتخصصة بشكل كامل قبل غيرها. ومن هذا المنطلق يتعرض الاقتصاد لحالات عنق الزجاجة أو عدم توازن الإنفاق كلما اقترب الإنتاج من مستوى التوظيف الكامل. وعليه تؤدي زيادة إجمالي الإنفاق إلى إحداث زيادة في الإنتاج في بعض الصناعات، وزيادة في مستوى السعر في صناعات أخرى. فالصناعات التي لا يتم فيها التوظيف الكامل للموارد تكون أكثر قدرة على التوسع في الإنتاج، أما الصناعات التي يتم فيها التوظيف الكامل للموارد فهي تلجأ إلى رفع أسعارها.

12.8. (أ) بفرض أن الإنتاج النهائي للاقتصاد يتألف من خمس سلع ترد بالجدول1-12. أوجد متوسط سعر هذه السلع والقيمة الاسمية للإنتاج النهائي.

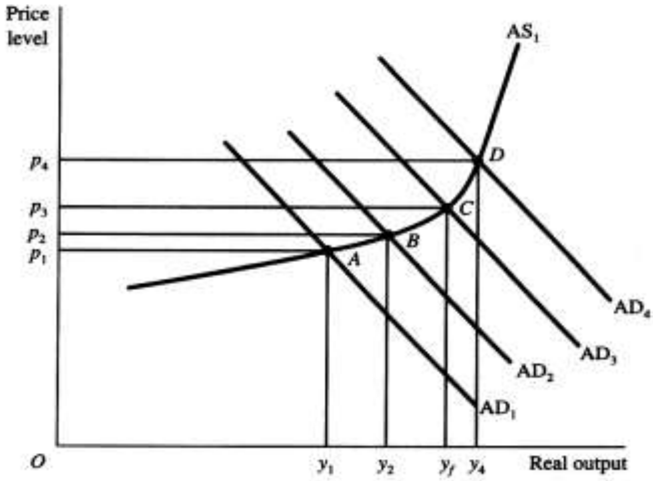


Fig. 12-11

			الس
250.00	125	2.00	E
$675.00	350		

(ب) بفرض أنه قد تم تخفيض ضرائب الدخل الشخصي بغرض زيادة الإنفاق نظراً لان الإنتاج أدنى من مستوى التوظيف الكامل. ويعرض الجدول 2-12 مستويات الإنتاج بعد تخفيض الضرائب. أوجد متوسط سعر هذه السلع والقيمة الاسمية للإنتاج النهائي.

الجدول 2-12

قيمة الإنتاج	وحدات الإنتاج	وحدة السعر	السلعة
$85.00	75	$1.00	A
150.00	60	2.50	B
93.00	62	1.50	C
150.00	50	3.00	D
288.00	128	2.25	E
$766.00	385		

(ج) قارن بين الإنتاج في الجدولين السابقين وحدد الصناعات الأقرب إلى مستوى التوظيف الكامل قبل خفض الضرائب.

ا لــحل :

(أ) تبلغ القيمة الاسمية للإنتاج النهائي حاصل القيمة الدولارية للسلع الخمس وهي في هذه الحالة 645$. أما متوسط سعر الإنتاج فهو مجموع مرجح لسعر كل سلعة، ويمكن إيجاده بقسمة القيمة الاسمية للإنتاج النهائي على إجمالي وحدات الإنتاج، أو بموازنة كل سعر للوحدة بنسبة إنتاج كل سلعة إلى إجمالي الإنتاج. ويبلغ متوسط سعر الإنتاج 1.84$.

(ب) لقد زادت القيمة الاسمية للإنتاج النهائي إلى 766$، ويبلغ متوسط سعر الإنتاج 1.99$.

(ج) لقد أثر خفض الضرائب على حجم الطلب على كل من هذه السلع الخمس. وباستطاعة الصناعات المنتجة للسلع A و B وD التوسع في إنتاجها دون زيادة الأسعار. أما الصناعات المنتجة للسلعتينC وE ، فمن الواضح أنهما قريبتان من مستوى التوظيف الكامل حتى قبل تخفيض الضريبة، نظراً لان الزيادة في الطلب تؤثر على السلع أكثر مما تؤثر على الإنتاج.

مـنـحـنـى ***Phillips***

12.9. (ب) علل لوجود علاقة عكسية بين البطالة ومعدل التضخم نتيجة لانحرافات إجمالي الطلب بمحاذاة منحنى إجمالي عرض ثابت وموجب الميل.

ا لــحل :

(أ) يصور منحنى Phillips وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وهي علاقة منطقية، نظراً لان الزيادة في مستوى السعر (ومن ثم في التضخم) وفي غياب تضخم التكلفة، لابد وان تحدث عندما يقترب الإنتاج من مستوى التوظيف الكامل (وعندما تقترب البطالة من معدلاتها الطبيعية).

(ب) تؤدي انحرافات منحنى إجمالي الطلب بمحاذاة منحنى إجمالي العرض الموجب الميل إلى إيجاد علاقة موجبة بين الإنتاج ومستوى السعر. فالزيادات في إجمالي الطلب تقرب الإنتاج من مستوى التوظيف الكامل، وتضغط على مستوى السعر إلى أعلى. أما انخفاض إجمالي الطلب، فهو يؤدي إلى خفض كل من الإنتاج ومستوى السعر. وبم أنه توجد علاقة عكسية بين الإنتاج ومعدل البطالة، لذلك تعمل الزيادة في إجمالي الطلب بمحاذاة منحنى إجمالي العرض الموجب الميل على خفض معدل البطالة وزيادة معدل التضخم، في الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض إجمالي الطلب إلى زيادة معدل البطالة وخفض معدل التضخم.

12.10. نلاحظ في الشكل 12-12 (a) تقاطع منحنيي إجمالي الطلبAD_1 وإجمالي العرض AS_1 عند التوظيف الكامل للإنتاج y_f. ويبلغ المعدل الطبيعي للبطالة 6% ومعدل التضخم Л′$_1$′ بمحاذاة منحنى Phillips p_1 في الشكل 12-12 (b):

(أ) ادخل زيـادة فـي الإنفـاق الحكـومي تـؤدي إلـى انحـراف منحنـى إجمـالي الطلـبAD_1 إلـى AD_2. مـا الـذي حـدث لكـل مـن الإنتـاج ومسـتوى السـعر فـي الشـكل 12-12 (a) ومعـدلات البطالة والتضخم في الشكل 12-12 (b)؟

(ب) هل ستبقى معدلات البطالة والتضخم في الشكل 12-12 (b) ثابتة عند المستوى المذكور فـي القسم (a)، عند ثبات إجمالي الطلب عند AD_2 ؟

الــحل :

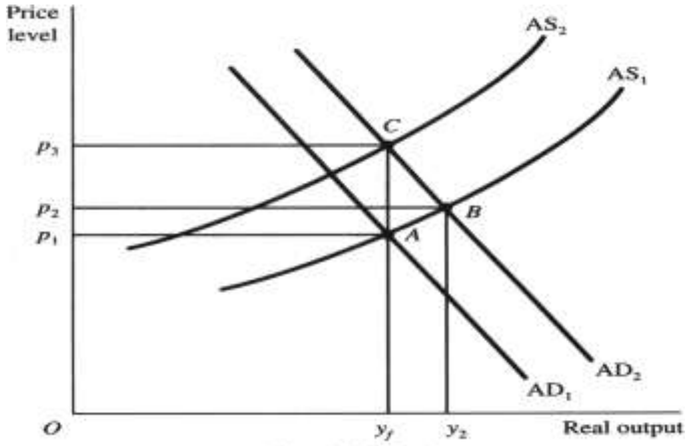


Fig. 12-12(a)

(أ) يـزداد الإنتـاج فـي الشـكل 12-12 (a) إلـى y_2 ، بينمـا يرتفـع مسـتوى السـعر إلـى p_2 . وفـي الشـكل12-12 (b) يحـدث تحـرك إلـى أعلـى داخـل منحنـى Phillips p_1 . ويـنخفض معـدل البطالة إلى $u1$ بينما يزيد معدل التضخم إلى JI′ 2′ .

(ب) لن يثبت الإنتاج عند y_2 ولا معدل البطالة عند $u1$. وبم أن معدل التضخم قد زاد من JI′ 1الى JI′ 2′ فسوف يطالب العمال بزيادة في الأجرة الاسمية، الأمر الـذي يـؤدي إلـى انحـراف منحنـى إجمـالي العـرض AS_1 يسـاراً إلـى AS_2 فـي الشـكل 12-12 (a). ويعـود الإنتـاج إلـى y_f ، ويزداد مستوى السعر إلى p_3 . وينحرف إجمالي العرض نحو الداخل نتيجة لهذه الزيـادة فـي تكلفـة الإنتاج. كذلك ينحـرف منحنـى Phillips فـي الشـكل 12-12 (b) يمينـاً إلـى p_2 ، وتصـبح معـدلات البطالة والتضخم %6 و JI′ 2′.

12.11 هل يمكن بقاء معدل البطالة أدنى من المعدل العادي في المدى الطويل؟

الــحل :

يمكــن لمعــدل البطالـــة أن يكــون أدنـــى مــن المعــدل العــادي فـــي المــدى القصــير وهو ما لا يمكن حدوثه في المدى الطويل. وينتهي الأمر بالزيادات التي تطرأ على إجمالي الإنفاق – والتي تعمل علـى الاحتفـاظ بالإنتـاج أعلـى مـن مسـتوى التوظيـف الكامـل للاقتصـاد – بـان يقابلهـا انحـراف فـي منحنـى إجمـالي العـرض يسـاراً، الأمـر الـذي يـدفع بالإنتـاج إلـى الـوراء نحـو مسـتوى التوظيف الكامل الخاص به. وتحدث انحرافات منحنـى إجمـالي العـرض بسـبب وجـود معـدل بطالـة أدنى من المعتاد بسبب نقص العمالة، وهو النقص الذي يتسبب في زيادة الأجور وتكلفة الإنتاج.

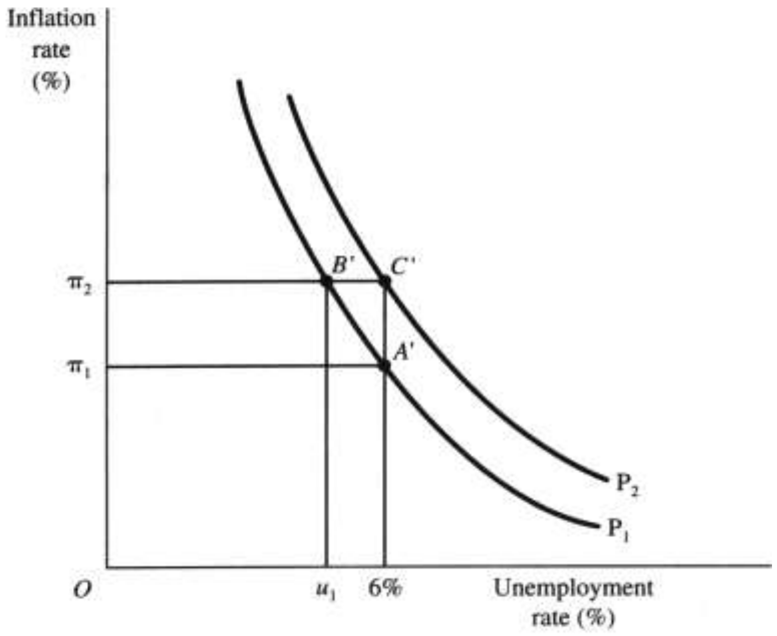


Fig. 12-12(b)

العجز الحكومي

12.12. (أ) ما هو العجز الفدرالي؟

(ب) ما الفرق بين العجز الهيكلي والعجز الدوري؟

الحل :

(أ) يحدث العجز لدى الحكومة الفيدرالية في إحدى الحالتين التاليتين:

(1) زيادة نفقات الحكومة (أي المصروفات + التحويلات) عن إجمالي إيرادات الضرائب.

(2) زيادة النفقات الحكومية عن صافي إيرادات الضرائب (أي إجمالي إيرادات الضرائب ناقص التحويلات).

(ب) يحدث العجز الهيكلي عندما تكون النفقات الحكومية أكبر من إيرادات الضرائب عند مستوى التوظيف الكامل للإنتاج. أي أن أقصى إيرادات الحكومة في ظل الهيكل الضريبي الحالي لا تكفي لدفع أو تغطية كافة النفقات الحكومية. وينخفض صافي إيرادات الضرائب بانخفاض الإنتاج نظراً لوجود علاقة طردية بين إجمالي إيرادات الضرائب والدخل. وتزداد التحويلات (كالتأمين ضد البطالة) عندما ينخفض عدد الوظائف المتاحة ويزيد عدد العاطلين.

أما العجز الدوري فإنه يحدث عندما تبقى النفقات الحكومية دون تغير وينخفض صافي إيرادات الضرائب نتيجة لانخفاض الإنتاج.

1213. تعبر T′ فى الشكل عن صافى متحصلات الضرائب ، بينما تعبر G′ عن النفقات

الحكومية ، علماً بان مستوى التوظيف الكامل للإنتاج هو y_f :-

(أ) ما سبب وجود علاقة موجبة بين صافى متحصلات الضرائب والإنتاج وما سبب ثبات النفقات الحكومية ؟

(ب) أوجد كل من العجز الهيكلى والعجز الدورى عندما يكون الإنتاج y_f و y_1 :-

الــحل : -

(أ) صافى متحصلات الضرائب =إجمالى إيرادات الضرائب ناقص التحويلات الحكومية .

و توجد علاقة موجبة بين إجمالى إيرادات الضرائب نظرا لان أغلب الضرائب الفيدرالية تعتمد على دخل القطاع الخاص .وتوجد علاقة سالبة بين التحويلات الحكومية والإنتاج نظرا لان التحويلات(كالتأمين ضد البطالة) تتزايد عندما ينخفض عدد العاملين (أى عندما يزيد عدد العاطلين) .

ولا ترتبط النفقات الحكومية بالدخل نظرا لان اغلب النفقات التى يوافق عليها الكونجرس لا ترتبط بحصول الحكومة على إيرادات من الضرائب .

(ب) لا توجد علاقة بين العجز الهيكلى والإنتاج . ويبلغ هذا العجز BC عند مستوى الإنتاج y_1 و

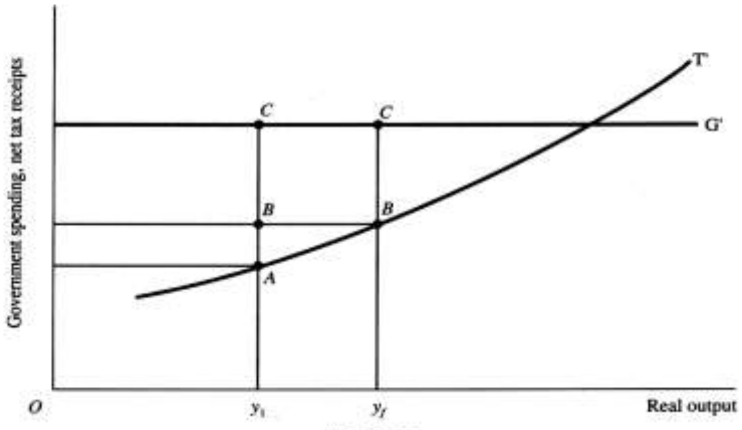


Fig. 12-13

y_f . هذا ولا يوجد عجز دورى عند مستوى التوظيف الكامل للإنتاج y_f ويبلغ هذا العجز AB عندما يكون الإنتاج y_1 وأدنى من مستوى التوظيف الكامل .

12.14. كيف يمكن خفض العجز الهيكلى ؟

الــحل :

يمكن خفض العجز الهيكلى فى المدى القصير بزيادة إيرادات الضرائب أو خفض النفقات الحكومية (كالتحويلات أو المصروفات) . كما يمكن خفض هذا العجز فى المدى الطويل فى حالة زيادة إيرادات الضرائب أسرع من زيادة النفقات الحكومية . والجدير بالذكر أن النمو الاقتصادى يتحقق بزيادة الإنتاج ، حيث تؤدى هذه الزيادة إلى حصول الحكومة على إيرادات ضرائب اكبر ، بسبب ارتباط قدر كبير من ضرائب القطاع الخاص بالدخل . وبالحد من زيادة النفقات الحكومية مع استمرار زيادة إيرادات الحكومة من

الضرائب ، ينخفض العجز الهيكلى كنتيجة طبيعية للنمو الاقتصادى .

12.15. (أ) هل يتعين على الكونجرس محاولة تجنب وجود عجز فدرالى سنوى عن طريق سن تشريع بأجراء موازنة سنوية للميزانية؟

(ب) لماذا تعتبر الميزانية التى تتم موازنتها دوريا أفضل من تلك التى يتم موازنتها سنويا ؟

ا لــحل :

(أ) لا يتعين على **الحكومة** محاولة القيام بموازنة إيراداتها ونفقاتها سنويا نظرا لان الميزانية التى تتم موازنتها ستميل لان تكون دورية بمعنى أن حالات الكساد سوف تشتد ، وحالات التمدد سوف تتحول إلى تضخم . ومن المعروف أن إيرادات الضرائب تنخفض تلقائيا مع الإنتاج . ولذلك فان التشريع بأجراء موازنة سنوية للميزانية يتطلب الإنفاق الحكومى بانخفاض الإيرادات .وبم أن مضاعف النفقات اكبر من مضاعف الضرائب لذا فان الانخفاض فإن الانخفاض المتساوى فى كل من الضرائب والنفقات الحكومية قد يتسبب فى خفض اكبر فى إجمالى الإنفاق ، مما يؤدى إلى تفاقم حالة الكساد .

وبالمثل نقول أنه خلال فترات التمدد تؤدى زيادة النفقات الحكومية إلى مزيد من التوسع فى الأنفاق الحكومى ، ومن ثم تفاقم حالة التضخم .

(ب) تعد الميزانية التى تتم موازنتها دوريا ميزانية خالية من العجز الفدرالى خلال دورة كاملة للنشاط التجارى، وتتغلب هذه الميزانية على المساوئ الدورية التى تتعرض لها الميزانية التى تتم موازنتها سنويا ، لأنها تسمح بوجود عجز خلال فترات الكساد ، ووجود فائض خلال فترات التمدد ، مع موازنة الميزانية على مدار دورة النشاط التجارى . وعلى الرغم من أن الميزانية الدورية تروق للكثيرين من الناحية النظرية ، ألا أن كثيرا ما يصعب تطبيقها فكل دورة تجارية لها خصائصها المميزة ، ومن ثم فان كل حالة كساد أو تمدد عادة ما تختلف عن باقى الحالات من حيث حدتها ومدة استمرارها . ولذلك قد يكون من المستحيل مساواة الإيرادات والنفقات الحكومية على مدار كل دورة من دورات النشاط التجارى .

الدين العام

12.6. (أ) هل ستعجز الحكومة الفيدرالية عن سداد ديونها أو تتعرض للإفلاس بسبب تزايد الدين العام ؟

(ب) هل يمثل الدين العام الضخم عبئا على الأجيال القادمة ؟

الحل :-

(أ) يحدث العجز عن سداد الدين عندما يفشل المقترضين فى مواجهة التزاماته المالية . أما الإفلاس فانه يحدث عند تفاقم ديون المقترض وتفوق قدرته على مواجهة التزاماته المالية . ولا يمكن أن تتعرض الحكومة الفيدرالية لأى من هذين الأمرين ، حيث إنها تملك القوة على فرض الضرائب وإصدار العملة . فإذا افترضنا أن الحكومة الفيدرالية لم تحصل على إيرادات لسداد مدفوعات الفائدة المستحقة عليها ، فى هذه الحالة يمكن للحكومة توفير الأموال التى تحتاجها بزيادة الضرائب . وكذلك تخول لها

صلاحيتها باعتبارها صاحبة الحق الوحيد فى إصدار النقود أن تقوم بطبع المزيد من النقود لاستخدامها فى سداد مدفوعات الفائدة . وبذلك يتضح أن الحكومة تملك موارد غير محدودة من الأموال تجعلها غير قابلة للعجز عن سداد مدفوعات الفائدة المستحقة على ديونها ، وغير قابلة للإفلاس .

(ب) يمثل الدين العام عبئا على الأجيال القادمة ، بحيث انه يتم فرض ضرائب على الأجيال القادمة لسداد الفائدة المستحقة على الدين الحكومى ، وبصورة تجعل من هذا الدين دينا مملوكا للدول الأجنبية . وتمثل مدفوعات الفائدة عبئا هى الأخرى ، حيث أن الحكومة تفرض الضرائب على مستويات الدخول الحالية لتمويل تحويلات الفائدة التى تدفعها لأصحاب الدين . وبالإضافة إلى ذلك . عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأجانب لابد من فرض الضرائب التى تدفعها على الأجيال التالية ليس فقط بغرض توفير مدفوعات الفائدة ، بل أيضا بغرض دفع اصل الدين ذاته ، وهو ما يؤدى إلى خفض مقدار السلع المتوفرة فى الاقتصاد المحلى .

12.17 بفرض أن الدين الفدرالى يبلغ $100,000 ، وأنه مملوك بالكامل للجهاز المصرفى:

(أ) قم باستخدام حسابات T الخاصة بكل من الاحتياطى الفدرالى والجهاز المصرفى لتسجيل شراء الاحتياطى الفدرالى المستحق للفائدة المملوك للجهاز المصرفى .

(ب) لماذا لا يحبذ قيام الدولة بتحويل دينها المستحق للفائدة إلى نقود ؟

ا لـحل :

الجهاز المصرفى

∆ أصول		**الخصوم ∆**
السندات الحكومية	**-$100,000**	
الاحتياطيات	**+$100,000**	

الاحتياطى الفدرالى

∆ أصول		**الخصوم ∆**
السندات الحكومية	**+$100,000**	**الاحتياطيات المصرفية**
الاحتياطيات	**+$100,000**	**+$100,000**

(ب) يقوم الاحتياطى الفدرالى بتحويل الدين إلى نقود بشراء السندات الحكومية المستحقة للفائدة وعندما يقوم الجهاز المصرفى ببيع أدوات الدين هذه للاحتياطى الفدرالى ، فانه يحصل على احتياطيات إضافية تسمح له (أى الجهاز المصرفى) بزيادة عنصر ودائع الشيكات المحررة فى العرض النقدى ، ولا يحبذ قيام الحكومات بتحويل ديونها إلى أموال بغرض التخلص من الالتزامات المستحقة للفائدة ، حيث أن ذلك قد يحدث زيادة ضخمة فى العرض النقدى ، وهى الزيادة التى لابد وان تفضى إلى حالة من التضخم .

الفصـل الخـامس
معايير إعداد التقارير الماليـة

تناقش هذه الوثيقة معايير إعداد التقـارير الماليـة فـي البرنـامج نظـرا للأهميـة المتزايـدة التـي بمنحها القطاعان العام والخاص للتقارير المالية التي تتفق والمعايير المحاسبية الدولية المستقلة. كما تأخذ هذه الوثيقة في الحسبان تقرير المراجع الخارجي حول هذا الموضـوع ومداولات المجلس فـي دورتـه العادية الأولـى في ٢٠٠٥.

وتتناول الوثيقة المعيارين الرئيسيين للمحاسبة الدولية المستخدمين والإجراءات التـي اتخـذها البرنـامج ومنظومـة الأمـم المتحـدة لتحسـين معـايير المحاسـبة وإعـداد التقـارير الماليـة فـي الأجـل القصير. كما تتضمن الوثيقة معلومـات عـن مدى التقدم الـذي أحـرز فـي التحـول إلـى مجموعـة مـن المعايير المعترف بها دوليا.

وتعرض الوثيقة التغيرات الأساسية التي تقتضيها المعايير المحاسبية الدوليـة للـنظم واللـوائح والقواعد والمجالات المحاسبية وإعداد التقـارير الماليـة فـي البرنـامج مرفقـة بجـدول زمنـي للتحـول المقترح حيث يتوقع أن يطبق البرنامج المعايير المحاسبية الدولية بحلول عام ٢٠٠٨.

يـتم إعـداد الكشـوف الماليـة للبرنـامج كـل عـامين وفقـا للمعـايير المحاسـبية لمنظومـة الأمـم المتحدة حسب متطلبات المادة ١-١٣ من النظام المالي.

وقـد خضـعت هـذه المعـايير للتطـوير والتعـديل خـلال عـدد مـن السـنوات، وهـي تستند على:

(١) المبادئ المحاسبية المقبولـة دوليا.

(٢) المعـايير الخارجيـة بمـا فـي ذلـك المعـايير المحاسـبية الدوليـة – والمعـايير الدوليـة لإعـداد التقارير المالية والمعايير الدولية لمحاسبة القطـاع العام.

(٣) التطبيقـات المحاسـبية الخاصـة بمنظمـات الأمـم المتحـدة. وتخضـع المعـايير المحاسـبية لمنظومة الأمم المتحدة للاستعراض سنويا مـن قبـل مجموعـة عمـل تابعـة لمنظومـة الأمـم المتحدة ويتم إدخال التعديلات من حين إلى آخر. ومـن جهـة أخـرى، هنـاك تأكيـد متزايـد، علـى النطـاق العـالمي، علـى الحاجـة الـى كيانـات عامـة وخاصـة لتأسيس تقاريرهـا علـى معـايير محاسـبية دوليـة مقبولـة عمومـا وأكثـر نمطيـة. وان المعـايير المحاسـبية لمنظومـة الأمم المتحدة في صيغتها الراهنة، قد لا تـنص علـى إعداد تقـارير ماليـة تتفـق والمعـايير الدولية أو المبادئ المحاسبية المقبولـة عمومـا.

وعرض على المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٥ دراسة بعنوان "تقرير المراجع الخارجي بشان تطبيق معايير إعداد التقارير المالية في البرنـامج" (***WFP/EB.1/2005/5-E***)، وقد أوصـى المراجع الخارجي في هذه الوثيقة بان يدرس البرنـامج مسألة اعتماد المعايير الدولية المستقلة. وطلب المجلس، خلال مداولاته أن تبدأ الأمانة بالتخطيط لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية وموافاته بتقرير يعالج مختلف القضايا التي أثيرت والانعكاسات من حيث التكاليف وتأثير تطبيق المعايير الجديدة. وتتضمن

الوثيقة الحالية: تقريرا مرحليا عن تحول البرنامج إلى المعايير المحاسبية الدولية، جدولا زمنيا مؤقتا بشان الالتزام الكامل بالمعايير المحاسبية الدولية عددا من التغيرات المقترحة في مجالات السياسات إعداد التقارير والتي من شأنها أن تحسن معايير المحاسبة إعداد التقارير في البرنامج خلال الفترة الانتقالية.

وقبل مناقشة إجراءات الأمانة ومقترحاتها، يعرض الجزء الثاني من الوثيقة المعايير المحاسبية الدولية وأهميتها وصلتها بالبرنامج.

المعايير المحاسبية الدولية

ان المعايير المحاسبية الدولية هي مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على الصعيد العالمي. وهي تحسن وتنسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها منظمة ما كشوفها المالية. كما أنها توفر معيارا متماسكا بشان إدراج المعلومات المالية في التقارير المالية القانونية. وان مصداقية المعايير المحاسبية الدولية مضمونة نظرا لمستواها الرفيع والاعتراف الدولي بها والإجراءات الصارمة التي تتبع في إعدادها وشرحها. ولذا، فان إمكانات مقارنة إعداد التقارير المالية وتوافقها وتحسينها باستمرار تعتبر من ضمن الدعامات الأساسية لهذه المعايير.

وفي السنوات الأخيرة، أحرز تقدم ملحوظ في تطوير المعايير المحاسبية الدولية ليبلغ ذروته بظهور معيارين اثنين معترف بهما دوليا **وهما**:

المعيار المحاسبي الدولي/ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، الذي أعلنه المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، والمعيار الدولي لمحاسبة القطاع العام، الذي أعلنه الاتحاد الدولي للمحاسبين. وتركز المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام على القطاع العام والقطاع غير المدر للربح، وهي مستمدة ومماثلة للمعايير المحاسبية الدولية/ والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، رغم أن المعايير الدولية الجديدة لمحاسبة القطاع العام كانت قد صدرت بعد المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة.

وقد تحول العديد من البلدان والمنظمات عن معاييرها المحاسبية المقبولة دوليا وهي تطبق المعايير المحاسبية الدولية/ والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام. فعلى سبيل المثال، وبدءا من عام ٢٠٠٥ أصبح لزاما على جميع المؤسسات الأوروبية المهمة أن تستند في تقاريرها على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وهناك العديد من المنظمات الدولية الرئيسية والمنظمات الأخرى، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومنظمة حلف الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، قد طبقت المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام في إعداد تقاريرها المالية. وهناك عملية أخرى قيد التنفيذ تهدف إلى جعل المعايير الدولية تتقارب مع المعايير الأخرى مثل المعايير المحاسبية المقبولة دوليا في الولايات المتحدة.

ولكي يتمكن المراجعون الخارجيون في المنظمات من إعداد الكشوف المالية بما يتفق والمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، فان على تلك المنظمات، التي تطبق هذه المعايير، أن تلتزم بها جميعا. ونظرًا لان هذه المعايير لا يمكن تطبيقها بصورة انتقائية، فان معظم المنظمات تحتاج إلى فترة انتقالية قبل أن تصبح في موقف يسمح لها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

وتؤدي الكشوف المالية، التي يتم إعدادها بموجب المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين في الإدارة العامة وفي الإشراف واتخاذ القرارات الإدارية. كذلك تساعد
في تحسين الإدارة وفي توجيه الموارد وفي فعالية التنفيذ العملي وتحقيق النتائج.

ونظرًا لان القطاعين العام والخاص يلتزمان، بصورة متزايدة، بالمعايير المحاسبية الدولية، فان الجهات المانحة، من الحكومات والقطاع الخاص والتي تساهم في البرنامج، تتوقع أن تلتزم التقارير المالية للبرنامج، مع مضي الوقت بهذه المعايير.

وريثما تظهر نتائج المباحثات مع سائر هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الخارجية التي أقرت فعلا المعايير المحاسبية الدولية، ينبغي للبرنامج أن يرجئ قراره النهائي حول المعايير الدولية الأكثر ملائمة لتطبيقها (المعايير المحاسبية الدولية/ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام). وينبغي أن لا يؤخر هذا الأمر عملية تحول البرنامج إلى المعايير المحاسبية الدولية، ذلك لان التغيرات الرئيسية التي سوف يدخلها البرنامج هي متشابهة في إطار المعايير المحاسبية الدولية/ والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أو المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام.

الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة

نظرًا لإدراك الحاجة إلى معالجة الاهتمامات التي لها علاقة بالمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، فان اللجنة العليا للإدارة وافقت على مشروع وضع المعايير المحاسبية الذي يهدف إلى تحديد ما إذا كان على منظومة الأمم المتحدة أن تلتزم بالمعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، أو بمعيار خارجي آخر، أو بتطبيق مقبول، أو بهذه الأساليب مجتمعة.

وصدر أول تقرير مرحلي عن المشروع نوقش في شبكة المالية والميزانية في اجتماعها في نيويورك في يوليو/ تموز ٢٠٠٥. ويعترف هذا التقرير بان بعض منظمات الأمم المتحدة سوف تحتاج إلى تغييرات رئيسية في نظمها ولوائحها وسياساتها قبل أن تستطيع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ويتنبأ التقرير بان تطبق في المستقبل المعايير الدولية المعترف بها كأساس للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وان الجهات المطبقة الأولى سوف تكون منظمات الأمم المتحدة التي تستطيع أن تتحول إلى أسلوب المحاسبة الكاملة على أساس الاستحقاق في الأجل المتوسط.

وبناء على طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها الى المجلس (***WFP/EB.A/2005/6-F***)، سوف يواصل البرنامج العمل، على نحو وثيق، مع سائر منظمات منظومة الأمم المتحدة، أثناء تحوله إلى معايير المحاسبة الدولية. وتتجه النية إلى أن يضطلع البرنامج بدور ريادي كإحدى المنظمات الأولى التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية، ضمن إطار شامل لمنظومة الأمم المتحدة. ومن جهة أخرى، يدرك البرنامج أهمية تطوير معايير إعداد التقارير المالية دونما تأخير لا مبرر له. وفي هذا الصدد، سوف يتحرك البرنامج بما يتفق والجدول الزمني المدرج في هذه الوثيقة (انظر الفقرة ٢٥).

الإجراءات التي اتخذها البرنامج

أشار المراجع الخارجي، في تقريره إلى المجلس حول معايير إعداد التقارير المالية المالي في البرنامج، إلى أن البرنامج يقدم حاليا المجموعة الكاملة من الكشوف المالية التي تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية. وفي السنوات الأخيرة، أخضع البرنامج سياساته المحاسبية

للاستعراض وطبق تعديلات أسفرت عن تحسين معايير إعداد التقارير المالية المالي. ومن الأمثلة على ذلك، التغييرات في سياسات الإقرار بالإيرادات بدءا من النقدية وحتى المستحقة، وبإقرار الالتزامات الطبية بعد نهاية الخدمة بشان موظفي البرنامج.

وأنشأ المدير التنفيذي، بعد أن عرض على المجلس تقرير المراجع الخارجي عن معايير إعداد التقارير المالية المالي، لجنة توجيهية وفريق مهام لإدارة التحول إلى معايير المحاسبة المقبولة دوليا.

وأجرت اللجنة التوجيهية وفريق المهام استعراضا أوليا لتلك النظم واللوائح في البرنامج التي ربما تحتاج إلى تعديل قبل أن يستطيع البرنامج تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على نحو كامل. ويوجز الملحق الثاني النظم واللوائح التي تتعلق خصيصا بالسياسات المحاسبية ومعايير إعداد التقارير المالية في البرنامج.

وخلال عام ٢٠٠٥، أجريت مباحثات مع سائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الخارجية ومع الخبراء في المعايير المحاسبية لكي يتسنى التأكد من أن جميع جوانب التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية قد أخذت في الحسبان.

وأحاطت الأمانةُ المراجعَ الخارجيَ ولجنةَ المراجعة في البرنامج بالتقدم الذي تحقق. وحثت لجنة المراجعة الأمانة على المضي قدما بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية.

ونتيجة للأعمال التي نفذت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فقد صممت الأمانة على أنه يمكن إدخال بعض التحسينات العاجلة في معايير إعداد التقارير المالية المالي خلال فترة التحول.

وفيما يلي بعض التغييرات في السياسات المحاسبية التي توختها الأمانة:

(١) اعتبارا من عام ٢٠٠٦، فان الكشوف المالية السنوية سوف يتم إعدادها ومراجعتها من جانب المراجع الخارجي ومن ثم تقدم إلى المجلس. وهذا يمثل تحسنا رئيسيا في عمليتي إدارة وتسيير البرنامج.

(٢) وبدءا من عام ٢٠٠٦ أيضا، فان سياسات الإنفاق على أساس الاستحقاق سوف يتم تعديلها إلى الإنفاق الفعلي خلال الفترة المالية على أساس السلع والخدمات المقدمة في مقابل الالتزامات القانونية. أما الالتزامات القانونية بشان السلع والخدمات التي لم تقدم، فسوف تسجل كتعهدات.

(٣) وفي الكشوف المالية للفترة ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥، فسوف تسجل الاستثمارات على أساس القيمة السوقية.

وتمثل هذه البنود تحسينات مهمة في معايير إعداد التقارير المالية المالي
في البرنامج وهي تتمشى مع المعايير المحاسبية الدولية.

التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية

يوجز الملحق الأول أهم التغييرات اللازمة بشان سياسات المحاسبة إعداد التقاريرفي البرنامج وتبرز التأثير الذي يمكن أن يترتب على الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية.

وان بعض السياسات المحاسبية في البرنامج وإجراءاتها إعداد التقاريرعنها سوف تخضع، مباشرة وبصورة نسبية، للتعديل حتى يمكن تحقيق الالتزام بعدد من المعايير المحاسبية الدولية/ والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، في حين أن بعضها الآخر يحتاج إعداده إلى بعض الوقت. وقبل أن يتمكن

البرنامج من الالتزام بالمحاسبة الكاملة على أساس الاستحقاق والمعايير الأخرى، ينبغي القيام بأعمال واسعة لتحقيق الالتزامات في المجالات التالية:

- رسملة واهتلاك الممتلكات والتجهيزات والمعدات.
- تقييم المخزونات السلعية الموجودة لدى البرنامج.
- الاستحقاق الكامل لجميع مستحقات الموظفين في المقر والميدان.
- إقرار الموارد بما فيها العينية.
- تعديل تقارير الفترات السابقة لدى تطبيق المعايير.

وهكذا، فان تنفيذ الجديد من السياسات المحاسبية وإجراءاتها إعداد التقارير عنها سوف يستلزم الموارد وبخاصة الموارد البشرية ذات الخبرات في استنباط السياسات والإجراءات التنظيمية واختبارها وإخراجها إلى حيز التنفيذ. ويتمتع البرنامج بمزية امتلاكه لنظام معلومات متكامل هو "شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات" الذي تم تطويره ليسمح بإعداد التقارير المالية عن المعلومات المالية بما يتمشى والمعايير المحاسبية الدولية. ومن المفضل تطوير نظام هذه الشبكة لتتفق وتخطيط السياسات الجديدة في المحاسبة وإعداد التقارير المالية. ولا تتوقع الأمانة أن تكون هناك حاجة إلى الاستثمار في النظم الجديدة خلاف ما هو موجود حاليا أو يتوقع له في حالة تطوير هذه الشبكة.

الجدول الزمني للتحول إلى المعايير المحاسبية الدولية

يتطلب التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية قدرا مهما من استعراض عمليتي التخطيط والتنظيم، بالإضافة إلى صياغة السياسات والتوجيهات الإجرائية. وان تطبيق البرنامج للمعايير المحاسبية الدولية يتوقع له أن يحقق منافع كبيرة من حيث التحسينات في الإدارة والتسيير، لكن المعايير الجديدة لا يمكن تطبيقها ما لم يتم تنفيذ واختبار جميع السياسات والإجراءات. ولذا، ينبغي للبرنامج أن يتطلع إلى فترة زمنية قد تستغرق ثلاث سنوات قبل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وهذا يتيح للبرنامج الوقت لتطبيق السياسات الضرورية والتغييرات الإجرائية دون عرقلة لأعمال البرنامج.

وفيما يلي جدول زمني مؤقت بشان التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية، ٢٠٠٥م.

- تقرير المراجع الخارجي إلى المجلس عن معايير إعداد التقارير المالية في البرنامج.
- إنشاء لجنة توجيهية وفريق مهام.
- التشاور مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها.
- تجميع المعلومات.
- تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس.
- تنفيذ السياسات الجديدة في المحاسبة إعداد التقاريركما ورد في الفقرة ١٩.
- مواصلة المناقشات مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات.
- التحليل التفصيلي لتأثير المعايير الدولية على البرنامج.
- إعداد خطة مفصلة عن التنفيذ وتكاليفه.

البدء بإعداد السياسات المحاسبية والتغييرات في مسار العملية والتوجيهات الإجرائية وبخاصة الرسملة والاهتلاك والمخزونات واستحقاقات الموظفين.

- تقديم مقترحات إلى المجلس حول تعديلات المعايير واللوائح والنظم الخارجية.
- استكمال إعداد واختبار وتقييم الجديد من العمليات والسياسات والكتيبات وغيرها من التوجيهات الإجرائية.
- تدريب الموظفين والارتقاء بهم.
- اختبار سير الكشوف المالية وإعداد مذكرات بشان تدقيق الامتثال.
- عرض تعديلات النظام الأساسي واللائحة العامة على الأمم المتحدة وعلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.
- تقديم التقرير النهائي إلى المجلس.
- تطبيق المعايير الجديدة بدءا من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨.

ان **التقديرات التفصيلية** لتكاليف التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية لم توضع حتى الان بصيغتها النهائية. وأشارت التحليلات الأولية إلى أن البرنامج سوف يحتاج إلى خبراء فنيين لهم دراية **في المجالات التالية:**

(١) التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية.
(٢) التغيير في تدفقات العملية التنظيمية.
(٣) إدارة الأصول والممتلكات.
(٤) إعداد الكتيبات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والتوجيه. إضافة الى ذلك، سوف تكون هناك حاجة إلى الأموال لأغراض السفر والتدريب لتنفيذ السياسات والإجراءات الجديدة.

التوصيات

يوصي المدير التنفيذي بان يقوم المجلس بما يلي:

- الإطلاع على المعلومات الواردة في الوثيقة وعلى التغييرات المقترحة على السياسات المحاسبية إعداد التقاريركما وردت في الفقرة ١٩ من هذه الوثيقة.
- تأييد التحول المقترح إلى المعايير المحاسبية الدولية.
- مطالبة الأمانة بموافاة المجلس في عام ٢٠٠٦ بما يلي:

١. تقرير مرحلي عن التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك تقديرات التكاليف ومقترحات التمويل.
٢. التغييرات المقترحة على النظام الأساسي للبرنامج واللائحة العامة والنظام المالي.
٣. اقتراح توصية بشان المعيار الخارجي الأكثر ملاءمة ليطبقه البرنامج.

الملحق الأول: التحول إلى المعايير المحاسبية المعترف بها دوليا			
التأثير على إعداد التقارير المالية في البرنامج			
المعايير المحاسبية الدولية/ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام	التغييرات المطلوبة في البرنامج	التأثير
المعيار المحاسبي ١–عرض الكشوف المالية	المعيار الدولي ١ – عرض الكشوف المالية		

- المحاسبة السنوية - كشف التغييرات في الأسهم - بيان المخزونات والأصول الثابتة في الميزانية		- التحول من إبلاغ مالي كل سنتين إلى إبلاغ مالي كل سنة - كشف مستقل للتغيرات في الأموال والاحتياطيات رسملة المخزونات والأصول الثابتة	- يستلزم إعداد تقارير سنوية ومراجعة النظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي - لا تأثير فيما يتصل بكشف الأموال والاحتياطيات - انظر المعيار المحاسبي ٢ و١٦
المعيار المحاسبي ٢ – المخزونات	المعيار الدولي ١٢ – المخزونات		
بيان المخزونات في الميزانية		- رسملة المخزونات المخصصة للاستهلاك - تقييم السلع غير المسلمة للمستفيدين وقت إعداد التقارير المالية المالي	- تحسين إدارة المخزونات السلعية - يتطلب تحديد قيمة المخزونات السلعية في مختلف المواقع في العالم، وتقييم الإمدادات وجميع المخزونات الأخرى للاستهلاك أو لإعادة البيع - مجال التغيير الرئيسي استعراض اللائحة العامة
المعيار ٧ – كشوف التدفق النقدي	المعيار الدولي ٢ – كشوف التدفق النقدي		
التبويب النقدي بحسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل العملة الأجنبية التي تحول وفق أسعار صرف قريبة من الواقع		لا تغير استعراض استخدام أسعار صرف الأمم المتحدة	لا تأثير تجدد أسعار الأمم المتحدة سلفا وتقل عن معدلات السوق الفعلية مع إمكان اختلافها عن الأسعار الفعلية التقريبية
المعيار المحاسبي ٨ – السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية	المعيار الدولي ٣ – صافي الفائض أو العجز في الفترة، والأخطاء الأساسية والتغييرات في السياسات المحاسبية		
المعايير والتوجيهات بشان التعديلات السابقة للفترة		التحديد الكمي لتأثير التغيرات السابقة للفترة على السياسات المحاسبية	يتطلب التحول إلى المعايير المحاسبية الدولية أو المعايير المحاسبية للقطاع العام تحليلاً مستفيضاً لتأثير التغييرات يجب إعادة صياغة المعلومات المالية عن الفترة السابقة تأثير مهم

المعيار المحاسبي ١٠ – الوقائع بعد تاريخ الميزانية	المعيار الدولي ١٤ – الوقائع بعد تاريخ إعداد التقارير المالية		
		لا تغيير	لا تأثير
المعيار المحاسبي ١١ – عقود الإنشاءات	المعيار الدولي ١١ – عقود الإنشاءات		
معالجة تكاليف المباني		استعراض الترتيبات في المقر والميدان	تأثير محدود لكنه يتطلب إجراءات محاسبية وقيدية
المعيار المحاسبي ١٢ – ضرائب الدخل			
		غير ملائم	لا تأثير
المعيار المحاسبي ١٤ – إعداد التقارير المالية الجزئية	المعيار الدولي ١٨ – إعداد التقارير المالية الجزئية		
إعداد التقارير المالية بحسب المنتجات والخدمات وبحسب المناطق الجغرافية للعمليات		يمكن اعتبار الفئات البرامجية في البرنامج، كأجزاء	ينبغي تحديد الأجزاء بوضوح كما ينبغي تخصيص التكاليف وفق ما يلي: المخزونات والأصول الثابتة بحسب الأجزاء تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة وتكاليف التشغيل غير المباشرة وتكاليف الدعم المباشر بحسب الأجزاء لا تأثير مهم
المعيار المحاسبي ١٦ – الممتلكات، والتجهيزات والمعدات	المعيار الدولي ١٧ – الممتلكات والتجهيزات والمعدات		
إقرار الأصول الثابتة، وتحديد أجلها التقديري المفيد		رسملة واهتلاك الأصول الثابتة	التحسين في إدارة الأصول يلزم صون سجلات الأصول الثابتة السجلات الأساسية متوافرة مجال التغير الرئيسي للمعيار الدولي ٥ سنوات فترة إعفاء
المعيار المحاسبي ١٧ – عقود الإيجار	المعيار الدولي ١٣ – عقود الإيجار		
إقرار الرسملة وتنفيذ عقود الإيجار للمستأجرين والمؤجرين		إقرار عقود الإيجار	يستلزم إقرار عقود الإيجار لمساحة المكاتب، بما في ذلك عقد إيجار مباني المقر

المعيار المحاسبي ١٨ – العوائد	المعيار الدولي ٩ – العوائد من المعاملات المصرفية		
إقرار العوائد حسب القيمة العادلة للمتحصلات أو قيد التحصيل العوائد من الخدمات المقدمة أثناء مرحلة الاستكمال، في تاريخ الميزانية		تقييم الالتزامات العينية والمساعدات العينية حسب السعر العادل توقيت إقرار العوائد	يحتاج سعر الالتزامات العينية والمساعدات العينية إلى تفسير واضح (التغييرات التي تدخل على النظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج) المعالجة الموحدة لكل الإيرادات، بما فيها حسابات الأمانة استعراض سياسات الاستحقاق الراهنة التأثير المعتدل
المعيار المحاسبي ١٩ – مستحقات العاملين			
		تشمل مستحقات الأجازات وانتهاء العقد وبقية مستحقات العاملين تشمل مستحقات موظفي الميدان التحديد والمحاسبة بشان مستحقات ما بعد التعيين الاستخدام	التحديد الدقيق لجميع استحقاقات الموظفين المقبلة صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة المجال الرئيسي للتغيير
المعيار المحاسبي ٢٠ – المنح الحكومية			
	قيد الإعداد	لم تحدد	ليس مهما
المعيار المحاسبي ٢١ – تأثير تغيرات أسعار الصرف	المعيار الدولي ٤ – تكاليف الاقتراض		
		يطبق البرنامج أسعار صرف الأمم المتحدة وهو ما يتمشى مع المعايير	ليس مهماً
المعيار المحاسبي ٢٣ – تكاليف الاقتراض	المعيار الدولي ٥ – تكاليف الاقتراض		
		لا تغيير	لا تأثير
المعيار المحاسبي ٢٤ – إيضاحات الأطراف ذات الصلة	المعيار الدولي ٢٠ – إيضاحات الأطراف ذات الصلة		
		عملية الاستعراض قيد التطوير	له بعض الأهمية

المعيار المحاسبي ٢٦ – خطط مستحقات التقاعد			
		استحقاق التزامات المعاش التقاعدي	الإقرار بجزء من الفروقات الاكتوارية في صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة
المعيار المحاسبي ٢٧ – الكشوف المالية الموحدة والاستثمارات في الشركات التابعة	المعيار الدولي ٦ – الكشوف المالية الموحدة ومحاسبة الكيانات المراقبة		
		استعراض الحسابات الخاصة	له بعض الأهمية
المعيار المحاسبي ٢٨ – الاستثمارات في الشراكات	المعيار الدولي ٧ – محاسبة الاستثمارات في الشراكات		
		غير ملائم	لا تأثير
المعيار المحاسبي ٢٩ – إعداد التقارير المالية المالي في الاقتصاديات التي تعاني من تضخم جامح	المعيار الدولي ١٠ – إعداد التقارير المالية المالي في الاقتصاديات التي تعاني من تضخم جامح		
		استعراض الأصول والخصوم في البلدان المعرضة للمخاطر	محدود الأهمية
المعيار المحاسبي ٣٠ – المصارف والمؤسسات المالية المماثلة			
		غير ملائم	لا تأثير
المعيار المحاسبي ٣١ – إعداد التقارير المالية المالي عن الفوائد في المشروعات المشتركة	المعيار الدولي ٨ – إعداد التقارير المالية المالي عن الفوائد في المشروعات المشتركة		
		غير ملائم	لا تأثير
المعيار المحاسبي ٣٢ – الصكوك المالية: البيانات والعروض	المعيار الدولي ١٥ – الصكوك المالية: البيانات والعروض		
		تقييم الاستثمارات	التقييم على أساس القيمة السوقية تأثير محدود
المعيار المحاسبي ٣٣ – عوائد السهم			
		غير ملائم	لا تأثير

المعيار المحاسبي ٣٤ – إعداد التقارير المالية المالي المؤقت			
		غير ملائم	لا تأثير
المعيار المحاسبي ٣٦ – إتلاف الأصول	المعيار الدولي ٢١ – إتلاف الأصول غير المدرة للنقود		
		جزء من تنفيذ الرسملة	له بعض الأهمية
المعيار المحاسبي ٣٧ – الاعتمادات، والخصوم العرضية والأصول الطارئة	المعيار الدولي ١٩ – الاعتمادات والخصوم العرضية والأصول الطارئة		
		الانتقال إلى مبدأ التسليمات بشان إقرار المصروفات تطبيق الخصوم والاعتمادات والالتزامات الطارئة	مجال رئيسي للتغيير
المعيار المحاسبي ٣٨ – الأصول المعنوية			
		استعراض جميع الأصول المعنوية	محدود الأهمية
المعيار المحاسبي ٣٩ – الصكوك المالية: الإقرار والقياس			
		لم تحدد	محدود الأهمية
المعيار المحاسبي ٤٠ – الممتلكات الاستثمارية	المعيار الدولي ١٦ – الممتلكات الاستثمارية		
		غير ملائم	لا تأثير
المعيار المحاسبي ٤١ - الزراعة			
		غير ملائم	لا تأثير
المعيار الدولي للتقارير المالية ١ – تطبيق المعايير لأول مرة			
	مدرجة في المعايير الدولية الإفرادية	توجيهية فقط	تساعد في عملية التطبيق

المعايير الدولية للتقارير المالية ٢-٦: التسديد على أساس الحصة، الاندماجات التجارية، علاقات التأمين، الأصول غير الجارية المحتفظ بها للبيع والعمليات المتقطعة، واستكشاف الموارد المعدنية وتقييمها			
		غير ملائم	لا تأثير

المعايير المحاسبية الدولية:
الإطار التنظيمي للبرنامج – النظام الأساسي، واللائحة العامة والنظام المالي للبرنامجخضع النظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج
(اللوائح والنظم) للاستعراض لرؤية ما هي التغييرات المطلوب إدخالها قبل أن يستطيع البرنامج أن ينتقل بصورة كاملة من أسلوبه الراهن في إعداد التقارير المالية كل سنتين استنادا إلى المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة صوب إقرار إبلاغ مالي سنوي يستند على المعايير المحاسبية الدولية مثل المعايير المحاسبية الدولية/ والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام.
وتجدر الإشارة إلى أن اللوائح والنظم لا تمنع البرنامج من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية شريطة ما يلي:

(١) تعديل المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة بما يسمح بتطبيق المعايير المحاسبية المقبولة دوليا.

(٢ أن يواصل البرنامج إصدار الكشوف المالية المراجعة كل سنتين بالإضافة إلى الكشوف المالية المراجعة سنويا. ومن جهة أخرى، وفي الأجل الطويل
يبدو من الحكمة البحث عن تعديلات في اللوائح والنظم التالية التي يطبقها البرنامج:

(١) تطلب المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي من المدير التنفيذي تقديم الكشوف المالية لفترة السنتين مرفقة مع تقرير المراجع الخارجي. وهذه المادة تحتاج إلى تعديل بسيط بإحلال كلمة "سنوية" محل كلمة "السنتين".

(٢) أما المادة الثالثة عشرة-٦ من اللائحة العامة والمتعلقة بتقييم التعهدات في السلع والخدمات، فقد تتطلب تعديلا يكفل تسجيل مثل هذه المساهمات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية على أساس قيمة عادلة.

(٣) وقد تتطلب المادتان ١١-١ و١٢-٣ من اللائحة العامة أحكاما إضافية للمساعدة في إقرار السلع كمخزونات.

(٤) وتتطلب المادة ١٣-١ من النظام المالي أن يقوم البرنامج بإعداد كشوف مالية وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. ولذا، فإذا لم يطرأ تغيير على هذه المعايير الأخيرة لتتمشى والمعايير المحاسبية الدولية التي يختارها البرنامج في نهاية المطاف، فان هذا النظام المالي يستلزم تعديلا قبل أن يستطيع

(٥) البرنامج إجراء تحول كامل إلى المعايير الجديدة. ومن جهة أخرى وخلال الفترة الانتقالية، يمكن للبرنامج أن ينفذ معايير إبلاغ محسنة تتمشى مع المعايير الدولية مع الاستمرار في الالتزام بالمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يتيح المرونة ولا يقيد تطبيق معايير إبلاغ أعلى من تلك المطلوبة في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

(٦) المادة الأولى-١ من النظام المالي – التعريف. يعاد تعريف مصطلح الفترة المالية ليسمح بإعداد التقارير المالية المالي السنوي دون تغيير فترة السنتين بشان خطة الإدارة والموارد التقديرية.

وقبل التطبيق الكامل للمعايير المحاسبية الدولية، تعتزم الأمانة الشروع في إجراء استعراض كامل للوائح والنظم وتقديم مقترحات إلى المجلس والحصول على الموافقة عليها من المستويات العليا، حسبما ينص على ذلك النظام الأساسي واللائحة العامة والنظام المالي.

الفصل السادس
النظريات و السياسات النقدية

النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية

النظرية النقدية الكلاسيكية:نظرية كمية النقود ومعادلة كامبريدج:

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى الأسعار فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلا لهم ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود و نظرية الدخل، وجهت الأولى اهتماما ناحية عرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها.

و يستند النموذج الكلاسيكي إلى الافتراضات التالية[1].

- ان كل الأسواق (أسواق السلع و العمل) تسودها المنافسة الكاملة و الاقتصاد في حالة تشغيل كامل.
- لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي بمعنى أنهم يبنون قراراتهم، ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي و لكن تبنى قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع

  و عوامل الإنتاج و عندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي و ليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.
- المرونة الكاملة للأجور النقدية و أسعار السلع.
- قانون ساري للأسواق مضمونة (العرض يخلق الطلب عليه).
- يتم النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة).

أ- نظرية كمية النقود: أرفينج فيشر ***Irving Fisher***:

قامت هذه النظرية على بعض الفروض، من أهمها[2]**:**

- ان الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.
- ثبات حجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.
- ان سرعة تداول النقود ثابتة و مستقلة من كمية النقود المتداولة، و كذلك الحجم الحقيقي للمبادلات و تعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير.

---

١ - أنظر: - أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود و الأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود و الأسواق المالية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠١، ص ص: ٣٤٩-٣٥٠.

- سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل التقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ١٩٨٨، ص ص:١٩-٢١.

٢- أنظر: - إسماعيل محمد هاشم، النقود و البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٥ ص:١٢٦.

- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، ١٩٩٣، ص ص: ٨١-٨٤.

- النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع و هو كنتيجة و ليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، و هناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي و مستوى الأسعار، و بهذا يفسر الكلاسيك الإرتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم).

مضمون النظرية :

تنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال و المؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار و التناسب بينهما تناسبا عكسيا، و يتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم **كما يلي**:

$$MV = PT$$

M: كمية النقود المتداولة و تشتمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية.

V : سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى).

P : المستوى العام للأسعار.

T : حجم المبادلات.

و بالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار و قد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضا، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة:

$$MV + M'V' = PT$$

M: النقود القانونية.

V : سرعة تداولها.

M′: النقود المصرفية.

V′: سرعة تداولها.

و الهدف من الفصل بين **M** و **M′** حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات و رغم هذا التقديم فان الخلاصة لا تتغير، فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، و بالتالي فان النقد محايد[١].

إذن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها.

وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها[٢]:

- قصور فروض النظرية في الكثير من النواحي.
- تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار.
- لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود و القوى التي تحكم ذلك.
- افتراض أن الأسعار تتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة و لا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى، و هذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفشل موسم زراعي.

---

١ - أحمد أبو الفتح علي الناقة، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٥٧.

٢ - أنظر: - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٢٩-١٣١.

- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٩٠-٩١.

الاهتمام بوظيفة وسيط في المبادلات و إهمال الوظائف الأخرى.

رغم هذه الانتقادات فان هذه النظرية إنما تعتبر خطوة قيمة، فقد أفلحت في تركيز الانتباه حول بعض الكميات الكلية الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادي مثل كمية المبادلات، و كمية النقود، كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود و سرعة تداولها.

ب- نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج :

قامت إلى جانب النظرية السابقة نظرية أخرى تحاول تفسير تقلبات قيمة النقود، حيث حاول بعض الكتاب تفسير قيمة الحديثة، و أعلنوا أن النقود لا تؤثر في الأسعار إلا عن طريق الدخول و أن العبرة بسلوك الفرد إزاء دخله.

وتربط نظرية الدخل في التحليل بين فكرتي الدخل و المنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود و هي ترى أن تقلبات الأسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي و الدخل من السلع و الخدمات، و الذي يؤثر على الأسعار هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق.

و قد مهد هذا الاتجاه العديد من النظريات: من بينها نظرية كمبريدج.

معادلة كمبريدج :

يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع و خدمات، و هو ما أطلق عليه مارشال "التفضيل النقدي"، و هذا التحليل يرتكز على العوامل التي طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة و صيغت المعادلة من الشكل[1]:

$$M_d = KY$$

M_d : الطلب على النقود.

Y : الدخل النقدي.

K : التفضيل النقدي للمجتمع و هو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، و هي حجر الزاوية في معادلة مارشال و مع فرض استخدام النقود لغرض سائل ثبات نسبة الرصيد النقدي K و بما أن سرعة دوران النقود ثابتة للفترة القصيرة، واعتبار أن K هو مقلوب Y، فسيكون أي تغير في كمية النقود ذا تأثير على مستوى الأسعار أي $P = f(M)$ و بالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار، مما يعني عدم فعاليتها في التأثير الدخل و معدلات الفائدة و الجانب الحقيقي للاقتصاد.

---

١ - أنظر: - سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٣٣.

- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٨١-٩٨.

التوازن النقدي عند الكلاسيك:

انطلاقا من منطلق النظرية الكلاسيكية و فروضها، فيمكن ذكر بعض الاعتبارات فيما يلي[1]:

قامت هذه النظرية أساسا على قانون سياسي و فكرة التوظيف الكامل واعتبار النقود متغير خارجي و معدل الفائدة متغير داخلي (أي يتحدد بعرض و طلب الأرصدة القابلة للاقتراض).

رؤية فيكسل للتوازن النقدي:

تعتبر نظرية فيكسل أول محاولة إيجابية للاتجاه بالنظرية النقدية إلى بحث التوازن النقدي و تحليل العلاقة بين الادخار و الاستثمار. فقد ركز فيكسل على وجود معدلين للفائدة: معدل الفائدة الطبيعي الذي يتحدد طبقا للإنتاجية الحدية لرأس المال المستخدم في الإنتاج و هو العائد المحصل إذا كان رأس المال أفرض عينا و بين معدل الفائدة النقدي (السوقي) و الذي يتحدد بتلاقي قوى العرض و الطلب على النقود (و هذا في حالة وجود سوق نقدية، و في حالة غيابها يتحدد من طرف الأفراد أو السلطات النقدية حيث تستخدمه للموائمة بين عرض و طلب النقود).

و يحدث التوازن النقدي في حالة تعادل المعدلين (و هي حالة صعبة) وفي حالة التعارض بين القرارات الفردية وقوى السوق قد يخلق المشكلة الاقتصادية. وهنا تحدث الفجوة بين المعدلين، وهذه الفجوة هي التي تحدد حجم الطلب على الائتمان المصرفي، فإذا كان معدل الفائدة على القروض أقل من معدل الفائدة الطبيعي فان عائد رأس المال يكون أكبر من تكلفة خدمة الدين النقدي، ومن تم يحدث توسع في المشروعات الاستثمارية التي تساعد على تعظيم ربحية وإنتاجية المشروع في الوقت الذي تقل فيه تكلفة رأس المال.

و العكس إذا كان معدل الفائدة النقدي أكبر من معدل الفائدة الطبيعي فان المشروع سوف يعاني من اختلال في هيكله المالي لتزايد عبء الدين وانخفاض معدلات أرباحه، وسيتعرض مركزه المالي للانهيار، نظرا لضعف سيولة المشروع وعدم استطاعته الوفاء بالتزاماته النقدية العاجلة، و سيؤدي ذلك إلى الانكماش و الركود الاقتصادي.

وبالتالي فان تحقيق التوازن النقدي يكون بتعادل معدل الفائدة النقدي مع معدل الفائدة الطبيعي و إذا لم يتعادلا نكون إزاء حالة من الاختلال النقدي يتغير تبعا لها حجم الائتمان المصرفي، و ما يولده من حركات تراكمية و تدافعية ما تلبث أن تظهر في الاقتصاد إما صعودا نحو الانتعاش أو هبوطا نحو الركود، و تؤدي الحركات التراكمية عبر الزمن إلى استعادة التوازن النقدي المفقود[2].

---

١ - محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الاقتصاد المصري واقتصاديات بعض الدول، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص: ٨-٢٤.

- بلعزوز بن علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤/٠٣ (غ.م)، ص ص: ١٨-.٣٨

١- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، ١٩٩٧، ص ص: ٣٦٨-٣٦٩.

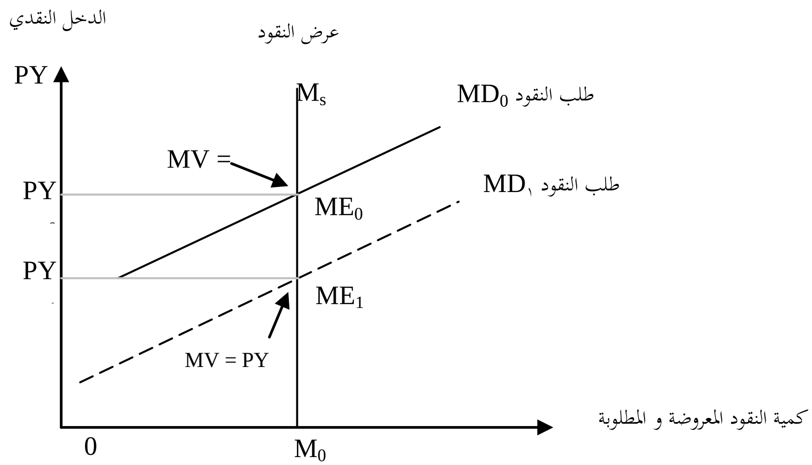
وحسب ميردال * فإنه في حالة نعادل معدل الفائدة السوقي ومعدل الفائدة الطبيعي فان هذا يعني تعادل الادخار والاستثمار واستقرار الأسعار.

التوازن النقدي عند فيشر و ألفريد مارشال:

بالنسبة لفيشر فان معادلة التبادل **PT = MV**، باعتبار الاقتصاد دوما في حالة توازن، يمكن اعتبار هذه المعادلة في مضمونها معادلة توازن نقدي وقد اهتمت بعرض النقود، و عليه يسعى الفكر الكلاسيكي إلى تحقيق التوازن النقدي و الاقتصادي من خلال تثبيت عرض الأرصدة النقدية، ومن تم يتحدد معدل الفائدة في الفكر الكلاسيكي سوقيا و ذاتيا. وعند هذه المعدلات يتحقق التوازن الأمثل للموارد بين الإنتاج والاستهلاك.

و لكن من أهم الانتقادات لهذه النظرية أن أفضل وسيلة لتحقيق التوازن النقدي بمفهوم المعادلة الكمية هو ترك الحرية للبنوك التجارية لتخلق النقود بناء على طلب القطاع الخاص الذي هو الأجدر على طلب النقود بما يوافق احتياجاته بالضبط.

و بالنسبة لمعادلة مارشال " معادلة الأرصدة النقدية " فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوي جانب الطلب مع جانب العرض فعند التوازن يجب أن يساوي عرض النقود المحدد خارجيا كمية النقود المطلوبة و الشكل التالي يوضح التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية.



المصدر: عبد الحميد الغزالي، اقتصاديات النقود و البنوك، دار النهضة العربيه، القاهرة، ١٩٨٧، ص: ٢٣٥.

---

* يعد ميردال أول من أدخل مصطلح التوازن النقدي سنة ١٩٣٩ في كتابه التوازن النقدي.

و تبين النقطة ME_0 نقطة التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية وفي حالة حدوث تغير في نسبة التفضيل النقدي **K**، فان تغيرات جذرية تحدث في كل من مستوى الدخل ومستوى الأسعار رغم ثبات الكمية المعروضة من النقود فيكون على السلطات النقدية الاستجابة للتغيرات في التفضيل النقدي بتغيير عرض النقود للمحافظة على مستوى الدخل النقدي المرغوب.

النظرية الكينزية: الفروض، عرض وطلب النقد ونظرية سعر الفائدة

عرضنا فيما سبق إجماليا لمكونات النظرية النقدية التقليدية، وبينا أن هذا التحليل يدعم مبدأ "حياد النقود". و أن التوازن الاقتصادي العام إنما يتحدد بتفاعل القوى الداخلة في إطار النموذج العيني ذلك أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند أي مستوى من العمالة، نظرا لان كل ادخار يتحول حتما

الى استثمار بفعل تلقائية حركات سعر الفائدة.

لكن ظهر عجز هذه الفلسفة الاقتصادية بأحداث الكساد العظيم سنة **١٩٢٩** واستلزمت هذه الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، تغير فيه حقل الدراسة و أدوات التحليل المستخدمة، وهو ما حدث في نطاق النظرية الكينزية، حيث بحث كينز أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلا من اقتصار مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار) والتي هي حسب كينز مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة و الدخل الوطني و بالتالي مستوى الطلب الفعال، و الذي هو "جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن"[١]، و يكتسب الطلب الكلي الفعال صفة المتغير الأساسي المستقل الذي تحدد مستويات التشغيل و الإنتاج و الدخل بوصفها متغيرات تابعة، سبب توقف هذا الطلب على ثلاث متغيرات مستقلة أساسية، هي الميل للاستهلاك و الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة، و بذلك جعل كينز من الطلب الفعال أداة هامة و أساسية من أدوات التحليل الاقتصادي.

الفرضيات الأساسية:

يبني كينز نظريته على الفرضيات التالية:

- رفض قانون سامي للأسواق، و ما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم و المستمر عند مستوى العمالة الكاملة، و رفض تعادل الادخار و الاستثمار باستمرار.
- تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.
- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية.
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات.
- عدم الإيمان بالتشغيل التام، فالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل.

١ - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٨.

- يتوقف الادخار و الاستثمار على الدخل و ليس على معدل الفائدة.
- يرى أن من الصعب الفصل بين الجانب النقدي و الجانب العيني في الاقتصاد .
- يعتبر تحليل كينز تحليلا كليا.

الطلب على النقود (تفضيل السيولة):

أدخـل كينـز ثـلاث دوافـع للطلـب علـى النقـود، بغـرض المعـاملات، الاحتيـاط و المضـاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات و الاحتياط بالدخل، وتعتمد المضـاربة على معدل الفائدة و هو في علاقة عكسية[١].

عرض النقود:

يعتبـر كينـز عـرض النقـود كمتغيـر مسـتقل يتحـدد خـارج النمـوذج $\mathbf{M_s = M_0}$. و يرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت و يتحدد بواسطة البنك المركزي و يحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي[٢].

نظرية سعر الفائدة:

علـى النقـيض مـن نظـرة التقليـديين للفائـدة كـثمن للادخـار، نظـر كينـز الى الفائدة كثمن للنقود، أي كثمن للتنازل عن السيولة (وليس كما يرى التقليديون كثمن لتأجيل الاستهلاك)، و يترتب على ذلك أن الفائدة شأنها كأي ثمن آخر تتحدد بعرض و طلب النقود[٣].

و يمكن للبنك المركزي التحكم في سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة، و بالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة و هذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عن طريق المضاعف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك و يزداد الدخل و العمالة، ويحدث العكس إذا عرض النقد.

الطلب الفعال وعلاقته بالتوازن النقدي عند كينز

تعتبر فكرة الطلب الفعال أحد أهم الإضافات التي أسهم بها كينز في النظرية الاقتصادية فقد نقل بها كينز الفكر الاقتصادي من اقتصاد جانب العرض إلى اقتصاد جانب الطلب واعتبر كينز أن التوازن الاقتصادي ربما يحدث دون الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل و أن نقطة التوازن تتحدد بتلاقي العرض الكلي مع الطلب الكلي.

و يقـرر كينـز أن الطلـب الكلـي الفعـال (يتكـون مـن الطلـب الاسـتثماري و الطلب الاستهلاكي) يزداد مع زيادة مستوى التشغيل و ينخفض مع انخفاضه ويبحث تحليل كينز أثر النقود على المجمعات الكلية أي يبحث أثر تغير عرض النقد - أي أثر السياسة النقدية – على المتغيرات الاقتصادية.

فتبـين أنـه عنـد زيـادة عـرض النقـود مـن طـرف السـلطات النقديـة يـؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة فيؤثر على الاستثمار نحو الزيادة، مما يؤثر على الطلب الكلي الفعال، فيؤدي إلى نقل الدخل التوازني إلى قيمة أعلى و ذلك بسبب المضاعف (والعكس في حالة انخفاض عرض النقود).

١- Michelle de Mourgues, La monnaie, Système financier et théorie monétaire, Economica, Paris, 9 Ed, 1993, P : 363-366.

٢ -محمد جمدي إبراهيم المسلماتي، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٩.

٣ -إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٣.

لكن رغم هذا التقدم الذي أحرزه كينز إلا أنه قد ظهرت أزمات جديدة أصابت الاقتصاد الأمريكي وما كان لها من آثار سلبية على الإنتاج و النمو، وأصبح معها واضحا قصور الأفكار الكينزية، و ظهرت نتيجة لذلك مجموعة من الاقتصاديين حاولوا تطوير التحليل الكينزي على أيدي كل من "هيكس" و "هانس" و خرجوا بنماذج جديدة يطلق عليها "نماذج النمو الكينزي"([1]).

و يمكن تلخيص النظرة الحديثة في الطلب الفعال على أنها النقطة التي يتحقق عندها التوازن النقدي، حيث أنها النقطة التي يتعادل عندها الادخار مع الاستثمار، و هو شرط التوازن النقدي عند كينز، فيتحقق التوازن النقدي في نقطة الطلب الفعال لأنه لا يوجد عندها أي دافع لدى رجال الأعمال لزيادة خططهم الاستثمارية، و عند هذه النقطة يتعادل معدل الكفاية الحدية للاستثمار مع معدل الفائدة النقدي، و أن التعادل بين الادخار و الاستثمار تحدث من خلال التغيرات في الدخل من تأثير مضاعف الاستثمار، و هو عكس فكر الكلاسيك في أن تعادل الادخار و الاستثمار يحدث بواسطة معدل الفائدة([2]) .

و يرى الكينزيون الجدد صحة فكرة كينز أنه عند استقرار الطلب الفعال عند مستوى أقل من التشغيل الكامل يتم زيادة الاستثمار لزيادة الطلب الكلي، لكن الاختلاف في الرؤية هنا أن زيادة الطلب الكلي تتم من خلال تخفيض معدل الفائدة النقدي بواسطة السلطة النقدية، ومن تم يزداد الاستثمار الخاص نتيجة زيادة توقعات الأرباح أي أن النظرة الحديثة ترى أنه ليس الأساس هو زيادة الاستثمار الحكومي، كما جرى عليه الجانب التطبيقي للفكر الكينزي، بل الأساس هو نقل حالة الاستثمار الخاص كما ذكر كينز من خلال دور السياسة النقدية في السيطرة على المتغيرات الاقتصادية و على التضخم([3]).

و بالتالي يصبح الدور الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير على الطلب الفعال من خلال آلية معدل الفائدة، و تتوفر فعالية السياسة النقدية من خلال شكل كل من منحنى تفضيل السيولة و منحنى الكفاية لرأس المال، فمرونة منحنى تفضيل السيولة بالنسبة لمعدل الفائدة حساسة للتغير في عرض النقود. فتكون السياسة النقدية فعالة في حالة إذا كان التغير في معدل الفائدة أكبر من التغير في كمية النقد، و تكون السياسة غير فعالة إذا كان التغير في معدل الفائدة أقل من التغير في عرض النقد، أما بالنسبة لمنحنى الكفاية الحدية لرأس المال فتكون السياسة النقدية فعالة كلما كانت حساسية الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة ذات مرونة أكبر، بمعنى أن أي تغير في معدل الفائدة بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، وتكون السياسة النقدية غير فعالة في الحالة العكسية.

و بالتالي فان شرط التوازن في السوق النقدي هو التعادل بين و التفضيل النقدي و شرط التوازن في الأسواق السلعية هو التعادل بين الادخار و الاستثمار وعلى ذلك فان المستوى التوازني للدخل التقدي يتحدد عندما يتوافر شرطان هما([4]):

- ✓ التعادل بين التفضيل النقدي و كمية النقود المتداولة.
- ✓ التعادل بين الادخار و الاستثمار.

---

١ -سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧٤.
٢ -محمد حمدي إبراهيم المسلماتي، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٥.
٣ -نفس المرجع، ص ص: ٤٥-٤٦.
٤ -نفس المرجع، ص ص: ٤٧.

✓ و نظرًا فان تصحيح الاختلال في السوق النقدي يحدث بسرعة فان التعادل بين التفضيل النقدي و كمية النقود المتداولة يمثل شرط التوازن في الأجل القصير.

و نظرا لان تصحيح الاختلال في الأسواق السلعية يتطلب وقتا حتى يتم مضاعف الاستثمار مفعوله فان التعادل بين الادخار والاستثمار يمثل شرط التوازن في الأجل الطويل.

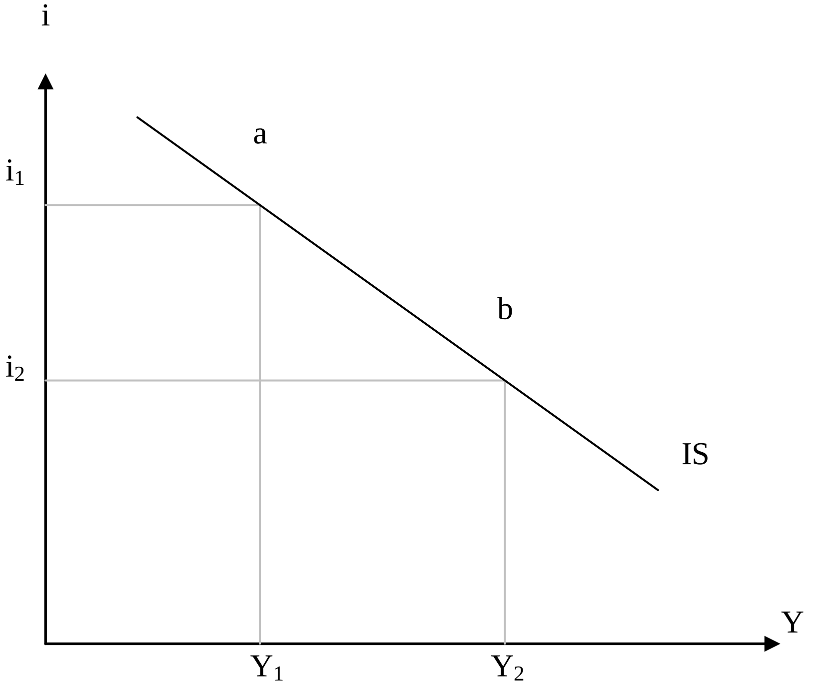
اشتقاق منحنى ***LM-IS*** والتوازن الكلي[1]:

بغرض الربط بين الجزء النقدي و الجزء الحقيقي في الاقتصاد، و بحث كيف يمكن أن يتحقق التوازن الكافي للسوقين معا، و تحلل التوازن في السوقين.

اشتقاق منحنى ***IS*** (التوازن في سوق الإنتاج):

يوضح هذا المنحنى مختلف مستويات الدخل و سعر الفائدة التي يتحقق في ظلها التوازن في سوق الإنتاج، و هذا بتعادل **I** و **S** (الادخار و الاستثمار) المخططين بافتراض اقتصاد مغلق. و يبين منحنى **IS** مجموعة من التوافيق من سعر الفائدة و الدخل، تحقق توازنا قصير الأجل في القطاع الحقيقي، و أي نقطة على ***IS*** تعكس التوازن في سوق الإنتاج، وهناك علاقة عكسية بين الدخل(***Y***)
و معدل الفائدة (i).

انتقال ***IS*** إلى اليمين في حالة تطبيق سياسة مالية، وانتقاله إلى اليسار في حالة سياسة مالية انكماشية .



١ -أنظر: - حصير عباس المهر، التقلبات ن السياسة الم في إطار النظرية الكينزية) ، مكتبة جامعة الرياض، المملكة العربية ال ١٩، ص ص:

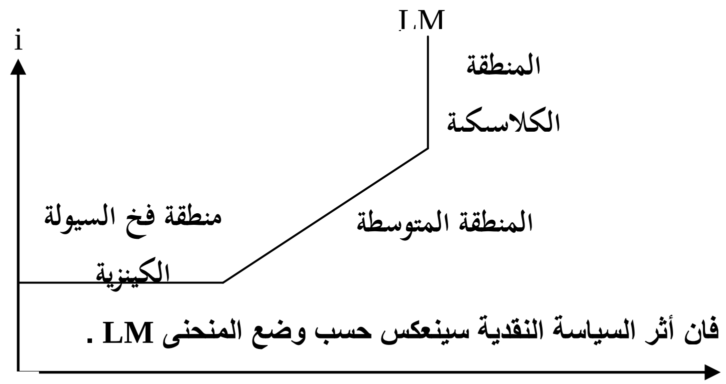
- نعمة الله نجيب و آخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود و المصرفة و السياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ص: ٣٤٧-٣٦٠.

اشتقاق منحنى LM (التوازن في سوق النقد) :

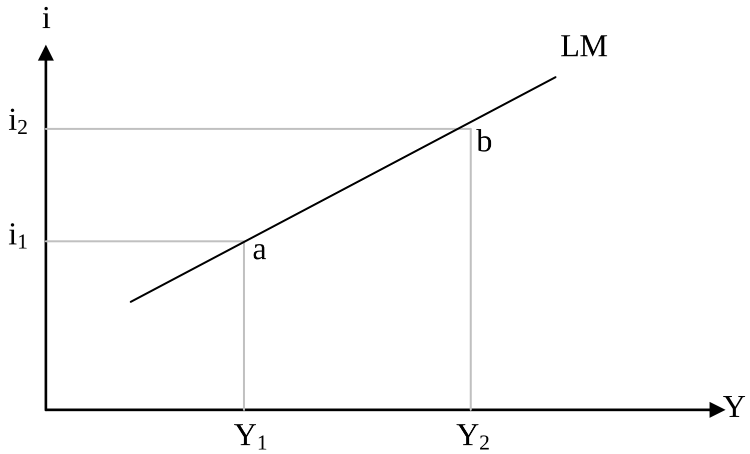
يظهر منحنى **LM** نقاط تساوي العرض النقدي **M** مع الطلب عليه **L**. بالنسبة لعرض النقود فهو معطى يتحدد خارج النموذج بسبب قرار البنك المركزي ولذلك فالتوازن يتحقق من خلال تكيف الطلب على النقود مع المعروض منها.

ويتحدد الطلب على النقود حسب دوافع الطلب عليه. و بين منحنى **LM** العلاقة بين i (معدل الفائدة) ومستوى الدخل (**Y**) تبعا لتغيرات كمية النقود **M** وبين أن هناك علاقة طردية بين **i** و **Y**.

يبين هذا الشكل اشتقاق منحنى (**LM**) في النقطة الوسطى، ولكن يمكن أن نميز بين ثلاث مناطق لدالة تفضيل السيولة: المنطقة الكلاسيكية و التي تنطبق فيها دالة تفضيل السيولة على المحور الرأس سعر الفائدة دلالة على عدم وجود طلب على النقود لأغراض المقاربة و يكون منحنى (**LM**) رأسيا عند مستوى الدخل الذي يتطلب كمية عرض النقد بكامله لأغراض المعاملات، ومنطقة فخ السيولة الكينزية التي تكون فيها دالة تفضيل السيولة أفقية أي أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يصبح لا نهائي المرونة، عند المستويات الدنيا لسعر الفائدة، **و بالتالي يكون الشكل كما يلي:**



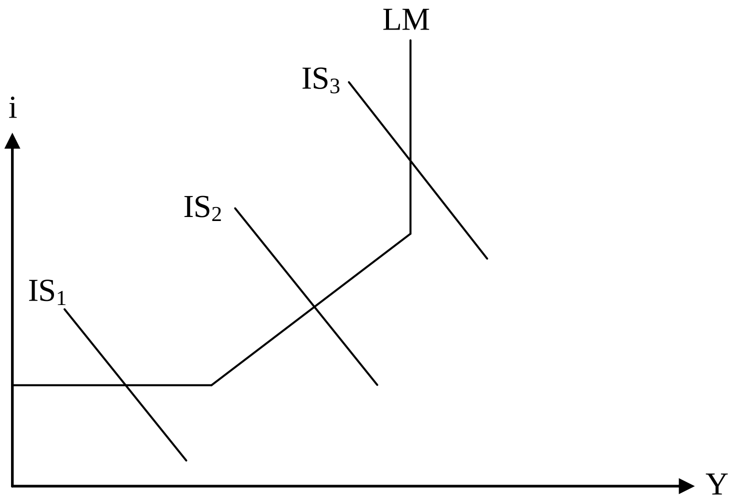
و بالتالى فان أثر السياسة النقدية سينعكس حسب وضع المنحنى LM .



كما أن كمية النقد **M** تخضع للسياسة النقدية المتبعة سواء كانت تقليدية أو توسعية، وهي موضوع السياسة النقدية، حيث يرتبط **LM** مع العرض النقدي بعلاقة طردية، و أي نقطة على يمين **LM** تبين عرضا نقديا زائدا، وأي نقطة على يساره تبين طلبا زائدا في السوق النقدي.

التوازن الكلي(١):

عند تجميع الأجزاء السابقة مع بعضها يمكن أن نشكل نموذجا للتوازن العام يسمح بتحديد مدى فاعلية السياسة المالية و النقدية، و هو ما يطلق عليه تحليل "هيكس-هانسون" أو النظرية الكينزية الجديدة، وهي تحاول تحديد المستوى لـ **Y** و **i** في أن واحد عن طريق ربطهما بالاستثمار (**I**) و الادخار (**S**) و الطلب النقدي و عرض النقد، و بعكس، و بتجميعهما في شكل واحد يتحدد **Y** و **i** تحديدا أنيا و يتضح من الشكل أن هناك ٣ احتمالات لهذا التوازن، تتحدد تبعا لوضع منحنى (**LM**).



و إذا تحقق التوازن في أي نقطة وكانت هناك حاجة لزيادة حجم الدخل لوجود فجوة انكماشية مثلا، فيمكن تحقيق ذلك بصفة عامة بإتباع السياسات الاقتصادية و المالية و/ أو النقدية التوسعية مما يؤثر على كل من منحنى **IS** و **LM**، وهنا نجد أن فعالية كل سياسة تختلف من منطقة لأخرى، و قد تكون إحداهما عديمة الفعالية.

فبالنسبة للسياسة المالية تكون فعالة في المنطقة الكينزية، و تكون غير فعالة في المنطقة الكلاسيكية، أما بالنسبة للسياسة النقدية، تكون فعالة في المنطقة الكلاسيكية، و تكون غير فعالة في المنطقة الكينزية.

١ - أنظر: - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٤٥-١٦٥.
- نعمة الله نجيب ، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٢٦٠-٢٦١.

النظرية الحديثة وآثار تغيرات قيمة النقد

- التحليل النقدي المعاصر: الفروض وتحليل جانبي العرض والطلب

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم الأستاذ "فريدمان"، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية، مجددة الفكر الكلاسيكي مستفيدة من التقدم الذي تحقق من الكتابات الاقتصادية السابقة له.

وقد انطلق هذا التحليل من مجموعة من الفروض كما يلي[1]:

- يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص .
- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن تم على الدخل في المدة القصيرة.
- استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.
- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية.
- حصر دور الدولة في أضيق الحدود.
- سرعة تداول النقود وان كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فان التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغير في عرض النقود.

ولنبدأ بتحليل جانبي العرض والطلب على النقود انطلاقا من الفروض السابقة:

أ. جانب العرض :

يرى فيردمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن تلك المؤثرة على طلبها، وان عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة[2].

ويرى النقديون أن التغير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهري المحدد للنشاط الاقتصادي و السبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع

١- أنظر - سهير محمود معتوق، السياسة النقدية في التحليل الكينزي و النقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد و التشريع و الإحصاء، العددان: ٤٠٧-٤٠٨، ١٩٨٧، ص ص: ١٧١-١٨٢.

- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، محاضرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢ ص ص: ٢٥٦-٢٥٧.

٢ - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: ١١٩.

بقـدر مـن الثبـات النسـبي، و بالتـالي تغيـرات عـرض النقـد هـي العامـل المحـدد للنشـاط الاقتصادي.

فإذا قامت السلطات النقدية بزيـادة عرض النقـود ستزيد السيولة، و تـؤدي إلـى زيـادة إقبـال الأفراد على شراء الأصول المالية و غير المالية، و يؤدي ذلك إلـى زيـادة الطلـب الكلـي، ممـا ينـتج عنصر زيادة في الإنتاج و التشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من التشـغيل الكامـل، أمـا إذا كـان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فان زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (والعكس فـي حالة خفض كمية النقد).

إضافة إلى ذلك يعتبـر فريـدمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلـب زيـادة عـرض النقـود بنسبة ثابتة و مستقرة تتفق مـع النمـو الاقتصـادي، فـدور السلطات النقديـة ينحصـر فـي مهمـة رقابـة كمية النقد و العمل على نموها بمعدل مستقر متفق مـع معدل نمـو الاقتصـاد، و يـرى أن الأهميـة لعرض النقد و ليس للطلب عليه كما يرى كينز[1] و بالتالي فـان النسـبة التاليـة هـي: = Δ ، و بـذلك يصبح الإصدار النقدي دالة للمتغير الحقيقي.

ب الطلب:

ند انتهـى فريـدمان إلـى أن الطلـب علـى النقـود يتوقـف علـى نفـس الاعتبـارات التـي تحكـم طلب على السلع و الخدمات، و هي الاعتبارات التالية[2]:

$$\frac{\Delta}{PIB}$$

- **الثـروة**: التـي تمتلكهـا الوحـدة الاقتصـادية التـي تطلـب النقـود. و هـي تقابـل الـدخل أو قيـد الميزانية في نظرية الطلب العادية.
- **الأثمان و العوائد من البدائل الأخرى**: للاحتفاظ بـالثروة فـي صـورة سـائلة – تكلفـة الفرصـة البديلة .
- **الأذواق:** و هو ما أطلق عليه فريدمان اصطلاح ترتيب الأفضليات.

وانطلاقا من البحث التطبيقي الذي قام به فريق مدرسة شيكاغو علـى شكل دالـة الطلب علـى النقود بالاعتماد على متغير أساسي واحد في تفسير دالـة الطلـب النقدي ألا و هـو الـدخل أو الثـروة، وهمـا مرتبطـان معـا عنـد فريـدمان بفضـل اسـتخدام فكـرة الـدخل الـدائم، و يأخـذ فريـدمان الثـروة بمفهومها الواسع([3])، فهي تشمل النقود الأصول النقدية، السندات، الأصـول الماليـة، الأسـهم، أصـول طبيعية، رأس المال العيني، رأس المال البشري.

و يدعو فريدمان إلى النظر لعلاقـة الطلب علـى النقـود نظـرة شـاملة مـن خـلال مقارنـة[4]:

- عائد النقود الحقيقي و المتمثل في قيمتها أو نسبة مبادلتها بالسلع الأخرى حيث تتحـدد قيمتهـا عندئذ بمستوى الأسعار.
- عوائـد الأصـول الأخـرى المكونـة للثـروة و التـي تتمثـل فـي: الفائـدة علـى الأصـول النقديـة (السندات)، الفائدة على الأصول المالية (الأسهم)، عائد رأس المال (كـالآلات) و عـائد رأس المال البشري.

١- حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٩٩٥، ص: ١٨.
٢ -إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٩.
٣- نفس المرجع، ص ص: ١٨٩-١٩١.
٤- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٠.

- العوامل الأخرى المتعلقة بالجانب الكيفي للثروة كالأذواق، و العادات السائدة في وقت معين.
- التغيرات الهيكلية المؤثرة على توزيع الثروة بين الأصول المختلفة مما يختلف من بلد لآخر و يتطور عبر الزمن، وفقا للظروف و الأحوال الاقتصادية. و تتضمن هذه التغيرات اتجاه الأفراد في بعض الفترات (الأزمات مثلا) الى تفضيل الاحتفاظ بجانب هام من ثرواتهم في شكل نقدي بدلا من استثمارها في أصول مالية تدر عائد مرتفع.

و صيغة دالة الطلب علـ النقود هي[1]:

$$\mathbf{Md}\ \frac{P\Delta}{t\Delta}, \mathbf{rb}\ \frac{1}{P}, \frac{Y}{r}. \quad , \quad , \mathbf{W.U)}$$

Md: الطلب على النقود

P: المستوى العام للأسعار.

rb: عائد السندات. re: عائد الأسهم.

. : يمثل عائد الأصول الطبيعية بتحديد معدلات الاستهلاك و تقديرها من خلال الزمن.

W: تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري.

U : الأذواق و ترتيب الأفضليات.

و بافتراض فريدمان عدم وجود خداع نقدي يجعل دالة الطلب على النقود حقيقية تتوقف على اعتبارات عينية و الثروة بالدخل الدائم (Y_P).

$$M\ \frac{P\Delta}{t\Delta}, r\ \frac{1}{P}, \frac{}{Y_P}. \quad , \quad , W.U)$$

و بالتالي فان الط ى يولة دالة في عوائد الأصول المالية و النقدية وهو متغير خارجي و معدل التضخم المرتقب من طرف السلطات النقدية . وهو متغير خارجي الدخل الد الذي ي يرا داخليا.

و يرى فريد بخ هذه الدالة ما يلي[2]:

- أنها صور دلة ل امبريدج.
- أنها دالة مستقرة، وان كان استقرارها لا يتطلب ثباتها، وهذا الاستقرار يتطلب نظرة خاصة إلى طبيعة هذه الدالة.

أثر النقود و السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي:

لقد بحث فريدمان الآثار المختلفة للنقود على الأوضاع التوازنية المختلفة فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل و قررت السلطات النقدية زيادة في عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد و المشروعات و سينعكس ذلك في شكل زيادة في الطلب الكلي التي ينتج عنها زيادة في الإنتاج و التشغيل في الأجل القصير فقط.

و إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فزيادة عرض النقود تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار.

---

١ - أنظر: - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٢.
- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٩.
- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٩٢-١٩٣
٢ - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٣.

و يفسر فريدمان التضخم بأنه نمو الكتلة النقدية بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي اختلال نقدي، وهنا يأتني دور السياسة النقدية
في امتصاص الفائض النقدي و التأثير على الأوضاع التوازنية، و ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية يعمل من خلال الميزانية (أثر الثروة) و من خلال تغيرات معدل الفائدة.

الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى ومدرسة اقتصاديات

جانب العرض

١ـ الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى ([١]):

يجمع مفكرو هذه المدرسة بين الفكر الكلاسيكي التقليدي و الفكر النقدي في مجال السياسة النقدية، إذ يرون أن دور النقود حيادي و ينصرف أثرها على الأسعار فقط، و ذلك عند تبني السلطات النقدية لسياسات نقدية متوقعة من قبل أفراد المجتمع مما يدفعهم إلى المطالبة بتعديل أجورهم لتتواءم مع مستويات الأسعار المرتفعة، مما سيؤدي إلى تغير موضع منحنى العرض الكلي ليتقاطع عند نقطة توازنية جديدة تعبر عن استمرارية التوازن عند مستوى المعدل الطبيعي الناتج السائد فيما سبق و لكن عند مستوى جديد للأسعار.

أما في حالة تبني السلطات النقدية لسياسة نقدية غير متوقعة من قبل أفراد المجتمع فان تأثيرها سوف ينصرف إلى كل من الناتج و الأسعار (الجانب الحقيقي من الاقتصاد) و تكون النقود في هذه الحالة غير حيادية، نظرًا لعدم توافر معلومات كافية عن اتجاهات السلطات النقدية و بالتالي عدم المطالبة بتعديل الأجور، و من تم عدم التأثير على منحنى العرض الكلي.

و قد دعم هذا الفكر دراسة "روبرت بارو" عن الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة من **١٩٤١-١٩٧٦** والتي أكدت وجهة النظر السابقة من خلال تقدير أثر التغيرات في المعروض النقدي سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة على الناتج و ذلك في حالتي إما أخذ عنصر الإبطاء الزمني في الحسبان أو عدم أخذه. و نظرا لان للنقود أثر على مستوى الأسعار في كلتا الحالتين فقد أيدت تلك الدراسة آراء النقديين بشان ضرورة تبني سياسات معدل النمو الثابت للمعروض النقدي بحيث تتلاءم مع معدل نمو الناتج و يتحقق الاستقرار في مستوى الأسعار، أي لتبني سياسة غير تدخلية من قبل للحد من عدم التأكد بالنسبة للسياسة النقدية و زيادة مصداقيتها ومن الجدير بالذكر أن الكلاسيكيون الجدد أوضحوا إمكانية أن يكون للسياسة النقدية التوسعية أثرا سلبيا و ذلك إذا كانت أقل توسعا عما كان متوقعا، حيث سيؤدي ذلك إلى خفض الناتج وزيادة الأسعار بصورة كبيرة.

٢ـ مدرسة اقتصاديات جانب العرض[٢] :

يتفق أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع أنصار مدرسة النقدية حول أهمية السياسة النقدية، حيث يرون أن التضخم ظاهرة نقدية (أي زيادة في عرض النقود بما يفوق معدل النمو الاقتصادي)، وان هناك سياسات وإجراءات نقدية يجب اللجوء إليها لمكافحة التضخم،

---

١ - رانيا عند المنعم محمد راجح، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد) رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة (غ م) ٢٠٠٥ ص ص: ٢٤-٢٥.

٢ - نفس المرجع، ص: ٢٧.

مثل إتباع سياسة نقدية تقييدية للحد من الضغوط التضخمية، إلا أن هذا الرأي قد تراجع من جانب العديد من أنصار تلك المدرسة. حيث أشاروا إلى ضرورة إتباع سياسة نقدية توسعية محكومة بمعدل نمو ثابت، حتى لا يساهم في حدوث أي ضغوط تضخمية و خاصة بعد التطرق الى الآثار الضارة للسياسة النقدية على أسعار الفائدة و من تم الاستثمار و العرض الكلي.

و قد أشار أنصار تلك المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب (أو إلزام البنك المركزي بزيادة عرض النقود بمعدل نمو بطيء و ثابت) و هو ما يترتب عليه وضع أسس متينة لاستقرار أسعار الصرف و تخفيض أسعار الفائدة من الضغوط التضخمية و تحجيم قدرة البنوك المركزية من التوسع في الإصدار النقدي و بالتالي إيجابيا في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة إلى جانب المساهمة في الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و تتعارض وجهة النظر هذه مع النقديين الذين يرون ايجابية أسعار الصرف المعرفة و ملائمتها في دعم الاقتصاديات الرأسمالية في التكيف مع الصدمات الخارجية.

سمات وخصائص المدارس الاقتصادية المختلفة

من خلال ما سبق يمكن التوصل إلى أهم السمات و السياسات الرئيسية للمدارس الفكرية المختلفة:

	محور الاهتمام	الموائمة الذاتية للاقتصاد بدون تدخل الدولة	آلية انتقال السياسة النقدية	أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الكلية			السياسات المقترح إتباعها
				الناتج	التوظف	الأسعار	
الكلاسيكية	استقرار الأسعار	توجد	مباشرة	لا يوجد	لا يوجد	يوجد	سياسة نقدية تعمل على خلق النقود فقط
الكينزية	البطالة (عند مستوى أقل من التشغيل الكامل) - فترات الركود - الطلب الكلي الفعال	لا توجد	غير مباشرة	يوجد	يوجد	قد يوجد في دالة التوظف الكامل أو الاقتراب منها	سياسة نقدية نشطة
النقدية	التضخم	توجد	مباشرة+غير مباشرة	يوجد في الأجل القصير لا يوجد في الأجل الطويل			سياسة نقدية غير نشطة
الكينزية الحديثة	البطالة -فترات الركود-الطلب الكلي	ضعيفة و بطيئة جدا	غير مباشرة	يوجد	يوجد	يوجد	سياسة نقدية نشطة
الكلاسيكية الجديدة	التضخم	توجد	مباشرة	يوجد أثر على الأسعار فقط في حالة السياسة المتوقعة. يوجد أثر على الناتج و التوظف و الأسعار في حالة السياسة غير المتوقعة			عدم فعالية السياسة المعلنة على الإنتاج و التوظف
الكينزية الجديدة	الركود – الطلب الكلي- النمو- الانتاجية-توزيع الدخل	غاية في الضعف إلى حد كبير	غير مباشرة	يوجد أثر لكل من السياسة المتوقعة و غير المتوقعة على المتغيرات الثلاثة			سياسة نقدية نشطة
اقتصاديات جانب العرض	الركود-الطلب الكلي-النمو-الإنتاجية	توجد	مباشرة+غير مباشرة	يوجد في الأجل القصير. يوجد في الأجل الطويل.			سياسة نقدية أقل توسعية تتبع نظام معدل ثابت لنمو المعروض النقدي

الآثار الاقتصادية للتغيرات في قيمة النقود

ان العبرة في النقود بقوتها الشرائية أو قيمة مبادلاتها بغيرها من السلع والخدمات، و يؤثر إرتفاع الأسعار على كمية ما تشتريه من السلع و الخدمات، فيضعف قوتها الشرائية،

وهي في علاقة عكسية مع حركة الأسعار (المستوى العام للأسعار).
و يمكن قياس التغير في قيمة النقود عن طريق متابعو التغير في مستوى الأسعار و التي تتأثر بتيار الإنفاق النقدي أو المدفوعات النقدية، و تيار السلع والخدمات المباعةفي الأسواق[١].
الآثار الاقتصادية لتقلبات قيمة النقود:
ان تغير قيمة النقود لها آثارا اقتصادية هامة، يمكن إجمالها فيما يلي[٢]:
- أثر التغيرات في قيمة النقود على مستوى الإنتاج: يمكن أن نلاحظ ذلك من ناحيتين.
- في حالة انخفاض الائتمان: فان مخاطر المنظمين تزداد، نظرا لان الثمن الذي يباع به الإنتاج سوف يكون أقل من الائتمان التي كانت متوقعة عند التفكير في القيام بالمشروع لأول مرة و في هذه الحالة تقل الأرباح، و قد تنعدم أو يحقق المنظم خسائر
- و قد يؤدي انخفاض الائتمان إلى انخفاض الإنتاج فتزداد البطالة و تؤدي الى انخفاض الطلب الكلي.
- في حالة إرتفاع الائتمان: قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض البطالة، وازدياد هوامش الربح، و يصبح هناك حافز لدى المنتجين لتوسيع نشاطهم الاقتصادي فيزيد الإنتاج و تنخفض البطالة و يتوسع الطلب.
- أثر تغير قيمة النقود على التوزيع: أن تغير قيمة النقود يكون نوعا من إعادة التوزيع المقصود للدخل، لأنه يؤثر في الطبقات المختلفة، من ذوي الدخول المحدودة الذين ستتحسن دخولهم في حالة انخفاض الائتمان و العكس عند ارتفاعها ،أما بالنسبة لذوي الدخول المتغيرة (الأرباح) فإنهم يكسبون عند إرتفاع الأسعار و العكس عند انخفاضها.
- عند إرتفاع القوة الشرائية للنقود (انخفاض الأسعار) فان هذا يضر بالمركز الاقتصادي للمدينين و يعود بالخير على الدائنين، و بالعكس إذا انخفضت القوة الشرائية يتدهور المركز الاقتصادي للدائنين و يتحسن للمدينين.

العوامل المحددة لعرض النقود[٣]:

يعرف عرض النقد تقليديا على أنه العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي زائد نقود الودائع، و السبب الذي يجعل من الودائع (الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي) جزء من عرض النقود هي تتلخص في كونها سائلة ١٠٠%، و أنه يمكن سحبها بسهولة و تحويلها إلى نقد بسرعة و بدون خسارة.
أما العملة في التداول فهي فقط ذلك الجزء الذي هو خارج الجهاز المصرفي لان الجزء المحتفظ به من طرف البنوك غير خاضع للتداول، و إنما يعتبر نقدا احتياطيا

١ -عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢٧.
٢ - أنظر: - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٣٠-١٣٨.
- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٩٩-٢١١.
٣ - عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود و النظرية النقدية، مطبعة العاني، بغداد، ط٢، ١٩٧٦، ص ص: ٩٢-٩٤.

تواجه به البنوك أية سحوبات نقدية محتملة على الودائع لديها، لذا فهو لا يدخل ضمن عرض النقد، أما تركيب عرض النقد من حيث نسبة كل عملة في التداول و نقود الودائع إلى مجموع عرض النقد، فهو يختلف من قطر لآخر متأثرا في ذلك بمدى الجهاز المصرفي و العادات المصرفية للأفراد ومستوى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للبلاد و القاعدة العامة هي أنه كلما كان الجهاز المصرفي أكثر تقدما، و العادات الصرفية للجمهور أكثر استقرارا و الوضع الاجتماعي و السياسي العام أكثر أمنا كلما ارتفعت نسبة نقود الودائع إلى عرض النقد و العكس صحيحا. و بصفة عامة الذي يحدد عرض النقود هو: إضافة عن كمية النقود و حجم ودائع الائتمان:

- الحجم المتوفر من نقود الأساس المعد للاستعمال كعملة في التداول أو كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي (مقدار الذهب المتوفر، مقدار النقود الأخرى التي تصدرها السلطات النقدية كأوراق نقد، سياسة البنك المركزي لتوفير الائتمان و كلفته).
- عادات الجمهور الصرفية فيما يتعلق بالنسبة التي يرغب أن يحتفظ بها كنقود اعتيادية (عملة في التداول) و كنقود ودائع.
- نسبة الاحتياطي النقدي الذي يجب أن تحتفظ به البنوك لتغطية ودائع الجمهور لديها و لمواجهة السحوبات النقدية و بالتالي تأمين تأسيس سيولة الجهاز المصرفي و كذلك نوعية الجهاز المصرفي فيما يتعلق بالقروض والاستثمار.
- الطلب على الائتمان:العوامل السابقة تحدد الإمكانيات القصوى للبنوك ولكنها لا تحدد الحجم الفعلي للائتمان، و كذلك فهي ترسم الحدود العليا لعرض النقود و لكنها لا تبينه رغبات الجمهور المنعكسة في السوق.

الفصــل الســابع
انعكاســات التضخــم على القـدرة الشـرائيــة للمستهـلك

ان الدول العربيـة ، كغيرها من عديد دول العـالم تسعى جاهدة لبلـوغ مستويات جيـدة من التقدم الحضـاري،بالعمل علـى التحسين المستمر لسياساتها الاقتصـادية بضـبط مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية بما يضمن عد الوقوع في الاختلالات التي تصيب الاقتصـاد وما لذلك من آثار وخيمة على مختلف الجوانب.

فقد تميزت سنوات الثمانينـات بأزمـات إقتصـادية خانقـة بـدءا بانفجـار أزمـة الـديون سـنة ١٩٨٢، وتلتها أزمة انخفاض سعر البترول سنة ١٩٨٦. هذا الواقع كان لـه انعكاسات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي في بداية التسعينات من خلال ظهور حالة الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي بـ ٦.٠%، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بـ% 0, 4، مع انخفاض الاستثمار بـ 4,2 %وتدني المخزون من المواد الإنتاجية بـ 159,6 %، وهبوط الواردات بـ 16,4 %.

هذه الوضعية أثرت على عالم الشغل من خلال انخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122.000إلى 74.000منصبا أي بـ 40 % .

ولعل أن ظاهرة التضخم من بين الاختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري وكان لها من الأثار السلبية الجمة سواء من الناحية الاقتصـادية أو الاجتماعيـة.حيث بلغت نسبة التضخم أقصاها في سنة ١٩٩٥ بمعدل يقدر بـ٢٩.٨%، وذلك في ظل الاختلالات الجمة التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني، وبانتهاج سياسات اقتصادية بتوجيه من المؤسسات الدولية استطاعت الجزائر أن تكبح جماع الضغوط التضخمية إلى أن وصل معدل التضخم إلى ما يقارب ٠.٣٤% في أفق سنة ٢٠٠٠، ومع انتهاج الدولة لسياسة توسعية ذات طابع كينزي عرف معدل التضخم إرتفاع محسوس يرجعه المحللون إلى زيادة إنفاق الدولة على المشـاريع الاستثمارية وكتلة الأجور التي عرفت نوع من التطور إذ وصل معدل التضخم إلى 8.9% سنة 2012 مقابل 4.5 % في 2011[(١)] .

هذا الإرتفـاع فـي معدل التضـخم لـه مـن الآثـار السـلبية علـى القـدرة الشـرائية للمسـتهلك الجزائري حيث يؤدي إلى تخفيض الدخول الحقيقيـة لأصحاب الدخول الثابتـة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع و خدمات تتنـاقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء. ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول معالجة الإشكالية التالية:

- **مـا مـدى انعكاســات الفجـوة التضـخمية علـى القـدرة الشـرائية للمسـتهلك الجزائري ومـا هـي أهم التدابير المتخذة من طرف الدولـة فـي سبيل علاج الوضع؟**

- **وللإجابة على هذه الإشكالية وجدنا تنظيم العمل ضمن الخطة الموالية :**

- ماهية وأنواع التضخم
- أسباب التضخم
- القدرة الشرائية للمواطن وتأثرها بظاهرة التضخم
- دور الدولة عن طريق السياسات الاقتصادية في الحفاظ على المستوى العام للأسعار ودعم القدرة الشرائية
- ظاهرة التضخم في الجزائر.
- السياسات العمومية المتبعة في سبيل كبح جماع الفجوة التضخمية وحماية القدرة الشرائية للمستهلك.

I - ماهية وأنواع التضخم:

I -١- تعريف التضخم :

- أن أنصار النظرية الكمية يعرفون التضخم بأنه هو" زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو إرتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت و يعرف ايضا على أنه إنخفاض القوة الشرائية للنقود.[١]
- أما حسب كينز فان التضخم هو "زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل"[٢]

I -٢- أنواع التضخم :

لقد تعددت أشكال وأوجه ظاهرة التضخم والتي يمكن التعرض إليها على النحو التالي:[٣]

أولاً: معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الإثمان(الأسعار): يضم هذا المعيار ثلاث أنواع هي:

١- التضخم الطليق(الظاهر) : وهو إرتفاع مستمر في الأسعار و الأجور والنفقات التي تتمتع بشيء من المرونة، نتيجة إرتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للبيع و الخدمات.

٢- التضخم المكبوت(المقيد) : تؤدي الرقابة الشديدة من قبل الدول على الأسعار و سياسة الإعانات إلى ظهور نوع من التضخم مستتر، يتميز بانخفاض في الأسعار.

٣- التضخم الكامن : و يقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الإستهلاك، و هذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثلا تحديد كمية السلع المقتناة لكل فرد.

١- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء، عمان، ٢٠٠٠، ص١٦٣.

٢- غازي حسن عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص٢٠.

٣- يمكن الرجوع إلى:- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص٥٦.

- منتدى التمويل الاسلامي، معايير تحديد أنواع التضخم، على الموقع الالكتروني http://islamfin.go-forum.net/t8-topic، تم تصفحه بتاريخ ٢٠١٣/٠٩/٢٩.

ثانياً : معيار مصدر الضغط التضخمي: يضم هذا المعيار نوعين هما:
١- التضخم بفعل زيادة الطلب الكلي : نتيجة الإفراط في كمية السلع و الخدمات المطلوبة، و قصور الإنتاج عن تلبيته.
٢ - التضخم بفعل زيادة التكاليف : سببه حدوث زيادة في تكاليف الانتاج وكذا إرتفاع أسعار المواد المستوردة (تضخم مستورد)[١]، هذا ما يرفع مستوى الأسعار.

ثالثا: معيار مدى حدة الضغط التضخمي يضم ثلاث أنواع كما يلي:
١- التضخم الجامح : و هو أخطر الأنواع على الإقتصاد القومي، إذ ترتفع الأسعار بصورة مذهلة، فتنعدم الثقة في النقود و تؤدي إلى إرتفاع الأجور و زيادة تكاليف الإنتاج و خفض أرباح العمال. و يستمر هذا الإرتفاع يوما بعد يوم و بشكل سريع حتى يبلغ مستوى الأسعار أرقام قياسية.
٢- التضخم غير الجامح : و يكون أقل خطورة من سابقه حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، و أيضا يكون علاجه في متناول السلطات النقدية مما لا يؤدي الى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول.
٣- التضخم الزاحف : و يقصد به الإرتفاع بمقدار ١%،٢%،٣% سنويا في المستوى العام للأسعار، فهذا التضخم ليس ناتجا عن زيادة الإصدار النقدي أو التوسع في الإئتمان المصرفي و إنما إرتفاع الأسعار هي التي تزيد من التداول النقدي.

II- أسباب التضخم: لظاهرة للتضخم عدة أسباب يمكن التعرض لبعضها كما يلي:

II-١- إرتفاع الطلب الكلي وانخفاض العرض الكلي: أن الإفراط في الطلب على مختلف السلع والخدمات له دور مهم في رفع سعر تلك السلع ، وهذا ما يساهم بدرجة معينة في إرتفاع معدل التضخم، والشكل البياني الموالي يوضح هذا الارتفاع.

كما أن انخفاض العرض الكلي له دور مهم في إحداث الفجوة التضخمية، ومن بين أهم عوامل انخفاض هذا الأخير هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الانتاجي توفيرها وكذا سياسة الانفاق العام، وكذا زيادة النقد المتداول.

II-٢-زيادة الكتلة النقدية: **أن** زيادة الكتلة النقدية تساهم في استفحال الفجوة التضخمية ، والشكل البياني يوضح العلاقة الموجودة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.

حيث أن التضخم الحاصل في هذه الحالة هو إرتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج من وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل المتاحة للإنفاق، والسبب في ذلك هو العامل النقدي، فإرتفاع الأسعار ينتج من الزيادة في المداخيل المصاحبة للزيادة في كمية

١- التضخم المستورد يحدث في الدول التي تستورد مختلف السلع والخدمات من خارج نطاقها الجغرافي، وبإرتفاع أسعار هذه السلع في بلدها الأصلي ينتقل أثرها إلى الدول المستردة ، ويمكن حساب معدل التضخم المستورد كما يلي: التضخم المستورد= (قيمة الواردات / قيمة الناتج الوطني) x التضخم الإجمالي.
وتتحدد قيمة التضخم المستورد بتغير تركيبة الواردات وكميتها ، إذ أن هذا التضخم يعطينا فكرة عن مدى تبعية الجهاز الانتاجي وخاصة الصناعي لدولة معينة.

النقد وسرعة دورانه.[1]كما أن الإصدار نقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات فترتفع أسعار السلع والخدمات.
بالإضافة إلى أن زيادة كمية النقود تساهم في خفظ معدل الفائدة الذي بدوره يساهم في إرتفاع الاستثمار وبالتالي إرتفاع الطلب الكلي إلى حد غير مرغوب فيه والذي يعتبر من مسببات حدوث الفجوة التضخمية.

III-القدرة الشرائية للمواطن وتأثرها بظاهرة التضخم :

III -١- مفهوم القدرة الشرائية: " ***Purchasing Power*** ": عرفت القوة الشرائية

أو القدرة الشرائية " ***purchasing power*** "من قبل العديد من الكتاب، وعلى الرغم من تعدد مصادر تعريفها، إلا أن هنالك اتفاقاً عاماً على ما يعنيه هذا المصطلح. tتشير القدرة الشرائية «الى مقدار السلع والخدمات أو كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد، أو بشكل أكثر عمومية، بالأصول الجارية " ***liquid*** assets. " وكما بيّن آدم سمث فان امتلاك النقد يعطي القدرة على إمرة الآخرين من العاملين».
أما " ***Investopedia*** " فقد عرّفت القدرة الشرائية بأنها القدرة على شراء سلع وخدمات، أو كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدة من النقد شراؤها.[2]

III -٢- تأثر القدرة الشرائية بإرتفاع المستوى العام للأسعار:

ان القدرة الشرائية للمواطن هي في علاقة عكسية مع مستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار فان القدرة الشرائية للمواطن تنخفض ، والعكس صحيح.
وتعـــد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصـــاد حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال؛ نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها.[3]

وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وهي الطبقة المتوسطة والضعيفة. وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقة نتيجة إرتفاع معدلات التضخم.[4]
ولقد أدى تدهور القدرة الشرائية للمواطن إلى انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشاوى كوسيلة لزيادة دخول بعض الفئات وخاصة ذوي الاحتياجات الملحة من الموظفين الحكوميين من أصحاب الدخل المحدود ، وكذلك انتشار ظواهر سلبية في المجتمع مثل البحث

١- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة العربية، مصر،١٣.
٢- الموسوعة العربية، المجلد الخامس عشر، العلوم القانونية والاقتصادية،
http://www.arab-ency.com/index.php?t=1
٣- زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،،صر، ١٩٨٠،ص٣٥.
٤- أحمد محمد صالح الجلال دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية(دراسة حالة الجمهورية اليمنية ١٩٩٠/٢٠٠٣) ، أطروحة دكتوراه نقلا عن :عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع،، ١٩٩٠،ص٣٦.

عن الكسب غير المشروع (النصب والاحتيال – السرقة – الاتجار في الممنوعات والمخدرات).

IV- دور الدولة عن طريق السياسات الاقتصادية في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ودعم القدرة الشرائية:

IV- ١- على صعيد السياسة المالية: باعتبار أن التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في إرتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يهدد القدرة الشرائية للمواطن ، لذا فالدولة تعمل على التأثير على الأسعار عن طريق الإنفاق العام بغية تحقيق جملة من الأهداف حيث يتم هذا التأثير عن طريق أما دعم لبعض السلع واسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار واستبعاد (تخفيض) النفقات غير المنتجة.

فإذا تم توجيه الإنفاق العام إلى الدعم السلعي فان ثمن تلك السلع سوف يعرف انتعاشا ملحوظا يكون في صالح أصحاب الدخول المحدودة كإعانة للطبقات الفقيرة والشكل البياني الموالي يبين تأثير الدعم السلعي على توازن السوق.

و بالنظر إلى أن أسعار السلع وبعد دعمها لا تمثل القيمة الحقيقية لها والمتمثلة في تكلفة صنعها + المصاريف + الربح، فان الطلب عليها يرتفع وهذا ما يساهم في انتقال منحنى الطلب إلى اليمين ويتحدد وضع توازني جديد عند التقاطع مع منحنى العرض وبالتالي يمكن القول أن سياسة الدعم السلعي التي تطبقها الدولة على بعض السلع الواسعة الاستهلاك تساهم في رفع دخل الطبقات محدودة الدخل.

أما إذا تم توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار فانه يؤدي إلى تغييرات في هيكل الأثمان تختلف عما إذا تم توجيه الإنفاق لزيادة الاستهلاك ، كالاستثمار في الطاقة الكهربائية وكذلك الاستثمار في القطاع ألفلاحي والصناعي فانه يساهم في تقليل أثمان هذه المنتجات التي تعد ضرورية بالنسبة للمواطنين. بالإضافة إلى استبعاد النفقات غير المنتجة عن طريق إعادة فحص برامج الإنفاق العام باعتبار أن إرتفاع هذا الأخير هو سبب تفشي ظاهرة التضخم.

IV- ٢- على صعيد السياسة النقدية : السياسة النقدية المنتهجة من طرف السلطات النقدية في أي بلد تهدف إلى تغيير كمية النقود، والسيولة النقدية، لتحقيق جملة من أهداف السياسة الاقتصادية.[1]

تلجأ عدد من الدول الصناعية عند معالجة مشكلة تنامي معدلات التضخم إلى استخدام سياسة تقوم السلطات بتحديد مستوى ، استهداف معدل محدد للتضخم (***Inflation*** ***Targeting***) التضخم، ثم يقوم البنك المركزي باستخدام السياسات النقدية المتاحة لتحقيق هذا المعدل خلال مدة زمنية محددة، تكون عادة سنتين .ويستطيع البنك المركزي الوصول إلى معدل التضخم المستهدف عن طريق استخدام آلية تحديد مدى معين لسعر الفائدة الحقيقي في الأجل القصير، عوضاً عن استخدام سياسة تحديد الكمية المعروضة من النقود .هذا يعني أن البنك المركزي يستطيع، عن طريق تحقيق استقرار تذبذب معدل التضخم، أن يحقق أيضاً استقراراً في تذبذب معدلات الإنتاج .فإذا حدث وزاد الإنتاج، فان

1-*Jacques Fontanel, <u>Analyse des politiques économiques</u>,Office des publication universitaires , Alger , p60..*

على البنك المركزي في هذه الحالة أن يرفع معدل الفائدة، والعكس صحيح. ويرى مؤيدو هذه السياسة بأنها قادرة على تحسين عدم الكفاءة الذي ينشأ عادة إما بسبب عدم التزام القطاع الخاص بالسياسات المعلنة، أو بسبب ضعف التنسيق بين المسؤولين النقديين والماليين فضلاً عن ذلك، فان هذه السياسة تسمح بوضع توقعات من قبل(***Uchida and Fujiki, 2004***). المستهلكين وقطاع الأعمال وغيرهم من الوحدات الاقتصادية حول السياسات المستقبلية، مما يقلل من حالات الشك وعدم اليقين، ويزيد من القدرة على محاسبة متخذي القرار في البنك المركزي، في حالة كانت النتائج أقل مما هو موضوع في الأهداف الرئيسة .وقد حققت هذه السياسة نجاحاً ملحوظاً في الدول الصناعية، خاصة في الولايات المتحدة، حيث شهدت معدلات التضخم استقراراً خلال المدة القريبة الماضية.[١]

V- ظاهرة التضخم في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٢/١٩٩٠ موجات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية، فقد تعرض الاقتصاد الوطني في بداية التسعينيات معدلات تضخم جد مرتفعة بلغت أقصاها ٣١.٧% سنة ١٩٩٢ ، وبتطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفضت تدريجية إلى معدلات مقبولة ، وكان لهذا الإرتفاع آثار على مختلف الأصعدة.

V-١- تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر: باعتبار أن استقرار المستوى العام للأسعار هو من ضمن أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى كل دولة الى تحقيقها من خلال اعتماد برامج كبح التضخم، وللمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين . لكون أن التضخم هو حالة الإرتفاع غير المنتظم للأسعار، وتعتبر عملية التحكم في سياسة الإنفاق العام وأحسن توجيه للنفقات العامة بآليات متعددة من أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني.

فقد عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ضغوط تضخمية شديدة كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني، وهو ما يوضحه الجدول الموالي لتطورمعدلات التضخم في الديوان الوطني للإحصاءONS لتطوير الاستثمار.

الجدول رقم(٠١): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(٢٠١٢/١٩٩٠):

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
١٩٩٠	١٧.٩	٢٠٠٢	١.٤٢
١٩٩١	٢٥.٩	٢٠٠٣	٢.٥٩
١٩٩٢	٣١.٧	٢٠٠٤	٣.٥٦
١٩٩٣	٢٠.٥	٢٠٠٥	١.٦٤
١٩٩٤	٢٩	٢٠٠٦	٢.٥٣
١٩٩٥	٢٩.٨	٢٠٠٧	٣.٥١
١٩٩٦	١٨.٧	٢٠٠٨	٤.٨

١- محمد بن عبد الله الجراح،مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية -دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود-بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 27 العدد الأول - 2011،دمشق، ص١٣٥.

١٩٩٧	٥.٦	٢٠٠٩	٥.٧
١٩٩٨	٥.٠	٢٠١٠	٣.٩
١٩٩٩	٢.٦	٢٠١١	٤.٥٢
٢٠٠٠	0.34	٢٠١٢	٨.٨٩
٢٠٠١	٤.٢٣	**(جامفي – جويلية)** ٢٠١٣	٤.٥٧

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ إرتفاع كبير في معدل التضخم الذي بلغ ١٧.٩% سنة ١٩٩٠، لترتفع إلى ٢٥.٩% سنة ١٩٩١ ، ثم إلى ٣١.٧% سنة ١٩٩٢ (أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة)، أما في سنة ١٩٩٣ عرف معدل التضخم انخفاضا قدر ب ٢٠.٥ % (أي ب١١ نقطة) لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الإرتفاع سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ إلى ٢٩% ٢٩.٨% على التوالي.

ويرجع هذا الإرتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا والإنتقال نحو اقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم إلى ١٨.٧% سنة ١٩٩٦ ثم إلى ٥.٦% سنة ١٩٩٧.(١)

V-٢-أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري: لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليان وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للإقتصاد الجزائري، مما تولد عليه ضغوطا تضخمية.(٢)أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهدت الساحة الاقتصادية برامج توسعية على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

ومن أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها فيما يلي:(٣)

١- التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام:
٢- الزيادة في تكاليف الإنتاج .
٣- زيادة الكتلة النقدية .

١- معيزي قويدر،فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر ١٩٩٠/٢٠٠٦، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٨،،ص٢٧٩

٢- وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي،-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،٢٠١٠،ص٢٤٢.

3-Mourad benachnhou,inflation ,dévaluation,marginalisation,dar elcharifa,alger,1993 ,p5.

٤- زيـادة كتلـة الرواتـب والأجـور : حيـث عرقـت كتلـة الأجـور والرواتـب وكـذا المنـتج والتعويضات ارتفاعا من ستة لاخرى ، مما ساهم في زيادة سرعة دوران النقود ، كما أن إرتفاع الأجور يؤدي بأصحاب الحرف والتجار إلى رفع أسعار المنتجات ، كل هذه السباب كانت دافعا وراء زيادة معدلات التضخم. والجدول الموالي يوضح تطور كتلة الأجور .

الجدول رقم(٠٢): تطور ميزانية الأجور والرواتب نقلا عن ONS.

	كتلة الرواتب والأجور الكلية	
	المبلغ (مليار دج)	معدل النمو
١٩٩٠	١٨٠.٠	-
١٩٩٥	٥٦٨.٧	٢.٢١
٢٠٠٠	٨٨٤.٦	٣٧.٤
٢٠٠٦	٨١٤٩.٣	٩٦.١٢

٥- زيادة الواردات.(تضخم مستورد).

كما هو معروف فان الجزائر تخصص ميزانية ضخمة للواردات والتي يتنوع هيكلها[١]، وخاصة السلع الغذائية بلغت سنة ٢٠٠٠ حوالي ٢٦.٣٢% كأقصى قيمة مما يؤكد أن فاتورة الغذاء أصبحت جد مكلفة ، وتليها في السلع المستوردة السلع التجهيز الصناعي التي قاربت نسبتها إلى إجمالي الواردات ب ٤١.٥٧% سنة ٢٠٠٥ كأقصى قيمة. **وهذه القيم وقيم أخرى موضحة في الجدول الموالي:**

الجدول رقم (٠٣): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة ٢٠٠٥/١٩٩٨.

السنوات / البيان	1998		2000		2001		2002		2003		2004		2005	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	٢٥٣٣	٢٦.٩٣	٢٤١٥	٢٦.٣٢	٢٣٩٥	٢٤.٠٩	٢٧٤٠	٢٢.٨١	٢٦٧٨	١٩.٧٨	٣٥٩٧	١٩.٦٤	٣٥٧٠	١٧.٨١
الطاقة و المحروقات	١٢٦	١.٣٣	١٢٩	١.٤	١٣٩	١.٣٩	١٤٥	١.٢٠	١١٤	٠.٨٤	١٧٣	٠.٩٤	١٩٣	٠.٩٦
المواد الخام	٥٤٠	٥.٧٤	٤٢٨	٤.٦٦	٤٧٨	٤.٨٠	٥٦٢	٤.٦٧	٦٨٩	٥.٠٩	٧٨٤	٤.٢٨	٧٣٢	٣.٦٥
منتجات نصف مصنعة	١٧٢٢	١٨.٣١	١٦٥٥	١٨.٠٤	١٨٧٢	١٨.٨٣	٢٣٣٦	١٩.٤٥	٢٨٥٧	٢١.١٠	٣٦٤٥	١٩.٩٠	٣٩٨١	١٩.٨٦
سلع التجهيز الفلاحي	٤٣	٠.٤٥	٨٥	٠.٩٢	١٥٥	١.٥٥	١٤٨	١.٢٣	١٢٩	٠.٩٥	١٧٣	٠.٩٤	١٨٦	٠.٩٢
سلع التجهيز الصناعي	٣١٢٠	٣٣.١٨	٣٠٦٨	٣٣.٤٤	٣٤٣٥	٣٤.٥٥	٤٤٢٣	٣٦.٨٣	٤٩٥٥	٣٦.٦١	٧١٣٩	٣٨.٩٩	٨٣٣٣	٤١.٥٧
سلع استهلاكية غير الغذائية	١٣١٩	١٤.٠٢	١٣٩٣	١٥.١٨	١٤٦٦	١٤.٧٤	١٦٥٥	١٣.٧٨	٢١١٢	١٥.٦٠	٢٧٩٧	١٥.٢٧	٣٠٤٩	١٥.٢١
المجموع	٩٤٠٣	١٠٠	٩١٧٣	١٠٠	٩٩٤٠	١٠٠	١٢٠٠٩	١٠٠	١٣٥٣٤	١٠٠	١٨٣٠٨	١٠٠	٢٠٠٤٤	١٠٠

فالملاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الواردات من مختلف السلع في تزايد من سنة لأخرى ، ومرده حسب العديد من الاقتصاديين إلى ضعف القطاع الانتاجي كقطاع الصناعة ،

١- هيكل الواردات جد مهم في معرفة مدى تبعية الاقتصاد الوطني والجهاز الانتاجي خاصة للخارج ، ففي الجزائر مثلا تحتل المواد الغذائية ، وسلع التجهيز الصناعي المراتب الأولى في هيكل الواردات ، وإرتفاع أسعارها في الخارج يساهم بدرجة كبيرة في استيراد تضخم من الخارج، يساهم بدرجة معينة في اتساع الفجوة التضخمية الداخلية.

بالإضافة إلى القطاع الفلاحي الذي يعرف هو الآخر ضعف في الإنتاجية . مما استلزم اللجوء إلى الاستيراد. لكن الأمر ضاعف من الآثار السلبية من خلال إرتفاع معدلات التضخم التي تساهم فيها الواردات بقسم معين، وهو ما يسمى بالتضخم المستورد.

VI- السياسات العمومية المتبعة في سبيل كبح جماع الفجوة **التضخمية** وحماية القدرة الشرائية للمستهلك

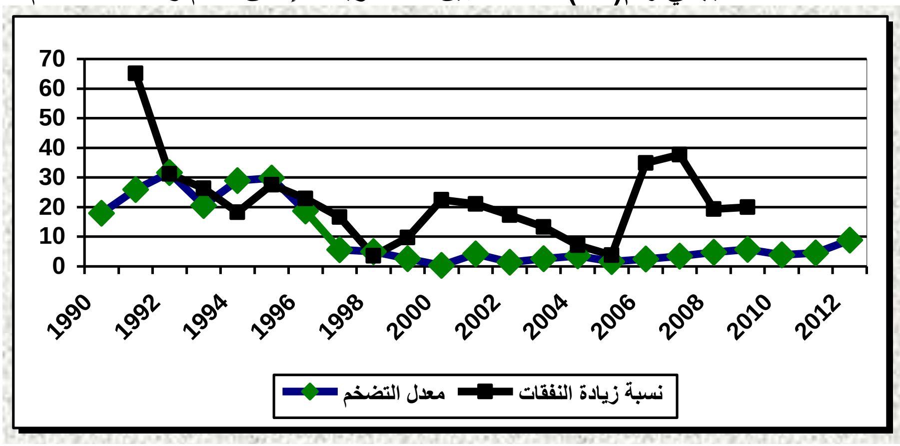
VI- ١- على صعيد السياسة الانفاقية:

تميزت الفترة مابين ١٩٩٠/١٩٩٨ بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. ولكن هذا لم يكن عائق أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من ١٤٢٤٠٠ مليون سنة ١٩٩٠ إلى ٢٣٥٢٠٠ مليون سنة ١٩٩١ بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى ٦٥.١% لترتفع سنة ١٩٩٥ إلى ٥٨٩٣٠٠ مليون بنسبة زيادة قدرت بـ ٢٧.٦%. وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لإرتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل ٢٣.٧٣ دولار سنة ١٩٩٠ بعدما انخفضت إلى أقل من ١٠ دولار ابن الأزمة البترولية سنة ١٩٨٦ ، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة) وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة للأسباب التالية [١]:-

- ❖ الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية.
- ❖ ضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال.
- ❖ انتشار الفساد في القطاع العام .

ومثال على ذلك تواصل عجز البلديات أو الإدارة المحلية عموما وصناديق الضمان الاجتماعي التي تتلقى إعانات سنوية من طرف ميزانية الدولة.

الشكل البياني رقم(٠٥): العلاقة بين معدل زيادة الإنفاق العام ومعدل التضخم.



١- بن عزة محمد ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان،٢٠١٠، ص١٢٦.

وقد شملت هذه التغيرات ما يلي:

١- تخفيض مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، ومدفوعات الحكومة التحويلية للقطاعات الأخرى، مما يجعلها ذات أثر مضاد لاتجاه التقلبات في إنفاق المستهلكين.

٢- تقليص ميزانية النفقات الموجهة لدعم الأسعار التي بلغت ذروتها قبل هذه الإجراءات بحوالي ٢٩.٥ مليار ، والتي كانت تشكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة.

٣- انتهاج سياسة تقشفية خاصة فيما يخص نفقات التسيير باعتبارها نفقات غير منتجة.

وكانت هذه الإجراءات جد مؤثرة على عجز الميزانية العامة حيث هبط هذا العجز بأكثر من أربعة نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي سنة ١٩٩٤ وثلاثة نقاط مئوية سنة١٩٩٥، وساهم هذا الانضباط المالي والتحكم في النفقات العامة في ظهور فوائض وانخفاض مستمر في رصيد الائتمان المستحق للحكومة والذي وصل إلى النصف سنة ١٩٩٦ عما كان عليه سنة١٩٩١.كما تعتبر هذه الإجراءات الدعامة الأساسية التي ساعدت السياسة النقدية من خلال هبوط نسبة السيولة من ٤٩% سنة ١٩٩٣ إلى ٣٦% سنة ١٩٩٦مؤديا بذلك إلى القضاء تدريجيا على السيولة الزائدة في الاقتصاد، وكان لذلك بالغ الأثر على معدل التضخم حيث انخفض من١٨.٧ سنة ١٩٩٧ إلى أقل قيمة له ٠.٣٤ سنة ٢٠٠٠(أي انخفاض بـ١٨ نقطة).

أما في سنة ٢٠٠١ فقد ارتفع إلى ٤.٢٣% لكنه كان ظرفي سرعان ما هبط إلى١.٤٢% سنة٢٠٠٢ وبقي هذا المعدل في نطاق مقبول يتراوح بين١و٣.٥% بين سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧.

والملاحظ في هذه الفترة كانت نسبة زيادة النفقات العامة تتناقص من سنة لأخرى من ٢١.١% سنة ٢٠٠١ إلى ٣.٨% سنة٢٠٠٥، وما كان لذلك بالغ الأثر على معدل التضخم الذي عرف استقرارا على مدى سبع سنوات، سرعان ما ارتفع بين سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ووصل إلى ٤.٨% و٥.٧% على التوالي، وكان ذلك نتيجة حتمية لإرتفاع في نسبة زيادة النفقات العامة التي بلغت أوجها سنة ٣٧.٧% سنة٢٠٠٧، و٢٠% سنة ٢٠٠٩ وكان ذلك بسبب رفع معدل الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون ومختلف المنح. لكن في مطلع سنة ٢٠١٢ عرف معدل التضخم إرتفاع محسوس قدر بـ ٨.٩ % ، مقابل سنة ٢٠١١.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنه من الصعب جدا الموازنة بين تحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي يستدعي تكثيف الإنفاق العام ومحاربة التضخم الذي يستدعي ضبط الإنفاق ،لكن توجيه السياسة الانفاقية التي اعتمدتها الجزائر كانت إلى حد كبير مؤثرة على معدل التضخم الذي عرف انخفاض ملحوظ جدا(أقل قيمة له ٠.٤٣%سنة٢٠٠٠) بعدما كان يبلغ أرقاما جد مرتفعة (أكبر قيمة له ٣١.٧% سنة١٩٩٣).

VI- ٢- على صعيد السياسة النقدية: أن تقييم آثار السياسة النقدية عل استقرار الأسعار، تتم عبر اعترافنا بوجود علاقة متينة بين النقود والأسعار، لان التضخم حسب

معادلة التبادل لفيشر ، يتشكل بالإضافة من عوامل أخرى ، من العوامل التالية:[1]

١- زيادة الطلب على النقود V.

٢- زيادة حجم الكتلة النقدية.

٣- ثبات حجم الإنتاج المحلي T.

وبالأخذ بمعادلة التبادل التي جاء بها "فيشر" كما يلي:

MV=PT

حيث M تمثل الكتلة النقدية أما V هي سرعة دوران النقود ، وt تمثل الكمية من السلع والخدمات المباعة، وP تمثل مستوى الأسعار.

فزيادة سرعة دوران النقود ، التي تعبر عن عدد مرات التعامل بالنقود ، يساهم بدرجة كبيرة في تضاعف كمية النقود الموجودة في الاقتصاد. ، مما يؤدي على الرفع من معدل التضخم .

ففي الجزائر عرفت سرعة دوران النقود تغيرات مستمرة ، تسببت فيها تذبذب الكتلة النقدية **وذلك مثلما يوضحه الجدول الموالي:**

الجدول رقم (٠٥) : تطور المؤشرات النقدية خلال الفترة ٢٠٠٦/٩٠:

السنوات	النقود M1	Mالكتلة النقدية ٢	نسبة نمو الكتلة النقدية M٢	الناتج المحلي الخام PIB	معدل السيولة M٢/PIB	سرعة دوران النقود
١٩٩٠	٢٧٠.٠٨	٣٤٣.٠	١٠.١٥	٥٥٤.٤	٦١.٩	١.٦
١٩٩٤	٤٧٦.٠	٧.٢٣.٧	١٥.٣	١٤٨٧.٤	٤٨.٧	٢.٠٥
١٩٩٥	٥١٩.١	٧٩٩.٦	١٠.٥	٢٠٠٥.٠	٣٩.٩	٢.٥
١٩٩٨	٨٢٠.٤	١٥٩٢.٥	٤٧.٢٧	٢٨٣٠.٥	٥٦.٣	١.٧
٢٠٠٠	١٠٤٨.٢	٢٠٢٢.٥	١٣.٠	٤٠٩٨.٨	٤٩.٣	٢
٢٠٠٥	٢٤٢١.٦	٤١٥٧.٦	١٠.٩	٧٤٩٨.٦	٥٥.٤	١.٨
٢٠٠٦	٣١٦٧.٦	٤٩٣٣.٧	١٨.٧	٨٣٩١.٠	٥٨.٦	١.٧

فالملاحظ أن سرعة دوران النقود وصلت أقصاها إلى ٢.٠٨ (بقسمة PIB/M2.) سنة ١٩٩٢، وذلك في خضم التقلبات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، لتنخفض سنة ١٩٩٧ إلى ١.٧ وبقيت في استقرار إلى غاية سنة ٢٠٠٠ ب١.٧ ن ويفسر ذلك بالاصلاحات التي أدت إلى كبح جماح الفجوة التضخمية .

١- معيزي قويدر ،فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، ٢٠٠٦/١٩٩٠، مرجع سبق ذكره،ص٣٢٩.

الفصـل الثامن
مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية
في المجتمعات المأزومة

تعتبر مشكلة البطالـة مـن المشكلات الاجتماعيـة التـي ظهـرت فـي المجتمـع العراقـي لعـدة أسباب تقف في مقدمة هذه الأسباب الأزمـات التـي تعـرض لهـا هـذا المجتمـع،وهي تعبـر عـن عجـز بنيوي وتراجع في أداء المؤسسات المعنية بمعالجة هذه المشكلة،ولا يتم ذلك إلا من خلال بناء دولـة المؤسسات وتشريع القوانين على مستوى القطاعيين الخاص والعام .

الكلمات المفتاحية: المشكلة،البطالة،الاثار الاجتماعية،المجتمع، الأزمة.

كانت البطالة ومازالت تشكل مصدر قلق اجتماعي حقيقي في الواقع العراقي وهي تمثل انتهاكاً حقيقياً للفرد، ومؤشراً على أن البناء الاجتماعي بأنظمته المختلفة يعاني من ضعف بنيوي وان الدولة بمؤسساتها المعنية غير جادة بوضع آلية للتعامل مع نتائج هذه المشكلة خاصـة إذا كانـت هناك اعترافات ورؤى متعددة تؤيد بـان البطالـة هي حاضـنة الإرهـاب والتطـرف.ان الحد من هذه المشكلة وإيجاد الحلول والمعالجات يتطلب أولاً بنـاء دولـة المؤسسـات وتشـريع حزمـة مـن القوانين بدءاً من أصلاح سوق العمل والقطاعات المستوعبة للقوى العاملـة علـى مستوى القطـاع الصـناعي والزراعـي والقطـاع الخاص.وبنـاءا علـى ذلـك فقـد اعتمـد البحـث علـى بيانـات احـدى الجهـات والمؤسسـات الهامـة ذات العلاقـة بالإحصـاءات والمسـوحات الميدانيـة لرصـد مثـل هكـذا مشـاكل ألا وهو الجهاز المركزي للإحصاء للاستفادة من البيانات الإحصائية الرقمية التي سجلها خـلال الحقبـة المنصرمة .

أولاً : المشكلة الاجتماعية – ***Social Problems*** :

المشكلة ***Problem*** هي ظاهرة تتكون من أحداث أو عدة وقـائع متشـابكة وممتزجـة بعضـها ببعض لمدة من الوقت ويكتنفها الغموض واللبس تواجه الفرد أو الجماعة ويصعب حلها قبل معرفـة أسبابها والظروف المحيطة بها وتحليلها للوصول إلى اتخاذ قرار بشأنها [1].ان تحديد مفهوم مفـردة (المشكلة الاجتماعيـة) يعـد مشـكلة معقـدة بعينهـا إذ لا يجـد المـرء تحديـداً شـافياً وعلميـاً لهـا بسـبب تأثيرهـا علـى الفـرد والجماعـة والمجتمـع وبسـبب احتياجهـا لإعـادة تكيـف الأفـراد فـي الوضـع الاجتماعي المتردي إلى أوضاع اجتماعية متسمة بالسوية وخالية من العلل الاجتماعيـة[2] . ويـذهب ***Robertson*** فـي تعريفـه للمشـكلة الاجتماعيـة إلـى أنهـا تمثـل فجـوة غيـر مرغوبـة بـين المثاليـات الاجتماعية المرغوبة والوقائع الاجتماعية الكائنة[3] .

(١) احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢٧ .

(٢) د. معن خليل عمر ، د. عبد اللطيف العاني ، المشكلات الاجتماعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراق ، ١٩٩١ ، ص١٢ .

(٣) د. عليـاء شـكري و آخـرون ، دراسـة المشـكلات الاجتماعيـة ، دار المعرفـة الجامعيـة ، الإسـكندرية ، ١٩٩٣ ص٦٦

أو هي موقف يؤثر في عدد من الأفراد،بحيث يعتقدون – أو يعتقد الأعضاء الآخرون في المجتمع – بان هذا الموقف هو مصدر لكثير من الصعوبات والمساوئ[1] وأخيراً فان المشكلات الاجتماعية بمعناها العريض هموم مزمنة،واهتمامات متجددة ملازمة للمجتمعات في استقرارها وتطورها[2] .

ثانياً : البطالة – *Unemployment* :

يقول أنتوني جيدنز أن البطالة تعني (ان الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل) ويعني العمل هنا العمل مدفوع الأجر ***Paid Work*** كما يعني المهنة[3] . في حين عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه: ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده[4] .

وقد تعرف البطالة بمفهومها العام بأنها تعني (وجود جزء من العمال والراغبين في العمل دون عمل ، أي بقاؤهم خارج قوة العمل الفاعلة عاطلين عن العمل)[5] .

ثالثاً : الآثار الاجتماعية *Social Effects* :

يعرف الأثر الاجتماعي:جاء في اللغة العربية بان الأثر هو النتيجة المتبقية من فعل شيء على شئ أخر[6]. والأثر هو أبقاء الأثر في الشيء[7].

وهناك تعاريف عديدة سوسيولوجية للآثار الاجتماعية لعل أهمها التعريف الذي ينص على إنهاء النتائج التي تتمخض عن الظاهرة ألاجتماعية التي تقع في المجتمع والتي يشعر ويحس بها الإنسان كالجريمة أو الفقر أو البطالة أو المرض[8] .

فلجميع هذه الظواهر أو الحوادث أثاراً اجتماعية تتعلق بالسلوك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعي ومشكلات المجتمع ووسائل الضبط الاجتماعي إذ أنها تغير هذه المفردات من طور إلى طور لأنها تترك صداها وانعكاساتها على العناصر البنيوية والتكوينية للمجتمع. وهناك تعريف أخر للآثار الاجتماعية على أنها النتائج التي يتسلمها الإنسان نتيجة وجود حوادث ووقائع تؤثر في المجتمع والحياة الاجتماعية وهذه الآثار يمكن الإحساس بها ومشاهدتها وتسجيلها[9]. وهناك تعريف أخر ينص على أنها تبعات الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الإنسان أو تقوم به الجماعة ، وهذه التبعات قد تكون لها مضامين وأبعاد سلوكية

---

(١) د. ساميه محمد جابر ، سوسيولوجيا الانحراف ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ٥٥٤ .

(٢) د. سالم الساري ، د. خضر زكريا ، مشكلات اجتماعية راهنة ، العولمة وإنتاج مشكلات جديدة ، مكتبة الأهالي السنة ، ص ١٣ .

(٣) عزيز الأخضر ، فعالية سياسية التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، مجلة علوم إنسانية السنة الثالثة ، العدد ٢٦ ، ٢٠٠٦ .

(٤) جيمس جوارتيني وريجارد أستروب ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩ ، ص ٢٠٢ .

(٥) د. معن خليل عمر و د. عبد اللطيف العاني ، المشكلات الإجتماعية ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦ .

(٦) المنجد في اللغة ، ط٢٢(بيروت دار المشرق، ص٣٦٧)

(٧) مختار الصحاح . الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، مكتبة النهضة ، بغداد

(8) Cressey,D.Crime , in contemporary social Problems , Merton and Nisbet New York altar Court Braace,1983.p.22.

(9) Ibid,p.24

وإنسانية واجتماعية فلكل ظاهرة اجتماعية وحادثة مهما تكن طبيعتها أثار وهذه الآثار قد تكون ايجابية أو سلبية أو قد تكون قريبة أو بعيدة(١).

ولو أخذنا ظاهرة اجتماعية معينة كالفقر و الحرمان الاقتصادي مثلاً لشاهدنا لهذه الظاهرة أسبابها الموضوعية والذاتية والعوامل والقوى المحركة لها كالبطالة مثلاً أو اختلال حجم التوازن بين حجم الأسرة أو عدد أفرادها ومدخولاتها الاقتصادية إذ يزيد حجم الأسرة على مواردها الحالية أو سوء تنظيم المجتمع هي أسباب ظاهرة الفقر .(٢)

رابعاً:القوى العاملة (السكان النشطون اقتصادياً)

Worekinj Force :

هم ذلك الجزء من السكان في سن العمل الذي يتضمن العاملين فعلاً فضلا عن الأشخاص العاطلين أو هم جميع الإفراد الذين يساهمون فعلاً بجهدهم الجسدي أو العقلي في أي عمل يتصل بإنتاج للسلع والخدمات ويضم المشتغلين والمتعطلين(٣) . وكذلك يمكن تعريف القوى العاملة بأنها تمثل العناصر البشرية العاملة في قطاعات الإنتاج ***Production Sector*** أو قطاع الخدمات ***Service Sector*** في الدولة وهي جزء هام من السكان الذين يعيشون ويعملون مقابل أجراً ومرتب يتقاضونه وعليه تعتمد الدولة اعتماداً حتمياً في تحقيق أهدافها(٤) .

ويشير مفهوم القوى العاملة إلى قطاعيين من السكان ، قطاع المشتغلين ***Employed*** وقطاع المتعطلين ***Un Employed*** **وهناك محددات ثلاثة يرتكز عليها تعريف الإنسان المشتغل :**

أ- قدرة الفرد على العمل ***Ability to Work*** .

ب- رغبة الفرد في العمل ***Willingness to Work*** .

ج- توافر الفرد واستعداده للعمل ***Availability for Work*** .

وارتكازاً على المحددات السابقة فان المتعطل يمكن تعريفه: بأنه الفرد الذي يملك القدرة والاستعداد والرغبة في العمل ويبحث عن عمل ولكنه لا يجد عملاً(٥) .

خامساً : المجتمع المأزوم – ***Issues Society*** :

يعرف البروفسور هوبهوس المجتمع بأنه مجموعة من الأفراد تقطن على بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ومعترف بها ولها مجموعة من العادات والتقاليد والمقاييس والقيم والأحكام الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها الدين واللغة والتاريخ والعنصر(٦) .

---

(1) Munn, N.L.Psychology: The funda Mentals Of Human Adjustment, London, George G . Harrap ,1981.p.636

(٢) أحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع ، دراسات نظامية ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، ١٩٧٦، ص٣٢٣ .

(٣) م. م. علي عبد الأمير ال جعفر ، تباين وتغير معدلات البطالة في العراق ، ، مجلة حوار الفكر العدد الخامس السنة الثانية، ٢٠٠٨ ، ص ٧٩ .

(٤) مجلة العمل الدولية ، قاموس مصطلحات العمل ، العدد ٥٨ الأمم المتحدة ، ١٩٩٤ ، ص٢١٦ .

(٥) مجلة العمل الدولية ، قاموس مصطلحات العمل ، مصدر سابق ، ص ٢١٦ .

(٦) دينكن يتشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة د. أحسان محمد الحسن ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٦ ، ص٢٢٦ .

كـذلك يعـرف المجتمـع بأنــه جماعــة مــن النـــاس يعيشــون معــاً فـــي منطقــة معينـــة وينظرون إلى أنفسهم على أنهم كيان مستقل[١] .

والمجتمع المـأزوم هـو ذلـك الـذي لا يـؤمن لـه حضـور فاعل فـي دائـرة القـرار الحضـاري والعلمي الراهن ، وغالباً ما يلجأ إلى استرضاء التوجهات التقليدية على حساب التوجهات الحديثة في مواجهة أزماته[٢] .

سادساً : الأزمة –***Crisis*** :

ان بدايات هذا المفهوم ظهرت ولأول مرة في التأريخ في الطب الإغريقي القديم تعبيراً عن نقطة تحول مصيرية في تطور المرض يرتهن بها شفاء المريض، في أثناء مدة زمنية محددة أو موته ومن بعد تكون دلائل الأزمة . كما وضع علم الستراتيجية مفهوم الأزمة وكيفية التعامل معها في سلم الأوليات التي يهتم بها. وقد عرفها الدكتور أحمد زكي بدوي في معجمه:بأنها ((يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية توقف الحوادث المنتظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغير السريع لإعادة التوازن ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة))[٣] .

وقد عرفها قاموس أكسفورد بأنها :

((نقطة تحول في تطور المرض أو خطورة الحياة أو تطور التأريخ ونقطة التحول هذه هي وقت ويتسم بالصعوبة والخطر و القلق من المستقبل ووجوب اتخاذ قرار محدد وحاسم، مدة زمنية محددة ، وجذور الكلمة في الإغريقية هي ***Decision***.[٤]

وتعرف الأزمة في الأدبيات السوسيولوجية بأنها توقف في الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والأعراف ، مما يستدعي التغير السريع لإعادة توازن المجتمع وتكوين عادات تنظيمية جديرة أكثر ملائمة من سابقتها[٥] .

ان هذا التعريف يجرنا إلى مفهوم أخر إلا وهو مفهوم الأنومي الذي تناوله دوركايم وتمد له ميرثون ليأخذ حيزاً واسعاً في علم الاجتماع وبالذات حقل المشكلات الاجتماعية فمصطلح الأنومي Anomie يقصد به تحلل المعايير والقواعد الاجتماعية التي تنظم أنشطة المؤسسات الاجتماعية وتحدد سلوك واستجابات الإفراد ومن ثم نصل إلى قناعة لا يختلف عليها أثناء هو أن الأنومي رديف الأزمة فكلاهما يشكلان حالة شلل مؤسسي واستجابات فردية غير سوية يستوجب إعادة التوازن للأنساق الاجتماعية وإنهاء حالة التوتر والاضطراب الذي أصابها بسبب ظرف معين .

---

(١) د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص٤٠١ .

(٢) د. متعب مناف السامرائي،الدول الخارجة من الأزمة ، بحث استرشادي مقدم إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الخارجة من الأزمة الذي نظمه المركز العلمي العراقي، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٢ .

(٣) د. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات للعلوم الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص٩١ .

(4) The oxford universal dictionary , 5d the Clerend , press oxford , 1964 , P 216 .

(٥) د. السيد عليوة ، إدارة الأزمات والكوارث مخاطر العولمة والإرهاب الدولي ، دار الأمين ، القاهرة ، ط١ - ٢٠٠٤ ، ص ١٣ .

سابعاً : الصراع *Confilict*:

ان الفكر الصراعي هو أقدم أنواع الفكر الاجتماعي وأكثرهم حيوية وتأثيراً بالمحيط الاجتماعي، وقد طرأت تطورات فكرية عليه بين فترة وأخرى إضافة أليه بعض الآراء والفذلكات من دون تغيير في جوهر هذا الفكر، الذي يتضمن أن كل نظام اجتماعي يكون متوازناً في لحظة معينة ، ومختلاً عندما تزداد عوامل التغير، لذا فقد ارتبطت فكرة التوازن في هذا الفكر بالثبات النسبي لعناصر البناء الاجتماعي(١).

فالصراع هو تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر ويكون هدف كل طرف من الإطراف تحطيم الأخر جزئياً أو كلياً ، حتى تتحكم إرادته في أرادة الخصم ، وبذلك ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وإغراضه لفترة معينة ، ومن ثم يحدث هدوء – الذي يكون بمثابة استقرار مرحلي – تنشأ فيه تكتلات لإعادة القوة عند الطرف الذي أندحر في الصراع ومن ثم تحصل تطورات تخلق صراعاً أخر مبني على نتائج الصراع الأول(٢) .

تستند نظرية الصراع الاجتماعي إلى فكرة محورية مؤداها أن الصراع هو عنصر أساسي في التنظيمات الاجتماعية كافة ، وعلى أمتداد تاريخ علم الاجتماع كان هناك بعض العلماء من يدافعون عن هذه النظرية ، ولعل أبرزهم في الولايات المتحدة الامريكية سي . رايت ميلز ***Mills*** في خمسينات القرن العشرين ، أما أبرز الممثلين المعاصرين لهذه النظرية فهما لويس كوزر ورالف دارندورف (٣) .

أما مصادر الصراع عند كوزر فهي :

١- غياب السلطة الشرعية .

٢- سرعة الحراك الاجتماعي داخل البناء الاجتماعي .

٣- الحرمان والاحباطات الذاتية .

٤- اشتراك الوجدان والعاطفة ضمن العلاقات الاجتماعية .(٤)

ويمكن أن نلاحظ أن جزء من هذه المصادر قد ألقت بظلالها على الواقع العراقي وكانت سبباً للصراع في أغلب مراحل حياة المجتمع العراقي وخاصة بعد تشكيل الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي والتي افتقرت آنذاك إلى انعدام مبدأ العدالة الاجتماعية أو السلطة العادلة في إدارة شؤون البلد والذي تسبب في أحباطات كثيرة وإنكسارات نفسية في الشخصية العراقية وكذلك ما نعيشه اليوم من حراك اجتماعي غير مسبوق داخل البنية الاجتماعية العراقية أسهم بشكل أو بأخر في إنتاج العديد من المشكلات الاجتماعية ومنها على سبيل المثال مشكلة بحثنا هذا وهي البطالة .

---

(١) د. معن خليل عمر ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح الجديدة ،ط١ ، ١٩٧٨، ص١٧ .

(٢) د. معن خليل عمر ، نحو نظرية عربية في علم الاجتماع ، الإمارات العربية المتحدة ، سلسلة الدراسات الاجتماعية . مطابع البيان التجارية ، ط١، ١٩٨٩. ص١٦٥.

(٣) د. محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل . ط٢، ١٩٨٧، ص١٠٦.

(٤) د. محمد عودة ، مصدر سابق، ص١٠٦.

أهم النظريات المفسرة لمشكلة البطالة في المجتمع العراقي: نعني بالإطار النظري للبحث ، النظرية الاجتماعية التي يمكن تحديدها وتطبيقها على مضمون البحث وهو مشكلة البطالة وأثار في المجتمعات المأزومة ، أن أقرب نظرية لهذا العنوان أو لموضوع البحث هي النظرية البنيوية الوظيفية التي ظهرت وذاع صيتها نهاية القرن التاسع عشر من أهم منظري هذه النظرية هو عالم الاجتماع البريطاني هربرت سنبسر وبعض علماء الانثروبولوجيا والاجتماع أمثال راد كليف براون وايفانز برتيشارد ولوسي مير ومالينوفسكي وتالكوت بارسونز وروبرت ميرتون ، إذاً ما هي المبادئ التي تستند إليها النظرية البنيوية الوظيفية ثم بعد ذلك تطبيق هذه النظرية على مشكلة البطالة وأثارها في المجتمعات المأزومة .

تعتقد النظرية الوظيفية البنيوية بعشر مبادئ رئيسية هي :

١. المجتمع أو الحياة الاجتماعية أو الظاهرة الاجتماعية، أنما تتأثر بعوامل بنيوية أي عوامل تشتق من طبيعة البيئة أو الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان.

٢. أجزاء البناء الاجتماعي أو الظاهرة الاجتماعية تكون مترابطة ومتفاعلة بعضها مع بعض ، فأي تغيير يطرأ على أحد العناصر البنيوية التي يتكون منها المجتمع لابد أن يؤثر على بقية العناصر ويسبب تغيرها من شكل لأخر[١] .

٣. لكل بناء من أبنية المجتمع أو ظاهرة في المجتمع وظيفة تخدم البناء الاجتماعي فللأسرة وظيفة وللجيش وظيفة وللاقتصاد وظيفة وللدين وظيفة وللقيم والأخلاق وظيفة ... الخ وأداء هذه الوظيفة إنما يخدم المجتمع بأكمله ويساعد على تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة[٢] .

٤. الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها البنى المؤسسية تكون مترابطة ومتكاملة أذ أن كل وظيفة تكمل الوظيفة الأخرى .

٥. للبناء الاجتماعي نظام قيمي يحدد الواجبات والحقوق ويوازن بين الأدوار القيادية والأدوار القاعدية ويوازن بين نظام السلطة والمنزلة .

٦. العناصر البنيوية للمجتمع وما تتكون من أدوار تكون مكملة بعضها للبعض الأخر حيث أن الأدوار القيادية تكون مكملة للأدوار القاعدية والحقوق تكون متوازنة مع الواجبات[٣] .

٧. يحلل البناء الاجتماعي إلى مؤسسات اجتماعية صناعية وتحلل المؤسسات الى الأدوار الوظيفية وتحلل الأدوار إلى الحقوق والواجبات التي تقود إلى ظهور الشخصية الملتزمة التي يعتمد عليها المجتمع في حياته .

٨. هناك نظام سلطة في المجتمع يحدد الأدوار التي تصدر عنها الأوامر والأيعازات وتحدد الأدوار التي عليها تستفيد من هذه الأوامر و الايعازات .

---

(١) د. قيس النوري ، و عبد المنعم الحسني ، النظريات الاجتماعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ٢٠٠٠ ، ص ٣٠-٣١ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، سلسلة كتب ثقافية شهرية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ١٥٠ .

(٣) د. قيس النوري ، د. عبد المنعم الحسين ، النظريات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص ٣١ .

٩. هناك نظام منزلة يحدد الحقوق والامتيازات والمكافآت المادية والمعنوية التي تمنح للأدوار لكي تؤدي هذه الأدوار وظائفها بصورة دقيقة تخدم الأغراض القريبة والبعيدة للمؤسسات[١].

١٠. هناك نظام جزائي في البناء الاجتماعي يوازن بين الحقوق والواجبات وبين نظامي السلطة والمنزلة وبين الأدوار القيادية والقاعدية.

ان عملية توظيفنا للنظرية البنيوية الوظيفية لموضوع بحثنا هذا وهو مشكلة البطالة وأثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) يمكن أن نفسر البطالة بالعامل البنيوي الذي يؤثر على فعالية ونشاط أبناء المجتمع العراقي، فالبطالة ترجع أسبابها إلى جملة من العوامل البنيوية ذات الصلة القوية بطبيعة البناء الاجتماعي ، الذي يجد العاطل عن العمل نفسه في حدود هذا البناء الذي يؤثر عليه ويحجم كل طاقاته وإبداعات ، فوجود نظام اقتصادي هزيل وسياسات اقتصادية ضعيفة وعدم تفعيل الفرص الكافية لامتصاص الأيدي العاملة للباحثين عن العمل وكذلك ضعف لنظام السياسي الذي لم يضع الخطط الكفيلة لدرء مشكلة البطالة والحد من تفاقمها كذلك سوء تنظيم المجتمع وعدم وجود عوامل محفزة ومشجعة للعمل وكذلك عدم الانتباه إلى المشاريع الاستثمارية وتوظيف رؤوس الأموال في العمليات الإنتاجية والمشاريع الخدمية التي تصنع فرص العمل، أن مجمل هذه العوامل البنيوية التي مصدرها البناء الاجتماعي هي سبب رئيسي وفاعل في خلق مشكلة البطالة، هذه المشكلة التي ينتج عنها أثاراً سلبية على الفرد والمجتمع هذه الآثار السلبية هي العوامل الوظيفية صنعتها أو خلقتها العوامل البنيوية **ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي :**

العوامل البنيوية (عوامل مسببة) ← مشكلة البطالة ← العوامل الوظيفية
الآثار السلبية الناجمة عن مشكلة البطالة

أنواع مشكلة البطالة:

١. **البطالة الدورية *yclical Unemployment*:** هي البطالة التي يتكرر حدوثها دورياً مع حدوث التقلبات والأزمات الاقتصادية وهي تلك الأزمات التي تحدث بشكل دوري شبه منتظم في الأقطار الصناعية والتي كثيراً ما نسمع عنها بين حين لأخر[٢].يكون الوضع في هذه الحالة قلة الطلب على السلع والخدمات وانخفاض الأسعار وانخفاض الأجور مع قلة استثمارات رؤوس الأموال في المشاريع الإنتاجية هذا الركود يسبب زيادة معدلات البطالة.

٢. **البطالة الموسمية *Seasonal Unemployment*:**يزداد وينخفض الطلب على السلع والخدمات خلال مواسم السنة، فعندما ينخفض الطلب على الأيدي العاملة خلال مواسم معنية كقلة الطلب على عمال البناء في فصل الشتاء لان الجو بارد وممطر والنهار قصير والليل طويل فأصحاب البناء يترددون عن البناء فيقل الطلب على عمال البناء فيصبح هؤلاء العمال عاطلين عن العمل[٣] .

(١) د. قيس النوري ، د. عبد المنعم الحسني ، المصدر نفسه ، ص ٣٢ .
(٢) د. معن خليل عمر ، وعبد اللطيف العاني ، المشكلات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص ٢٣٧ .
(3) Samuelson , Paul ((Economics)) , New York , Mc Graw – Atill Book Co , 1977 , P. 243 .

٣. البطالة الصناعية ***Industrial Uunemployment:*** يظهر هذا النوع من البطالة عندما تكتشف آليات ومكائن حديثة تستطيع أن تحل محل الإنسان في العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال سيكونون هؤلاء ضمن جيش العاطلين عن العمل .

٤. البطالة الهيكلية ***Structural Unemployment:*** يتغير هيكل وبناء الاقتصاد بين فترة وأخرى حيث توجد صناعات كبيرة تنتعش ويكون الطلب عليها عالياً خلال أوقات معينة ولكن سرعان ما يتغير هيكل هذه الصناعات وتظهر في مكان آخر صناعات جديدة أو في المكان نفسه الذي اختفت فيه الصناعات القديمة والأمثلة على ذلك صناعة بناء السفن والقاطرات واستخراج الفحم الحجري والحديد من باطن الأرض وصناعة الحديد والصلب واختلفت هذه الصناعات في بداية القرن العشرين في بريطانيا بعد أن كانت منتعشة في القرن التاسع عشر لاسيما في شمال بريطانيا[١] . وفي العراق نلاحظ توقف الكثير من قطاعات الأنتاج الرئيسية وخاصة قطاع الصناعة أضافة إلى الإهمال الذي لحق بالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات .

٥. البطالة الاحتكاكية ***Frictional Unemployment:*** البطالة الاحتكاكية هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل عن الفرص المتاحة فيه[٢] .

٦. البطالة المقنعة ***Disguised Unem:*** وتعرف هذه البطالة بالبطالة المستترة وهذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاجتماعي الاقتصادي فهذا النوع من البطالة كان (خاصة بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي) هو النوع الأكثر انتشاراً من البطالة في الدول العربية خاصة في قطاع الخدمات والقطاع الزراعي . البطالة المقنعة أو المستترة هي العمل ولو لكل الوقت المعتاد ولكن على مستوى أنتاجي منخفض، أو دون استغلال كامل للمهارات والمؤهلات والقدرات ، ومع ضعف القدرة على الوفاء بالحاجات،ان الحالة الأولى كما جاء . لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الآسكوا) تعبر عن تدني الإنتاجية الاجتماعية، فيما تنتج الثانية عن عدم الموازنة بين النظم التعليمية واحتياجات سوق العمل إما الحالة الثالثة فتعبر عن انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية الكلية[٣] .

---

(١)د. احسان محمد الحسن ، د. فاضل عباس الحسب ، الموارد البشرية ، مطبعة التعليم العالي ، ١٩٨٢ ، ص ٩٥ .
(٢)زكي رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٢٢٦ ، الكويت ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠.
(٣) منظمة العمل الدولية ، التعطل في دول الآسكوا ، عمان ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٩٣ ، ص٢٦٤ .

٧. البطالة الإجبارية أو القسرية ***Forced Unemployment***: وهي تكون عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عملة بسبب أو لأخر،كان مشروع عن إفلاسه مثلاً ،أو يغلق أحد المصانع أبوابه ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم[١] .

وهذا النوع من البطالة شاع في العراق في سنوات الاحتلال خاصة بعد اتخاذ كثير من القرارات الرسمية نجم عنها حل كثير من المؤسسات الحكومية والإنتاجية مما أسفر عن وجود إعداد كبيرة من الأشخاص العاطلين عن العمل.

أسباب مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية:

أولا:أسباب مشكلة البطالة:

لقد ساهمت الظروف الاجتماعية والديموغرافية والسياسية والاقتصادية إلى إرتفاع في معدلات البطالة في المجتمع العراقي وفيما يلي عرضاً مفصلاً لأهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة :

١. إرتفاع معدلات النمو السكاني في العراق فلو تتبعنا الزيادة السكانية في العراق وللسنوات الماضية،سنلاحظ أن معدل النمو قد بلغ ٢,٤ % ففي عام ١٩٨٧ كان عدد سكان العراق (١٦,٣٣٥) مليون نسمة، ثم أرتفع هذا الرقم إلى (٢٢) مليون نسمة وفق إحصاء ١٩٩٧ .
حيث أن زيادة السكان هو سبب في زيادة حجم القوى العاملة وعرضها مقابل مستوى محدود من الطلب .

٢. طبيعة الاقتصاد العراقي، المعروف عن الاقتصاد العراقي أنه اقتصاد ريعي يشكل النفط العمود الفقري لهذا الاقتصاد فقد بلغت نسبة الصادرات النفطية نسبة ٩٠% من مجموع الصادرات العام فإيرادات النفط أصبحت معول عليها في الميزانية السنوية للدولة،مع تراجع واضح للقطاع الزراعي والاستثماري مما شكل هذا الوضع أزمة واضحة في توفر فرص العمل .

٣. انكماش دور القطاع الخاص خاصة بعد عام ٢٠٠٣م نتيجة للانفتاح الكبير للاستيراد غير المنضبط تقريباً ثم عجز هذا القطاع عن المنافسة السعرية والإنتاجية لتصبح السلع المستوردة أكثر قبولاً لدى المستهلك العراقي رغم رداءة بعضها .

٤. تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مفاصل الدولة العراقية ليحتل العراق المركز ١٧٨ من مجموع ١٨٠ دولة وفق أخر تصنيف لمنظمة الشفافية الدولية فالفساد المالي والإداري يعيق تدفق رؤوس الأموال إلى البلد لأغراض مشاريع الاستثمار .

٥. التدهور الأمني وانعدام الاستقرار أثر بشكل أو بأخر في انتقال الأيدي العاملة من محافظة لأخرى ، كذلك ساهم هذا العامل بتوقف عجلة التنمية وتدهور قطاع الطاقة الكهربائية عصب الحياة اليوم والتي تعتمد عليه الكثير من الصناعات مجمل هذه للظروف زادت من إرتفاع نسبة العاطلين عن العمل .

---

(١) زكي رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

٦. السياسات الحكومية السابقة واهتمامها بالأنفاق العسكري وزيادة ملاكات قوى الأمن الداخلي في الوقت الذي تدعو فيه إلى اقتصاد السوق الأمر الذي زاد من الضغط على ميزانية الدولة .
٧. قلة الطلب على الأيدي العاملة العراقية من دول الخارج .
٨. مساهمة المرأة بشكل فعال في الأنشطة الأقتصادية أدى إلى إرتفاع الطلب على العمل وبالتالي حصول زيادة على معدل نمو السكان .
٩. تزايد أعداد الخريجين من حملة الشهادات الجامعية خاصة في السنوات الأخيرة بعد عام ٢٠٠٣ بشكل يفوق حاجة السوق الأمر الذي زاد من بطالة الخريجين .

ثانياً : الآثار الاجتماعية لمشكلة البطالة

ان معظم المعطيات المتوفرة عن مشكلة البطالة تشير إلى أن المعالجات التي كان من المفترض أن تضع لهذه المشكلة لم تكن بمستوى الطموح ولاتعبر عن استراتيجية وطنية فعالة وهادفة الأمر الذي عقد هذه المشكلة وزاد من خطورتها **وفيما يلي أهم الاثار الاجتماعية التي تتركها هذه المشكلة على الصعيد الاجتماعي :**

١. تعمل مشكلة البطالة على إضعاف عامل الولاء للدولة والوطن ، وتراجع حالات التأييد والإسناد للقرارات المعلنة للدولة .
٢. ان مشكلة البطالة قد تدفع العاطلين عن العمل إلى حمل العقائد والأفكار الهدامة والمضرة على النسيج الاجتماعي للمجتمع .
٣. تشكل البطالة عاملاً قوياً لدفع الفرد نحو الانحراف وارتكاب الجرائم على إختلاف أنواعها مثل الإرهاب والمخدرات وغيرها من الجرائم الأخرى لغرض الحصول على المال الكافي .
٤. تعمل البطالة على تدمير العلاقات الأسرية والقرابية وعزوف الشباب عن الزواج .
٥. للبطالة علاقة بهجرة الكثير من أصحاب الكفاءات العلمية إلى خارج البلد بهدف تأمين مستويات معينة للعيش.

وصف لمشكلة البطالة في المجتمع العراقي

العلاقة بين السكان في العراق والعاطلين عن العمل

بلغ سكان العراق ٦,٢٩٩ مليون نسمة حسب تعداد عام ١٩٥٦ ثم ارتفع إلى ٢٢ مليون نسمة استناداً إلى اخر تعداد اجري في العراق عام ١٩٩٧ ، الا انه قدر بـ ٢٩ مليون نسمة سنة ٢٠٠٧ وبمعدل نمو سنوي .

جدول رقم (١) * عدد سكان العراق للفترة من عام ١٩٨٧ – ٢٠٠٩

السنة	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	معدل النمو%
عدد السكان	١٦٣٣٥	٢٢٠٤٦	٢٤٠٨٦	٢٧١٣٩	٢٧٩٦٣	٢٨٨١٠	٢٩٦٨١	٣٠٥٨١	٣١٥٠٨	٢,٤

وقد تميز العراق بإرتفاع معدلات النمو السكاني حيث تراوح المعدل بين ٣% إلى ٤,٣ % للأعوام ١٩٧٧-٢٠٠٩ وهو أعلى من المعدل العالمي الذي يتراوح بين ١%

إلى ١,٨% وهذا يعود إلى تزايد معدلات الخصوبة الأمر الذي أدى زيادات ملحوظة في سكان العراق بنسبة ٣,٧ مرة خلال الفترة المذكورة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٢) ** التوزيع النسبي للسكان حسب المجموعات العمرية مختارة %

السنة	مجموع السكان بالاف	اقل من ١٥ سنة	اقل من ١٥-٦٥ سنة	اكثر من ٦٥ سنة
1977	12000	44.7	51.5	3.8
1987	16355	45.2	51.1	3.7
1997	22046	44.8	51.6	3.6
2003	26340	43.5	54.4	2.1
2005	27963	43.2	54.7	2.8
2008	31895	38.6	58.2	3.2
2009	32105	43.1	54.1	2.8

يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن الفئة العمرية من (١٥-٦٥) سنة شكلت نسبة 51.5% من أجمالي سكان العراق لعام ١٩٧٧ وارتفعت إلى 58.2% عام 2008. وهي فئة نشطة اقتصادياً أي أنها لها دور في سوق العمل مما يدل على أن هناك عرض لم يقابل بزيادة في حجم الطلب على ألايدي العاملة لظروف معينة سياسية واقتصادية وأمنية تخللت تلك الأعوام المنصرمة مما أدى إلى زيادات في معدلات البطالة .

ويمكن ملاحظة معدلات البطالة في العراق وفق الجدول التالي :

جدول رقم (٣) ***يبين معدلات البطالة المسجلة للسنوات (2008 – 1977)

السنوات	معدل البطالة في المدن %			معدل البطالة في الريف %			معدل البطالة لمجموع البلاد		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
1977	3.1	5.2	3.3	4.1	0.3	3.1	3.5	2.1	3.2
1987	3.5	7.8	3.5	3.6	3.6	3.6	3.1	7.5	3.6
1997	14.7	2.2	13.3	15.3	1.7	14.0	15.0	2.1	13.6
2003	31.0	22.3	30.0	28.9	6.7	25.4	30.2	16.0	28.1
2004	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7	29.4	15.0	26.8

2005	19.17	30.0	24.59	32.3	2.6	23.4	25.7	27.8	17.97
2006	19.14	37.35	22.91	15.04	8.04	13.17	16.16	22.65	17.5
2008	15.4	43.6	16.3	14.89	8.26	13.34	14.33	19.64	15.34

ومن خلال تحليل البيانات الواردة في جدول رقم (٣) أن معدلات البطالة للأعوام ١٩٧٧-١٩٨٧ كانت ضمن المستويات الطبيعية بسبب التنمية الانفجارية التي شهدها العراق إبان عقد السبعينات بسبب إرتفاع صادرات النفط وتحقق فائض في الموازنات المالية لتلك السنوات وزيادة حجم التخصيصات الاستثمارية الاقتصادية وجعل العرض من القوة العاملة عاجزاً من مواجهة الطلب المتزايد في سوق العمل . أما بالنسبة لانخفاض نسبة البطالة خلال فترة الثمانينات فذلك بسبب التحاق اغلب القوة العاملة والنشطة اقتصادياً في الخدمة العسكرية ، أما في الفترة من عام ١٩٩٧ فقد كان العراق يعيش آثار الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عام ١٩٩١ بعد غزوه الكويت ورغم اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء إلاّ أن الملاحظ أن نسبة البطالة بين الذكور وصلت إلى ١٥% في حين بلغت ٢.١ % للأناث بسبب تسريح أعداد كبيرة من أفراد القوى العاملة من القوات المسلحة ورغبة النساء في الدخول إلى قطاع العمل او سوق العمل . أما بالنسبة لإرتفاع معدلات البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي وصلت إلى مستوى ٢٨.١ % فهذا يعود إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي والإجتماعي والى إرتفاع في وتيرة الفساد المالي والإداري والى حل الأجهزة الأمنية والعسكرية ، أما في الفترة من ٢٠٠٤ -٢٠٠٨ انخفض معدل البطالة ليصل إلى ١٥,٣٤% بسبب تعيين أعداد كبيرة من الشباب في أجهزة الجيش والشرطة والمشاريع الخدمية .

جدول رقم (٤) ****معدلات البطالة وترتيب المحافظات لسنة ٢٠٠٨ %

المحافظة	الحضر			الريف			المجموع		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
نينوى	١٨,٤٩	٣٠,٧٧	٢٠,٠٨	٢٥,٧٧	٩,٠٩	٢٥,٠٢	٢١,٣١	٢٧,٦٩	٢١,٩١
كركوك	١٣,١٩	٢٠,٢٤	١٤,٤١	١١,٠٤	١,٨٧	٩,٦٥	١٢,٢٧	١٤,٥٠	١٢,٦٣
ديالى	١٠,٣٠	٢٢,٦٠	١٤,٠١	١٢,٧٨	١٤,٣٣	١٣,٠١	١٣,٢٧	٢٠,١٢	١٤,٦٢
الأنبار	١٩,٣٩	٢٦,٧٦	٢٠,٨٠	١٣,٤٥	٣,٨٦	١٠,٨٣	١٤,٣٧	١١,٦٨	١٣,٧٧
بغداد	١٠,٣٢	٢٢,٨٢	١٢,٥٤	٤,٤٢	٣,٢٨	٣,٩٣	١٠,١٨	١٧,١٤	١١,٧٧
بابل	١٢,٥٩	٣٢,٦٧	١٧,٥٩	٩,٩٠	٣,٦١	٧,٦٩	١٢,٢٥	١٢,٥٥	١٢,٣٤
كربلاء	١١,٠٨	٣٦,٥٤	١٥,٤٣	١٢,٧٦	١٤,٩٨	١٣,٠٣	١١,٥٦	٢٨,٩٣	١٤,٢٠
واسط	١٢,٢٢	٢٧,٠٩	١٤,٥٩	١١,٩٧	٤,٧٢	٩,٨٢	١٢,٤٦	١٣,٥١	١٢,٧١
صلاح الدين	٢١,٠٣	٢٤,٦٠	٢١,٧١	١٧,٥٤	٣,٤٨	١٤,٢٦	١٩,٨٠	١٠,٨٦	١٨,٠١
النجف	١٢,٥٣	٢٩,٨٩	١٤,٧٥	١٢,٠٨	١٠,٣٠	١١,٨٥	١٣,٢٤	٢٢,٧٧	١٤,٤٨
القادسية	١٤,٢٠	٢٩,٨٢	١٧,٥٢	١٤,٢٥	٦,١٧	١٢,٤٣	١٤,١٤	١٧,٢١	١٤,٧٨
المثنى	٢١,٠٩	١٦,٣٠	٢٠,٣٥	٣١,٤٥	٤,٦٦	٢٨,٤١	٢٦,٧٨	١١,٢٧	٢٤,٨٩
ذي قار	٢٢,٨٤	٤١,٥٨	٢٦,٤٧	٣٠,٠٧	٥٣,١٣	٣١,٧٩	٢٨,٢٢	٤٦,٩٣	٣٠,٨١
ميسان	١٨,٦٨	١٧,٠٣	١٨,٤٨	١١,٩٢	٣,٠٦	١١,٥٧	١٦,٧٨	١٤,٣٩	١٦,٥٨
البصرة	١٤,٨٢	٢١,٠٧	١٥,٨٧	١٥,٣٨	١٣,٤٦	١٥,٢٧	١٤,٨٩	٢٠,٠٧	١٥,٥١

دهوك	١٢,٠٨	٢٣,٨٠	١٤,٢٦	١٢,٨٨	٥٨,٥٢	١٧,٥١	١٣,٣٩	٣٩,٧٢	١٦,٩١
اربيل	٧,٠٠	٨,٤٣	٧,٢٤	٧,٧٣	٦٤,٨٢	٢٣,٩٠	٧,٤٩	٣٦,٠٣	١٣,٢٢
السليمانية	٦,٣٤	٢٤,٥٨	١٠,٤٥	٧,١٥	٢٣,٦٩	١١,٢٦	٧,٩١	٢٧,٤١	١١,٨٨
المجموع	١٣,٠٩	٢٥,٠٢	١٥,١٩	١٤,٨٩	٨,٢٦	١٣,٣٤	١٤,٣٣	١٩,٦٤	١٥,٣٤

تحليلنا للبيانات الواردة في الجدول رقم (٤) تصنيف البطالة حسب المحافظات العراقية يتبين أن محافظة ذي قار تتصدر المحافظات العراقية من حيث إرتفاع مستوى البطالة لديها إذ بلغ نسبته ٣٠,٠١ % لكلا الجنسين وثم تليها المحافظات الأخرى مثل المثنى ونينوى وصلاح الدين وهذا راجع إلى طبيعة اقتصاد تلك المحافظات المتمحور بشان الزراعة والرعي كذلك تدهور الوضع الأمني وخاصة في محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار وديالى ، في حين سجلت بغداد أقل معدلات البطالة اذ بلغت ١١,٧٧ % لكلا الجنسين ، تليها محافظة السليمانية ثم بابل وأربيل وهذا يعود إلى استقرار الوضع الأمني النسبي ، أما مدينة فتشتمل على منشات نفطية ووجود الموانئ ساعد نوعاً ما على خفض نسب البطالة فيها . وبالنسبة لمدينة كربلاء والنجف فقد ساهم العامل السياحي دوراً واضحاً في جذب الأيدي العاملة وأنخفاض معدل البطالة .

إشكالية العلاقة بين المجتمع العراقي المأزوم ومشكلة البطالة

لقد أدت الأزمات (الحروب والحصار والاحتلال) في العراق إلى نتائج خطيرة ألقت في ظلالها على المجتمع العراقي، ولعل أخطر تلك الآثار بث التضخم في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية ، وبسبب أستمرار الأزمات مدة طويلة كانت اثارها بنيوية على المجتمع العراقي،بمعنى أنها تمأسست وترسخت في عمق الممارسة اليومية الأجتماعية بحيث حازت الياتها على الأعتراف الأجتماعي وتغلغلت في الحس الجمعي للناس [١] . إذ أن الاحتلال حرك في المجتمع العراقي ما أسماه العالم (نيل سملزر) عوامل التهيئة البنائية ***Structural Conduciveness*** أو المفضية إلى التوتر البنيوي والتي كسرت روتينية الفعل الأجتماعي وتواتره وأنتظامه وحولته إلى سلوك جمعي أتسم بالعنف وأسفر عن كلف أجتماعية عالية [٢] . فصورة المشهد العراقي اليوم تمثلت بأزمة هي نتاج لأسباب قد أخذت مأخذاً من بنية ونسيج وأواصر هذا المجتمع ، أذ تمثلت أزمة العراق بتبعثر وأغتراب قيمي وأستلاب ثقافي جاء كنتيجة واضحة لما مر به هذا المجتمع من أزمات خانقة والتي قد جعلت منه أن لم نكن نبالغ بقايا مجتمع يحاول الوثوب والنهوض من جديد . [٣]

ان هذه المحنة ليست محنة شعب حكم بأنظمة أستبدادية – أبوية – ذكورية فحسب بل هي محنة شعب ممزق ومنقسم على نفسه،تجاوز وضعه كل معقول وممكن، كما أن هذه

---

(١) د. عدنان ياسين مصطفى ، سوسيولوجيا الأنحراف في المجتمع المأزوم ، ط١ ، الاثراء للنشر والتوزيع الأردن ، ٢٠١١ ، ص٨٩ .

(١) Smelser N. Theory of collective Behavior , London , Rut ledge and kegan , paul , 1970 , pp 15.17.

(٣) مازن مرسول محمد ، المجتمع العائم ، مقال منشور على الأنترنت في الصفحة الالكترونية لمجلة النبأ ، www.Annabaa.org

المحنه ليست محنة وطن فقير أو متخلف فالعراق كما هو واضح غني بموارده الطبيعية وثرواته البشرية وامكاناته المادية والمعنوية،فضلاً عن أمتلاكه لتاريخ ثقافي وحضاري وتراث عربي – اسلامي وما يتمتع به من ثروات وخيرات اخرى (١). وازاء هذا الواقع الاجتماعي المأزوم لتضيف مشكلة البطالة بأثارها ونتائجها مزيداً من التوتر الاجتماعي بين الشرائح الأجتماعية ومصدراً اخر يرفد مصادر الأزمات بين المجتمع والسلطة الحاكمة وحاضنة رخوة لتفريخ صفحات من العنف والتطرف والأرهاب .

وقد استفحلت هذه المشكلة منذ ثمانينات القرن الماضي اثر تزايد اعتماد العراق على قطاع النفط ، والتوسع غير المخطط لقطاع الخدمات غير المنتجة كالزراعة والصناعة ، وأهمال الأستثمار الأنتاجي في النشاطات المدينة وتزايد سيطرة النخبة الحاكمة على مؤسسات الدولة وتسريح مايقرب من مليون مجند عقب انتهاء الحرب العراقية الايرانية ، ليدخلوا سوق العمل من دون مهارات تؤهلهم للحصول على عمل ذي دخل مجز، وتفاقمت هذه المشكلة في ظل الحصار الأقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٣) وتدهور مجمل الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية وتراجع مستويات المعيشة وتزايد معدلات البطالة والفقر بفعل الحصار (٢).

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ واجه الاقتصاد العراقي أزمة جديدة تضاف إلى أزماته السابقة من تدمير للبنى التحتية وتوقف مشاريع التنمية والتحجر الذي اصاب القطاعيين العام والخاص بفعل التركة الثقيلة من السياسات السابقة نتيجة لأقتحام البلد في حروب عبثية أنهكت وشلت عجلة الأقتصاد مع فوضى أمنية عارمة خيمت على قطاعات البلد الأمر الذي عطل الخدمات العامة مما أدى إلى تراجع الأنتاج المحلي .

كل هذا الوضع المأساوي ساهم بتفاقم مشكلة البطالة بشكل خطير رافقته درجات عالية من التضخم مما صنع حالة جديدة يسميها رجال الأقتصاد حالات التضخم الركودي (***Stagflation***).

معالجة مشكلة البطالة

تمثل البطالة مصدراً الأزمة بين المجتمع والسلطة لكونها تشكل إحدى معوقات التنمية وأحد منابع العنف والأرهاب **وعليه يمكن إجمال أهم المعالجات التي من شأنها تقليص معدلات البطالة :**

١. وضع إستراتيجية وطنية فاعلة لمعالجة البطالة .
٢. تشجيع مشاريع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية شريطة أن تكون الأيدي العاملة عراقية .
٣. الحد من هيمنة القطاع النفطي والبحث عن مصادر اخرى لدعم الأقتصاد العراقي.
٤. منح القروض المصرفية وفق الية معينة للعاطلين عن العمل على أن يسبق ذلك برنامج تدريب وتطوير قابليات هؤلاء العاطلين .
٥. ضبط الاستيراد الخارجي وتشجيع الصناعة الوطنية .
٦. التنسيق بين وزارة العمل والشؤون الأجتماعية والجهاز المركزي للاحصاء من خلال وضع قاعدة بيانات عن أعداد العاطلين عن العمل لغرض تهيئة فرص عمل لهم .

---

(١)د. أبراهيم الحيدري ، النظام الأبوي واشكالية الجنس عند العرب ، بيروت ، دار الساقي ، ط١ ، ٢٠٠٣ ص٣٤٧ ، ص ٣٤٨ .

(٢) د. كامل علاوي كاظم ، البطالة في العراق ، الواقع ، الاثار ، اليات التولد وسبل المعالجة ، بحث منشور جامعة الكوفة ، كلية الادارة والأقتصاد ، ٢٠١١ ، ص١

٧. اعادة النظر بالسياسات النقدية والمالية في العراق من خلال التحكم بعرض النقد وسعر الفائدة وكذلك الإنفاق العام .
٨. قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمراجعة سياستها بشان اعداد الخريجين ومتطلبات سوق العمل .
٩. تقديم الدعم الكامل وخاصة على المستوى الرسمي والحكومي للمرأة العراقية وتشجيع مشاركتها في سوق العمل.

الفصل التاسع
حالة التنمية في عام ١٩٩٧

أين نحن من حيث " جعل هذا الشيء يتحقق " في عام ١٩٩٧؟ من جوانب عديدة يعتبر هذا الوقت أفضل الأوقات بالنسبة للبلدان النامية: فقد نما الانتاج في العام الماضي بنسبة ٦ر٥ في المائة - وهو أعلى معدل في غضون عشرين عاما. وتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر ١٠٠ بليون دولار - وهو أكبر رقم على الاطلاق؛ والان يبلغ مجموع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة ٢٤٥ بليون دولار - أي خمسة أمثال المساعدات الانمائية الرسمية.

ومن المتوقع أن تتمتع البلدان النامية بنمو قوي مستمر على مدى السنوات العشر القادمة.

المؤشرات الاجتماعية أيضا آخذة في التحسن. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع في الأربعين سنة الماضية بأكثر مما ارتفع في الأربعة آلاف سنة السابقة لها. والحرية آخذة في الازدهار. فاليوم يستخدم بلدان اثنان تقريبا من بين كل ثلاثة بلدان الانتخابات العامة المفتوحة لاختيار الزعامات الوطنية، ويعيش خمسة بلايين شخص في ظل نظام اقتصاد السوق، مقابل بليون واحد، قبل عشرة أعوام.

هناك أيضا أنباء سارة كثيرة على مستوى المناطق: فبرامج الاصلاح في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ما زالت تحرز تقدما، وتبدو الان آفاق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مشرقة بالنسبة لعدة بلدان في المنطقة. هناك أيضا تقدم حقيقي في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مع تولي زعامات جديدة وتطبيق سياسات اقتصادية أفضل.

وقد نما إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩٦، مقابل ٢ في المائة قبل عامين.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورغم المشاكل السياسية، يستمر بذل الجهود لتعزيز التجارة والاستثمار في المنطقة، وتحسين القدرة على المنافسة، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية. وفي منطقة أمريكا اللاتينية - خرجت بلدانها من أزمة البيزو المكسيكي، مع احتفاظها بكل المكاسب التي حققتها من قبل في مكافحة التضخم الشديد.

وفي منطقة شرق آسيا، لا نزال نتوقع أن يكون النمو على المدى الطويل وتخفيض أعداد الفقراء قويين، على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية في الآونة الأخيرة. وفي منطقة جنوب آسيا، موطن ٣٥ في المائة من فقراء البلدان النامية، اقتربت معدلات النمو في السنوات العديدة الماضية من نسبة ٦في المائة.

محصلة كل ذلك تدعو إلى الاحتفال - ولكن هناك أيضا الكثير الذي يبعث على الأسى. أجل أن الكأس نصف ملآن، ولكنه نصف فارغ. فهناك عدد كبير جدا من الناس الذين لا ينعمون بثمار النجاح.

- هنا في منطقة جنوب شرق آسيا، ورغم " المعجزة "، حيث مظاهر عدم المساواة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وبين ذوي المهارات وغير ذوي المهارات آخذة في الانتشار على نطاق أوسع.

- وفي بلدان الاتحاد السوفيتي السابق، حيث أصبح المسنون والعاطلون أكثر عرضة للمعاناة وسط الاضطرابات التي أحدثتها عملية التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق.
- وفي بعض أجزاء منطقة أمريكا اللاتينية، حيث تؤدي مشاكل ملكية الأراضي والجريمة والعنف المرتبط بالمخدرات وعدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية ووجود فروق هائلة في الدخل إلى اعاقة التقدم وتهديد الاستقرار.

- وفي كثير من أشد بلدان العالم فقرا، حيث لا يزال النمو السكاني يسبق النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة.

والمأساة الأعمق هي أن الكأس يكاد يكون فارغا تماما لعدد أكبر من اللازم من الناس. حقا أن هذا الوقت هو أسوأ الأوقات بالنسبة لعدد أكبر من اللازم من الناس نتيجة استمرار الفروق الهائلة فيما بين و داخل البلدان المختلفة.

في عدد أكبر من اللازم من البلدان، يحصل أفقر ١٠ في المائة من السكان على أقل من ١ في المائة من الدخل، بينما يتمتع أغنى ٢٠ في المائة من السكان بأكثر من نصف الدخل. وفي عدد أكبر من اللازم من البلدان، لا يزال احتمال التحاق البنات بالمدارس أقل من نصف احتمال التحاق الأولاد. وفي عدد أكبر من اللازم من البلدان، يصاب الأطفال بأضرار منذ ولادتهم بسبب سوء التغذية، وعدم كفاية الرعاية الصحية، وانعدام أو قلة امكانية الاستفادة من برامج تنمية الطفولة المبكرة. وفي عدد أكبر من اللازم من البلدان، تواجه الأقليات العرقية التمييز وتخشى على حياتها من الأغلبيات العرقية.

ان ما نشهده في عالمنا اليوم هو مأساة الاستبعاد.

التحدي المقبل:

ينبغي أن يكون هدفنا هو تخفيض هذه الفوارق فيما بين البلدان وداخلها، وادخال عدد متزايد من الناس في التيار الاقتصادي العام، وتشجيع وتعزيز الحصول المتكافئ على منافع التنمية بغض النظر عن الجنسية أو العنصر أو الجنس. أن هذا التحدي - أي تحدي الاشراك - هو التحدي الانمائي الرئيسي في عصرنا هذا.

البلدان الصناعية والبلدان النامية - بوسعها أن نختار تجاهل هذا التحدي. و بوسعنا أن نركز فقط على قصص النجاح. بوسعنا أن نتعايش مع بضع جرائم اضافية وبضع حروب أخرى، وهواء قليلا . بوسعنا أن نعزل أنفسنا عن قطاعات كاملة من سكان العالم الذين تعتبر الأزمة بالنسبة لهم أمرا حقيقيا ويوميا، ولكنها بالنسبة لسائرنا لا تكاد تكون مرئية.

ولكن علينا أن ندرك أننا نعيش مع قنبلة زمنية، وأننا ما لم نتصرف الأن فقد تنفجر في وجوه أطفالنا.

وإذا لم نتصرف، فان مظاهر عدم المساواة ستتزايد في غضون ثلاثين سنة. فمع نمو السكان بمعدل ٨٠ مليون نسمة سنويا، يمكن بدلا من وجود ٣ بلايين شخص يعيشون على أقل من دولارين للفرد يوميا أن يصبح هذا العدد حوالي ٥ بلايين. وفي غضون ثلاثين سنة، ستزداد نوعية بيئتنا سوءا. فبدلا من نسبة ٤في المائة من الغابات المدارية التي فقدت منذ انعقاد مؤتمر ريو، يمكن أن تصبح النسبة ٢٤ في المائة.

وفي غضون ثلاثين سنة، يمكن أن يزيد عدد الحروب والصراعات. اننا نعيش بالفعل في عالم شهد في العام الماضي وحده ستة وعشرين حربا بين الدول و٢٣ مليون لاجئ. ولا يحتاج المرء لأن يمضي وقتا طويلا في البوسنة أو غزة أو منطقة البحيرات في أفريقيا ليعرف أنه بدون الأمل الاقتصادي لن نحقق السلام، وبدون المساواة والانصاف، لن نحقق الاستقرار العالمي. وبدون إحساس أفضل بالعدالة الاجتماعية، لن تكون مدننا آمنة ولن تكون مجتمعاتنا مستقرة. وبدون الاشراك، سيحكم على عدد كبير جدا منا بالعيش معزولين ومسلحين وخائفين.

وسواء نظرنا إلى هذا التحدي من منظور اجتماعي أو اقتصادي أو أخلاقي، فليس بوسعنا أن نتجاهله. فليس هناك عالمان، بل عالم واحد. اننا نتنفس نفس الهواء. ونتسبب في تدهور نفس البيئة. ونتشاطر نفس النظام المالي. ونعاني من نفس المشاكل الصحية. أن مرض الايدز مشكلة لا تتوقف عند الحدود. إن الجريمة لا تتوقف عند الحدود. إن المخدرات لا تتوقف عند الحدود. إن الارهاب والحروب والمجاعة لا تتوقف عند الحدود.

وان العوامل الاقتصادية تحدث تغييرا جذريا في العلاقات بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة. فعلى مدى الخمسة والعشرين عاما القادمة، يحتمل أن يؤدي النمو في الصين والهند واندونيسيا والبرازيل وروسيا إلى اعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية، مع تضاعف حصة اقتصادات البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى نظام اقتصاد السوق من الانتاج العالمي. واليوم، تمثل هذه البلدان نسبة ٥٠ في المائة من سكان العالم ولكنها تمثل نسبة ٨ في المائة فقط من اجمالي الناتج المحلي العالمي. وتبلغ حصتها في التجارة العالمية ربع حصة الاتحاد الأوروبي، ولكن بحلول عام ٢٠٢٠، قد تصبح حصتها من التجارة العالمية أكبر بنسبة ٥٠ في المائة من حصة أوروبا.

إننا نتشاطر نفس العالم ونشترك في مواجهة نفس التحدي. أن الحرب ضد الفقر هي الحرب من أجل تحقيق السلام والأمن والنمو لنا جميعا.

كيف اذن نمضي قدما؟ اننا نعلم ما يلي: لم ينجح أي بلد في تخفيض أعداد الفقراء دون تحقيق نمو اقتصادي مستمر. والبلدان التي حققت أعظم نجاح - شاملة، بكل وضوح عددًا كبيرًا من بلدان منطقة شرق آسيا - استثمرت أيضا موارد هائلة في شعوبها وأرست أساسيات السياسات السليمة، ولم تميز ضد قطاعاتها الريفية. وكانت النتائج رائعة: تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الخاصة، ونمو سريع، وانخفاض كبير في أعداد الفقراء.

إن الرسالة الموجهة للبلدان المختلفة واضحة: علموا شعوبكم، وضمنوا سلامة صحتهم، وامنحوهم حق التعبير عن آرائهم وامنحوهم العدالة، وأنظمة مالية تؤدي عملها وسياسات اقتصادية سليمة، وسوف يتجاوبون وسوف يدخرون وسوف يجتذبون الاستثمارات، المحلية والأجنبية، اللازمة لرفع مستويات معيشتهم وتغذية عملية التنمية.

ولكن رسالة أخرى بدأت تبرز من ثنايا التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة. لقد رأينا في الأشهر الأخيرة كيف أن الأسواق المالية تطالب بالافصاح عن المزيد من المعلومات، وكيف أنها تصدر أحكاما سريعة على نوعية واستمرارية السياسات الحكومية بالاستناد إلى هذه المعلومات. لقد رأينا أنه بدون التنظيم السليم والاشراف الجيد، يمكن أن يضطرب النظام المالي، مع معاناة الفقراء من أشد الأضرار. لقد رأينا كيف يزدهر الفساد في الظلام، وكيف يمنع تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية، وكيف يخلق أساس عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

لا بد من أن ندرك هذه الصلة بين حسن الأداء الاقتصادي ووجود نظام مفتوح لممارسة السلطة والادارة. وبغض النظر عن الأنظمة السياسية، يجب أن تخرج القرارات العامة إلى النور وان تخضع للتمحيص الشعبي. ليس لمجرد ارضاء الأسواق، ولكن لبناء الاتفاق الاجتماعي العريض في الآراء الذي بدونه ستفشل في نهاية المطاف حتى أفضل الاستراتيجيات الاقتصادية تخطيطا.

مجتمع التنمية

كيف يمكن لنا في مجتمع التنمية الأشمل أن نحقق أكبر قدر من الفعالية في المساعدة على تنفيذ المهمة الهائلة المقبلة؟

من الواضح أن نطاق التحدي أعظم من أن يتصدى له أي واحد منا بمفرده. كما أننا لن ننجز العمل المطلوب اذا سعينا إلى أهداف متضاربة أو واصلنا منافسات كان يجب أن تكون قد دفنت منذ وقت طويل. أن تبادل الاهانات بين المجتمع المدني والمؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف يجب أن يتوقف. يجب علينا أن نشجع النقد. ولكن يجب علينا أن ندرك أيضا أننا نتشاطر هدفا مشتركا وأننا نحتاج إلى بعضنا البعض.

إن الشراكة يجب أن تكون حجر الزاوية لجهودنا وأنها يجب أن تستند إلى أربعة أعمدة.

أ و لا : وقبل كل شيء، يجب أن تكون حكومات وشعوب البلدان النامية في موقع السيطرة تمارس حق الاختيار وتحدد أهدافها لأنفسها. أن التنمية تتطلب قدرًا هائلاً من الارادة السياسية المستمرة مما لا يسمح بفرضها من الخارج. ولذلك لا يمكن أن تكون مدفوعة من الجهات والبلدان المانحة.

ولكن ما يمكننا كمجتمع تنمية أن نفعل هو مساعدة البلدان - بتقديم التمويل نعم؛ ولكن الأهم منه بتقديم المعارف والدروس المستفادة بشان التحديات وكيفية التصدي لها.

ويجب علينا أن نتعلم اطلاق السراح. يجب علينا أن نسلّم بان المشروعات التي نمولها ليست مشروعات الجهات والبلدان المانحة أو مشروعات البنك الدولي - بل هي مشروعات كوستاريكا أو مشروعات بنغلاديش أو مشروعات الصين. ويجب أن يمتلك أصحاب المصلحة المحليون مشروعات وبرامج التنمية ملكية كاملة حتى تنجح. ويجب علينا أن ننصت إلى أصحاب المصلحة هؤلاء.

ثـا نـيـا : يجب أن تكون شراكاتنا اشراكية - أي أن تشترك فيها الهيئات الثنائية والمتعددة الأطراف والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الاقليمية ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوقفية والقطاع الخاص. ومع قيام كل منا بدور يتمشى مع قوته النسبية، يمكننا زيادة أثر جهود التنمية برمتها.

ثـا لـثـا : يجب أن نعرض مساعدتنا على كافة البلدان التي تحتاج اليها، ولكن يجب أن نتوخى الانتقائية في كيفية استخدام مواردنا. فلا مفر من مواجهة الحقيقة التي لا سبيل إلى انكارها: سيتم انتشال عدد أكبر من الناس من براثن الفقر اذا ركزنا مساعداتنا على البلدان التي تتبع سياسات جيدة أكثر مما لو خصصنا هذه المساعدات بغض النظر عن السياسات المتبعة. وتؤكد الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة

ما كنا نعرفه بالفعل بالبديهة - وهو أن المساعدات الانمائية تحسّن آفاق النمو والأوضاع الاجتماعية في وجود بيئة سياسات حسنة؛ ولكنها يمكن بالفعل في وجود بيئة سياسات سيئة أن تعيق النمو، عن طريق تخفيض الحاجة إلى التغيير وخلق حالة من الاعتماد.

وأريد أن أكون واضحا تماما بشان هذه النقطة. انني لا أناصر نظرية داروينية للتنمية، بحيث ننبذ غير الصالح على جانب الطريق. بل العكس تماما. أن هدفنا هو مساعدة الصالح، ومساعدة غير الصالح على أن يصبح صالحا. المسألة كلها تتعلق بالاشراك.

في أفريقيا، على سبيل المثال، يستحق جيل جديد من الزعماء أقوى مساندة يمكن أن نقدمها لهم وهم يتخذون القرارات الصعبة؛ أن لديهم احتياجات هائلة ولديهم قدرة متزايدة على حسن استخدام الموارد المالية المقدمة من الجهات والبلدان المانحة لتلبية هذه الاحتياجات ، ويجب أن نساندهم، إن هذه ضرورة اقتصادية وواجب أخلاقي.

غير أنه حيثما لا يمكن أن تكون المعونة فعالة بسبب وجود سياسات سيئة أو فساد ، أو ضعف في نظام وممارسة السلطة والادارة، علينا التفكير في طرق جديدة لمساعدة الناس. ليست مناهج المساعدات الفنية التي قدمت في الماضي والتي اعتمدت أكثر من اللازم على الاستشاريين الأجانب. ولكن مساعدة البلدان على مساعدة أنفسها: ببناء قدراتها الخاصة على تصميم وتنفيذ عملية تنميتها الذاتية.

وأخيرا، يجب علينا جميعا في مجتمع التنمية أن نلقي نظرة جديدة على استراتيجياتنا.

إننا نحتاج إلى تلك القفزة النوعية التي ستتيح لنا احداث تأثير حقيقي على الفقر. يجب علينا أن نتسامى، وان نتجاوز بتفكيرنا المشروعات الفردية التي تمولها الجهات والبلدان المانحة إلى الاستراتيجيات الوطنية الأكبر التي تتصدرها البلدان المعنية وإن نتجاوز هذه الاستراتيجيات إلى الاستراتيجيات الاقليمية والاصلاح النظامي.

إننا نحتاج إلى مناهج يمكن تكرارها وتكييفها حسب الظروف المحلية. ليس مشروعا زراعيا واحدا هنا ، أو مجموعة واحدة من المدارس هناك. وانما استراتيجيات قطرية ريفية وتعليمية يمكنها أن تساعد مناطق العالم الريفية أمثال ولايتي واهاكا وشياباس مثلما تساعد مدنه كمدينة مكسيكو.

اننا نحتاج إلى الضرب بشدة على مجالات التركيز الرئيسية من أجل التغيير - البنية الأساسية الكافية في المجالات الرئيسية، والتنمية الاجتماعية والبشرية، والتنمية الريفية والبيئية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص.

ويتعين علينا أن نتذكر أن تعليم البنات، ومساندة الفرص المتاحة للنساء - الرعاية الصحية والتعليم والعمل - هما عاملان بالغا الأهمية في تحقيق التنمية المتوازنة.

في سياق النضال من أجل تحقيق الاشراك، تكون محصلة كل ذلك تغيير الهدف الرئيسي لمجتمع التنمية ، يجب أن نفكر في النتائج - في كيفية تحقيق أكبر عائد انمائي من مواردنا الشحيحة، يجب أن نفكر في الاستمرارية - في كيفية تحقيق أثر انمائي دائم. يجب أن نفكر في المساواة والانصاف - في كيفية اشراك المحرومين. يجب ألا نركز على المشروعات السهلة، وانما على المشروعات الصعبة - في شمال شرق البرازيل، وفي سهل الغانج في الهند، وفي القرن الأفريقي. نعم أن المشروعات هناك ستكون محفوفة بمخاطر

أكبر، ولكن النجاح سيكون أثمن كثيرا من حيث اشراك عدد أكبر من الناس في منافع التنمية - واعطاء عدد أكبر من الناس الفرصة في التمتع بحياة أفضل.

استجابة مجموعة البنك الدولي

كيف تتصدى مجموعة البنك الدولي لتحدي الاشراك؟

في العام الماضي، وجدنا أن مجموعة البنك تحتاج اذا أرادت أن تكون أكثر فعالية إلى أن تتغير - إلى أن تزداد اقترابا من الاحتياجات الحقيقية للمتعاملين الذين نخدمهم، إلى أن تركز على النوعية، والى أن تكون أكثر استعدادا لتحمل مسؤولية نتائج عملنا. وهذا العام، أريد أن أقول لكم أن ذلك بدأ يحدث. أن البنك لا يتغير فحسب، وانما أصبحت الحاجة إلى التغيير مسألة مقبولة تماما.

إن البنك حاول أن يتغير من قبل. ولكن لم يكن هناك أبدا مثل هذا المستوى من الالتزام والاجماع. أننا نبني على أساس بيان الرسالة الذي صاغه بوضوح سلفي لويس بريستون الذي حالت وفاته المفاجئة دون أن ينفذ خططه.

في وقت سابق من هذا العام، شرعنا في تنفيذ برنامج عمل - اسمه الميثاق الاستراتيجي - لتجديد قيمنا والتزامنا بعملية التنمية، ولتحسين فعالية البنك.

إن الميثاق وثيقة تاريخية. ليس لان هناك اتفاقا على كل فقرة في الوثيقة، ولكن لأن الموظفين وجهاز الإدارة والبلدان المساهمة - بتأييد رائع من المديرين التنفيذيين - متحدون الان بشان اتجاه المؤسسة في المستقبل.

ومع أنه لا يزال أمامنا طريق طويل، ومع أن التغيير مؤلم - ومع أن بعض الأشخاص يشعرون بلا ريب بذلك الألم - فقد قطع التنفيذ شوطا جيدا.

إنني أعتقد حقا أن بوسعنا أن ننجح هذه المرة. وسوف ننجح بفضل موظفينا الرائعين والمخلصين حقا. ولا أعتقد أنه يوجد فريق تنمية أفضل من هذا أو أكثر خبرة في مكافحة الفقر.

ولكن الميثاق لا يتعلق أساسا بمنظمتنا وبالتغيير الداخلي، بل يتعلق *بالمتعاملين* الذين نخدمهم وبتلبية احتياجاتهم بطريقة أكثر فعالية. ولكي أمضي بهذا إلى أبعد من العبارات المنمقة، لقد اتخذنا خطوات جريئة لنقل المسؤوليات المركزية إلى الميدان. وبحلول نهاية هذا الشهر، سيكون ١٨ مديرا قطريا - لديهم سلطة اتخاذ القرارات - من بين ٤٨ مديرا قطريا قد انتقلوا إلى مواقع في البلدان التي يخدمونها - وذلك مقابل ثلاثة فقط في العام الماضي.

لقد قصرنا فترات الاستجابة وأدخلنا أدوات اقراضية جديدة مثل القروض المقومة بعملة واحدة والقروض المقدمة لمشروعات مبتكرة وتبلغ قيمة كل منها ٥ ملايين دولار أو أقل ويمكن تنفيذها بسرعة.

وبالتعاون مع ميشيل كامديسو وزملائنا في صندوق النقد الدولي - ومع شركاء آخرين كثيرين - أعددنا برامج قيمتها حوالي ٥ بلايين دولار لتخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لستة من هذه البلدان في اطار مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وليس هذا انجازا سيئا بالنسبة لجهد لم يكن حتى اسمه قد عرف قبل ثمانية عشر شهرا. ونحن نتحرك بسرعة لمساعدة مجموعة أخرى من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إن البنك الجديد ملتزم بالنوعية.

فقد عينا فرق إدارة قطرية مجددة - حيث تم اختيار ١٥٠ مديرا جديدا على مدى الأشهر الستة الماضية - وأدخلت برامج قوية لتدريب جميع الموظفين وتنمية مهاراتهم المهنية. كما أجرت مؤسسة التمويل الدولية تغييرات كبيرة في جهاز الادارة وبدأت تنقل المسؤوليات المركزية إلى الميدان.

وحسّنا نوعية حافظة مشروعاتنا، ونتيجة لذلك بلغت مدفوعات قروضنا مستوى قياسيا قدره ٢٠ بليون دولار في العام الماضي.

ويتم تحسين نوعية كافة عملنا بالتقدم الذي أحرزناه نحو التحول إلى " بنك معارف ". وقد أنشأنا شبكات لتشاطر المعارف بين كافة المناطق وكافة قطاعات التنمية الرئيسية. ويقوم معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك بدور قيادي في هذا المجال.

فقد تمكن المعهد ، بالتعاون مع الحكومة الكندية وجهات راعية كثيرة أخرى، من أن يجمع في تورنتو في شهر يونيو الماضي مشاركين من أكثر من ١٠٠ بلد لحضور أول مؤتمر عالمي للمعارف.

إن الهدف جعل البنك الدولي أول مكان يلجأ إليه الناس حين يحتاجون إلى معلومات عن التنمية. وبحلول عام ٢٠٠٠، سنكون قد أنشأنا شبكة اتصالات عالمية بوصلات كمبيوتر وامكانات عقد المؤتمرات التلفزيونية وتنظيم فصول دراسية تفاعلية تتيح للمتعاملين الذين نخدمهم في كافة أنحاء العالم امكانية كاملة في الوصول إلى قواعد معلومات البنك - مما يعني نهاية الحدود الجغرافية كما كنا نعرفها في البنك.

إننا نشجع أيضا زيادة درجة المساءلة في كافة وحدات مجموعة البنك:

فقد أنشأنا لوحة تسجيلية مؤسسية لقياس أدائنا. ونتابع عن كثب مدى التقيد بسياساتنا ونواصل العمل من أجل تحسين عملية التفتيش عن طريق جعلها أكثر شفافية وفعالية. وقد شرعنا في وضع سياسات جديدة لشؤون الموظفين تربط أداء الموظفين صراحة بالرواتب والترقيات.

كما أننا نشدد على المساءلة في الحوار مع المتعاملين معنا. وقد شددت في العام الماضي على أهمية التصدي لسرطان الفساد. ومنذ ذلك الحين، أصدرنا ارشادات للموظفين بشان كيفية مواجهة الفساد والتأكد من أن عملياتنا واجراءاتنا تفي بأعلى معايير الشفافية والنزاهة. كما شرعنا في العمل مع أول مجموعة تضم ستة من البلدان الأعضاء لوضع برامج لمكافحة الفساد.

إن موقفي الأساسي من الفساد بسيط: اذا لم تكن حكومة البلد المعني مستعدة لاتخاذ اجراءات على الرغم من أن الفساد يقوض أهداف البلد الانمائية، فانه *يتعين* اذن على مجموعة البنك أن تحد من مستوى مساندتها لذلك البلد. إن الفساد بطبيعته استبعادي، فهو يعزز مصالح القلة على حساب مصالح الكثرة. ويجب علينا أن نحاربه حيثما وجدناه.

ولكن العامل الرئيسي في التصدي لتحدي الاشراك هو التأكد ليس من أننا نتصرف بطريقة سليمة فحسب وانما أيضا من أننا نتصرف التصرفات السليمة. لقد ذكرت في موضع سابق مجالات التركيز الاستراتيجية من أجل التغيير. دعوني أتحدث قليلا عما نفعله في كل مجال من هذا المجالات؟

التنمية البشرية والاجتماعية

لقد بدأنا ندرج القضايا الاجتماعية - بما فيها مساندة الدور الهام للثقافة المحلية الوطنية - كجزء عادي من استراتيجياتنا الخاصة بالمساعدة القطرية، حتى يمكننا أن نصل بصورة أفضل إلى الأقليات العرقية، والأسر التي تترأسها النساء، والفئات المستبعدة الأخرى.

ونشارك في برامج تصممها المجتمعات المحلية لتلبية الاحتياجات الواسعة النطاق - مثل برنامج ***EDUCO*** للتعليم الأساسي في السلفادور وبرنامج التعليم الابتدائي في المناطق المحلية في الهند - ويتم تكرار هذه البرامج في بلدان أخرى.

وبدأنا نزيد مساندتنا لبناء القدرات - لا سيما البرنامج الشامل الذي بدأته البلدان الأفريقية في العام الماضي.

التنمية القابلة للاستمرار

في القطاع الريفي، الذي يضم أكثر من ٧٠ في المائة من فقراء العالم، أنجزنا عملية اعادة تفكير رئيسية في استراتيجيتنا. وقد زاد الاقراض الان بعد عدة سنوات من الانخفاض، وهو يساند برامج ابتكارية مثل النهج الجديد لاصلاح نظام الأراضي في البرازيل الذي يستند إلى قوى السوق.

كما نساند جهود البلدان المتعاملة معنا لمعالجة المشاكل البيئية البنية (أي المشاكل الملحة في المناطق الحضرية) - مثل مشاكل المياه النظيفة وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي - التي كثيرا ما تهمل ولكنها بالغة الأهمية لنوعية حياة الفقراء اليومية.

ومن خلال صندوق البيئة العالمية ومبادرة الكربون العالمية وشراكة جديدة مع الصندوق العالمي للأحياء البرية لحماية غابات العالم، نواصل تعزيز تنفيذ جدول أعمال البيئة العالمية.

القطاع الخاص:

إننا نستفيد من مجالات التعاون بين البنك ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وننسق أنشطتنا في اطار " منفذ " خدمات واحد مركز على خدمة المتعاملين معنا.

وفي كافة مؤسسات مجموعة البنك، نزيد عملنا بشان الاصلاح التنظيمي والقانوني والقضائي بهدف خلق بيئات تجتذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية الخاصة. ونستخدم ضمانات البنك الدولي للانشاء والتعمير للمساعدة في مساندة تغييرات السياسات وتخفيف المخاطر، ونوسع الأدوات التي تستخدمها المؤسسة الدولية للتنمية لمساعدة البلدان الفقيرة على تنمية قطاعاتها الخاصة والتحول إلى مشاركين كاملين في الاقتصاد العالمي.

وفي الوقت نفسه، تعمل **مؤسسة التمويل الدولية** في ١١٠ بلدان وفي عدد أكبر من القطاعات، وتستخدم أدوات مالية أكثر مما استخدمت في أي وقت مضى. وقد شهد العام الماضي الموافقة على استثمارات جديدة قيمتها ٧ر٦ بليون دولار في ٢٧٦ مشروعا. وبرنامج "بسط مجال الوصول" الذي تنفذه المؤسسة موجه نحو ثلاثة وثلاثين بلدا ومنطقة لم تحصل الا على قدر ضئيل من استثمارات القطاع الخاص. ومرة أخرى، الهدف واضح: وهو ادخال مزيد من الاقتصادات المهمشة في السوق العالمية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقوم أيضا بدور نشط ومتزايد. ففي العام الماضي أصدرت عددا قياسيا من عقود الضمان بلغ سبعين عقدا لمشروعات في خمسة وعشرين بلدا ناميا، بما فيها أحد عشر بلدا لم تعمل فيها الوكالة من قبل. ويسرني أن لجنة التنمية وافقت أمس على زيادة رأس مال الوكالة للسماح لها بمواصلة النمو.

القطاع المالي، تسلطت الأضواء بشدة على مجال التركيز هذا بسبب الأحداث التي شهدتها منطقة شرق آسيا. وهنا أيضا، نزيد من حجم عملنا بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الاقليمية لسبب بسيط هو أنه عندما ينهار القطاع المالي فان الفقراء هم الذين يعانون أشد المعاناة. فالفقراء هم الذين يدفعون أعلى الأسعار حين تجف منابع الاستثمارات وامكانية الحصول على الائتمانات، وحين يسرح العمال من أعمالهم، وحين تخفض الموازنات والخدمات لتغطية الخسائر.

ولكن النجاح في القطاع المالي يتطلب أكثر كثيرا من مجرد الاعلان عن سياسات جديدة أو برامج مالية تعد حين تحدث أزمة. ولهذا السبب نزيد من قدراتنا على إعادة هيكلة الأنظمة المصرفية والمالية - ليس للبلدان المتوسطة الدخل وحدها، وانما لتولي المهمة الأكبر المتمثلة في تنمية القطاع المالي في البلدان المنخفضة الدخل.

بالنسبة لهذه البلدان، موطن ثلاثة بلايين من أشد الناس فقرا في العالم، لا تزال المؤسسة الدولية للتنمية تمثل الأداة الرئيسية للتصدي لتحدي الاشراك. وسأعود اليكم في الوقت المناسب ساعيا للحصول على مساندتكم للعملية الثانية عشرة لاعادة تمويل موارد المؤسسة.

أعتقد أننا حققنا تقدما كبيرا في تنظيم أمورنا الداخلية استعدادا للتحديات التي تنطوي عليها الألفية الجديدة.

لقد كانت سنة ١٩٩٧ سنة حافلة بالانجازات الهامة. ويجب أن ندفع هذه العملية إلى الأمام. ويجب أن نتأكد من أننا سننفذ برنامج عمل السنة القادمة، ومن أننا سنقوي المشروعات الجاري اعدادها ونزيد الموارد المخصصة للخدمات المقدمة مباشرة للمتعاملين معنا. ويجب أن ننفذ نتائج عملية مراجعة فعالية التكاليف التي أنجزناها في الآونة الأخيرة.

ولكن الوقت قد حان أيضا للعودة إلى الحلم. حلم التنمية الاشراكية.

إننا نقف عند لحظة فريدة في التاريخ، حيث أمامنا فرصة لتحويل ذلك الحلم الى حقيقة. اليوم لدينا اجماع لم يسبق له مثيل على السياسات التي يتعين تطبيقها لتحقيق نمو قابل للاستمرار ويؤدي إلى تخفيض أعداد الفقراء. واليوم لدينا أدلة واضحة لا لبس فيها على الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية. واليوم نواجه مستقبلا سيحكم فيه على أطفالنا بالعيش في بيئة متدهورة وعالم أقل أمنا ما لم نتصرف كما يجب. كل ما نحتاج اليه اليوم هو التصميم على التركيز على الغد والشجاعة اللازمة لان نفعل ذلك الآن. باعتبارنا مجتمع تنمية، نحن نواجه خيارا بالغ الأهمية.

يمكننا أن نواصل نظام " العمل كالمعتاد" بالتركيز على مشروع هنا أو مشروع هناك وغالبا ما يعني ذلك الجري وراء منحنى الفقر. ويمكننا أن نواصل ابرام اتفاقيات دولية ثم نتجاهلها. ويمكننا أن نواصل خوض معارك للدفاع عن مناطق النفوذ، متنافسين على المواقع المريحة أخلاقيا، أو يمكننا أن نقرر أن نحدث فرقا.

ولكن لكي نفعل ذلك، علينا أن نتسامى بأبصارنا. وعلينا أن نقيم شراكات لتعظيم أثرنا واستخدامنا للموارد الشحيحة. وعلينا أن نزيد جهودنا وان نركز بشدة على المجالات التي يمكن أن يحقق فيها عملنا أكبر أثر إنمائي.

إننا في مجموعة البنك الدولي مستعدون لأن نقوم بدورنا. ولكن لا يمكننا أن ننجح وحدنا. فلن نحدث تأثيرا إلا إذا عملنا معا. ولن نحقق تلك القفزة النوعية إلا إذا غيرنا موقفنا تغييرا جماعيا. ولن نتمكن من تحقيق ذلك الا اذا شرعنا في قاعات الاجتماعات وداخل الوزارات والميادين العامة في مختلف أنحاء العالم في إدراك أننا لن نحقق الرخاء القابل للاستمرار في نهاية المطاف الا اذا حققنا الاشراك.

في " مدينة الأكواخ " تلك في البرازيل: ما شاهدته على وجوه النساء هناك شاهدته أيضا على وجوه النساء في الهند وهن يطلعنني على دفاتر حسابات التوفير. وشاهدته على وجوه سكان الكهوف في المناطق الريفية في الصين الذين تقدم لهم أراض منتجة جديدة. وشاهدته على وجوه سكان القرى في أوغندا الذين تمكنوا للمرة الأولى من ارسال أطفالهم إلى المدارس بفضل الأرباح الخاصة التي يمكنهم الأن تحقيقها من خلال مشروعات الارشاد الريفية.

إن النظرة التي شاهدتها في أعين هؤلاء الناس ليست نظرة يأس. إنها نظرة افتخار نظرة إعتزاز بالنفس، نظرة شعور بالاشراك. هؤلاء أناس لديهم احساس بوجودهم وإحساس بتقاليدهم، وإحساس بأسرهم. كل ما يحتاجون إليه هو اعطاؤهم فرصة.

الفصل العاشر"
نعمة الركود الإقتصادي

(كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) [سورة البقرة: الآية ٢١٦]

لست اختلف عنكم في الرأي حول مساوئ الركود الاقتصادي وما أنا بداعية له. وليس من المنطق في شيء أن أدعي أن كل ما في الركود هو نعمة إلا أنني أقول أيضاً أنه حتى في البلاء نعمة. تلك حكمة الخالق ومساوئ الركود رغم وجودها ليست موضوع بحثي ولذلك فان عدم تطرقي لها لا يعني إنكارها.

ثم أنني لست رجل اقتصاد وأرجو أن لا تحكموا علي بمقاييس لا تصح بالنسبة لي. أنا محاسب قانوني من حيث التدريب والخبرة. وموضوع اليوم أبحثه بصفتي رجلاً عادياً يعيش المشكلة وليس بصفتي خبيراً فأرجو المعذرة مسبقاً أن أخطأت التحليل أو الاستنتاج. فما أنا بمن يدعي الخبرة في غير مجال اختصاصه إلا أنني قد تعودت في ممارستي اليومية إن لكل أمر وجهان على الأقل، إن لم يكن أوجهاً كثيرة وتعودت أيضاً أن لا أتجاهل الوجه المشرق والخيّر عملاً بالحديث الشريف: سيتناول ثلاثة مواضيع رئيسية:

- **أولاً : الركود الاقتصادي بشكل عام.**
- **ثانياً : الركود الاقتصادي بالنسبة للمنطقة العربية.**
- **ثالثاً : حسنات الركود الاقتصادي.**

وبنهاية حديثي سأكون مستعداً لان أستفيد من أسئلتكم وملاحظاتكم، راجياً الرفق بي أن لم أوفق في ما أعرض، مكتفياً بأجر واحد، عملاً بالحديث الشريف: من اجتهد ولم يصب فله أجر ومن اجتهد وأصاب فله أجران.

أولاً : عن الركود الاقتصادي

لعله من المستحيل مطالعة أية صحيفة في العالم دون أن نلاحظ عنواناً رئيسياً واحداً على الأقل، يتحدث عن مشاكل الركود الاقتصادي، ذلك أنه لم تسلم منطقة واحدة في العالم من الانخفاض في معدلات النمو، وتشير الأرقام المنشورة إلى أن التقديرات لإجمالي الناتج القومي لإحدى وخمسين دولة ما بين صناعية وأقل نمواً، كانت ثابتة خلال عام ١٩٨٢. وذلك بعد عامين كان النمو خلالهما ضعيفاً وفي حدود ١ إلى ٥ر١% وقد تباطأت التجارة الدولية بشكل حاد خلال السنوات الثلاث الماضية انعكاساً لظروف الركود في الطلب العالمي إذ بلغ حداً لا تحسد عليه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بحيث تصاعدت مستويات البطالة فيها إلى حوالي ٣٣ مليون شخص خلال عام ١٩٨٣.

إما إفلاسات الشركات في العالم الصناعي فقد بلغت حداً مذهلاً سواء بالنسبة للقطاع المالي أو غير المالي. وبلغت الضغوطات على اقتصاديات الدول الأقل نمواً مستوى لا يمكن تحمله. بل وصل العديد منها إلى حافة الانهيار. أما الأخرى فهي تنتظر دورها لإعادة جدولة الديون المترتبة عليها لعدم تمنها حتى من دفع الفوائد المتراكمة على قروضها. وأفضل مثال على ذلك دولة البرازيل التي بلغ دينها ١٠٠ مليار دولار أمريكي أو يزيد.

وتتضح الدلائل الإضافية على الركود العالمي من خلال التدهور المفاجئ في أسعار السلع. فقد بلغت أسعار معظم المعادن في نهاية عام ١٩٨٣ أقل من نصف المستوى الذي كانت عليه خلال عام ١٩٨٠، وهي بالواقع أدنى من الأسعار التي كانت سائدة خلال الثلاثينات. وقد سببت تلك الظروف تآكلاً حاداً في التطور الاقتصادي للدول المصدرة الرئيسية وإخلالاً بالتدفق النقدي لتلك الدول المصدرة.

وقد نهجت بعض الجهات على ربط الركود بالصدمات النفطية خلال السبعينات. ويزعم الذين يدعون ذلك أن إرتفاع أسعار النفط قد أدى إلى الركود في دول الغرب الصناعية. إلا أن نظرة وثيقة ومتفحصة تدل، العكس من ذلك، على أن العديد من المشاكل الاقتصادية الحالية تعود إلى الاتجاهات الكامنة ونقاط الضعف البنيوية في الدول الصناعية نفسها، بالإضافة إلى العديد من الأخطاء الأخرى، قد ساهمت في الوصول الى الانحراف الاقتصادي الحالي. وذلك لا يمكن تبرئة أي جزء من العالم من نوع من سوء التقدير أو سوء التخطيط الذي بدر منه. إلا أن هذا الإدراك جاء متأخراً.

لقد شهدت الولايات المتحدة في النصف الثاني من السبعينات عدة عوامل أدت بالنتيجة إلى الركود، فقد ساد التضخم البارز والمتصاعد، وتم التسليم بذلك كواقع حياتي، وقفز الكثيرون إلى سوق المضاربة بالعقار بحيث تضاعفت قيمة العديد من الاستثمارات في أقل من سنة واحدة. ومما زاد المشكلة تفاقماً ذلك ،إن النمو النقدي المتزايد، والانخفاض في معدلات الفائدة الفعلية، ووجود دولار أمريكي مخفض القيمة إلى حد كبير، وفشل القطاع الصناعي المتمثل في صناعة السيارات والفولاذ مثلاً تجاه المنافسة الخارجية المتزايدة. وقد تظافر مع هذا الفشل إرتفاع تكاليف الطاقة اللازمة لمواصلة الإنتاج وتقديم المنتجات النهائية، مما أدى في النهاية إلى تزايد الديون المحلية.

إلا أن الولايات المتحدة لم تكن الوحيدة التي تعاني من المشاكل، فأوروبا الغربية كذلك أصبحت مجتمعاً عديم المرونة في بداية السبعينات مما أدى إلى نتائج مدمرة في نهاية العقد. فقد اجتاحت الاتجاهات الاشتراكية تلك القارة نتيجة لتأثير جيل المطالبة بالمزايا الفردية والمزيد من الرفاهية الذي يسيطر على أوروبا، وبرزت علاقة وثيقة بين الأجور والأسعار أدت إلى نشوء قيود على سوق العمالة. كما أدى تطور نظام الضمان الاجتماعي إلى عدم التوازن بين القطاعين العام والخاص. وهكذا أصبحت الصناعة غير قادرة على إعادة هيكلة نفسها لتقليل الاعتماد على العنصر البشري والطاقة والاتجاه إلى التقنية والأوتوماتيكية وذلك بسبب تزايد القوة النامية للاتحادات. كذلك فان الإعانات الضخمة للزراعة أدت إلى استنفاذ ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية حيث يكمن انهيار المحادثات بين وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية في حسم هذه القضية الهامة. وأخيراً، أدى العبء الكبير الناتج عن هذا العجز إلى الحد من قدرة الحكومات على المناورة الاقتصادية.

أما بالنسبة للاقتصاد الياباني فقد كان وضعه أفضل من ذلك قليلاً نظراً لطبيعة بنيته بشكل عام ورقابته الذاتية الداخلية. وقد تظافرت السياسة التي اتبعتها الحكومة مع ممارسات الشركات نفسها، مما أدى إلى الحفاظ على مستوى منخفض من التضخم خلال السبعينات. وكانت طلبات زيادة الأجور متجاوبة مع ظروف سوق العمل، بحيث عمدت الشركات إلى الاستثمار الكثيف في أجهزة توفير الطاقة والقوى العاملة وذلك بسبب الحوافز الضريبية الحكومية.

أما بالنسبة للدول الأقل نمواً (LDC) فقد أصابها الركود في الصميم، فقد زادت القروض الخارجية لتلك الدول بشكل حاد خلال الأعوام ١٩٧٤-١٩٨٠. أما الدول المصدرة للبترول الأقل نمواً، فقد مكنتها إمكانيات التمويل المتزايدة من تنمية اقتصادياتها وفق معدلات لم يسبق لها مثيل حتى خلال عامي ٧٤-٧٥، عندما كانت الدول الصناعية تشهد الركود. وقد اختلفت مستويات الاقتراض بشكل كبير. فمن ناحية هناك أمريكا اللاتينية ومقترضيها الكبيرين البرازيل والأرجنتين الذين ترتبت عليهما ديون ضخمة. ومن ناحية أخرى هناك الشرق الأقصى الذي حافظ على مستوى الديون القابل للسداد. وقد توازنت الطلبات الائتمانية مع فوائض الحسابات الجارية لمنظمة البلدان المصدرة للبترول مما سهل عملية إعادة تدوير الأموال الفائضة.

إلا أن العامل الملحوظ في الركود العالمي الحالي هو التدهور الشديد في اقتصاديات الدول الأقل نمواً والتي شهدت نمواً فائقاً ومستمراً في الفترة التي تلت الحرب وخلال الثمانينات. وقد أدى ذلك إلى تولد الشعور الخاطئ بالأمان لدى الكثير ممن اعتقدوا بأنه لدى الدول الأقل نمواً مناعة ضد الركود وان مستوى النمو المرتفع سيستمر إلى ما لا نهاية.

وقد وصف بعض رجال الأعمال والاقتصاد المرحلة الحالية بأنها مماثلة للنمو خلال دورة السنوات السبع التي تلت الحرب. وبرأيهم أن الأعوام ١٩٦٩-١٩٧٧ هي آخر مراحل الانكماش الاقتصادي.

ويحب البعض أن يربط الأسباب العديدة الكامنة من وراء الركود بقيام الحكومات بضغط ميزانية النفقات العامة التي تعتمد عليها بقية النشاطات إلى حد كبير. إلا أن ذلك لا يلقي الضوء على كافة أبعاد القضية.

ثانيا :الركود الاقتصادي في المنطقة العربية

ولقد انعكست آثار الركود الذي ساد الدول الصناعية على اقتصاديات المنطقة العربية، أو كما يقولون: (إذا سعلت أمريكا يصاب العالم بالزكام). وكان من نتائجها الأولى إرتفاع معدلات الفائدة وهكذا عانت القطاعات الحساسة كالسيارات والإسكان من الهبوط الحاد. كما أدت معدلات الفائدة المرتفعة إلى إرتفاع تكاليف الاقتراض.

وقد رافق المنخفض على قطاعي السلع الاستهلاكية والإسكان. انحدار الإنفاق على المصانع والمعدات في الدول الصناعية مما أدى بالتالي إلى انخفاض طلبات الاستيراد. ونجم عن انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية داخل الاقتصاديات الصناعية، تدهور في استهلاك المواد الخام الصناعية الواردة من الدول الأقل نمواً. وقد أدى ذلك بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الفائدة إلى تدهور أسعار المنتجات الأولية بما فيها أسعار النفط.

وقد نتج عن الركود في الدول الصناعية انخفاض الطلب على النفط مما استتبع بالتالي التدهور في أسعاره مما أدى بالتالي إلى مصاعب مالية عانت وتعاني منها الدول المصدرة للنفط التي اعتادت الاعتماد كثيراً على نمو عائدات النفط، فالدول ذات الكثافة السكانية التي تطبق أنظمة سخية للضمان والتأمين الاجتماعي أصيبت بأضرار بالغة. بالنظر لاعتمادها على توقع استمرار نمو العائدات النفطية المتدهورة من الدورة التي بلغتها في شتاء عامي ١٩٨١-١٩٨٢. ومن حسن الحظ أنها لم تتدهور أكثر من ذلك في العام الماضي بالرغم من أن تدهوراً أكيداً آخر كان متوقعاً. لذلك فان الموقف الحازم الذي اتخذته دول الأوبيك بخصوص وضع سقف لإنتاج كل دولة ساعد على ثبات الأسعار.

وقد شهدت الدول العربية، والتي هي من ضمن الدول الأقل نمواً، مرحلة مستمرة من النمو في البداية، إذ دخلت معظم اقتصادياتها في السبعينات مرحلة الانتعاش الاقتصادي، بحيث لم يكن باستطاعة رجال الأعمال مواكبة حجم الطلب المستمر، إلا أن التحول حدث خلال الثمانينات، حيث أدت دورة معدلات الفائدة المرتفعة وانخفاض الطلب إلى نتائجها المنطقية.

كذلك يمكن اعتبار النفقات المرصودة والمتزايدة لتمويل تكاليف البنية الأساسية ومرافق الدولة، إضافة إلى سياسات الدعم الحكومي التي اتبعتها دول الخليج سبباً محتملاً آخراً للركود.

والركود مصطلح نسبي على أية حال. فالهبوط دون معدل ٣% يعد ركوداً بالمعايير الغربية. أما بالنسبة لدول المنطقة فيبدو أننا نعتبر الركود هبوط معدلات النمو من ٣٠% في أواخر السبعينات إلى ٥% حالياً.

ثالثاً: عن حسنات الركود:

الركود ليس سيئاً بكليته، إذ أن له أوجهاً إيجابية أيضاً، ذلك بكل ثقة إذ أننا حالياً في طريقنا للخروج منه تدريجياً (الاقتصاد ذو اليد الواحدة) يشكل الركود بادئ ذي بدء بداية الانتعاش. والركود يجعل معدل التضخم في حدود معقولة، فقد انخفض معدل التضخم في الدول الصناعية من ١٢% في عام ١٩٨٠ إلى ٣ر٧% في عام ١٩٨٢ وبقي ثابتاً بمعدل ٥% خلال الفترات الربع سنوية السابقة.

السماح في تخفيض نسبة التضخم يمكن إرجاعه إلى انخفاض أسعار السلع وتباطؤ معدلات الأجور وإجراءات تخفيض التكاليف وقبول هوامش ربح أقل وانخفاض معدلات الفوائد والزيادة في الإنتاجية نتيجة لتزايد البطالة. وخلال فترة الركود يرتفع مستوى الفعالية والإنتاجية وبعمق وعي الإدارة واهتمامها بعناصر التكلفة كما تصبح أكثر تجاوباً مع مختلف أساليب خفض النفقات الثابتة وزيادة الإنتاجية.

وعندما تبدأ دلائل انخفاض معدلات الفائدة بالظهور، يصبح بإمكان الفرد تملك البيوت والسيارات والسلع الدائمة الأخرى.

وقد انخفضت أسعار الفائدة الأساسية (***Prime rate***) في الولايات المتحدة من ٢٠% إلى ١٢% حالياً، وانعكس ذلك بشكل متسلسل على الدول الصناعية الأخرى.

ويلاحظ خلال الركود أن العديد من المؤسسات تزيد من أرباحها كما أن العديد من الشركات تستفيد من الفرص المتاحة في فترات الركود.

فالخطوط الجوية البريطانية مثلاً كانت تعاني من العجز في رصيدها منذ سنتين، إلا أنه نتيجة لتخفيضات جوهرية في التكاليف وتحسين الفعالية أخذت الشركة تتحول إلى تحقيق أرباح محترمة.

كذلك قد تحسن هيكل التكلفة في أوروبا بشكل بارز خلال السنتين الماضيتين. كما جرى استخدام السيولة بشكل أفضل بحيث وجهت إلى القطاعات الإنتاجية. وتم التخلص وبشكل طوعي من المؤسسات غير المربحة وغير الصحيحة. وبذلك أصبح من الممكن استخدام رأس المال من قبل الشركات جيدة الإدارة.

وأضحى التمويل أكثر تمييزاً وتحديداً. وخضع تمويل المشاريع الطويلة الأجل للتمحيص الدقيق من ناحية جدواها لا وفقاً لضمانات شخصية من أفرادها أو على أساس المزايا غير المنظورة. ثم أن الحكومات قد أرغمت أيضاً على تبني إجراءات تصحيحية. وأصبح من الضروري إزالة المعوقات البيروقراطية (***Bottle neck*s**) التي كان يتم التغاضي عنها أو استمرارها في ظل اقتصاد مزدهر. كما يلاحظ تخفيض إعانات الحماية مما يزيد من المنافسة ويوفر فرصاً أفضل للقطاع الخاص كما تتراخى الإجراءات الوقائية التي تتبناها حكومات عديدة ويتحسن النظام العالمي أثناء فترات الركود.

لذلك يتوقع أن تكون الظروف التجارية في التسعينات مشابهة لتلك التي كانت سائدة في السبعينات، ثم أن الركود العالمي هو لصالح منتجي النفط لأنه يضع ضغطاً أقل على تلك الموارد الناضبة، وعند حدوث الانتعاش يمكن توقع إرتفاع فعلي في الطلب والأسعار، لذلك تشير التوقعات إلى أن أسعار النفط سترتفع بنسبة ٢% سنوياً من عام ١٩٨٨ وما بعده. وحتى ذلك الحين يبقى النفط مستثمراً في الأرض، بحيث يزيد من عمره الإنتاجي. ويشجع العديد من ذوي الاطلاع الركود سراً أن لم يكن علناً. ذلك أنه في ظل اقتصاد التضخم، تتوفر أموال طائلة بحيث يثبت كل فرد بأنه كان قادراً على إنفاق كل فلس اكتسبه. والركود يوفر متنفساً يمكن الحكومات من الرجوع إلى الوراء وتحليل ما حدث ووضع الخطط المستقبلية لكل رؤية بمنأى عن ضغط ذلك التسارع الذي يسببه اقتصاد التضخم. كما تتوفر الفرصة للحكومات بان تعيد تقييم أولويات الإنفاق مع وجود الأعذار اللازمة لاستبعاد ما ليس ضرورياً وحالماً تبدأ تلك الحالة النفسية بالانحسار يحين الوقت للتخطيط للمرحلة القادمة.

وإذا عدنا إلى الوراء قليلاً نرى بان الصدمة التي حدثت في الدول العربية كانت لازمة. لقد خرج التضخم والأسعار عن حدود السيطرة. ولو استمر الإرتفاع بنفس النسبة لعدة سنوات لأصبح وضع الأعمال التجارية كافة أكثر سوءً مما هو عليه حالياً. فالإيجارات على سبيل المثال أكثر واقعية اليوم مما كانت عليه قبل عامين وتفيد التقارير الواردة من بعض المدن بان هبوط الإيجارات بلغ ٥٠%.

كما بدأت الحكومات بالنظر جيداً في أنظمة رقابتها الداخلية، وخفضت من المبالغة في الاستهلاك (النهم الاستهلاكي) ووضعت مواصفات أشد صرامة على شروط العقود ودققت أكثر في الزيادات غير الضرورية.

وراجعت سياسات استيراد القوى العاملة وشجعت المقاولين المحليين على المشاركة في المناقصات الحكومية وبذلت جهوداً ملموسة وجادة لبناء الكوادر المالية والتجارية المحلية. إن للركود أيضاً مزايا نفسية متعددة، إذ أنه مفيد لرجل الأعمال المرهق الأعصاب، فهو يعني التخفيف من حدة توتره وقلقه وكذلك ساعات عمل اعتيادية بالنسبة له. ولعله من غير المستغرب أيضاً أن تتحسن علاقات رجال الأعمال الأسرية خلال فترة الركود. ورغم أن الدراسات لا تربط بشكل حاسم بين الركود وزيادة النسل، إلا أن ما حدث خلال فترة الركود الاقتصادي التي تلت الحرب مدعاة للتفكير فيها من قبلكم.

ولا غرو أن توفر الوقت الشاغر يمكن المدراء التنفيذيين على العودة إلى بيوتهم في أوقات معقولة. ولسوء الحظ في غير الركود لا تصدقك زوجتك إذا كانت أعذار تأخرك في العودة لمنزلك هي كثرة العمل.

وينصحك طبيبك أن تنعم تماماً بالركود. لان ذلك يقلل من فرص إصابتكم بالنوبة القلبية ومعاناة ضغط الدم بسبب الإرهاق والانهيار في العمل المتزايد والإجهاد، ويتيح لك الوقت اللازم لممارسة الرياضة أو هوايتك المفضلة.

فلسفياً يذكر الركود بان هنالك حداً لكل أمر، وأن في دوران الكون والأشياء حكمة إلاهية نحن من أصحاب الحظ إذ نعيش فترة ركود، لأننا ندرك بأن الانتعاش أصبح قاب قوسين أو أدنى، أما لو كنا نعيش فترة الازدهار، لكان قلقنا بشان الركود الذي يتحتم قدومه في أي وقت. شكراً لله، على نعمة الركود، لان الازدهار قادم.

الفصل الحادى عشر
السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الإقتصادى

- **هناك عده سياسات تتعلق بالتوازن الاقتصادى:**

أ ـ سياسة الضبط : تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم ، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات ، استقرار العملة ، البحث عن التوظيف الكامل ، هذا بالمفهوم الضيق ، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية ، السياسات المضادة للأزمة) .

ب ـ سياسة الانعاش : يهدف الانعاشالى إعادة إطلاق الألة الاقتصادية ، مستخدما العجز الموازني ، حفز الاستثمار ، الأجور و الاستهلاك ، تسهيلات القرض ...الخ و هي مستوحاة من الفكر الكينزي ، و نلجأ في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك و الانعاش عن طريق الاستثمار .

ج ـ سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي : و تعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي ، و تتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة ، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي و التشغيل .

د ـ سياسة الانكماش *: و هي سياسة تهدف إلى التقليص من إرتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الاجبارية على الدخل ، تجميد الأجور مراقبة الكتلة النقدية ، و تؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي .

هـ ـ سياسة التوقف ثم الذهاب : و هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا و تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الانعاش ثم الانكماش حسب ألية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الانتاجي .

من بين الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية نجد :

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة ، و غايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة ، إلا أنه تقليديا جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري لـ كالدور ***KAHDOR***.

أ)**البحث عن النمو الاقتصادي** : وهو الهدف الأكثر عمومية ، حيث يتعلق بإرتفاع مستمر للإنتاج ، المداخيل ، ثروة ، الأمة ...، و عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو ، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الانتاج .

كما أن المحاسبة الوطنية لا يمكنها حاليا إدراج التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات مثل تكاليف التلوث ، تدهور البيئة ، الأثار الخارجية ، كما تواجه أيضا مشكلة الاقتصاد الموازي الذي يتكون من الأنشطة غير المصرح بها و أحيانا غير شرعية ، و يعتبر حجم القطاع الموازي هاما في بعض الاقتصاديات إذ يصل فيها إلى ٢٠ % من الناتج المحلي الخام . إلا أنه بالرغم من هذه المشاكل ، يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي .

ذلك أن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية .

يعبر محاسبيا :الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات ــ مجموع الواردات .

Stop and go*

يتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي و الناتج المحلي الخام الحقيقي ، ذلك أن الأول يعبر عن قيمة الانتاج بالأسعار الجارية ، و من هنا فان بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغير الأسعار لا الكميات ، ومن أجل إزالة أثر السعر نلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات و هذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار .

و بالتالي فان حساب معدل النمو يتم انطلاق من التغيير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي ، فغنه من الضروري القيام بالمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل (الكامن) الذي يعبر عن مستوى الانتاج القابل للتحقيق باستخدام كامل الطاقة الانتاجية لكل عوامل الانتاج ، و بصفة خاصة العمل .

و من هنا فان الناتج المحلي الخام الكامن هو الناتج المحلي الخام الذي يضمن التشغيل الكامل .

ب) البحث عن التشغيل الكامل : يتم البحث عن التشغيل الكامل لان تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع و التي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى استعمال الكامل لكل عوامل الانتاج و التي من بينها العمل .

و لتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين :إجمالي السكان و يضم فئتين من السكان النشيطين او غير النشيطين ، و ينقسم سكان النشطون إلى عاملين و إلى عاطلين و يعرف مكتب العمل الدولي العاطل كل من هو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الاجر السائد و لكن دون جدوى .

ان وصول الاقتصاد ما إلى درجة التوظيف الكامل لا تعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوة العاملة يساوي ١٠٠% أو أن معدل البطالة يساوي الصفر ، ذلك أن هناك قدرا من البطالة لا يوجد في كل لحظة و لا يمكن ذهابه ، فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية ، و يسود عندئذ معدل البطالة الطبيعي ، وبالتالي يعبر هذا المعدل عن السير العادي لسوق العمل و هو غير قابل للضغط .هناك علاقة بين النمو و البطالة

ذلك أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة و كل انخفاض في وتيرة النمو الاقتصادي تقود إلى إرتفاع في درجة البطالة .

ج) البحث عن التوازن الخارجي : و هو توازن ميزان المدفوعات ، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات ، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز ، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها ، و إلى تدهور قيمة عملتها ، و بالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة و تنمية المبادلات الاقتصادية ، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلاد ذات عملات ضعيفة .

يؤشر الوضع العام لميزان المدفوعات على مدى ضعف أو قوة الاقتصاد القومي و يعكس في ذات الوقت درجة تنافسية الاقتصاد من خلال زيادة حصة سوق منتجات البلد ، و لا تعود هذه التنافسية إلى عامل واحد كتكلفة عوامل الانتاج أو سعر المنتجات و إنما بالإضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى مثل أصالة المنتجات و جودتها ، و أساليب التسيير المعتمدة ، و التحكم في تقنيات التسويق الدولي ...الخ .

د) التحكم في التضخم : و هذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم ، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، كما أن التضخم زاحفا إذا لم يتحكم فيه يمكن أن يتحول الى تضخم جامع ، فضلا عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية .

و يعتبر التحكم في التضخم أولوية لدى الكثيرين حتى أن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل . **و نميز في العادة بين:**

التضخم بالطلب :

و الذي يحدث نتيجة الإرتفاع في النفقات الخاصة (للعائلات و المؤسسات) الممول عن طريق القروض أو استخدام الاصول المالية ، او الإرتفاع في الطلب الخارجي و لا يكون هناك تضخم إذا كان عرض السلع و الخدمات كافيا لتغطية هذا الطلب إلا أن هذا عجز العرض **يمكن أن يحدث نتيجة عدة عوامل :**

- عدم وجود قدرات إنتاجية غير مستغلة - عجز في المخزونات - الندرة الناتجة عن عوامل عرضية (حوادث) .
- عدم إمكانية اللجوء إلى الاستيراد ، لعدم توفر العملة الصعبة لتمويلها .

التضخم بالتكاليف :

و هو التضخم الناتج عن إرتفاع الاسعار الذي يتسبب فيه إرتفاع تكاليف عوامل الانتاج (مواد أولية ، أجور ، هوامش ...) دون أن يكون هناك في البداية فائض في الطلب .

مفهوم السياسة المالية و تطورها :

السياسة هي اسم للأحكام و التصرفات التي تدبر بها شؤون الأمة في حكومتها و تشريعها و قضائها و في جميع سلطاتها و علاقاتها بغيرها من الأمم ، أي انها كل النظم و التشريعات التي تأسس بها الأمة في الداخل و الخارج.

السياسة هي: علم بأصول يعرف بها أنواع الرئاسات و السياسات المدنية وأحوالها و السياسة في عرف أرباب الحكم و الحكماء **تتناول فروعا أعظمها ثلاثة و هي** :

السياسة الداخلية : و هي التي يطلق عليها اسم السياسة بحصر المعنى ، وتتناول إدارة شؤون البلاد و تنظيم حكومتها على مقتضى منازع أهاليها و معتقداتهم وأخلاقهم و درجة رقيهم في سلم الحضارة ، و ذلك بالنظر إلى سلامة البلاد و راحة العباد.

وقد تختلف السياسات باختلاف البلاد و مواقعها و احتياجاتها و مصادر ثروتها و قوتها ودرجة مدنيتها ، كما أنها تختلف في الارض الواحدة باختلاف الأزمنة و الرجال الذين يستلمون أزمة الحكام.

السياسة الدولية أو الخارجية : عرفت بأنها فن يبحث عن العلائق المتصلة بين الدول و المصالح المتضاربة و المتباينة بينهم ، و غايتها توسيع نطاق الاتحادي البشري و دفع المشاكل الناشئة عن تباين الغايات المختلفة .

السياسة المدنية : و هي تدبير المعاش مع العموم على سنن العدل و الاستقامة وهي من أقسام الحكمة العلمية ، و هي في عرف السياسيين بيان التدابير اللازمة لإدارة أعمال البشر بحيث يجرى الانسان في عمله على السنن الطبيعية الضابطة بسعيه و اجتهاده في ترقية حاله ، و قد يقال لها للاقتصاد السياسي. و العلماء مختلفون في تعريف السياسة المدنية " الاقتصاد السياسي " لاختلافهم في تحديد أغراضها فجعلها البعض علما و البعض الاخر فنا ، و قال الاخرون أنها خليط من الاثنين .

١ ـ السياسة المالية في النظم المالية المعاصرة:

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأ صلي كلا من المالية العامة و ميزانية الدولة ، حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ **" السياسة المالية "** إلى كلمة فرنسية قديمة ***FISC*** و تعني حافظة النقود أو الخزانة ، و مع التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادي أصبح هذا المعنى يضيق عن استيعاب الوظائف و المهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدول في حياة مجتمعاتها و على الاخص في المجالات الاقتصادية ، حيث نلمس اليوم وزنا متزايدا للاقتصاد العام في مقابل الاقتصاد الخاص ، و من هذا التطور ، فإنه يمكن تعريف السياسة المالية بأنها السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام ـ بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية و الادارية ـ وما يستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الانفاق العام و الايرادات العامة ، و كذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي و دفع عجلة التنمية .

وهذه سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق و الايرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي ، العمالة ، الادخار ، الاستثمار و ذلك من أجل تحقيق الاثار المرغوبة و تجنب الاثار الغير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية .

و هي استخدام الدولة لإيراداتها و نفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد و في حدود إمكانياتها المتاحة
مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها و نموها الاقتصادي .

و السياسـة الماليـة : كبرنـامج تخططـه و تنفذه الدولـة عن عمد مستخدمة فيـه مصـادرها الإرادية و برامجها الإنفاقية لأحداث أثار مرغوبة و تجنب أثار غير مرغوبـة علـى كافـة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.

نلخص من ذلك : السياسة المالية هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها و موازنتها العامة و ذلك بهدف انتـاج أثـار مرغوبـة و تجنـب الاثـار غيـر المرغوبـة فـي ظل ما تعتنقه من مبادئ .

٢- تطور السياسة المالية :

تؤدي الدولة دورًا ماليًا يختلف حسب العصور ، و ينعكس و يؤثر هذا الدور علـى السياسـة المالية ، فعندما يبرز دور الدولـة و يكون فعـالا ، يبـدو دور السياسـة الماليـة ظـاهرا و واضـحا ، و عندما تغيب الدولة و يغيب دورها كسلطة منظمـة ، يغيـب بالتـالي دور السياسـة المالية فيهـا و يبـدو باهتا ، خلاصة القول أن السياسة الماليـة إنمـا هـي مـرآة لـدور الدولـة المـالي و تـدخلها فـي شـؤون المجتمع في أي عصر من العصور .

فـي ظـل التطـورات الاقتصـادية و الاجتماعيـة و السياسـية الحاليـة ، أصـبح دور الدولـة ضرورة ملحة و لا غنى عنه في أي وقت من الأوقات للقيام بدورها المـالي فـي المجتمـع ، ومـن ثـم أصبح دورها ظاهرا في الحيـاة الاقتصـادية و الاجتماعيـة و السياسـية ، و لقـد مـر الفكـر المـالي فـي تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل الأول منهـا يتعلـق بالعصـور القديمـة ، أمـا الثانية تتصل بالعصور الوسطى ، و المرحلة الأخيرة تتعلق بالعصـور الحديثـة أي الفكـر الحـديث فـي السياسة المالية المتدخلة .

أ - السياسـة الماليـة قبـل العصـر الحـديث : نجد سياسة ماليـة فـي العصـور القديمـة و العصور الوسطى :

- **السياسة المالية في العصور القديمة** :دور السياسة المالية في المجتمعات القديمة كـان باهتـا للغاية ، إذ لا توجد دلالات واضحة حول وجود سياسة مالية قائمة و منظمـة و منفصـلة عـن مالية الحكام في تلك العصـور ، حيث كانت مالية الدولـة مرتبطـة بمالية الحـاكم ولـه فيهـا حـق التصرف المطلق و انعدام الرقابة عليه ، يرجع السبب في تأخر تطـور الأفكـار الماليـة و عـدم وجود سياسة مالية واضحة في تلك العصور الى أسباب سيكولوجية و أسـباب موضـوعية ، الأسباب السيكولوجية ترجـع الـى عـدم اهتمـام المفكرين القـدماء و نظـرهم بـدون احتـرام لماديـات الحيـاة بصـفة عامـة و سيطرة الدولـة المطلقـة ، و بسـاطة الحيـاة الاقتصـادية .أمـا الاسباب الموضوعية فهي تنحصـر فـي قلـة الظـواهر الاقتصـادية و ضـآلة وزن الاعتبـارات المالية البحتة .
- **السياسة المالية في العصور الوسطى :** يطلق الفكر الغربي على هذه الفترة من الزمن بأنهـا عصور الجهل و الظلام في العالم كله و لا يقصرونهـا علـى أوربـا وحدها، نظرًا لمـا شـهدته تلـك المرحلـة مـن ركـود فكـري و اقتصـادي ، فـإن تلـك الفتـرة كـان النظـام السـائد فيهـا و المسيطر علـى أمـور الدولـة هـو النظـام الاقطـاعي ، الـذي عمـل بـدوره علـى تقلـص فكـرة السلطة العامة ، و بالتالي ابتعدت الدولة عن المهام التي كان موكـل إليهـا القيـام بهـا ، و هـي إشباع الحاجات العامة للمجتمع و غيرها مـن الوظـائف التـي كانـت الحكومـات تقـوم بهـا ، و من ثم تفرض سيطرتها على الدولـة .أمـا الايـرادات التـي كانـت تعتمـد عليهـا الدولـة فـي هـذا العصـر ، فتتمثل في دخل الدومين الخاص

- المتمثل أساسا في دخل الأرض الزراعية للسيد الاقطاعي أو الكنيسة ، و كان على عكس المستقر عليه الان بالنسبة للضرائب أن الالتجاء إليها في هذه العهود كان لا يتم إلاَّ بصفة استثنائية ، و لذا ظهرت التفرقة بين المالية العادية ، و هي التي تتمثل في دخل الدومين ، و المالية غير العادية ، و هي تلك التي تتمثل في الضرائب و القروض .

لكنه من الملاحظ أنه مع ازدياد الأعباء العامة و زيادة النفقات الملكية و عدم كفاية الموارد لتغطيتها ، لجأ الملك إلى طلب إعانات من أمراء الاقطاع و بدت كعطية تقدم للسلطة العامة طواعية لإنفاقها في النفع العام ، و هكذا أصبحت هذه الضرائب تجنى بصفة منتظمة مما استتبع أن تفرض السلطة سيطرتها ثانية على الدولة ، و أصبح من اللازم موافقة ممثلي الأمة على فرض تلك الاسهامات المالية ، مثال ذلك ما حدث في بريطانيا و ما نص عليه العهد الأعظم ١٢١٥م، ثم تبعتها فرنسا و وجد المبدأ تطبيقه منذ عام ١٤١٣م .

ب . السياسة المالية في العصر الحديث :تطور السياسة المالية و تدخل الدولة و دورها في الحياة الاقتصادية و انعكاس ذلك علىأدوات سياستها المالية منذ القرن الخامس عشر ، حين سادت أراء مدرسة التجاريين ، و مرورا بمدرسة الطبيعيين و حتى أوائل القرن الحالي حيث سيطرت المدرسة الكلاسيكية بأفكارها على الدولة الحارسة و السياسة المالية المحايدة ثم الدولة المتدخلة والسياسة المالية الوظيفية أو المعوضة .

- السياسة المالية للتجاريين على عكس العصور الوسطى تماما التي كان السيد الاقطاعي فيها هو كل شيء في إقطاعتيه ، و اختفت تبعا لذلك سلطة الملك أو الحكومة على الدولة فقد بدأ هذا العصر بتحرر العبيد و هجرة الفلاحين من الاقطاعياتالى المدن ، و تم التوسع في النشاط التجاري وازدادت الأسواق ليس على مستوى الاقطاعية أو الدولة فقط بل زادت أكثر من ذلك على مستوى العالم الخارجي ، و ذلك بسبب الكشوف الجغرافية و اكتشاف طرق جديدة للتجارة كطريق رأس الرجاء الصالح و الأمريكيتين .

كان من مظاهر تدخل الدولة أن فرضت الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات و ذلك بهدف حماية المنتج المحلي ، و تخفيض الرسوم على الموارد الأولية، و إعانة الصادرات و منح الامتيازات ، لإنتاج أو تصدير سلع معينة .

كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور و الاسعار و إنشاء الصناعات و اهتمت بوسائل المواصلات ، فعملت على إنشاء الأساطيل الضخمة لأماكن نقل منتجاتها إلى الأسواق الخارجية ، و تمهيد الطرق الداخلية لسهولة نقل المواد الخام إلى المصانع ، و شجعت هجرة العمال المهرة إليها من الخارج ، و ذلك لكي تكون منتجاتها على درجة كبيرة من الجودة و الإتقان .

لكن مبالغة التجاريين في تعظيم دور التجارة الخارجية و تحقيق فائض في الميزان التجاري ، و تقديس المعدن النفيس رمز القوة الاول ، أدى ذلك إلى مساوئ عديدة كظهور الاستعمار بأشكال مختلفة ، و قيام الحروب بين الدولة القوية والدولة الضعيفةو بين الدول القوية و مثيلاتها لفتح اسواق جديدة لتصريف منتجاتها ، وأهملت بالتالي الزراعة ، كل ذلك أدى إلى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، و ظهور مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية ألا و هو " المذهب الحر " أو " المذهب الطبيعيين " .

السياسة المالية للطبيعيين يطلق على أصحاب هذا المذهب " المذهب الحر " أو المذهب المدرسة الطبيعية أو مذهب الفيزو قراط ، و هي كلمة أطلقت على مجموعة من الافكار الاقتصادية التي ظهرت في فرنسا من طرف " فرانسو كيناي " الذي كان طبيبا للويس الخامس عشر ، و من أهم مؤلفاته الجدول الاقتصادي والقانون الطبيعي .

تقوم فكرة " القانون الطبيعي " على اساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة ، كذلك يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية ، و منها حرية التجارة الداخلية و الخارجية ، لهذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن و إنشاء الطرق و غيرها ، و اعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة و هو الحافز الوحيد للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى ، و من هنا جاءت عبارتهم الشهيرة " دعه يعمل دعه يمر " .

كذلك اهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا صافيا " الناتج الصافي" ، و ذلك بعكس القطاعات الأخرى التي وصفوها بأنها قطاعات عقيمة ، لذا نادوا بالاهتمام بالزراعة ، و قياس قوة الدولة بالناتج الصافي الذي يخرج من الأرض .

لذا فقد نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط و ذلك على ملاك الأراضي ، و أن تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض ، و عدم فرض أي ضرائب على النشاطات الأخرى ، مهما كان نوع هذه الضرائب .

و عليه لم تجد الصناعة و التجارة فترة تشهد فيه أوج ذروتها ، من التقدم والرقي و الوصول إلى أعلى درجات الاتقان و تحقيق أكبر قدر من الربح دون أن تتحمل أي أعباء عليها من هذه الفترة ، و ذلك على حساب الزراعة و هذا ما لم يرم إليه أو يقصده " الفيرو قراط " .

- السياسة المالية في الفكر الحديث : يقصد بالمدرسة الكلاسيكية مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها المفكر الاسكتلندي " أدم سميت" و ذلك في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي أسهم في تطويرها كل من مالتس ، و جان باتسيتساي ، ديفيد ريكاردو و جون ستيوان مل ، و قد سيطر فكر هذه المدرسة على السياسة المالية و الاقتصادية في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر تقريبا و حتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، و تعتبر المدرسة الكلاسيكية هي امتداد لمناقشات من سبقهم ، فقد تأثر أدم سميت في الكثير من أرائه بأفكار مدرسة الطبيعيين ، ومن مبادئ هذه المدرسة نجد - أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي ، و يخضع الفرد عند قيامه بهذا النشاط إلى مصلحته الفردية و الخاصة ، هذه المصلحة الشخصية التي يسعى اليها الفرد تكون مجموع المصالح المشتركة بين الأفراد ، و من ثم فلا تتعارض مع بعضها البعض ، و تتحقق مع مصلحة المجتمع ، فالدافع الفردي هو أساس السياسة المالية ، و أطلقوا في هذا الشان عبارتهم الشهيرة " هناك يد خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها و تفاعلها و توجهها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة .

إن مبدأ التي تقوم عليه هذه المدرسة هو مبدأ الحرية الاقتصادية ، و يقصد بها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و اصبح مبدأ أكفأ دور اقتصادي للدولة هو أن لا يكون لها دور ، و هو المبدأ السائد في هذه المدرسة .و قد قدمت النظرية الاقتصادية التقليدية الأساس العلمي للدولة الحارسة و لمبدأ عدم التدخل ، فقد ذهبت هذه النظرية الى أن النشاط الخاص كاف وحده لتحقيق توازن التشغيل الكامل ، و ذلك لافتراضها أن العرض يخلق الطلب المساوي له لان مالا يستهلك يستثمر بفعل حركات الفائدة و أن العرض يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل بفعل حركات الأجور ، و من تم تستبعد هذه النظرية فرص الاكتناز .

و من هنا أصبحت مالية الدولة مالية محايدة و ضاقت بالتالي أغراض النظام المالي و السياسة المحققة له ، و من تم يمكن إيجاز أهم أغراض النظام المالي في تلك المرحلة **فيما يلي :**

- نظرًا إلى أن دور المالية العامة يقتصر على الحصول على الايرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يسمح بها دور الدولة ، فإن النظام المالي عليه أن يهتم بتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع ، و ذلك بتوزيع الأعباء العامة بحيث تكون تضحية كل فرد مساوية للأخرين .
- كذلك خلصت هذه النظرية إلى تطبيق مبادئ المالية الخاصة في المالية العامة خاصة مبدأ توزيع الدخل بين أنواع مختلفة من النفقات بحيث تتحقق أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة .
- كذلك خلصت هذه النظرية إلى تفصيل الضرائب على الاستهلاك ، أي الضرائب الغير المباشرة ، على الضرائب على الادخار ، أي الضرائب المباشرة و ذلك لأن الادخار هو مصدر تكوين رؤوس أموال .

أثبتت الأزمات الاقتصادية بفشل هذه السياسة و عدم مقدرتها على معالجة التقلبات الاقتصادية ، فمثال ذلك فإنه وفقا للسياسة المالية في الفكر الاقتصادي

في أوقات الرواج و التضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب فتزداد إيرادات الحكومة مما يدفع الحكومة تحقيقا لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة زيادة الانفاق العام ، مما يزيد من حدة التضخم و ازدياد الدخول النقدية ، فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى ، فتزيد الحكومة من إنفاقها لتوازن ميزانيتها مما يساعد على زيادة حدة التضخم من ناحية ، و من ناحية أخرى يخرج هذا الانفاق المتزايد الدولة عن حيادها المالي ، و قد يحدث عكس ذلك في أوقات الركود أو الكساد ، مما يدل بأي حال من الأحوال على إمكان تحقيق مبدأ الحياد المالي للدولة .[٣]

- السياسة المالية المتدخلة و مراحلها :

كانت هناك عوامل عديدة أدت إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلى تطور السياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة **و من أهم هذه العوامل ما يلي :**

١) **الأزمات الاقتصادية :** و لا سيما الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، و نتج عنه أثار شديدة هزت جميع الدول التي كانت تأخذ بالمذهب الحر فقد بينت تلك الأزمة أن النشاط الفردي ليس قادرا وحده على ضمان التوازن الاقتصادي و الاجتماعي و أنه لابد من تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن[1] .

٢) **التطـور السياســي و الاقتصــادي و الاجتمــاعي :** أدى التطـور الـذي لحـق المجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تدخل الدولة المتزايد ، و تضخم ميزانيات الحكومات إما بسبب الحروب الكبيرة و إما بانتشار الروح الديمقراطية و مطالبة الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي .

٣) **التطور التكنولوجي :** نظرًا للتطور التكنولوجي المذهل الذي لحق بها والذي استلزم بدوره استثمارات ضخمة لتنفيذها ، و هي جد مكلفة و لا تدر عائدا مباشرا يمكن أن يغطي نفقات إنشائها .

٤) **الثورة الكينزية :** و مردها إلى أفكار الاقتصادي الانجليزي الشهير **" جون ماينارد كينز"** و ذلك في كتابه " النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و النقود " الذي صدر عام ١٩٣٦ م ، و قد أوضح كينز في هذا الكتاب أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة ، و يمكن أن توجد إلى الأبد ما لم تتدخل الدولة ، وواجه كينز نقدا شديدا لقانون "ساي" في الأسواق و هو القانون الذي ينصرف إلى أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له عند أي مستوى من مستويات التوظيف و أثبت عجز السياسة المالية و النقدية الكلاسيكية عن تحقيق التوازن الاقتصادي و الحيلة دون حدوث الدورات الاقتصادية ، و أوضح كينز أن هذه الأزمات ليست ناتجة عن عوامل خارجة عن النظام الاقتصادي إنما هي وثيقة الصلة به ، و طالب بضرورة تدخل الدولة لتقضي على البطالة و ترتفع بالطلب الفعال عند مستوى التوظيف الكامل .

كما أوضح " كينز " وجود الكثير من التناقص بين المصلحة الفردية و مصلحة المجتمع ، فالفرد يسعى إلى تحقيق المنفعة الخاصة ليس دائما ذو سلوك رشيد فقد يخطئ أكثر مما يصيب ، فتدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشدا و تسعى لتحقيق المنفعة العامة أكثر من المنفعة الخاصة .

و نتيجة لهذه العوامل و هذا التطور الذي حدث في الفكر ، أدى إلى توسع نشاط الدولة و أصبح تدخلها أمر مقبولا ، و وجود بعض الحالات التي أصبح لازما القيام بها كالقيام بالخدمات الاقتصادية أو الاجتماعية بالإضافة إلى وظائفها الأساسية و اختلفت بالتالي السياسة المالية التي تحقق أهداف المجتمع و من أهم ملامح هذه المرحلة :

- انتقد الحياد المالي للدولة و اصبح مطلوبا و ضروريا تدخلها في النشاط الاقتصادي عن عمد و ذلك لضمان الاستقرار و ضمان استمرار التنمية .
- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة و استخداما أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

٤ ـ أهداف و مزايا السياسة المالية :

اصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعاض أو تتنافس ولذلك أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوزان في جوانب الاقتصاد القومي ، ومن بين أهداف السياسة المالية : نجد منها

التوازن المالي : ويقصد به استخدام موارد الدولة على احسن وجه فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة حيث المرونة والغزارة ، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الموراد من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك ، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض انتاجية وهكذا.

- ❖ **التوازن الاقتصادي** : بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول الى أقصى إنتاج ممكن ، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة ، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة الى ذلك ، وينبغي ألاَّ تقل النافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة و النفقات معا إلى أقصى حد مستطاع ، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى ، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد ، فالتوازن هنا بعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الانتاج الأمثل.
- ❖ **التـــوازن الاجتمـــاعي :** بمعنـى أن يصـل المجتمـع إلـى أعلـى مسـتوى ممكـن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع و ما تقتضيه العدالة الاجتماعية و بالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الانتاج ، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد ، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة (أو المساواة) .

  و يستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية .
- ❖ **التـوازن العـام :** أي التوازن بين مجموع الانفاق القومي (نفقات الافراد للاستهلاك و الاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) و بين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الانتاج المتاحة، و الادوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة و متنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب و القروض و الاعانات و الاعفاءات و المشاركة مع الافراد في تكوين المشروعات و غيرها .

هذا مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف ، و قد لا يمكن تجنبه ، و لكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ في الاعتبار فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا ، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي ، ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج ، و أخيرا الهدف المالي و تدبير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار و الظروف الملائمة للإنتاج الامثل و العدالة الاجتماعية.

نجد أيضا مزايا السياسة المالية و الصعوبات التي تواجهها :تتميز السياسة المالية بإتباع و تنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات ، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على :

- حجم الاستثمار بصورة عامة و الاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة و ذلك عن طريق زيادة الانفاق الحكومي و الاعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح لاستثمارات في مجالات معينة دون غيرها .
- مدى وفرة و كفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة و بالتالي فإنها تلعب دورًا هاماً في تحديد مستوى الرفاه الإقتصادي و الإجتماعي في الدولة .
- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين و تأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب .
- التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المتحققة و عدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطية .

أما بالنسبة للصعوبات التي تواجه السياسة المالية : تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار و تنفيذه ، مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الاجراء المناسب و إقراره ثم وضعه موضع التنفيذ ، و عندما يتحقق ذلك فعلا ربما يكون قد حصل تغير في الظروف التي اتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة .

إجراءات السياسة المالية مرتبطة بسنة مالية كاملة ، و مجموعة الاجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها أو إعادة النظر في بقية الاجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة للدولة

و هذه الصعوبة تمثل قيدا كبيرا يعوق دون توفر المرونة الكافية لتعديل أو تغيير بعض ابواب الموازنة العامة وفقا لظروف أو معطيات اقتصادية جديدة طارئة .و بشكل عام تتوقف أهمية السياسة المالية في الدول النامية على مدى تطور الأجهزة الادارية الحكومية و على مدى الإدراك و الوعي للوضع الاقتصادي و المشاكل التي يواجهها الاقتصاد القومي إضافة للاعتبارات السياسية و الاجتماعية داخل الدولة .

٥ ـ إمكانيات السياسة المالية المعاصرة :

الجديد في امكانيات السياسات المالية المعاصرة في مجال إعادة توزيع الدخول نفترض أن اختبارات التناسق قد أجمعت على رفض هيكل التوزيع القائم و تحديد الهيكل الملائم لتوزيع الدخل القومي ، و هنا تكمن المهمة في كيفية تحقيق هذا الهيكل الملائم أو بمعنى أدق في امكانية التحول من هيكل الدخل القائم إلى هيكل الدخل المستهدف باستخدام وسائل و أدوات السياسة المالية .

لقد دأبت السياسات المالية التقليدية على تصميم وسائلها و استخدام أدواتها في مجال اعادة توزيع الدخول على مستوى التجميعي ***Macro*** ، فاستخدمت ضرائب الدخل التصاعدية اسما دون تفرقة مثلا بين دخول الملكية ودخول العمل أو دون تفرقة بين قطاعات النشاط الاقتصادي أو بين المناطق الجغرافية ، و عجزت الادارة الضريبية عن متابعتها

فسهل التهرب منها ، و قلت فاعليتها و حاولت علاج الفقر بزيادة الاعفاءات الضريبية فتركزت غالبية الممولين في منطقة الاعفاء و انعدمت فاعلية السياسة الضريبية و لجأت إلى إعفاء العديد من السلع و الخدمات من الضرائب غير المباشرة باعتبارها سلعا ضرورية ينبغي إعفائها من الضرائب حتى تصل بأسعار في متناول أيدي الطبقات الفقيرة فاستفادت من ذلك الطبقة الغنية قبل الفقيرة ، و لجأت في سياستها الاتفاقية إلى دعم بعض السلع و الخدمات لتصل إلى أيدي الأغنياء و الفقراء على السواء على أحسن الفروض .

و حاولت رفع مستوى الدخل الحقيقي للطبقات الفقيرة فاحتلت الخدمات الصحية و التعليمية للجميع دون التفرقة حتى بين مستويات دخول المنتفعين. فجاءت سياسات الانفاق الاستثماري العام خلوا من أي محاولة لتحقيق عدالة التوزيع تلك كانت أخطاء السياسات المالية التقليدية في مجال إعادة توزيع الدخول .

أما الجديد في السياسات المالية فهو ضرورة رسمها و تصميم محتوياتها على المستوى الجزئي ***Micro*** فلو دلت البيانات المتاحة و الدراسات التحليلية التي أجريت أن سوء توزيع الدخل انما يرجع اغلبه إلى التخلف الاقتصادي لأحد أو بعض المناطق (الأقاليم ، المحافظات) الجغرافية فعلى السياسة المالية أن تركز أسلحتها و خططها على هذه المناطق الجغرافية دون غيرها ، و لو دلت البيانات أن أغلب أفراد الطبقات الفقيرة انما ترتبط بمهمة معينة أو بنشاط اقتصادي معين (العمال الزراعيين) أو بمرحلة عمرية معينة (أصحاب المعاشات) فينبغي تصميم السياسة المالية (الإيراد و الانفاق) التي تصل إلى هذه الطبقات المباشرة .

فالفكر الحديث في السياسات المالية يرفض التعميم سواء في تشخيص المشاكل أو في رسم السياسات ، و يؤمن بأن كل حالة هي نسيج وحدها ، و أن تصميم السياسة المالية المثلى لعلاج كل حالة سهل و محقق متى توافرت البيانات و الاحصاءات العلمية اللازمة لتشخيص الأسباب الحقيقية للمشكلة و الأثار الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع ، و لا شك أن تصميم السياسات المالية على هذا المستوى الجزئي يقلل من تكلفة السياسة المالية و يضاعف من فاعليتها .

إلاَّ أن تصميم مثل هذه السياسات المالية المثلى يتطلب الاحاطة التامة و المتعمقة بالمستويات و المراحل المختلفة التي يمكن فيها استعمال أدوات السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل ، و امكانيات هذه الادوات المالية و فاعليتها في كل مرحلة من المراحل ، هذا لا ينبغي استعمال كافة الأدوات السياسة المالية و كافة المراحل و المستويات من أجل ذلك يبقى على مصمم السياسات المالية عبء اختيار و تنسيق تلك المجموعة من الادوات في تلك المراحل و المستويات التي يجدها كفيلة بتحقيق الهيكل المستهدف بأقل التكاليف و الأثار الجانبية الممكنة ، و دون تعارض بين هذا الهدف و أهداف المجتمع الأخرى ، **و يمكن تقسيم تلك المستويات التي يمكن للسياسات المالية أن تؤثر فيها على هيكل توزيع الدخول إلى أربع مستويات :**

أ - **التأثير على الدخول الاجمالية :** لما كان الدخل الاجمالي للفرد يتوقف على عاملين سعر الوحدة من عناصر الانتاج و على مقدار ما يمتلكه الفرد و يرغب في عرضه من وحدات هذه العناصر الانتاجية ، فان تغيير من هذين العاملين بناء على تدخل

الحكومة بسياساتها المالية سوف يؤدي إلى تغيير حجم الدخول الاجمالية للأفراد و من تم اعادة توزيع الدخل القومي وفقا للهيكل المستهدف .

و تحديد سعر لكل وحدة من عناصر الانتاجانما يتوقف على العديد من العوامل التي تحدد قوى العرض و الطلب في أسواق السلع و الخدمات الانتاجية ، ولا شك أن مدى تدخل الحكومي يعد من بين هذه العوامل المحددة لقوى العرض والطلب في السوق و من تم في سعر الوحدة ، فالدولة في ممارستها لأنشطتها الاقتصادية المكلفة بها لابد من أن تتواجد في أسواق السلع و الخدمات الانتاجية على كل من جانبي العرض و الطلب وهكذا يصبح من البديهي القول بأن تغيير درجة التدخل الحكومي (بالزيادة و النقص) على أي من جانبي العرض أو الطلب لابد و أن يؤدي إلى تغيير سعر الوحدة من عنصر (أو عناصر) الانتاج .

لو افترضنا أن الهيكل المستهدف لتوزيع الدخول يتطلب تخفيضا نسبيا لدخول الارض و راس المال ، فقد تلجأ السياسة المالية إلى التأثير على جانب العرض لهذه العناصر الانتاجية عن طريق عرض مساحات شاسعة من أراضي الدولة للبيع أو التأجير (تغيير في ايرادات الدومين العام) فتؤدي إلى تخفيض سعر الوحدة من هذا العنصر الإنتاجي و بالتالي الدخل الإجمالي لمالكه ، كما تستطيع أن تقرر اعفاء الآلات و المعدات و الأصول الرأسمالية المستوردة من الضرائب الجمركية (تغيير في السياسة الضريبية) فتؤدي إلى تدفق هذه العناصر الانتاجية للسوق مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه و تخفيض سعر الوحدة منها .

أما إذا كان الهيكل المستهدف يتطلب منا العمل على زيادة دخول بعض العمال غير المهرة(في الأجل القصير على الاقل) فقد تلجأ الدولة إلى زيادة الطلب الحكومي نسبيا على هذا العنصر الانتاجي (تغيير في السياسة الانفاقية) واستخدامه في الأعمال التي تتناسب مع درجة مهارتهم (بعض أعمال البناء ، رصف الطرق ...الخ) كما تلجأ الدولة في نفس الوقت إلى إعادة برامج التدريب والتأهيل لإكسابهم درجات أعلى من المهارة و الإتقان .

أما فيما يتعلق بإمكانية تدخل الدولة للتأثير على مقدار ما يمتلكه الفرد من وحدات هذه العناصر الانتاجية (بالنقص أو بالزيادة) فلا شك أن لضرائب الثروة بأنواعها المختلفة و في مقدمتها ضرائب التركات في المساهمة في تحقيق الهيكل المستهدف.

ب ـ التأثير على الدخول الصافية: و في هذا المستوى تحاول السياسات المالية أن تعيد توزيع الدخول بعد أن تم توزيعها وفقا لقوى السوق و بعد أن تم لعناصر الانتاج تحقيق دخول إجمالية معينة ، أي أن السياسة المالية هنا تتدخل في المرحلة ما بين استحقاق الدخل الاجمالي للفرد و بين ما يقبضه فعلا كدخل متاح و يعتبر هذا المستوى هو المجال التقليدي لاستخدام السياسات المالية في اعادة توزيع الدخول ، و تسيطر سياسات الضرائب المباشرة أو بمعنى أدق ضرائب الدخل على هذا المستوى ، و لقد ركزت السياسات المالية التقليدية كما رأينا على ضرائب الدخل التصاعدية مع اعفاء حد أدنى لمستوى المعيشة كسلاح أساسي لتحقيق عدالة التوزيع .

أما الجديد في السياسات المالية على هذا المستوى فهو في امكانية استخدام ضرائب الدخل التمييزية لتحقق تأثيرها على المستوى الجزئي ، فقد تكون المعاملة التمييزية لضرائب الدخل وفقا لمصدر الدخل ، و قد تكون المعاملة التمييزية لضرائب الدخل وفقا للمهمة أو النشاط الاقتصادي (داخل نطاق الضريبية النوعية الواحدة) الذي يزاوله الممول و قد يكون الاختلاف في المعاملة الضريبية وفقا للمنطقة الجغرافية التابع لها الممول ...الخ.

ج - التأثير على استعمالات الدخول : من المعروف أن الفرد متى حصل على دخل صافي فانه يسعى إلى استعمال هذا الدخل المتاح في الانفاق منه على نواحي الاستهلاك والادخار المختلفة ، و على هذا المستوى تحاول السياسات المالية أن تعيد توزيع الدخول الحقيقية عن طريق التغيير في حجم السلع و الخدمات الاستهلاكية التي يحصل عليها الفرد من الطبقات المختلفة ، و يتم لها ذلك عن طرقين رئيسيين ، استخدام الاسعار التمييزية لمنتجات القطاع العام و فرض الضرائب (غير مباشرة) على بعض أنواع السلع و الخدمات الاستهلاكية .

من الممكن أن تمتد هذه السياسات المالية لتشمل الرسوم التمييزية لبعض الخدمات العامة إلى جانب الاسعار التمييزية لمنتجات شركة القطاع العام فتقاضى اثمانا مختلفة (درجة أولى و ثانية و ثالثة ...الخ) بفروق لا تتناسب مع فروق الخدمة بوسائل النقل العام ، و تمييز أسعار توريد المياه و التيار الكهربائي وفقا للمنطقة الجغرافية و اختلاف أثمان إجراء العمليات الجراحية في المستشفيات العامة وفقا لحجم الدخل و الحالة الاجتماعية ، و التمييز في قيمة الرسوم التعليمية وفقا للمنطقة الجغرافية و دخل الأسرة ، و التمييز في قيمة الإيجار الشهري لمساكن الدولة وفقا لحجم الدخل أو المهنة أو المنطقة ...الى غير ذلك ، أمثلة لإمكانيات السياسة المالية في إعادة توزيع الدخول عن طريق التأثير على استعمالات الدخل .

أما بالنسبة للسلع و الخدمات الاستهلاكية التي ينتجها القطاع الخاص فإن السياسات المالية تستطيع أن تصل إلى نفس النتائج التي وصلت اليها بالتمييز السعري لمنتجات القطاع العام عن طريق فرض الضرائب بأسعار مختلفة على هذه السلع و الخدمات الاستهلاكية ، و كثيرًا ما استخدمت هذه الوسيلة في السياسات المالية التقليدية ، ففرضت الضرائب المرتفعة على السلع الكمالية ، و أعفيت أو خفضت أسعار الضرائب على السلع الضرورية ، و كانت المشكلة الاساسية التي تواجه المصممين للسياسات المالية هي التعرف على معيار موضوعي للتفرقة بين السلع الكمالية و السلع الضرورية . أما جوهر المشكلة الحقيقية بالنسبة للسياسات المالية الحديثة في مجال إعادة توزيع الدخول فهي نفس المشكلة التي تواجه التمييز السعري و ضمانات نجاحة أي دراسة الانماط الاستهلاكية للطبقات المختلفة والتوصل إلى بعض المتغيرات التي يمكن ربط الضريبة التمييزية بها ، فلو ربطت الضريبة بمتغير خاطئ لادت عمليات اعادة البيع بين المستهلكين إلى فشل السياسة المالية في تحقيق أهدافها .

السياسة المالية ومسؤولية الدولة:

الدولة تنظيم اجتماعي يهدف إلى تحديد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة و بين الفئات الحاكمة و بين الفئات الاجتماعية المحكومة .

و بتتبع دور الدولة في المجتمع و أهدافها في المجال الاقتصادي ، يتضح لنا أن الدولة تقوم بنشاط مالي جوهره حصول الدولة على موارد نقدية و إنفاقها ، و هو نشاط لا يقصد لذاته و إنما هو وسيلة الدولة للقيام بالخدمات التي تشبع الحاجات العامة .

١ ـ دور الدولة في النشاط الاقتصادي و السياسة المالية :

يختلف دور الدولة من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي، و بتغيير من دولة متخلفة عنه في دولة متقدمة:

حيث أنه في الفكر الرأسمالي يقوم التنظيم الاقتصادي على ترك جهاز السوق للقيام بمهمة الانتاج و تخصيص الموارد من أجل اشباع الحاجات الانسانية، و لكن تتدخل الدولة بالرقابة و الاشراف و الاعانات و الانتاج من أجل تصحيح الدور الذي يقوم به السوق .

الأصل في هذا النظام أن يقوم النشاط الخاص بإشباع الحاجات الإنسانية و تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لا يكون بديلا عنه ، بل مكملا له من أجل علاج عيوب السوق ، و من هنا يضيق نطاق الحاجات العامة في هذه المجتمعات .

نجد أيضا في الفكر الإشتراكي تتولى الدولة عن طريق مشروعاتها العامة مهمة الانتاج ، و تخصيص الموارد لإشباع مختلف الحاجات ، و تقتصر مهمة السوق على المساعدة في توجيه الموارد طبقا لمتطلبات الخطة و من هنا يتسع مفهوم ونطاق الحاجات العامة في هذه المجتمعات .

أما في النظم المالية فإننا نجد دور الدولة في توجيه الانتاج و تخصيص الموارد تتحدد باعتبارات تقتاضيها ضرورات التنمية الاقتصادية ، و لذا نجد نطاق الحاجات العامة في هذه المجتمعات أكثر اتساعا منها في المجتمعات الرأسمالية ، وأقل اتساعا منها في المجتمعات الاشتراكية .

مع بداية القرن العشرين تطور دور الدولة تطورا جوهريا من **الدولة الحارسة إلى** دور **الدولة المتدخلة** ثم إلى **الدولة الاشتراكية** ،(تعرضنا اليها في المبحث الأول ضمن أشكال الدولة)

.

فبالنسبة للدولة الحارسة ساد مفهومها في القرن السابع عشر و الثامن عشر في ظل سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل من الدولة ، أي الحرية الاقتصادية للأفراد ، أي في ظل ما يسمى بالمذهب الحر هي مسير و محرك للنشاط الاقتصادي ، **و قد يترتب على ذلك عدد من النتائج لعل من أهمها :**

- إن وظيفة الدولة هو القيام فقط بأعمال الأمن و الحماية و العدالة و الدفاع و الحملات العسكرية ، و لا مانع من إقامة بعض المرافق العامة ، أي تقف حارسة للنشاط الإقتصادي دون التدخل في الألية التي يعمل بها .
- ان المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو مبدأ الحياد المالي أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها ، للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك .
- إن هدف السياسة المالية و النظام المالي هو إحداث توازن مالي فقط و ترك التوازن الاقتصادي و الاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد و مصالح المجتمع ، و يفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي يكاد لا يذكر .

أما الدولة المتدخلة اتضح من تطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، ضرورة التخلص من مفهوم الدولة الحارسة ، و حل محله مفهوم الدولة المتدخلة ، و خاصة بعد أن سادت العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى ، أو الكساد العالمي الكبير عام ١٩٢٩ و ما بعدها (١٩٢٩ ـ ١٩٣٢) ، في نفس الوقت التي برزت فيه النظرية الكينزية التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط

الاقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة ، و يتم تحريك هذا النشاط من خلال الانفاق العام باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي و في ظل فشل مذهب ترك الحرية الكاملة للأفراد للقيام بالنشاط الاقتصادي ، و من ناحية أخرى أن من المصلحة العامة القيام ببعض المشروعات و التي يتعذر على الأفراد القيام بها ، **و قد يترتب على ذلك عدة نتائج هي :**

- إن وظيفة الدولة تغيرت ، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي ، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن و الحماية و العدالة و إقامة المرافق التقليدية .
- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو التخلي عن الحياد المالي ، ليحل محله مفهوم المالية الوظيفية و الذي يقر بضرورة تحديد الانفاق العام المطلوب أولا و الذي يحقق أهدافا أكثر من الهدف المالي فقط ، و لا مانع من أن يتحدد إنفاق أكبر من الإيرادات العامة ، و بالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة ، و للدولة لكي تواجه ذلك أن تقوم بالحصول على القروض العامة " التمويل بالعجز " أو تقوم بإصدار نقود جديدة ، أو بالعكس باللجوء إلى تكوين احتياطي مالي لمواجهة أعباء مستقبلية عن طريق الحصول على الإيرادات أكبر من الانفاق .
- إن هدف السياسة المالية و النظام المالي هو إحداث توازن مالي ، و أيضا إحداث التوازن الاقتصادي ، و التوازن الإجتماعي ، من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم ، و إعادة توزيع الدخل .

و يفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة للغاية و بالتالي أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير .

أما بالنسبة الدولة الاشتراكية و دورها في النشاط الاقتصادي ففي ظل الدولة الاشتراكية لم تعد الدولة مسؤولة عن هذا التوازن فحسب بل أصبحت تقوم أساس بالإنتاج و التوزيع كما تحددها الخطة الاقتصادية .

و في ظل المجال الاجتماعي تعمل الدولة على القضاء على الفروق الكبيرة بين الدخول .

و قد اقتضى هذا التطور الذي لحق بدور الدولة تطور المبادئ و السياسات المالية و التأثير في نظرية النفقات العامة و الايرادات العامة و الميزانية العامة ، فحينما أصبح الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي و الاجتماعي لم يعد فرض النفقات العامة مقصورا على الوظائف التقليدية .

الى جانب ذلك كانت تهدف إلى التأثير على الدخل القومي و كيفية توزيعه بين الطبقات الفقيرة مما يضمن إرتفاع الطبقات ذات الدخل المحدود ، و لم تصبح نظرية الايرادات العامة مقصورة على تغطية النفقات العامة بل أصبحت تهدف بالإضافة إلى ذلك تحقيق قدر من التقارب بين الدخول و الثروات ، أو محاربة **التضخم ، أو تكوين احتياطي في الموازنة العامة .**

قد يتطلب تحقيق هذا التوازن أحداث عجز في الميزانية و ذلك بالالتجاء الى القروض أو الإصدار النقدي الجديد .

و لم يصبح هدف الميزانية العامة هو ضمان التوازن المالي، بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي، و حتى اقتضى الأمر الخروج على مبدأ توازن الميزانية.
بذلك أصبح مبررا أن تلجأ الدولة إلى القروض دون التمسك بمبرراتها التقليدية و هي تلك التي تتمثل في النفقات العامة غير العادية ، أو بغرض التخفيف من عبئ الديون العامة ، و حينما أصبحت الدولة تتولى الانتاج و التوزيع (الدولة الاشتراكية) زادت الكميات المالية بصفة مطلقة ، و أيضا نسبتها إلى الدخل القومي ، فأصبح رأس المال العام و الايرادات العامة و النفقات العامة و الميزانية العامة تستوعب على التوالي نسبة مرتفعة من رأس المال القومي و الانفاق القومي و الميزانية كما أخذت الدولة بالخطة المالية و اعتبرت الميزانية العامة جزء منها ، وتتجه الدولة الانالى التحول إلى القطاع الخاص بهدف تخفيف العبء عن كاهل الدولة في إدارة و تشغيل الوحدات الاقتصادية العامة و التقليل من فاقد الموارد الاقتصادية و إفساح المجال أما المنافسة الحرة بين المنتجين المحليين .
٢ ـ السياسة المالية و مسؤولية الدولة عن توجيه النشاط الاقتصادي لخدمة التنمية المتوازنة :
كما ذكرنا عن دور الدولة في المجال الاقتصادي لحقه الكثير من التطورات ، ففي القرنين الماضيين ظهر ما يسمى بالدولة الحارسة و هي ما تعرف أيضا بدولة المذهب الفردي الحر ، و هي تلك التي يقتصر دورها على الدفاع و على إقامة العدل و القيام ببعض الأعمال العامة ، و التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها .
لقد انحصر دور الدولة في هذا النظام المالي على الحصول على الإيرادات المالية اللازمة لتغطية النفقات التقليدية ، و أصبح دور الميزانية هو ضمان تحقيق التوازن بين الايرادات العامة العادية و النفقات العامة العادية ، و رفض الالتجاء إلى عجز الميزانية ، أي إلى القروض لتغطية النفقات العادية ، و ذلك لأن العجز هو يخصص لتغطية نفقات استهلاكية ضار بالاستثمار و يؤدي إلى حدوث تضخم .
فالنظرية التقليدية إذا تؤمن بان قوة السوق كفيلة بتحقيق التوازن التلقائي للاقتصاد ، و ينجم عن ذلك ضرورة عدم تدخل الدولة عن طريق الاقتراض وإلاَّ أخلت بهذا التوازن . و بيان ذلك أن الإنتاج يخلق طلبا مساويا له من ناحية ، و من ناحية يتجه نحو التشغيل الكامل أو الشامل ، بفضل حرية تحركات الأثمان وانتقال عناصر الانتاج في ظل نظام يسوده الحرية و المنافسة .
و لمن تطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة وسع في نطاق نشاط الدولة فأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ، هذا مع احترام الملكية الفردية و مع ترك عملية الانتاج بصفة أساسية للنشاط الخاص على أن تقوم الدولة بالتدخل الذي يلزم لإقامة التوازن .
فتدخل الدولة في مجال الانفاق العام يكون مفيدا و محققا لأكبر قدر من المنافع العامة ، إذ كانت تكاليف التدخل بالنسبة للجماعة أقل من الفوائد التي تحصل عليها منه .
و في مجال الاقتراض العام فان الفكر المالي الحديث يقوم بعدم صحة التوازن التلقائي التي تقوم بها النظرية التقليدية ، فالاقتصاديات الرأسمالية عرفت أزمات كثيرة تتطلب تدخل الدولة من أجل إعادة التوازن ، و ذلك عن طريق نفقاتها العامة، و لذلك فان التجاء الدولة إلى القروض العامة لا يخل بفكرة التوازن التلقائي في النظرية التقليدية ، بل تستخدم القروض العامة كأداة اقتصادية لتوجيه الاقتصاد لمنع تقلباته العنيفة .

بالنسبة للتمويل التضخمي فإن الفكر المالي الحديث يقوم بعدم صحة الفرضيات التي تقوم عليها نظرية التوازن التلقائي ، ذلك لان الاقتصاديات الرأسمالية لا تعرف حالة التشغيل الكامل كما كانت تفترض النظرية التقليدية ، بل على العكس من ذلك تعرف هذه البلاد ميلا نحو نقص التشغيل و البطالة نتيجة لوجود فجوة بين الطلب الفعلي و حجم الانتاج الممكن بل تزداد هذه الفجوة اتساعا، و تصل إلى حد الأزمة و تتمثل في إفراط الإنتاج و في بطالة كبيرة .

أمام هذا الوضع بوجوب تدخل الدولة بغرض تنشيط الطلب الفعلي ، و ذلك عن تعويض النقص في الطلب الخاص بزيادة الطلب العام خاصة الطلب الاستثماري و هو ما يستتبع زيادة الانفاق العام . و من تم فان نظرية الايرادات ، تبعا لتطور تبعا لتطور دور الدولة من الحارسة إلى متدخلة ، لم تعد مقصورة على تغطية النفقات العامة بل أصبحت تهدف إلى تحقيق قدر من التقارب بين الدخول و الثروات و محاربة التضخم نادى به " كينز ".

أما الميزانية العامة فلم يصبح هدفها ضمان التوازن المالي ، بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي و التوازن الاجتماعي ، حتى و لو اقتضى الأمر الخروج على مبدأ توازن الميزانية ، و بذلك أصبح مبررا أن تلجأ الدولة إلى القروض دون التمسك بمبرراتها التقليدية ، كما أصبح مبررا الالتجاء الىالاصدار النقدي الجديد بغرض تمويل النفقات العادية ، أو بغرض التخفيف من عبء الديون العامة .

و كان من أثر ذلك أن الفكر المالي المعاصر أخد ينادي بتحقيق التوازن العام بأحد طريقتين :

- الأولى : ما يعرف بميزانية الدورة الاقتصادية (التضخم و الانكماش) ، فالميزانية باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية للدولة توضع بما يحقق للدولة وفرة في الإيرادات ، و ذلك عن طريق زيادة معدل الاقتطاع الضريبي ، و التقليل من حجم النفقات العامة ، حتى تتمكن الحكومة من امتصاص القوة الشرائية الزائدة بأيدي الأفراد ، ثم الاحتفاظ بهذه الزيادات أو الفائض في الايرادات في صندوق خاص للإنفاق في وقت الكساد ، و و ذلك إذا الاقتصاد القومي في حالة تضخم .

أما أن كان يمر بحالة كساد أو انكماش ، فان ميزانية الدولة توضع بما يحقق الزيادة في الطلب الكلي الفعال بشقيه الانتاجي و الاستهلاكي ، و من المتصور تحقيقا خفض معدل الاستقطاع الضريبي ، و زيادة حجم الانفاق العام حتى يمكن إعادة التوازن و الانتعاش إلى الاقتصاد القومي .

- الثانية : العجز المنظم في الميزانية ، و هو أسلوب الأسلوب الأكثر إتباعا في تواقع عملي و مقتضاه أنه في أوقات الكساد يتعين على الدولة خفض الاستقطاع الضريبي من دخول و ثروات الافرادالى أدنى حد ممكن ، و تقديم الاعانة للأفراد و المشروعات و تنشيط الطلب الكلي على سلع و خدمات الانتاج الكلي حتى تصل إلى مرحلة التشغيل الكامل ، و من تم إعادة التوازن إلى الاقتصاد القومي ، فإن الأمر و الحالة هذه يوحي بنقص الموارد العامة عن تغطية وجوه الإنفاق المطلوبة للخروج من حالة الكساد ، و لكي تتوصل الدولة إلى إنفاق مبالغ فعلية تزيد عن حجم إيراداتها العادية المحصلة ، فلا بد لها من اتباع طريقة العجز المنظم في الميزانية في الميزانية

أي تمويل العجزفي الموارد العادية عن حجم الانفاق المطلوب عن طريق الإصدار النقدي الجديد أي التمويل بالتضخم

٣. مدى تكامل السياسات المالية و الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق التوازن المالي العام :

من أهم عوامل نجاح السياسة المالية المعاصرة هو مراعاة الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية للأدوات المالية ، و ذلك بتحقيق التكامل بين السياسات المالية و الاقتصادية و الاجتماعية و عدالة توزيع الانفاق العام بين الأقاليم ، و ترتيب أولويات الأنفاق العام و تخصيص بعض الموارد المالية العامة لنفقات معينة مع وحدة الميزانية العامة و فرض رقابة شديدة على الانفاق العام و اللامركزية في الادارة المالية .

العدالة في توزيع المال العام كأداة لتحقيق التوازن المالي العام لخدمة التنمية المتوازنة : لقد استغرقت أبحاث العدالة جزءا كبيرا من الدراسات المالية في الفكر الوضعي منذ ظهور المالية العامة الحديثة على يد أدم سميت غير أن هذه الأبحاث كانت تركز على تحقيق العدالة بين المواطنين أمام الأعباء العامة أي العدالة في توزيع أعباء الانفاق العام و ليس في توزيع الانفاق العام بين المواطنين و هو ما يعرف في الفكر الوضعي بالعدالة الضريبية ، و لقد شغل هذا المبدأ أذهان المفكرين من علماء المالية العامة والاقتصاد منذ زمن بعيد بل منذ بدأ فرض الضريبة واعتبارها فريضة الزامية على الافراد .و التحليل الاقتصادي لمفهوم العدالة الضريبية **يتحدد على النحو التالي** :

- العدالة الضريبية الأفقية: و هي تعني المعاملة المتساوية للأشخاص في الظروف المشابهة و المعاملة النسبية الملائمة للأشخاص في الظروف المتباينة ، فالعدالة الافقية تفترض أن الأفراد ذوي القدر المتساوي من القدرة على الدفع يجب أن يتحملوا ضرائب متساوية .
- العدالة الأفقية:ويقصد بها إخضاع أو مماثلة الملزمين ذوي الوضعيات الاقتصادية المماثلة معاملة مماثلة.
- أما العدالة الضريبية الرأسية : فتفترض أن الأشخاص ذوي الظروف المتمايزة في القدرة على الدفع يجب أن يدفعوا معايير مختلفة من الضريبة ، و لعل الفكر التقليدي لدراسة العدالة في توزيع الانفاق العام بين المواطنين ، يرجع إلى أن الانفاق العام لديهم يجب قصره على تسيير مرافق الدولة الضرورية و خدمات هذه المرافق من النوع الذي لا يقبل التجزئة و إنما يحقق المنفعة العامة لجميع المواطنين و بالتالي يلاحظوا عدم ضرورة دراسة العدالة بهذا المعنى.

أضف إلى ذلك أن إهمال المالية التقليدية لدراسة أثار الانفاق العام مما دعا ريكاردو يعتقد أن النفقات العامة ضياع و إسراف و أنها لا تستحق حتى مجرد الدراسة و لم ينادي الفكر المالي باستخدام النفقات العامة كوسيلة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بل أنه كان يرى أن استخدام المال العام في الانفاق على الأغراض الاجتماعية له أثار سيئة على الحياة الاقتصادية و ذلك عند اقتطاع جزء من مداخيل الأغنياء لزيادة دخول الفقراء إنما يقلل من قدرة الأغنياء على الادخار و الاستثمار و يعوق التقدم الاقتصادي .

بالتالي نستخلص أن الفكر التقليدي لم يهتم بدراسة العدالة في توزيع الانفاق العام إلى جانب اعتراضه و انكاره لاستخدام الانفاق العام في تحقيق عدالة توزيع الدخل القومي.

أما الفكر المالي الحديث الذي أبرز الأثار الاجتماعية و الاقتصادية للإنفاق العام فإنه قد اهتم كذلك بإبراز دور العدالة في توزيع الدخل القومي كشرك من شروط تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية العامة .

الحقيقة أن ذلك لم يأتي رغبة من العدالة في حد ذاتها ، و إنما جاء كوسيلة لحفظ المجتمع بعد أن أصبحت الطبقات الفقيرة ذات تأثير فعال على مجريات الأمور السياسية و الاقتصادية .

- العدالة العمودية: وتقتضي التشخيص والتصاعد فى تحصيل الضريبة عن طريق تحميل اصحاب الدخول المرتفعة عبئا اكبر من المنخفضة، أي معاملة الملزمين ذوي الوضعيات الاقتصادية غير المماثلة معاملة غير مماثلة ؛ فقضى هذا الاصلاح على سيطرة الطبقة الغنية على التشريع و أزال ما كانت تحصل عليه من مزايا من الانفاق العام- غير أنه شوهد عقب هذا الاصلاح اتجاه يرمي إلى خفض مرتبات كبيرة و رفع مرتبات صغيرة لما لهذه الاخيرة من قوة انتخابية يعتديها في نصر حزب على أخر فتنافست الأحزاب و حكوماتها في رفع مرتبات الوظائف الصغيرة إضرارا بخزانة الدولة و على حساب الوظائف الكبيرة .

مما سبق يتضح لنا أن توزيع الإنفاق العام في الفكر الوضعي لم يجر على سنن العدالة ، سواء في الفترة التي سيطرت فيها الطبقة الغنية على البرلمان ، أو الفترة التي أصبحت فيها لغيرها من الطبقات تأثير كبير عليها ، و أن كانت الفترة الثانية شهدت توزيعا أقرب إلى العدالة من الفترة الأولى حيث أجبرت الدولة على أن تخصص بعض الأموال للأغراض الاجتماعية المختلفة مع تمويلها من الضرائب التصاعدية لتقليل الفوارق بين الطبقات ، و تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل القومي .

فالفكر الوضعي التقليدي يرى أن الإنفاق على الأغراض الاجتماعية يضر ب الاقتصاد القومي ، و من ثم يجب البعد عنه ، أما الفكر الاشتراكي فيرى في ظل مبادئه في التوزيع أن لكل حسب قدرته و لكل حسب عمله .

أما الفكر الرأسمالي الحديث فقد اعترف بالحاجة كسبب من أسباب استحقاق المال العام تحت ضغط الظروف الاجتماعية و الاقتصادية، فأقترب بذلك من تحقيق العدالة في توزيع المال العام.

٤. أثر السياسة المالية في تحقيق اللامركزية في نشاط الادارة المالية العامة:

العدالة الاقليمية في توزيع الانفاق العام مطلب أساسي لتحقيق التوازن المالي العام ، ذلك لأنها تقيم مجتمعا تتقارب مستويات أقاليمه ، و تنعدم فيه الظاهرة التي كثيرًا ما تشاهد في البلاد المتخلفة من وجود إقليم معين يكاد أن ينفصل تماما عن واقع البلد حيث يستأثر بمعظم الخدمات و تتركز فيه مظاهر الرقي و التقدم فيكون أشبه من جزيرة من التقدم وسط بحر من التخلف الذي يحيطه من جميع الجهات ، متمثلا في الأقاليم التي حرمت من نصيب عادل من الإنفاق العام ، أن الأثر الإقتصادي من هذه العملية هو اختلال عملية التنمية الاقتصادية فلا تسير سيرا متوازيا ، أما النمو المتوازن في أنحاء الدولة و بين أقاليم البلد الواحد يضاعف من خطى التقدم و يعطي عملية النمو دفعا إلى الأمام نتيجة للتكامل الحقيقي الذي يقوم بين أقاليم

الدولة فيفيد بعظها البعض فيحدث توزيع مرموق في حجم السوق المحلي الأمر الذي يشد من قوى النمو و تحركها نحو الأمام .
فسياسة الانفاق العام إذن يجب أن تعمل على توزيع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فلا تركز على قطاع دون قطاع ، و ذلك لان تركيز الاستثمار العام على القطاعات في مجالات النشاط الخدمي دون مجالات النشاط الاقتصادي المادية خاصة قطاعي الزراعة و الصناعة يعمل على إيجاد مناخ خصب لانتعاش التضخمية في الاقتصاد بسبب زيادة الدخول بمعدل أكبر من زيادة العروض من السلع من ناحية .
كما أنه يؤدي إلى زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في الوفاء بالعديد من السلع المطلوبة ، مما يزيد من مشكلة العجز في ميزان المدفوعات .

يعد الإختلال الحادث بين نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد القومي أحد الاختلالات الهيكلية المسببة للضغوط التضخمية في البلاد المتخلفة أو دول العالم الثالث ، و ذلك أن هذا الإختلال يؤدي في النهاية إلى الاختلال في التوازن بين العرض الحقيقي للسلع و الخدمات و بين الطلب عليها.
لذا فإن المسار الصحي لعملية التنمية يتطلب أن يكون هناك تناسبا معقولا بين النمو الذي يحدث في مجالات النشاط الانتاجي المادي الذي يحدث في القطاعات الخدمية و التوزيعية .
فحتى يتحقق النمو المتوازن لا بد من تحقيق مستوى معقول من النمو في مختلف القطاعات السلعية و الخدمية و نحو ذلك .
فغالبية المشروعات التي تنفذ في المحليات تخطط و تمول و تنفذ من جانب الحكومة المركزية و يقتصر دور السلطات المحلية على المشروعات الصغيرة .
و علاجا لهذا الوضع و ضمانا لفاعلية الاستثمار العام في تحقيق التنمية المتوازنة لكافة أقاليم الدولة يتعين إعادة النظر في تقسيم البلاد إلى أقاليم تخطيطية على أساس اقتصادي و بحيث يكون كل إقليم وحدة اقتصادية متكاملة تعد لها خطة مستقلة في ضوء الموارد المتاحة من حيث الكم و النوع و الأهداف الانسانية التي تحدد للأقاليم على أن تكون هذه الخطة المستقلة متكاملة و في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية .
و من الأمور الهامة التي ترتبط باللامركزية في الإدارة المالية تخصيص إيراد معين لمشروعات معينة ، و هو ما تؤمن به الاتجاهات الحديثة في المالية العامة استثناء من قاعدة عدم التخصيص ، كقاعدة من قواعد الميزانية العامة ، فإذا كان التجاء الحكومة إلى القروض الوطنية لتمويل المشروعات بوجه عام قد لا يجذب الجماهير فعليها إذن أن تقوم بتخصيص قروض كل إقليم لمشروعات هذا الاقليم حتى يقبل المواطنون على المساهمة فيها.
كذلك فان القروض الأجنبية لأغراض التنمية يجب أن تكون مخصصة لمشروعات معينة حتى يمكن تقدير مدى مساهماتها في التنمية و هذا معناه ضرورة التحرر من قاعدة عدم التخصيص .
و يرى ضرورة إتباع مبدأ التخصيص على مستوى جميع الإيرادات سعيا وراء رفع كفاءة الاستفادة بالمال العام و هو يقترح : أن تخصص الضرائب المباشرة لنفقات تسيير المرافق العامة حتى يهتم دافعو الضرائب بهذه المرافق و يعملوا على المطالبة برفع مستوى

ما تقدمه من خدمات التي تمنح للمنتجين في بعض فروع الانتاج الضروري للطبقات الفقيرة "هنري لوفان برجر".

مما تقدم يتضح لنا أهمية اللامركزية في الإدارة المالية كأداة لتحقيق التنمية المتوازنة ، لا سيما أن المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلاد لا يمكن أن تحل على مستوى المركزي ، و لا يمكن أن تعالج بدون مشاركة المحليات ، و تحقيق التوازن الدقيق و إدراك أهمية التنمية المتوازنة لمعالجة مختلف المشكلات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية .

أدوات السياسة المالية

إن الموضوع الذي نتناوله في هذا الفصل هو أدوات السياسة المالية ، فمفهوم السياسة المالية تتعلق أساسا بالإجراءات و القرارات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة ، و أيضا الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي و تحديد امكانية تأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادية ، وهذا يعني أن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة الايرادات العامة ،الانفاق العام و الموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و تحقيق العدالة الاجتماعية في اطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

لما كانت الايرادات العامة و النفقات العامة و الموازنة العامة العناصر الثلاثة الرئيسية لمحو النشاط الاقتصادي و المالي للدولة تكون في نفس الوقت الادوات الرئيسية لرسم و تنفيذ السياسة المالية للدولة . و عليه سوف نعرض في هذا الفصل المتضمن أدوات السياسة المالية ، النفقات العامة للدولة في المبحث الأول أما المبحث الثاني الإيرادات العامة للدولة . أما فيما يخص المبحث الثالث الموازنة العامة .

النفقات العامة للدولة :

يلعب الانفاق العام دورًا حاسماً في التنمية الاقتصادية ، فمن خلاله تحافظ الحكومات على الهوية الوطنية ، و توفر البنية الاساسية اللازمة للتنمية ، و تؤثر معدلات التنمية و في توزيع منافعها و تهيئة الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان و تظهر النفقات العامة للدولة عادة في أحد جانبي الموازنة العامة و توضح قراءة أرقام هذه النفقات مدى أهمية السياسة الانفاقية والاهمية النسبية لعناصر هذه النفقات في المجتمع .

النفقة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة ، **و من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن للنفقة عناصر ثلاثة :**

- الصفة النقدية للنفقة العامة : العنصر الأول من عناصر النفقة هو استعمال مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاج إليه الدولة من خدمات أو مواد أو إنشاءات أو غيرها من الوظائف التي تقوم الدولة بأدائها ، و هذه الصفة يميزها عما كانت تتبعه الدول قديما من استعمال المواطنين و إلزامهم بأداء خدمات عامة بدون مقابل " نظام السخرة " .
- صفة القائم بالإنفاق : العنصر الثاني من عناصر النفقة العامة هو صدورها من الدولة أو أحد تنظيماتها كوحدات الحكم المحلي و غيرها ، و يخضع لها أيضا المشاريع التجارية التي تنفق عليها الدولة بقصد تحقيق الربح ما دامت تخضع لإشراف الجهاز الاداري للدولة .

- هدف النفقة العامة : العنصر الثالث من عناصر النفقة يتمثل في الهدف الذي تنشده النفقة العامة و هو إشباع و تلبية الحاجات العامة كالأمن والاستقرار و الحماية من العدوان الداخلي و الخارجي و غيرها ، فلا بد أن تهدف النفقة إلى تحقيق مصلحة عامة فلا تصرف لمنفعة فرد بعينه أو أفراد معينين ، كتلك التي كانت تصرف في الماضي لنفقات الملوك و حفلاتهم الخاصة ، و مما يميز النفقة العامة في الوقت الحالي أنها لابد أن توافق عليها السلطة التشريعية .

١ ـ تقسيم النفقات العامة :

أدى التطور الذي لحق بالدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة إلى تعدد نشاطاتها الاقتصادية ، و من ثم إلى زيادة نفقاتها و تنوعها ، و من ثم فقد تعددت التقسيمات للنفقات العامة ، و لكن يمكن إرجاعها إلى معايير تشترك كل مجموعة منها في معيار خاص .

١. المعايير الغير الاقتصادية لتقسيم النفقات العامة : هناك عدة معايير لا تستند على أسس اقتصادية **أهمها** :

- التقسيم على أساس التكرار الدوري حينما تكرر النفقة كل فترة زمنية معينة كسنة أو أشهر فهو إنفاق عادي مثل المرتبات و المعاشات وصيانة الطرق أما عندما تصرف النفقة لظروف غير عادية تنتهي بزوالها فهو إنفاق غير عادي مثل الحروب و الكوارث و الزلازل و غيرها .
- التقسيم على أساس طبيعة الهيئة التي تقوم بالإنفاق عندما تقوم الدولة بالإنفاق على مرافق يعم نفعها مثل الأمن و الدفاع و القضاء فهذا يسمى إنفاق قوميا أما عندما يكون الانفاق على سكان إقليم معين كمرافق الماء والغاز و الكهرباء فهذا يسمى إنفاقا محليا .
- التقسيم تبعا لطبيعة الهدف من الإنفاق :عندما يكون الهدف من الإنفاق على مرافق إشباع حاجات عامة للمجتمع فهذا يسمى إنفاق التخصيص أما عندما يكون الهدف هو إعادة توزيع الدخل فهذا يسمى إنفاقا توزيعيا و حينما يكون الهدف تحقيق استقرار الاقتصاد فهذا يسمى إنفاقا استقراريا .

٢. تقسيم النفقات العامة التي تستند إلى معايير اقتصادية : ينقسم الانفاق العام تبعا لاستخدام القوة الشرائية إلى النفقات حقيقية و نفقات تحويلية، فالنفقات الحقيقية تتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية حيث ينتج عنها تقسيم النفقات العامة **تبعا لعلاقتها بالناتج القومي و الدخل القومي إلى** :

- **نفقات إيجابية :** و هي التي يطلق عليها نفقات الانتاج و تتضمن المبالغ التي تنفقها الدولة في سبيل إنتاج السلع و الخدمات التي تعود بالنفع على المجتمع و مثالها نفقات تسيير المرافق العامة كالقضاء و التعليم .
- **النفقات السلبية :** و هي تلك المبالغ التي تقتطع من الناتج القومي مثل النفقات العسكرية و نفقات خدمة الدين الخارجي .
- **النفقات المحايدة :** و هي التي لا تؤثر على مقدار الثروة القومية و لا على مستوى الناتج القومي و الدخل القومي مثل النفقات الاجتماعية و الاعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات الانتاجية .

٣. تقسيم النفقة وفقا لعلاقتها باقتصاد السوق :

- نفقات عامة لا علاقة لها بالنظام الاقتصادي و هي تلك المبالغ اللازمة لوجود الدولة و مثالها نفقات الدفاع الخارجي و العلاقات الخارجية .
- نفقات عامة تلزم لوجود اقتصاد السوق ، مثل نفقات القضاء والشرطة فهما يساعدان على حماية سلطة الحكومة و يحميان أرواح الأفراد و ممتلكاتهم و يضمنان استقرار التعامل في السوق .
- نفقات عامة تكمل اقتصاد السوق ، و هذه تهدف إلى إشباع الحاجات التي كان يمكن للنشاط الخاص أن يشبعها ، و لكنه لا يقدم عليها نظرا لكثرة تكاليفها أو لأنها لا تدر ربحا يتناسب مع تكلفتها ، مثل النفقات على مشروعات استصلاح الأراضي و غرس الغابات و مد خطوط السكك الحديدية .
- نفقات تمثل تصحيحا لأوضاع اقتصاد السوق ، مثل نفقات مرفق التعليم و الصحة .

٢ـ ظاهرة تزايد النفقة العامة :

أصبحت ظاهرة زيادة النفقة العامة من أكثر الظواهر بروزا في المالية الحديثة و ذلك بعد التطور الذي لحق بدور الدولة ، حارسة ، متدخلة ، منتجة.ـ ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى عدة أسباب منها الظاهرية و منها الحقيقية و نجملها **فيما يلي :**

أ) الأسباب الظاهرية :

- انخفاض القوة الشرائية للنقود : يقصد بانخفاض القوة الشرائية للنقود هو انخفاض قوة النقود و انخفاض وحدة النقد على السلع و الخدمات و هذا يرجع بدوره إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار ، مما يترتب عليه زيادة في النفقات لا يقابلها زيادة في السلع و الخدمات .
- زيادة عدد السكان أو اتساع مساحة الاقليم : قد يكون سبب ازدياد النفقات العامة زيادة عدد السكان أو ازدياد مساحة الاقليم و من ثم زيادة الخدمات التي تؤدي للمواطنين كزيادة عدد المدارس و المستشفيات و غيرها .
- تغير الفن المالي : قد يكون من أسباب زيادة النفقات العامة التغيير الذي يطرأ على الموازنة العامة للدولة كان تختلف طريقة إعدادها ـ كان كان يدرج بها صافي الايرادات و النفقات ثم صار يدرج بها كافة المصروفات أو أن تختلف المدة كان تزيد أو تقل .

ب) الأسباب الحقيقية :

بعد أن استعرضنا أهم الأسباب الظاهرية للإنفاق العام نتناول أهم الأسباب الحقيقية التي تؤثر على زيادة الإنفاق العام **و هي :**

- الأسباب الإقتصادية : و من أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤثر في زيادة النفقة العامة **ما يلي :**

– زيادة الدخل القومي لا شك أن نمو الدخل القومي للدولة يساعدها على فرض الضرائب على مواطنيها دون تضرر منهم، و نمو الدولة الاقتصادي يفرض عليها من النفقات ما تستطيع أن تواجه بها التزاماتها بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي.

- التوسع في إنشاء المشروعات العامة أدت رغبة الدولة في الحصول على موارد إضافية لتمويل الخزانة العامة ، أو لرغبتها في محاربة الاحتكارات الرأسمالية أو بناء المشروعات الضخمة العملاقة التي لا يستطيع أن يقوم بها النشاط الخاص إلى زيادة نفقاتها العامة .

- منح إعانات للمشروعات الوطنية و ذلك حتى تستطيع تلك المشروعات منافسة المنتجات الأجنبية ، أو منحها للصمود أمام منافسة تلك المنتجات في الأسواق الوطنية ، أو يهدف تغطية العجز الذي قد يعترض طريقة سير هذه المشروعات معالجة أثار الدورات الاقتصادية في أوقات الرخاء تزداد إيرادات الدولة فيمكنها بالتالي أن تزيد من نفقاتها ، أما في أوقات الكساد فتقل إيرادات الدولة و لكن من الصعب على الدولة أن تقل من نفقاتها بدرجة كبيرة ، بل تمد الدولة يد العون للعاطلين و غيرهم للتخفيف من أثار الركود الاقتصادي .

- **الأسباب الاجتماعية** : ترتب على تغيير الفلسفة العامة للدولة و نموها الاقتصادي و اتجاهاتها نحو التنمية الاقتصادية و إنشائها للمشروعات العملاقة و اتجاهها نحو التصنيع أن تترتب عليه من الناحية الاجتماعية هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدن ، و إنشاء مجتمعات صناعية كبيرة، يلزم لها توفير الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة و الثقافة ، و منح الاعانات للمسنين و العجزة و الفقراء و الأرامل و غيرها من النفقات الاجتماعية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة .
- **الأسباب المالية** : من الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة سهولة اقتراض الدول من الأفراد أو من دولة مماثلة ، و ذلك للقيام بالإنفاق العام ، مما يترتب على هذه القروض من الفوائد و الاقساط من زيادة النفقات العامة ، كذلك مما يساعد على زيادة الانفاق العام وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي فيغرى الحكومة على التوسع في الانفاق ، كما يترتب أيضا على عدم مراعاة بعض القواعد المالية كقاعدة وحدة الميزانية إلى زيادة الانفاق العام .
- **الأسباب الادارية :** أدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أن تشعبت وظائفها و ازداد بالتالي عدد الموظفين القائمين بذلك ، مما تترتب عليه زيادة النفقات العامة التي تلزم لمرتباتهم.

الفصل الثاني عشر
التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي

المحور الإقتصادي: *ECONOMIC AXIS*

إن الإقتصاد، فإنه يهتم باستغلال الموارد البشرية والطبيعية استغلالاً أمثل بقصد زيادة رفاه المجتمع وإشباع حاجاته إلى أقصى حد والقضاء على الفقر واستثمار الموارد الإنتاجية النادرة بأقل كلفة، مع تعظيم النمو لهذه الموارد وزيادتها، حتى يتمكن المجتمع من إنتاج المزيد من السلع والخدمات اللازمة للمجتمع.

ويشتمل على العناصر الآتية:

١- الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من خلال دراسة مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي وهي من المؤشرات المعتمدة لدى صندوق النقد العربي خلال العقد من ١٩٩٤ لغاية ٢٠٠٤ **ما يأتي:-**

أ – إن الناتج الإجمالي لمجموع الدول العربية قد تضاعف خلال تلك المدة إذ أصبح ٨٦٩.٣٨٠.٧ مليون دولار في ٢٠٠٤ بعد أن كان ٤١٧.٧٢٢.٦ مليون دولار في العام ١٩٩٤.

وفي أدناه كشف بالناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الصادرة من جامعة الدول العربية /صندوق النقد العربي / تقرير ٢٠٠٤:

ب - إن السعودية لا تحتل المرتبة الأولى فقط، وإنما تشكل حوالي ثلث الناتج العربي على مر تلك المدة إذ بلغت ٢٥٠.٥٥٨.٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤.

ج _ إن موريتانيا والصومال ليست فقط أقل الدول العربية في معدل الناتج المحلي وإنما تشكل أرقاماً ضعيفة جداً قياساً بالدول الأخرى الأقل إنتاجاً، إذ تبلغ أكثر من مليون واحد بقليل .

د - تشكل البحرين والأردن واليمن أقل الدول الأخرى في ناتجها المحلي وتبلغ ١١.٠٦٦.٥ و١١.٥١٤.٤ و١٢،٩٠٨،٠ مليون دولار على التوالي على الرغم من مضاعفة الناتج خلال العقد المذكور .

٢- معدل النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ من كشف معدلات النموالسنوية للناتج المحلي الإجمالي ما يأتي:

أ- إن العراق الذي بلغت نسبة النمو السنوية ٦٩.٣% بينما بلغت الإمارات والكويت بالمرتبتين الثانية والثالثة بمعدلين ٢٣.٧٧١ و٢١.٠٦٧ دولاراً على التوالي.

ب– يبلغ أدنى معدل حوالي خمسمائة دولار سنوياً لكل من موريتانيا واليمن والسودان، بينما يتراوح كل من مصر وسوريا والمغرب والعراق معدلاتها لأكثر من ألف دولار سنوياً خلال العام ٢٠٠٤.وهذا مؤشر مهم لأسلوب توزيع الدخل ليس على المستوى المحلي للأقطار العربية بل لمجموع الوطن العربي الذي يعكس حالة من دراسات الاقتصاد القومي وكذلك يحمل أسباب رفض بعض الدول العربية عملية التكامل الاقتصادي العربي نتيجة التفاوتات الكبيرة في الموارد البشرية والطبيعية وكذلك عدد السكان ونسبة النمو لكل بلد عربي.

وأدناه كشف بمتوسط دخل الفرد العربي للبلدان العربية حسب إحصائيات صندوق النقد العربي للعام ٢٠٠٤

مجموع الإيرادات والنفقات الحكومية:

بلغت مجموع النفقات الحكومية الإجمالية في موازنات الدول العربية ٢٤٢.٠٩٣.٠ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٤ بينما بلغت الإيرادات ٢٧٦.٤٣٦.٠ مليون دولار للسنة نفسها، وتبلغ السعودية أعلى معدل في الإيرادات والنفقات بين مجموع الدول العربية حيث تبلغ إيراداتها ١٠٤.٦١١ مليون دولار ونفقاتها ٧٦.٥٣ مليون دولار لسنة البحث ٢٠٠٤ أي ما يعادل ١.٣٦٨ إيرادات/النفقات وهو معدل مقبول جداً اقتصادياً. أما باقي البلدان العربية فإنها تأتي من ثلث الأرقام السعودية فما دون إلى أن تصل إلى أدنى مستوياتها في موريتانيا والبحرين ولبنان ومستويات أعلى من الأدنى وأقل من المتوسط كما في الأردن والسودان وسوريا وليبيا واليمن.

والكشفان التاليان يبين أن بوضوح تلك الأرقام بملايين الدولارات حسب الإحصائيات من صندوق النقد العربي للسنوات من ١٩٩٤ لغاية ٢٠٠٤:

٣- الفائض أو العجز الكلي:

من خلال المقارنات من الكشفين السابقين يمكن استنتاج الأرقام الواردة بالكشف أدناه، وذلك من خلال المقارنات بين إيرادات ونفقات الموازنة الحكومية لكل دولة إذ يتضح أن دول الفائض تتمثل بالسعودية بمقدار ٢٨.٥٥٨ مليون دولار بينما تليها الجزائر بمقدار ٧.١٤٤ مليون دولار، وأما دول العجز فان مصر تتصدر الدول العربية بمقدار ٤.٦٣٨ مليون دولار تليها لبنان والمغرب.

٤- الاحتياطيات الدولية الرسمية من الذهب:

يتضح من كشف الاحتياطيات الدولية الرسمية للدول العربية من الذهب، أن الملاءة المالية لكل دولة يعتمد على مدى اتباعها قاعدة الذهب في التعامل ومدى الملاءة النقدية التي يقابلها كمية الذهب وفقاً للنظرية المذكورة، علماً بان وحدة الكميات بمليون أوقية، وكما يأتي:

إن لبنان تمتلك احتياطياً ثابتاً من الذهب منذ العام ١٩٩٤ والبالغ ٩،٢٢ مليون أوقية وهو أعلى كمية في الوطن العربي تليها الجزائر بكمية ٥.٥٨ مليون أوقية ثم ليبيا فالسعودية بكميات متساوية تقريبا والبالغة ٤.٦٠ مليون أوقية، أما موريتانيا واليمن فإن احتياطيهما لا يشكل شيئاً بالنسبة لكل الدول العربية بل هما أقل الدول امتلاكاً للاحتياطي من الذهب. وفي أدناه الكشف المعتمد من صندوق النقد العربي للعام ٢٠٠٤.

الصادرات والواردات:

أما كشفا الصادرات والواردات التي تعتمد **على مدى إمكانيات الدول العربية من تصدير النفط بالدرجة الأساس فإن ترتيب** الدول العربية، فتأتي السعودية بالمرتبة الأولى وأما مجمل الدول الأخرى التي لديها موقف إيجابي بين الصادرات والواردات فهي، الجزائر والعراق والإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن، وأما الدول التي تزيد وارداتها عن صادراتها فهي، الأردن وتونس والسودان وسوريا ولبنان ومصر والمغرب فالأكثر فجوة بين الصادرات والوردات وهي، موريتانيا والصومال.وفي أدناه الكشفان الصادران من صندوق النقد العربي حيث يبينان ذلك بوضوح:

المحور السياسي:*POLITICAL AXIS*

يُعد الوطن العربي من الدول التي بدأت بها دراسات الاقتصاد السياسي مؤخراً كفلسفات وأفكار منفصلة عمّا سبقها من دراسات وأفكار عولمية، لذا سيركز هذا المحور على بيان السياسات العربية والتعرف على المسائل الجدلية في عملية صنع القرار العربي وطبيعة الزعامة التي تعتبر الوصية على مصالح الشعب وإطلالة تلك الفلسفات السياسية على محاور التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية العربية.

مبدئياً يجب أن نعرف أن ليس ثمة نموذج سياسي للدول العربية تجسده دولة عربية معينة ومثل ذلك الحال في الاقتصاد العربي، لذا يجب علينا من الناحية المنهجية أن نكون حذرين من تعميم أي وصف أوتجربة وحتى فيما يتعلق بالمعرفة والأفكار الخاصة بالوطن العربي، أن الدراسات خلال القرن الماضي افترضت تجانساً بين بلدان الوطن العربي، وهي محقة إذا حسبت التقارب التاريخي ووحدة اللغة والتراث والدين، لكن إذا ما اقتربنا من واقع اليوم السياسي المتمثل بعدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربية وعدم وجود تشريعات قومية نافذة اقتصادية وسياسية مما أدى ذلك إلى حالة من التخوف والتحسب بين الدول العربية علاوة على وجود التأثيرات الخارجية ومنها التبعية السياسية.

وبنظرة تأريخية سريعة للدول العربية قبل أن تتكون لها كياناتها المعاصرة حيث كانت تابعة إلى الدولة العثمانية من الناحية الشكلية حتى دخول الاستعمار إلى بعض الدول العربية، مثل الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٥م واحتلال الانكليز لليمن عام ١٨٣٩ وقيام الحمايات الاستعمارية البريطانية والفرنسية على عدد آخر من البلدان العربية، حيث أقدمت السلطات الإنكليزية على عقد اتفاقيات مع عدد من مشايخ وسلاطين وأمراء الجنوب والخليج العربي حتى بداية القرن العشرين، وفرضت فرنسا معاهدة حماية مع تونس عام ١٨٨١ ومع المغرب عام ١٩١٢ ودخل السودان تحت الحكم الثنائي الانكليزي المصري عام ١٨٩٩ واحتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١٣.

وبعد الحرب العالمية الأولى لم يبق تحت السيطرة العثمانية سوى سوريا والعراق والحجاز وبعض أجزاء شمال اليمن إذ احتل الإنكليز مصر للمرة الثانية عام ١٩١٩ وقد أطبق الإنكليز والفرنسيون والإيطاليون على الأغلبية الساحقة للوطن العربي، وإجمالاً استغرقت السيطرة الاستعمارية على الوطن العربي مائة وعشرين عاماً (١٧٩٧-١٩٢٠) إذ أن اكتمال الدولة العربية ورسم حدودها استغرق ما لا يقل عن نصف قرن ابتداءً من العام ١٩٢٠ زامن هذا التشكيل الارتباط بالانتداب أو الاتفاقيات المقيدة لسيادتها مع الدولتين الاستعماريتين المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى بريطانيا وفرنسا، فمثلاً استمر من العام ١٩٢١ إلى العام ١٩٣٩ في العراق ومن العام ١٩٢٢ إلى العام ١٩٣٦ في مصر وفلسطين ومن العام ١٩٢٢ إلى العام ١٩٤٧ في الأردن ومن العام ١٩٢٣الى العام ١٩٤٥ في سوريا ولبنان وأما البلدان العربية الأخرى فإنها استقلت بأوقات متفاوتة فليبيا في العام ١٩٥١ وتونس والمغرب في العام ١٩٥٦ والسودان في العام نفسه والكويت والجزائرفي العام ١٩٦٢ واليمن الجنوبي في العام ١٩٦٧ والإمارات وقطر والبحرين وعمان في العام ١٩٧١.

ونبين فيما يأتي مسيرة تطور أنظمة الحكم في الدول العربية:

١- ابتداء التأثر بالنظم الأوربية، بمحاولات الدولة العثمانية لبعض النصوص التشريعية، بالتأثر بتشريعات فرنسا وألمانيا خاصة بعد صدور دستور الدولة العثمانية عام ١٨٣٩.

٢- بزوغ الثورة العربية الكبرى نتيجة الحركة القومية العربية في إطار الصراع الذي عانت منه الإمبراطورية العثمانية، فطالبت بقيام الدولة العربية، التي تكونت آنذاك، بسن أحكام دستورية ذات نظام ملكي في كل من سوريا عام ١٩٢٠ وفلسطين عام ١٩٢١ ومصر عام ١٩٢٣ والعراق عام ١٩٢٥ وشرق الأردن عام ١٩٢٨ وعدد من القوانين في بلدان شبه الجزيرة العربية، وهي بلدان كانت على علاقة خاصة بالمملكة المتحدة أو تحت سيطرتها، وقامت دول أخرى ذات نظام جمهوري بسن قوانين جمهورية مثل قوانين دول دمشق، حلب، جبال الدروز، العلويين، اتحاد دول سوريا المستقلة، الدولة السورية، الدولة اللبنانية تحت الانتداب الفرنسي.

٣- كانت البلدان العربية، تونس والمغرب وسوريا ولبنان تستلهم النصوص التشريعية الفرنسية، وتطبقها بصورة مباشرة الجزائر، وبالمقابل كان الدستور المصري مختلطاً بين النظامين البرلماني والرئاسي بعد قيام النظام الجمهوري المأخوذ جزء منه من الدستور البلجيكي، ومثلما أثر الدستوران السوري والمصري في التشريعات الدستورية في العراق والأردن والكويت والبحرين وسلطنة لحج، استلهم الدستور السوداني عدا دستور ١٩٧٣ ودستوري ١٩٩٨ و٢٠٠٥ من التشريع الإنكليزي مع الأخذ بنظام الحكم الجمهوري.

٤- نرى في بداية التشريع الدستوري العربي أن هناك محاولات ليبرالية، إلا أنها لم تؤتِ ثمارها لحين دخول عهد الثورات والحركات التصحيحية والانقلابات المضادة، واختلفت الأحكام الدستورية العربية خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وصدرت أحكام مؤقتة وغير مؤقتة اتسمت بالتقلب وحاولت القيادات السياسية في كل البلدان العربية ذات النظام الجمهوري الأخذ بمبادئ شتى، اتخذت الأغلبية نظام الحزب الحاكم الوحيد دون أن تتقيد بالأنظمة الدستورية التقليدية عدا لبنان (برلمانية) أو رئاسية في حين تدرجت الدول العربية ذات النظام الملكي في النظام الدستوري الحديث وقامت المملكة المغربية على النظام المزيج في ظل التعددية السياسية لبناء الدولة الاشتراكية والتي تستطيع التحكم بالغايات المهمة للمجتمع فقد اكتسبت تسمية "" العالم الثاني""، أما باقي الدول فقد أطلق عليها ""العالم النامي"" أو ""العالم الثالث"" الذي يكون الوطن العربي محور دراستنا جزءاً منه.

وبمرور الزمن وجدت الدول في العالمين الأول والثاني نفسها في تقدم مستمر وتخصص معروف وإنتاج كبير فيما بدأت الرسمآلية بالنمو السريع وتجديد نفسها بعد أن أنجزت المهام العلمية والفكرية والتقنية الرأسمآلية حتى بلورت ما يُسمى الان بـ(العولمة) تحت مسميات كثيرة منها الثورة العلمية، والعالم قرية صغيرة، وبناء منظومات عالمية في الاتصالات وغيرها، كذلك حدثت تحولات كبيرة في شرق أوربا، بينما بقيت دول العالم الثالث النامية تحت تأثير صعود العالم على أكتافها تحلم بالتنمية وهذه هي مشكلتنا الحقيقية، ليس بسبب المنظرين ولكن بسبب المنفذين والمتنفذين وهذا هو أيضاً سبب تقاطعنا مع العالم الأول.

إن مفكري العالم الثالث لعبوا دوراً مهما في التنبيه لما حولهم من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأبرزوا في نصائحهم انعكاسات الإثار السلبية للتخلف وما يعنيه من الفشل من الاستفادة الكاملة من موارد بلدانهم بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية وبينوا في كثير من كتاباتهم المقارنة الحقيقية بينهم وبين الدول المتقدمة، كما بينوا طرق الخلاص من التخلف أو تخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه بينوا ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية قبل اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية والسياسية.

التنمية الاقتصادية : ***ECONOMIC DEVELOPMENT***

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بدأية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ووجدت من المفيد أولاً أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والإستمرار بها **وهو:**

(عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحمأية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب).

هناك تفسيرات أخرى لمسيرة التنمية الاقتصادية فهناك من يقول إنها معنية ومهتمة بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة، كما إنها تهتم أيضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، لان هذا ضروري لأدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة ومن ثم فان اقتصاديات التنمية هي أعم وأشمل بكثير من اقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتى من الاقتصاد السياسي لأنها يجب أن تركز وتغطي كل المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية، وهذا يتطلب دوراً حكومياً كبيراً مع توافر درجة عآلية من التنسيق في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وفي ضوء التغييرات التي شهدها العالم في مختلف المجالات وخصوصاً العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والثقافية والبيئية علاوة على الاقتصادية والسياسية جعلت العالم يتأثر سريعاً بين أجزائه وأقاليمه ودوله وشعوبه بكل ما يجري وفي أي مكان ولهذه التغييرات والتحولات انعكاسات أيجابية وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول النامية ، ومنها الدول العربية إلامر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من الإيجابيات التي أفرزتها هذه المتغيرات والتقليل من المخاطر إلى حد كبير.

لذا فإن النظرة المستقبلية للتنمية تستدعي فهم هذه التحولات والتغييرات التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة وليس في البلدان النامية فحسب.

مفاهيم أخرى للتنمية :

- إن مصطلح التنمية عموماً سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور (كيم) إلاستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية (لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي

فمصطلح –مجتمع نامٍ – مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية. ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك فالاقتصاد أو المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وكذلك قد تتغير المؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسي ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وبالتالي فالتنمية المجتمعية هي التنمية والتغييرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية).

- يُعَد علم اقتصاد التنمية فرعاً مستقلاً وغاية الأهمية كامتداد للاقتصاديات التقليدية أو بالنسبة للاقتصاد السياسي، فبينما تنبع أهميته أيضاً من دوره
  في التخصيص الإمثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المستمر والمتزايد للناتج الكلي عبر الزمن، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضاً وبصفة أساسية على الآليات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا بد منها لإدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الفقراء في دول العالم الثالث
  .

يمكن لدارس اقتصاديات التنمية أن يفهم القضايا الحرجة التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة فلسفة التنمية الاقتصادية، ويمكن القول بأن الدارس يتساءل عما إذا تجيب التنمية الاقتصادية عن الإسئلة النظرية التي يتم تدأولها من خلال دراسة هذا البحث، **والذي سنجد الاجابات من خلال فصول هذا البحث ومن تلك المحاور**:

١- إن مستقبل الدول العربية في العقود القادمة يتعلق بشكل أساسي بأدائها الاقتصادي.
٢- إن اندماج الاقتصاديات العربية تحت مظلة كيانات اقتصادية قوية يمكنها من مواجهة تحديات العولمـــة.
٣- هل تؤيد مشروع التكامل الاقتصادي العربي رغم عدم الاستقرار السياسي؟
٤- الى أي مدى تعتقد أن البيئة السياسية مؤثرة في التنمية الاقتصادية العربية.
٥- الاستقلال الاقتصادي مترابط مع الاستقلال السياسي.
٦- من أسباب التخلف عدم وجود نظريات اقتصادية من داخل المجتمع العربي.
٧- ضعف التخطيط التنموي الاقتصادي والإنساني.
٨- البطالة من أخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الوطن العربي.
٩- البنيان الاجتماعي العربي له التأثير الرئيس في وضع السياسات الاقتصادية.
١٠-إن انتهاج السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي تزيد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.
١١- التشديد على تنمية القطاعات الستراتيجية ومجموعة الشركات الستراتيجية والتعاون الإقليمي يعزز القدرة على التنمية الاقتصادية.
١٢-أهمية وضع خطة شاملة وواضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات مدعومة من القيادة السياسية العليا.
١٣- إن البحث والتطوير العلميين كفيلان بحل المشكلات التي تواجه الوطن العربي إذا ما اقترنت بدعم البيئة السياسية.
١٤- إن المشروع الأمريكي للشراكة الشرق أوسطية مبني على أغراض ودوافع سياسية واقتصادية وثقافية ستساهم في زيادة تشتت الوطن العربي.

١٥- إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن فشل إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال إمكاناتها المتاحة من ثروات طبيعية وزراعيـة وتجاريـة واستثمارية.
١٦- أن إرادة الفلسفات السياسية للدول العربية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعأوني اقتصـادي عربي مما يضعف عملية التنمية.
١٧- ضعف فلسفة الفكر الاقتصادي الذي يحدد الإطـار القـانوني والتشريعي التـي تحكم أصـول وقواعد السياسات الاقتصادية.
١٨- مخاطر عدم الاستقرار السياسي والميل لتغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية وضعف العلاقات العربيـة البينيـة وغيـاب الديمقراطيـــة، أدى إلـى ضـعف الثقــة بـين الـدول العربيـة وخلـق حالـة مـن التخـوف والتحسـب، فضـلاً عـن التـأثيرات الخارجيـة التـي منعـت البعض من أن تكون سيدة قرارها.

إن الإجابة قد تكون معقدة وغاية في الصعوبة لكنها ضرورية للحصول على فهم منظم للمشـاكل الاقتصـادية الهامـة التـي تواجـه البلـدان العربيـة ومـن خلالهـا يمكـن وضـع التحلـيلات والاستنتاجات الرئيسـة خاصـة وان كثيـراً مـن البلـدان العربيـة تشـترك فـي كثيـر مـن الحـالات مـع مشاكل الدول النامية الأخرى، لذا فإننا يجب أن نخرج من بعض النظريـات التقليديـة إلـى مـداخل حديثة يمكن من خلالها فهم تلك القضايا الشائكة في التنمية الاقتصادية.

أثر النظم الاجتماعية في عملية التنمية: *The impact of Social systems in the development process*

إن النظم الاقتصـادية فـي الـدول الناميـة ومنهـا الـدول العربيـة يجـب النظـر إليهـا مـن خـلال تحليلها داخلياً في إطار النظام الإجتماعي للدولـة، وأيضـاً من خـلال التطـورات العالميـة والتـأثيرات الإقليمية، والنظـام الإجتماعي يمكن النظر إليه على أنه يشمل العلاقات المتبادلـة والمتداخلـة بـين مـا يسمى بالعناصـر الاقتصـادية وغيـر الاقتصـادية وهـي تحـوي الاتجاهـات الخاصـة بالحيـاة والعمـل والسلطة والبيروقراطية العامة والخاصة والهياكل الإداريـة والقانونيـة والأنمـاط الأسـرية والعقائديـة والتقاليد الثقافيــة ونظم ملكية الأراضي ودرجة شعور الناس وأهميتهم بتحقيق الأنشطة والقـرارات المرتبطة بالتنمية.

وعلى حد تعبير المفكر الآندنوسي (سويرجايتوكو) الرئيس السابق لجامعة الأمم المتحدة فـي طوكيو: (ان نظرة للخلف عبر عدة سنين، فإنه يتضح لنا الان بوضوح أنـه فـي ظـل انشـغالنا بـالنمو ومراحله ومع تـوافر المهـارات ورؤوس الأمـوال فـان منظـري التنميـة قد أبـدوا اهتمامـاً غيـر كـافٍ بالمشاكل الهيكلية والمؤسسية ولتقويــة القوى الدينية والثقافية والتاريخية في عملية التنميـــة).

أهمية التنمية الاقتصادية: *The importance of economic*

من خلال ما تقدم نرى أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حيـاة الفـرد الاجتماعيـة **يمكـن أن نلخص منها ما يلي:**

١- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
٢- توفير فرص عمل للمواطنين.
٣- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
٤- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.

٥- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
٦- تسديد ديون الدولة.
٧- تحقيق الأمن القومي.

إن من أهم مراحل التنميـــة الاقتصادية هو ((التخطيط)) لذا سنقوم بشرح بعض النظريات الخاصة بمتطلبات التنمية خاصة في البلدان العربية.

عمليـــة التخطيــــط: ***The planning process***

هناك الكثير من أساليب التخطيط لعملية التنمية وهناك مشتركات كثيرة في عملية التخطيط في البلدان الناميـــة، إلا أننا وجدنا أن ***Tony Kiuick*** **قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط:**

١- يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتنمية المستقبلية الاقتصادية.
٢- تضع خطة التنمية استراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة.
٣- تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزياً ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الستراتيجية وتحقيق الأهداف وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بشان القرارات اليومية.
٤- تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي.
٥- لضمان الأمثلية والاتساق تستخدم الخطة نموذجاً للاقتصاد الكلي بقصد دعم الإسقاطات التي تتعلق بالأداء المستقبلي لاقتصاد الدولة.
٦- في المعتاد، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة ولتكن خمس سنوات مثلاً، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية.

أما مراحل التخطيط كما يراها توني كويك فهي:

- نماذج النمو الإجمالي، وتتضمن تقديرات اقتصادية كلية للتغييرات المخططة أو المطلوبة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.
- نماذج المدخلات/ المخرجات، متعددة القطاعات والتي تتحقق من اتساق المتغيرات الخاصة بالإنتاج والموارد والتوظيف والنقد الأجنبي لمجموعة معينة من الأهداف الخاصة بالطلب النهائي وبما يضمن التنسيق بين تدفقات الناتج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.
- وأخيراً وربما هو الأكثر أهمية أن تتضمن الخطة مشروعات استثمارية محددة داخل كل قطاع باستخدام أسلوب تقييم المشروعات والتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد، أن مراحل التخطيط الثلاث (الكلي والقطاعي والمشروع) تشكل الأدوات الفكريـــة المتاحة أمام سلطات التخطيط .

خصائص الدول النامية: ***The characteristics of the developing*** *countries*

وهي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض وتسمى أيضاً دول العالم الثالث كما ورد سابقاً:

١- الخصائص الاجتماعية *Social characteristics*

- انتشار الأمية.
- انخفاض المستوى الصحي.
- إرتفاع معدل الوفيات
- إرتفاع معدل المواليد.
- عمل الأطفال.
- غياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.

٢-الخصائص السياسية الديكتاتورية: *Political* ***characteristics***

التبعية للخارج.

- عدم الاستقرار السياسي.
- سيطرة فئة على الحكم.
- الاقتصاد المزدوج.

٣-الخصائص الإدارية. *Management characteristics*

- الفساد الإداري.
- الوقت الضائع.
- نقص التنسيق.
- نقص في القيادات.
- انتشار الواسطة والمحسوبية.

٤-الخصائص الاقتصادية: *Economic characteristics*

- ضعف الإنتاج الصناعي.
- دوام المديونية.
- انتشار البطالة.
- الاعتماد على الإنتاج الزراعي.
- قلة المدخرات.
- التفاوت في توزيع الدخل.
- انخفاض في متوسط الدخل.

مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية:
ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني إرتفاع النسبة المؤية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الإرتفاع الحقيقي للدخل القومي ***national income*** إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز

والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع.

ولغرض وصف المستوى الآنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات خطة ***Process***، الدخل القومي الحقيقي ***Real national income***، الأجل الطويل ***Long term*** فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية ***Productivity per capital*** بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

لا شك في أن هذه العملية شاقة لدرجة الخطورة فليس من السهل أحداث هكذا تغيير فالهياكل الاقتصادية تبدي مقاومة ضد أي تغيير، وكلما كان الاقتصاد أكثر تخلفاً كلما ازدادت قوة المقاومة والعكس صحيح.

وهكذا بالنسبة إلى الدخل القومي الحقيقي فإنه يجب أن يفهم على أنه مجموع ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات نهائية خلال مدة من الزمن (غالباً ما تكون سنة).

مَقيساً بالوحدات المادية وفي حال استخدام النقد مقياسا للدخل فإنه ينبغي احتساب معدلات التضخم.* كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل لذا وجب أن يكون إرتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لا يقاس ببضع سنين بل يجب أن يدوم لخمسة عشر عاماً في الأقل، والحقيقة أن الاستمرار بالتنمية الاقتصادية مشكلة تعاني منها البلدان الغنية والفقيرة لكن الأسراع في التنمية يعد الأهم بالنسبة للبلدان الفقيرة.

عناصر النمو الاقتصادي والتنمية: ***The elements of economic growth and development***

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر ستلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار **وهي:**

١- العمالة ***Employment***
٢- رأس المال ***Capital***
٣- الموارد الطبيعية ***Natural resources***
٤- الإدارة والتنظيم ***Administration and Management***
٥- التكنولوجيا ***Technology***

العمالة: أن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى أن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفوءة غير الماهرة أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة اجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصاً الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.

رأس المال: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة كماً ونوعاً بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، أن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الإدخار وهذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدة الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

الموارد الطبيعية: ويعد هذا العنصر مساعداً فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان ما زالت نامية.

الإدارة والتنظيم : يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع.

التكنولوجيا: أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فأ عناصر الإنتاج الأرض والعمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.

العالم والتنمية :

يمكن تصنيف العالم اقتصاديا من حيث إهتمام الدول بعملية التنمية إلى ما يأتي:

يشير تعبير العالم الأول إلى البلدان التي تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عالي لقسم كبير من مواطنيها وان يُعترف بهذا المستوى عالميا.

نظريات التنمية الاقتصادية:***Theories of Economic Development***

لابد من العروج على عدد من نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية، وقد تم اختيار عدد منها **وكما يأتي:**

١- نظرية آدم سمث:-

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية وان هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه **والتي تحمل سمات مهمة منها:**

أ- القانون الطبيعي: اعتقد آدم سمث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يَعُد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وان هناك يداً خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وان كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سمث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب- تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج- تراكم رأس المال يُعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- أن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وان التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و- يفترض آدم سمث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.

٢- نظرية ميل:

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، **ومن سماتها هي:**

أ- التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

ب- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فان الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

ج- أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

د- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

٣-النظرية الكلاسيكية:

إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي:

أ- سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي.

ب- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي.

ج- تحقيق قدر كافي من المدخرات.

د- ميل الأرباح للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة ويفسر سمث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

هـ- يعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهأية لعملية التراكم الرأسمالي لان تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر وتوقف تركم رأس المال ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر سميث ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

٤-نظرية شومبيتر:

تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ(التدفق النقدي) ومما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شئ جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

٥- النظرية الكنزية:

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي **والأدوات الكنزية هي:**

أ- الطلب الفعال: فان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفأية الحدية لرأس المال.

ج- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

د- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

٦- نظرية روستو:

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الإنطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة أخيرة وهي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن

وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.
أن ما طرحه روستو هو أقرب للسرد التاريخي من كونه نظرية تنموية لكنها بالتأكيد مفيدة لمن يريد أن يتطلع إلى مراحل بناء التنمية تاريخياً.

٧-نظرية لبنشتين:

يؤكد لبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأما الحوافز فإنها على نوعين، صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، وحوافز أيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والأخيرة هي التي تقود إلى التنمية .

٨- نظرية نيلسون:

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة، على وفق هذه النظرية، كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكوّن معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، **ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:**

- انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.
- ندرة الأراضي للقابلة للزراعة.
- عدم كفأية طرق الإنتاج.
- الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

٩- نظرية الدفعة القوية:-

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة والثاني دالة الطلب وأخيراً عرض الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

١٠- نظرية النمو المتوازن:

يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الأسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ومن روادها روزنشتين ورانجر وأرثر لويس.

١١- نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها (هيرشمان) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

إن استعرض أغلب النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان العربية، ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عالجت التنمية الاقتصادية وبإمكان المختصين اختيار ما هو أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية:

لم تكن هي نظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات آنفة الذكر، إلا أنها برأيي تمثل أوجهاً جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم والتغييرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالميـــة الثانيـــة ، حيث أن النظريات التنموية كانت تنظر إلى عملية التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى أواخر الستينات ، مما احتيجَ معه إلى وجود أفكار توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. وبناءً عليه وعلى وفق الأحداث التاريخية فان التنمية أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع.

ويمكن عرض الأوجه الخمسة الرئيسية كما يأتي: -

١. نظرية المراحل الخطيـــة.
٢. نظرية نماذج التغيير الهيكلي.
٣. نظرية ثورة التبعية الدوليـــة.
٤. نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة.
٥. نظرية النمو الحديثـــــة.

١- نظرية المراحل الخطيـــة: *The Linear- Stages Theory*

بعد الحرب العالمية الثانية أرادت الدول الفقيرة أن تباشر بشكل جدي في التغيير الاقتصادي، حيث لم تكن تتوافر لهم بسهولة أدوات ومفاهيم يتم من خلالها تحليل عملية النمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريفي ومجتمعات تتصف بالغياب لهياكل الاقتصاد الحديث. لكنهم اعتمدوا على الخبرات المكتسبة من خطة مارشال التي من خلالها تمكنت دول أوربا الممزقة نتيجة الحرب أن تعيد بناء اقتصادياتها في سنوات قليلة.

مراحل النمو لروستو:

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي ***Walt W. Rostow*** كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام ١٩٥٠ وحتى العام ١٩٦٠ وقد بين روستو أن الإنتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية **بوضعها داخل خمس مجموعات هي:**

- مرحلة المجتمع التقليدي ***The Traditional Society***
- مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق نحو النمو المستدام ***The precondition for Take-Off into Self-Sustaining growth***
- مرحلة الإنطلاق ***The Take-Off***
- مرحلة الاندفاع نحو النضج ***The drive to maturity***

• مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير

The of high mass consumption

إن هذه المراحل بمجموعها هي نظريـــة للنمو الاقتصادي وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام والدول المتخلفة التي ما زالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات.

مراحل النمو لهارد- دومار:

من المعروف أن إدامة أو استبدال المهلك من السلع الرأسمالية يحتاج إلى ادخار جزء من الدخل القومي لكي يقوم بإضافات استثمارية جديدة إلى رأس المال، فإذا افترضنا بعض العلاقات المباشرة بين حجم رصيد رأس المال الكلي K والناتج القومي الإجمالي Yعلى سبيل المثال وإذا كان من الضروري لإنتاج ما يعادل ١$ أن نقوم باستثمار ٣$ فان ذلك يعني أن إضافة صافية إلى رصيد رأس المال في شكل استثمار جديد سوف تؤدي إلى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي GNP.

ويفترض ميشيل تودار ولتسهيل مثال تطبيقي لنظرية هارد دومار أن معامل رأس المال/ الناتج تكون تقريباً ١/٣، وهي معروفة اقتصادياً، وعرفنا معدل رأس المال الناتج بـK وافترضنا أن معدل الادخار القومي S يكون ثابتاً عند نسبة من الناتج القومي تعادل ٦% والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي، نستطيع الان وضع نموج بسيط للنمو الاقتصادي:

١- الادخار Sيكون نسبة S من الدخل القومي Y وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة الآتية: S=sY

٢- الاستثمار I يعرف بأنه التغيير في رصيد رأس المال K ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال ^K **على النحو الآتي**:

I = ^K

لأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقاً لمعامل رأس المال /الناتج، فان K تكون:

Or K= ^K/^ Or Y/K=K

^K= K^Y

٣- أن الإخدار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار القومي I ويمكننا كتابة هذه المعادلة المتساوية **على النحو الآتي**:

I = S

ومن خلال المعادلات ١ يمكن أن نعرف S= sY، ومن المعادلتين ٢ و٣ يمكن أن نعرف أن: I= ^K = K^Y

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على النحو الآتي: S = SY= K^Y= ^K = I

أو ببساطة تكون كالآتي:

SY= K^Y بقسمة طرفي المعادلة على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة الآتية:
^Y/Y=S/Yيلاحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة ^Y/Y يشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في ال GNP (فهي تمثل تغييراً مئوياً في الـGNP).

إن المعادلة الأخيرة تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة هارود_ دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر أن معدل النمو في GNP(^Y/Y) يكون محدداً بالارتباط بين معدل الادخار القومي Sومعامل رأس المال/ الناتج K، وبشكل أكثر تحديداً فإنها تقول (إنه في غياب الحكومة فان معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار، كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من الـGNP زاد بالتالي الـGNP، ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال/ الناتج، فالإرتفاع في K سوف يؤدي إلى الانخفاض في GNP).

٢- نظرية نماذج التغيير الهيكلـــي:

تركز هذه النظريـة على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي **همـــا**:

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ (آرثر لويس).
- أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لـ (هوليس تشينري).

نظريـــة التنميـــة لـ آرثر لويـــس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من Juhn Fei &Gustave ranis ، أن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول .

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للأجور:

_ إنه ثابت.
_ إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو ٣٠% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازناً بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بأمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في أن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر ، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عآلية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

نظريـــة هوليس تشينري: *Hollis B. Chenery*

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكوميــة.
- حجم الدولـــــة.
- المصادر الطبيعيــة.
- أهداف الدولـــة.
- التكنولوجيــــا.
- رأس المال الخارجي
- التجارة الدوليـــة..

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن أخذه على هذه النظريــة ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو أستقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول أن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

٣- نظرية ثورة التبعيــة الدوليّــة:

نتيجــة الأنفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنيـــة وسيطرتها.

وفي هــذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدوليــة:

- نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة.
- نموذج المثال الكاذب.
- فرضيــة التنمية الثنائيــة.

التبعية الاستعماريــة الجديدة:

إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدماً) فان المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لان تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبــة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغييير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفأية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

نموذج المثال الكاذب:

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

فرضية التنمية الثنائيـــة:

ويفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:-

أ- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في أن واحد وفي مكان واحد، كان يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

ب- اتساع هذا التعأيش واستمراره ليس مرحلياً، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

ت- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع ، ومن خواصها أيضاً أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الآنتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

٤- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:

The Neoclassical Counterrevolution

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة والى عمليات الخصخصـــة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالـــم وهما البنك الدولـــي وصندوق النقد الدولـــي.

إن النظريـــة تقول :(بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث)، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال، ***Lord Peter Bauer, Deepak Lal, Harry Johnson, Bela Balassa***، أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال ، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي.

وهنا وجه اختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.

٥- نظريـــة النمــو الحديثــة: *The new Growth Theory*

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع أزدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول .

لذا فان نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي GNP الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن GNP بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وإرتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فان النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لـ(سولو) ويطلق عليه بواقي سولو، وبناءً عليه فان النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصادات المغلقة ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

نظريات التنمية ودول العالم الثالث: ***Theories of development and Third World countries***

يرى الباحث ، بعد استعرض عدد غير قليل من نظريات التنمية الاقتصادية في العالم، منها ما هو مصنف ضمن التراث العلمي الاقتصادي بالنظريات الكلاسيكية ومنها ما هو حديث ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى السنوات القريبة من هذا التاريخ، حيث وجدت أن لكل نظرية مظاهر قوة وضعف، وأن كل نظرية جاءت لتعالج عيوب النظرية السابقة، وليس من الممكن أن يكون هناك إجماع على تعميم نظرية ما لكل دول العالم بعيداً عن البنى الارتكازية والمؤسسية لكل دولة، بل إن الاختلافات في التنظير الكبير لموضوع التنمية يجعل من هذا الموضوع ذا أهمية خاصة وذا رؤية مثيرة وسبباً لزيادة البحث عما هو أفضل ولا إختلاف في ذلك.

ومما استطعنا أن نتلمسه من بعض النظريات التي صممت للتصدير سواء عن قصد أم غير ذلك أنها مضرة بمصلحة اقتصاديات الدول النامية، أو في الأقل هي أقرب للضرر بالنتائج لما يجب أن تكون عليه من مساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وهذا لا يعني نسف كل ما كتب من تنظير أو تجارب لأنشطة اقتصادية عالمية، ولكننا يمكن أن نتوصل إلى حقيقة إمكانية التعامل معها بعد أجراء التعديلات المناسبة التي تتلاءم والخصائص الاجتماعية والمؤسسية والهيكلية التي تتميز بها دول العالم الثالث، وهذا يعني أن في عملية التنمية لدول

العالم الثالث توازنات إنتاجية وسوقية وسعرية يجب الأخذ بها، إلى جانب التدخلات الحكومية التي يجب أن تسعى لتحقيق التوازن في عدالة التوزيع في المجالات كافة لإحداث نتائج اقتصادية واجتماعية تنموية، وأن تساهم الدولة والسوق الحرة في وضع الحلول المبدئية لمشاكل المجتمع كالفقر والنمو السكاني والتجارة الدولية والسياسة السعرية والعمالة والخصخصة والاستثمارات الخارجية وغيرها.

ومما يلاحظ على بعض النظريات أنها أعطت الدور الرئيس في التنمية إلى السوق الحرة ، ولم يكن للدولة أي دور في التخطيط لعملية النمو، وحيث أننا نرى أنه كلما كانت الدولة ممثلةً للإرادة الحقيقية المستقلة لإدارة سياسات البلد الاقتصادية كان بإمكانها تحقيق ستراتيجيات مهمة في طريق النمو الاقتصادي، إذ أن الدول النامية ومنها بلدان الوطن العربي تمتلك الأسباب الموضوعية في رسم السياسات الاقتصادية للنمو الاجتماعي والاقتصادي كالموارد البشرية والطبيعية والتخطيط الاقتصادي باستثناء دور الدولة وحيث أن إرادة الدولة التي ترى أن معالجة الفساد وعدم الكفاءة وإيجاد الحوافز الاقتصادية المناسبة وخصخصة بعض المشاريع الإنتاجية والخدمية واتباع سياسات سعرية لها أثرها المنظم لعملية التجارة الخارجية مع حماية المنتوج المحلي والتركيز على الصناعات التصديرية والترحيب بالمستثمرين وفقاً لما يضمن مصالح الدولة السيادية والاقتصادية، ستؤدي إلى توازن واستمرار في عملية النمو الاقتصادي، ولا بد من التذكير بنظرية المثال الكاذب الذي يضع الحلول المعقدة أو التي تقود إلى نتائج عكسية في دول العالم الثالث فيما لو اعتمدت هذه الدول على استيراد الخطط الاقتصادية الجاهزة من دول العالم الأول، ولنا من اقتصاديات الصين وماليزيا خير تجربة لما ذهبنا إليه (عندما استقلت الصين عام ١٩٤٩ كان الاقتصاد الصيني يعاني من الاضطراب بسبب الحرب والتضخم وكان من مهام الحكومة بناء النظام الاقتصادي العام وإزالة البطالة والمجاعات المنتشرة، وكان عدد سكانها آنذاك حوالي المليار نسمة، وثلثا أراضيها تعتبر جبلية وصحراوية، وعشرها فقط هو المزروع ، كان الاعتماد الرئيسي في البناء على التجربة السوفيتية سرعان ما تلاشت بسبب الخلافات السياسية، وتمكنت الدولة من الاعتماد على النفس وإعادة توجيه أكبر الاستثمارات الزراعية ، وبعد مدة من النمو أحدث السياسيون ثورة ثقافية، حيث تم حقن الاقتصاد بأيدلوجية محددة وهي مقاطعة المنتجات الأجنبية وفي العام ١٩٧٥ وضعت الحكومة خطة حتى العام ٢٠٠٠ لتصبح ذات قوة اقتصادية كبرى ، وعرفت هذه الخطة في حينها ببرامج التحديث، وكانت على أربع مراحل، وكانت مضامينها تركز على رفاهية المستهلك وزيادة الإنتاجية والاستقرار السياسي وتأكيد زيادة الدخل الشخصي وزيادة الاستهلاك، وإنتاج منتجات جديدة في ظل وجود نظام الحوافز، كما عمدت الحكومة إلى تخفيض دور الإدارة المركزية وجعلها مختلطة حيث عملت على وجود قانون تشريع الإصلاح الزراعي ، وخفضت عبء الضرائب على المشاريع غير الحكومية، وعملت على توفير تسهيلات الاتصال المباشر بين الصينيين والشركات التجارية الأجنبية، وكانت نتيجة هذه الإصلاحات المبنية على الخلط بين الاتجاه المركزي والمبادرة أن تكون الصين في الوقت الحاضر ذات المليار وثلاثمائة مليون نسمة لاعباً دولياً بارزاً في الصناعات، وخاصة تلك التي تركز على القوى العاملة، وتنتج المصانع الصينية الان ٧٠% من الالعاب والدمى في العالم و٦٠% من الدراجات الهوائية ونصف إنتاج العالم من الاحذية وثلث إنتاجه من الحقائب ، ويستحيل في العادة أن تجد منتجات غير صينية من هذه الاصناف على رفوف المتاجر في العالم ، ومع ذلك فليست الصناعات المتواضعة هي

الوحيدة التي تلعب بها الصين دوراً مهماً في العالم ، إذ إنها تنتج ربع الإنتاج العالمي من الغسالات وخمس إنتاجه من البرادات ونصف إنتاجه من الأفران وكل هذه المنتجات هي الجزء الأكثر نمواً في صادرات الصين، وأخيراً نقول أن إنتاج الصين لن يكون باتجاه التقدم أفقياً، ولا بد من التذكير بشعار ماوتسي تونغ "اتجه بشكل ملتو لكن اتجه للأمام بشكل صريح.

التخلف الإقتصادي *UNDERDEVELOPMENT*:

لا يوجد تعريف واحد للتخلف الاقتصادي يشمل كل ملامحه فالتعاريف تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها **ويقترح (سيمون كورنت) ثلاثة تعارف:**

١- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

٢- قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

٣- قد يعني أيضاً الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

ويوجد تعريف آخر للتخلف الاقتصادي مثل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين، ولكن هذا التعريف لا يعد دقيقاً للحكم على التخلف فبعض البلاد المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة.

أسباب التخلف الاقتصادي:

لكل حالة مسبباتها المباشرة وغير المباشرة التي تسهم في تثبيتها ولكي نكون أقرب للموضوع ارتأيت توزيع الأسباب **كما يأتي:**

➢ الأسباب المباشرة:

- محددات البيئة السياسية
- ضعف الإنتاج وعدم كفاءته
- وجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة
- ضعف الفن الإنتاجي وعدم إستخدام التكنولوجيا الحديثة
- سيادة الثقافات غير الاقتصادية
- إرتفاع نسبة الأمية
- الزيادة السكانية
- التخلف الاجتماعي

➢ الأسباب غير المباشرة:

- انخفاض الدخل القومي
- انخفاض حصة الفرد من الدخل القومي
- انخفاض كمية الإنتاج ونوعيته
- محدودية مستوى التعليم
- وجود ظاهرة عمل الأطفال
- البطالة بأنواعها المقنعة والموسمية

- الإنفاق البذخي
- تأخر المرأة في كثير من المجالات

أثر القطاعين العام والخاص في التنمية والتخلف:

Following the public and private sectors in development and underdevelopment

في المفهوم العام الذي ساد الفكر الاقتصادي لمدة طويلة كان يقصد بالقطاع العام قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة في حين يقصد بالقطاع الخاص قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد، حيث يتضح من التعريف أن الملكية هي المعيار السائد للتفريق بين القطاعين.

وعلى هذا الأساس هناك ثلاثة قطاعات تعمل في اقتصاديات معظم البلدان النامية ومنها الوطن العربي **هي:**

١- **القطاع العام:** ويقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة

٢- **القطاع الخاص:** ويقصد به قطاع الأعمال الذي يملكه الأفراد

٣- **القطاع المختلط:** ويقصد به قطاع الأعمال الذي تملكه الدولة والأفراد بالاشتراك.

وفي القطاع المختلط عادة ما يوزع رأس المال بين القطاعين العام والخاص (إما محلي أو أجنبي) شريطة أن تزيد نسبة الدولة عن ٥٠% أو ٥١% كما في التشريعات عموماً.

وبعد ظهور عملية التحول إلى القطاع الخاص (الخصخصة) منذ مطلع الثمانينات فان معيار الملكية لم يعد هو المعيار الوحيد، إذ أصبح معيار الإدارة محل اهتمام أكثر مما ترمي له من أهمية انفصال الإدارة من الملكية الخاصة في المشاريع الكبيرة رغم أن كلاً منها ينتمي إلى القطاع الخاص، بمعنى أن الحكومة تلتزم بإدارة الاقتصاد الوطني أو تجاوزها ذلك للتدخل في أمور إدارة القطاع العام من خلال ملكيتها له، وهذا الموضوع أثار اهتمام المختصين كثيراً فيما سمي بتحرير الاقتصاد القومي.

طبيعة القطاعين العام والخاص في الدول العربية:

أولاً - طبيعة القطاع العام:

١- عدم كفاءة الإدارة .

٢- عدم الكفاءة في التسعيرة لمنتجاته.

٣- عدم جودة ونوعية السلع والخدمات التي تنتجها.

٤- كبر حجم الخسائر المتحققة.

إن جملة الانتقادات الموجهة للقطاع العام لم تكن الحقيقة المطلقة، فليست الطبيعة الاحتكارية والملكية العامة السبب الرئيسي للمشاكل في هذا القطاع، بل يجب أن لا نغفل المناخ العام الاقتصادي السائد والسياسات المحددة لنشاطه والمفروضة عليه والأهداف المتعددة المطلوب تحقيقها.

ثانياً - طبيعة القطاع الخاص:

هنا يعمل القطاع ضمن معايير اقتصادية خاصة منها:

١- دافع الربح .

٢- تعظيم العوائد من الاستثمار .

٣- السعي إلى تخفيض التكلفة .

٤- استغلال الموارد استغلالاً أمثل .
٥- مستوى إنتاج يرضي المستهلك .
٦- ضمان استمرار الطلب في الوسط التنافسي .
٧- تحقيق كفاءة اقتصادية .

وبلا شك فإن الحكم ليس مطلقاً، فهناك جانب منه غير منظم ومنه الصناعات والأعمال الحرفية وعمل المرأة في المنزل والعمل في الحقل والمهن الصغيرة التي يمارسها الأفراد وهذه الأمور تلقي الظلمة والعتمة على ما يمثله القطاع الخاص من دور في عملية التنمية لعدم اشتماله على نتائج نشاطه الفعلي غير المنظم كافة.

ومن ثم فإن أنشطة القطاع الخاص في البلدان العربية واسهاماته استثماراً وإنتاجاً يتم احتسابها على أساس التقديرات الكلية للاقتصاد القومي وطرح اسهامات القطاع العام منه نحصل على إسهامات القطاع الخاص، وبذلك تكون النتائج غير مطمئنة وغير دقيقة وهذا ما يتبع في تقديرات الدول والمنظمات الدولية المتخصصة.

تضخم حجم القطاع العام بالدول العربية:

Inflation size of the public sector in the Arab States

إن للدول العربية والنامية عموماً الحق في بناء اقتصادها وتنمية مواردها واستغلالها والتعاون مع الآخرين والعيش بعيداً عن الاستغلال والهيمنة، إلا أنها في سبيل تحقيق ذلك تدخلت بصورة كبيرة في الاقتصاد الوطني لبلدانها مما أدى إلى تضخم القطاع العام.

ونبين فيما يأتي أهم تلك الأسباب:

١- النجاحات التي حققتها الثورة الروسية في العام ١٩١٧ في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدفاعية مما أدى إلى بعض الدول الاخذ بهذه التجربة.
٢- الكساد الكبير الذي حدث في العام ١٩٢٩ وأصاب الاقتصاد العالمي الرأسمالي وظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى تدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد.
٣- تأكيد الدول الرأسمالية نفسها أهمية تدخل الدولة إلى جانب القطاع الخاص لإحداث التنمية وتشجيع المؤسسات المالية الدولية.
٤- تأمين الاستقلال الاقتصادي كأساس للاستقلال السياسي.
٥- افتقار البنية الأساسية التي تعتبر القاعدة الأساسية للانطلاق نحو البناء والتنمية الشاملة.
٦- استقطاب المدخرات المحلية لمشروعات التنمية.
٧- تطبيق النظام الإشتراكي أسرع في تحقيق معلات النمو الاقتصادي من النظام الرأسمالي مما دفع بعض الدول لاعتناق الإشتراكية.

أما عن دور القطاع العام في التنمية فقد أثبتت التجارب أنه لا سبيل إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية عموما إلا بدور متزايد للدولة من أجل تنمية شاملة ومتوازنة ومستقرة تحقق لاقتصادياتها النمو المتسارع حتى تتمكن من الخروج من واقعها، لاسيما وان الدول النامية عامةً والعربية خاصةً تعاني من مشاكل في هذا الصدد منها:

- انخفاض متوسط دخل الفرد.
- تردد القطاع الخاص من الاستثمارات في المشاريع التي تكفل حدوث إنطلاقة تنموية.
- اتجاه رؤوس الأموال الخاصة إلى الاستثمارات في العائدات السريعة.

➢ معايير قياس أثر القطاعين العام والخاص بالتنمية أو التخلف:

غرض قياس دور القطاعين في مدى مساهمتهما في عملية التنمية من عدمها علينا أن نقلب المحاور الآتية كمعايير أساسية لفحص ذلك الأثر بأسلوب علمي مقبول يتفق عليه أغلب الاقتصاديين، ولا يمنع ذلك من وجود معايير أخرى يمكن الفحص من خلالها **وكما يأتي:**

الناتج المحلي الإجمالي:

القطاع العام:

كان الاعتقاد السائد بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في الستينات والسبعينات أن الدولة لديها القدرة على السيطرة على شروط وآليات تراكم رأس المال وتنمية الثروة القومية والتوسع في الأنشطة الإنتاجية، حيث بلغت نسبة النمو أو التراكم الأساسي للبلدان النامية عموما في الستينات حوالي ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

القطاع الخاص:

تعد هذه المساهمة من المؤشرات الدالة على قدرة القطاع وكفاءة أدائه، وهذه المساهمة تختلف من دولة إلى أخرى لأسباب أهمها نوع النظام الاقتصادي القائم ودرجة تدخل الدولة، وحجم الإنفاق الحكومي، وقدرة القطاع الخاص ومستواه، وأخيراً معدلات توزيع الدخل بين المواطنين.

الصناعة:

القطاع العام:

قطاع الصناعة هو أحد الميادين التي خاضها القطاع العام والتي تمكن من زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة، وقد حظي قطاع الصناعة باهتمام الدول النامية بقطاعها العام في ظل مبدأ سياسة إحلال الواردات والصناعة من أجل التصدير الذي اتبعته كثير من الدول النامية، وقد حققت تلك الدول النامية معدلات لا بأس بها في النمو سعياً نحو التصنيع المتنامي ورفع كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة.

القطاع الخاص:

يعتمد هذا القطاع إلى حد كبير على قدرته وحجم تدخل الدولة والتسهيلات الممنوحة له، وقد نال القطاع الخاص دعماً كبيراً في الصناعة كما هو الحال في جنوب شرق آسيا أو بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية، ومما يلاحظ أن اتجاهات القطاع الخاص باستثماراته في هذا المجال في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى خصوصاً في ظل التحولات الجديدة.

الزراعة:

القطاع العام:

يختلف قطاع الزراعة عن القطاعات الأخرى، حيث أن الملكية الزراعية تكاد تكون مقصورة على الملكية الخاصة في البلاد العربية خصوصاً، حيث اقتصرت مهمة القطاع العام الزراعي على القيام بتنظيم نمط الزراعة ومكافحة الآفات الزراعية وتوفير المستلزمات وتسويق المحاصيل وتحديد الدولة لأسعار بعض المنتجات الرئيسية.

القطاع الخاص:

لا زال هذا القطاع في البلدان العربية والنامية عموماً يعمل فيه الغالبية الكبيرة من السكان الذين ينتجون من أجل الاكتفاء الذاتي وما يزيد يعرض للبيع، وقطاع الزراعة في كل الأحوال هو ميدان للنشاط الخاص، وسيظل كذلك بحكم ارتباط الناس بالأرض وتوزيعهم الجغرافـي.

التـعدين:

القطاع العام:

يمتلك القطاع العام معظم مرافق التعدين غير أن عقود الإيجار تمنح للقطاع الخاص من أجل الاستكشافات والاسغلال، وتتبع عملية استكشاف النفط واستخراجه وتكريره وتوزيعه في المشاركة بين الحكومة وشركات النفط غير الحكومية، أما الغاز فيتبع تماماً القطاع العام كذلك توليد الكهرباء.

القطاع الخاص:

ان مساهمة القطاع الخاص في قطاع التعدين قد تقتصر على القطاع الخاص الأجنبي، وهناك محاولات ضعيفة في الوطن العربي لمساهمة القطاع الخاص المحلي في عمليات التوزيع وبعض مراحل الإنتاج، لكنها محدودة ولا تخلو من تدخل الدولة.

القطاع السياحي:

القطاع العام:

اهتمت الدولة بالسياحة وأصبحت من الأنشطة المهمة التي تدر عوائد للاقتصاد وتعم التنمية والنمو، ولقد لجأت الدول العربية إلى تنشيط هذا القطاع وقامت بالاستثمارات في مختلف أنواع الخدمات السياحية فإنشأت الفنادق والمطاعم السياحية والقرى السياحية وشركات السفر وخدمات النقل الجوي والبري.

القطاع الخاص:

زاد دور القطاع الخاص مع ازدياد أهمية السياحة، فقد أسهم في بناء الفنادق والمطاعم السياحية وأنشأ وكالات السفر السياحية، وأخذ زمام الأمور في التحدي الكبير لدور القطاع العام، ووجه استثماراته الكبيرة نحو الاستغلال السياحي خاصة ما يتمتع به الوطن العربي من مزايا وتضاريس وتاريخ حضاري كبير فضلاً عن السياحة الدينية.

التنمية الاجتماعية:

القطاع العام:

إن الحكومة بقطاعها العام هي المسؤولة عن هذه القطاعات سواء أقامت به الحكومات بصورة كلية أم أسندت تنفيذ بعضها إلى القطاع الخاص فيما يطلق عليه حق الامتياز ، مثل المطارات والموانئ والطرق والكهراء والمياه والصرف الصحي، فالقطاع العام مسؤول عن توفير هذه المشاريع بالطريقة التي يراها مناسبة ومن إسهامات القطاع العام أيضاً الخدمات التعليمية والخدمات الصحية والمجال الثقافي والإعلامي ومشاريع البنى التحتية.

القطاع الخاص:

إن للقطاع الخاص دوراً مهماً في تنمية المجتمع، كما هو حال القطاع العام في مجالات التعليم بمراحله كافة، وكذلك الخدمات الصحية والنقل والمواصلات وتشغيل الموارد البشرية وتنميتها، والمجال الثقافي والمساهمة في مشاريع البنى التحتية.

التجارة والتوزيع:

القطاع العام:

إن ما يميز قطاع التجارة الداخلية والخارجية هو الطابع الخاص إلا أن كثيراً من الدول النامية تدخلت في عملية التجارة وتولت القيام بالبيع المباشر للسلع والأفراد تحت غطاء توفير السلع بأسعار معقولة معتقدة الحكومة أنها تكسر احتكار القطاع الخاص.

القطاع الخاص:

القطاع الخاص يمارس التجارة بقصد الربح وزيادة الثروة حيث لعب أفراده دوراً كبيراً في التجارة الداخلية والخارجية، حتى قبل أن تنظم الدولة كيفية التعامل وتسن التشريعات التجارية المنظمة لها، ولقد كان دور القطاع الخاص في الدول النامية دوراً مهماً في مختلف المراحل على مستوى الجملة والتجزئة، وقد حد تدخل الدولة في التجارة الخارجية والداخلية من نشاطه، بسبب فرضه الضرائب والرسوم على الصادرات والواردات، وتحديد الكميات، أو ما يطلق عليه نظام الحصص، وتدخل الدولة كبائع ومشترٍ في السوق، وسن بعض القوانين والتشريعات التي تحد من نشاط القطاع الخاص في هذا المجال.

يلاحظ مما تقدم أن لكل من القطاعين دوره وأثره في عملية التنمية الاقتصادية سواء في البلدان المتقدمة أو الدول النامية، ولا استغناء عن بعضها، بل أن أي ضعف في أي من القطاعين سيؤثر حتما في عملية التنمية بالنتيجة، ويتوقف ذلك على نوع النظام السياسي وطبيعته، وعلى أي مدى يسمح باقتصاد السوق، ومتى تتدخل الدولة للحد من نشاط معين، أو ترك المنافسة الحرة تلعب دورها، واقتصار دور الدولة على مراقبة التخطيط ومتابعة النتائج، بما يكفل حق المجتمع وتوزيع الأدوار بين القطاعين.

التنمية المستدامة: ***Sustainable Development***

لم يتطرق تعريف التنمية الوارد في بداية الفصل إلى حقوق الأجيال القادمة التي تمتد لفترات أوسع من فترة خطط التنمية موضوعة بحث التعريفات السابقة، وفي جانب العلوم الاقتصادية الحديثة التي تناولها الاقتصاديون خلال القرن الحادي والعشرين جاء مصطلح التنمية المستدامة الذي لا بد من التعريج على مفهومه خاصة فيما يتعلق منه بحدود البحث في المنطقة العربية.

تضمن تقرير ***Brandt land*** (سمي هذا التقرير باسم السيدة ***Harlem Brandt*** land رئيسية وزراء النروج التي ترأست اللجنة الدولية للتنمية البيئية في سنة ١٩٨٣) خلال العام ١٩٨٧ لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به التنمية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الاجيال الحالية، مع عدم الرهن بمستقبل الأجيال القادمة.

كان التقرير على أساس عمل مؤتمر (ريو/البرازيل) سنة ١٩٩٢ الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على (جدول أعمال القرن الحادي والعشرين) الذي أسس من الناحية النظرية مفهوم التنمية المستدامة.

أما قمة (جوهانسبورج) بجنوب أفريقيا في ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ فقد تم فيها تأكيد مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عاملة لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة.

ويعرف تقرير براندت لاند التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الاجيال القادمة، وتعرف بأنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية

وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم.

ومن خلال التعريف الوارد أعلاه يمكن استخلاص عناصر التنمية المستدامة وهي:

- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد والثروة).
- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع).
- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها).
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع).
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية).

وهناك مفهوم آخر للتنمية المستدامة يختلف كثيراً عما ورد مفاده أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالوطن العربي فان هناك جملة معوقات لتنفيذ التنمية المستدامة كما هو الحال في وجود معوقات أو محددات للتنمية عموماً **ومنها:-**

- عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي.
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية.
- استمرار الازدياد السكاني في المدن وزيادة هجرة الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الإقطار العربية.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.
- البيئة السياسية.
- غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية.
- العولمة وآثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة.

١ ـ السلطة النفسيّة: وهي ما يطلق عليها اسم السلطان الشخصي، والتي تتمثّل في قدرة الإنسان على فرض إرادته على الآخرين، نظراً لقوّة شخصيته وشجاعته، وقدراته العقليّة المتفوّقة.

٢ ـ سلطة الأب أو سلطة الأم على أولادهم، سلطة رئيس العشيرة.

٣ـ السلطة الدينيّة أو العقائدية: وهي مستمَدّة من الوحي الذي أنزله الله على أنبيائه ومن سنن الرسل، أو غيرها من العقائد.

٤ ـ سلطة البِنى الاجتماعية كالسلطة السياسيّة والقوانين والدساتير والتشريعات والأعراف والتقاليد وغيرها.

وفي أي نظام اجتماعي لا بد من وجود سلطة أوسلطات عليا مسؤولة عن الأمور العامة كافة، حتى تتمكن المجموعة من القيام بعمل مشترك، وهذه السلطة تسمى السلطة السياسية ويمكن تعريفها على أنها مجموعة العمليات والأدوار الاجتماعية التي بواسطتها يمكن اتخاذ القرارات الجماعية وتنفيذها.

فالسلطة هي وسيلة تحكم وهي قوة، وكل سلطة تستمد قوتها من بعض الأمور التالية:

1 – المقدس الفكري الموروث، أو العقائد أوالتشريعات والأعراف، أو الدساتير والقوانين الموضوعة مسبقاً.

2 – القوة المادية أو العسكرية. أو بالوراثة (الملك والأمير ....)

3 – القوة الاقتصادية والإغراء بالمال والجاه، والقوة السياسية المؤلفة من قوى متعددة.

4 – قوة الفكر والإعلام والصحافة.

والسلطة يمكن توظيفها لتحقيق الكثير من الأمور أو الأهداف أو المكاسب أن كانت شخصية أو لمجموعة أفراد معين أوللأفراد كافة، السلطة والإدارة ضرورية في تسيير أمور الجماعة، ولكن السلطة عوضاً عن أن تكون خدمة للناس قد تتحول الى تسلط بخروجها عن قواعد العمل الجماعي. لذا يجب أن تحدد المسؤولية بشكل واضح في نظام داخلي كي لا يختلط الحابل بالنابل وتميل الأمور إلى صراع على السلطة وتفتح الأبواب أمام الحيل والمنأورات الهدامة. فالسلطة هي بمثابة تفويض من أعضاء الجماعة تعطى إلى الإداريين لتسيير الأمور بأفضل ما يمكن حسب تطلعات الأولين. لكن حين تنفصل الإدارة عن قاعدتها وتتحرك دون أي اعتبار لها، تتجه بذلك إلى منزلق خطير قد يطيح بالجماعة ككيان جماعي.

وقد اعتقد مونتيسكيو بأن كبح السلطة لما فيه صالح الحريّة، هو ما يوجب أن توازن السلطات الثلاث المفصولة بعضها عن بعض. هكذا ينبغي ألاّ يمارس السلطة التنفيذيّة أعضاءُ السلطة التشريعيّة، بل أن تودع في عهدة الملك الذي يكون قابلاً للعزل إذا ما أتى أعمالا تتجاوز سلطاته ***Ultra Vires*** (والتصوّر هذا لم يصبح أمراً واقعاً إلاّ لدى إنشاء منصب رئيس الجمهوريّة في ظلّ الدستور الأمير كي).

وفي مقولته المشهورة "السلطة توقف طغيان السلطة" ومقولته "كل من له سلطة يميل إلى إساءة استعمال السلطة " رسم (مونتيسكيو) نظريته في السلطات، والتي جاءت بعد دراسته لأكثر من شكل من أشكال الأنظمة التي كانت تحكم في عصره، واعتبر بها أن بناء النظام السياسي المتوازن يقوم على مبدأ السلطات التي تمارس الرقابة المتبادلة فيما بينها لتشكل بذلك حمأية للنظام السياسي وضمان استمرارية هذا النظام.

الفصل الثالث عشر
السياسة النقدية

إن البناء الاقتصادي والاجتماعي- لأي دولة- هو حقيقة كلية تتفرع منها وتتأثر بها عدة حقائق جزئية؛ من بينها: النظام النقدي والمالي. ومن داخل النظام النقدي تتولد المؤسسات التي تقوم بالوظائف والعمليات الخاصة بالنظام النقدي. والنظام النقدي- لأي دولة- يحتوي على مجموعة من المؤسسات المصرفية. وحيث أن المصارف الإسلامية والمصارف المركزية الإسلامية تمثل جزءاً من هذه المؤسسات في الدول الإسلامية فإنه لكي تحقق هذه المؤسسات المالية الإسلامية الأهداف المرجوة منها، والمساهمة بدور إيجابي وفعال في عملية التنمية الاقتصادية **يجب أن يتحقق التالي:**

أن تمارس البنوك المركزية الإسلامية سياسة نقدية فعالة؛ من أجل السيطرة على عرض النقود، وتنظيم حركة رؤوس الأموال بين الداخل والخارج؛ لتحقيق السياسة الاقتصادية؛ **والتي منها**: السيطرة على التضخم، وعلى معدل صرف العملة الوطنية وتحقيق النمو المستهدف في الناتج القومي, وتخفيض البطالة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

١- إن تتبع المصارف الإسلامية أفضل الطرق والأساليب والأدوات المستخدمة في إدارة الأموال، والبحث عن الطرق الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ والتي تحقق أعلى عائد، إذ نجد أن العقود - في الفقه الإسلامي - غير محصورة وتحديث طرق الاستثمار والتمويل أمر ضروري؛ بشرط مراعاة الضوابط العامة للشريعة.

٢- يجب على البنوك الإسلامية أن تراعي درجة نماء السوق النقدية والمالية؛ من خلال تطور الحجم الكلي للودائع وحسابات الاستثمار، ومدى التناسب بين حجم الموارد النقدية وفرص الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل، ومدى قدرة هذه البنوك على استخدام الأساليب المصرفية الحديثة؛ لتمويل قطاعات الاقتصاد المختلفة بأقل تكلفة ممكنة، وبكفاءة إدارية عالية، وطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

٣- أن يكون الهدف - أمام المؤسسات المالية الإسلامية - واضحا؛ فهي ما وجدت وقامت إلا من أجل تطهير المعاملات المصرفية من كل المخالفات الشرعية وأن تقدم للدول الإسلامية المساعدة للتخلص من التخلف والتبعية، وأن يكون دورها الرئيس هو(الوساطة المالية) .

من خلال هذا العرض لدور البنوك الإسلامية نجد أن السياسة النقدية- في ظل مجتمع إسلامي- تساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدول الإسلامية؛ مما يؤدي للاستقرار الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الاتجاه السليم، وتحول العلاقة بين السلطة النقدية والبنوك الإسلامية إلى علاقة تنظيم وتنسيق، ومن ثم تعاون على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. وهي تحتاج - لتحقيق ذلك- إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية؛ تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة، إضافة إلى توفير المرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية.

يشكل النظام النقدي دورا أساسيا في الاقتصاد على المستوى النظري والتطبيقي؛ وهو جزء من النظام الاقتصادي، وقد عرف الساعاتي(٢٠٠٦) النظام النقدي والمصرفي بأنه مجموعة الترتيبات؛ التي يعبر بها ـ ومن خلالهاـ الناس عن قيمة السلع والخدمات المتبادلة في المجتمع.

ونظرًا لتأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية الكلية،فان العوامل التي تؤثر على طلب وعرض النقود تكون في غاية الأهمية.

وتعرف النقود بأنها أي شيء له صفة القبول العام، ويستخدم كوسيلة نهائية لدفع أثمان السلع والخدمات وتسوية الديون.

قبل التطرق إلى النظرية الكينزية في السياسة النقدية يتم دراسة دور النقود في الاقتصاد القومي لدى الكتاب الكلاسيك والتي تعرف باسم نظرية كمية النقود (***The Quantity Theory Of Money***) . تقرر نظرية كمية النقود " بأن أي تغير في كمية النقود سوف يترتب عليه تغير في الاتجاه نفسه في المستوى العام للأسعار."

وأن أي زيادة في الطلب النقدي سوف تؤدي إلى زيادة بالنسبة نفسها في المستوى العام للأسعار .

لقد اعتقد الكلاسيك أن الاقتصاد القومي يتوازن لأسباب معينة وعند مستوى معين؛ فهو يتوازن لأسباب حقيقية عينية تتعلق بالموارد المتاحة والفن الإنتاجي والأذواق. ومن شان هذا التوازن أن يحدد حجم الإنتاج وكيفية توزيعه بين الاستخدامات المختلفة مما يترتب عليه تحديد الأسعار النسبية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج . ويتوازن عند عند مستوى التوظف الكامل للموارد المتاحة في المجتمع.

عرض النقود في الفكر الكلاسيكي: لقد آمن الكلاسيك باستثناء (مالتس)بأن العرض يوجد الطلب عليه وهو مايعرف بقانون ساي للأسواق ،وأنه لاتوازن الا توازن العمالة الكاملة . وأنه عند مستوى العمالة الكاملة ، فان أي زيادة في الطلب النقدي سوف تؤدي إلى زيادة بالنسبة نفسها في المستوى العام للأسعار . وهذا منطق نظرية كمية النقود الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي:

تشكل نظرية كمية النقود أساس الطلب الكلي في النظرية الكلاسيكية.

$$MV=PY$$

فإذا افترضنا ثبات الكمية المعروضة من النقود وسرعة دورانها ، فان مستوى الأسعار سيتغير في الاتجاه المعاكس للتغير في الناتج القومي ، أي أن أي زيادة في (Y)سوف تؤدي إلى انخفاض الأسعار (P) والعكس صحيح.

$$\Delta M\,\bar{V}=P\,\bar{Y}$$

فطالما أن النقود تستخدم كوسيطا للتبادل ، وبالتالي ، تظل بالكامل في حالة تداول ،فإنه في حالة وجود أي تغير في عرض النقود سوف يودي إلى تغير في الانفاق مساوي للتغير في M مضروبة في V التي يفترض أنها ثابتة .

$$VMS/P=M/P$$

وبمساواة جانبي طلب وعرض النقود الحقيقية نتحصل على توازن سوق النقود الكلاسيكي.

النظرية الكينزية:

منذ صدور كتاب النظرية العامة لكينز عام ١٩٣٦م، فإن الاقتصاديين عامة يميزون بين ثلاثة دوافع رئيسية للطلب على النقود؛ **وهي**:

١- الطلب على النقود بدافع المعاملات .

٢- الطلب على النقود بدافع الاحتياط.

٣- الطلب على النقود بدافع المضاربة، وهذا الدافع هو الذي يميز المدرسة الكينزية عن الكلاسيكية، والتي قصرت الطلب على النقود على دافعي المبادلات .

وترى المدرسة الكينزية أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط يعتمد على مستوى الدخل؛ حيث أن هذا الاعتماد يتخذ طبيعة طردية؛ إذ ترتفع كمية النقود المطلوبة بدافع المبادلات وبدافع الاحتياط بإرتفاع مستوى الدخل، بينما الطلب على النقود بدافع المضاربة فإنه يعتمد على سعر الفائدة، والذي يتخذ شكلاً عكسيا؛ فعند إرتفاع سعر الفائدة يشرع الأفراد في التخلص من النقود السائلة، وتحويلها إلى سندات ليرتفع الطلب على السندات لغير صالح النقود السائلة. ويمكن تلخيص هذه العلاقات بالقول أن الطلب على النقود الحقيقية يعتمد طردياً على مستوى الدخل ، وعكسياً على سعر الفائدة.

وتقوم نظرية "كنز" على افتراض مرونة الطلب على النقود،ومرونة الإنفاق للتغير في سعر الفائدة، ويعتقد "كنز" أن تأثير سعر الفائدة محدود على الاقتصاد الحقيقي ويرجع ذلك إلى انخفاض مرونة منحنى الكفاية الحدية لرأس المال للتغير في سعر الفائدة كما أنه يرى أن العامل المؤثر في الاستثمار هو الربح المتوقع؛ وليس سعر الفائدة.

عرض النقود :

تعتبر الكتلة النقدية من أهم مايقع تحت سيطرة السلطة النقدية،وتقوم السلطة النقدية بتحديد الحجم الأمثل لنموها. وتهتم بالعوامل؛ التي تؤثر في حجمها.

إن عرض النقود(الكتلة النقدية) ، يساوي مجموع العملات النقدية لدى الجمهور خارج النظام المصرفي ،مضافا إليها الحسابات الجارية في المصارف والاحتياطات غير المقترضة من البنك المركزي.

عرض النقود =Ms

العملة لدى الجمهور =Cp

الحسابات الجارية =DD

الاحتياطات لدى البنوك =UR

الاحتياطات الفائضة =FR

الاحتياطيات المقترضة من البنك المركزي=BR

وعلى هذا تكون دالة عرض النقود:

$$Ms= a\,UR+ b\,FR(r) \quad f\ r > 0\ ,\ a < 1, b < 1 \quad (2)$$

R=إجمالي الاحتياطي UR+BR = R= PR + FR +Cp (3)

الاحتياطي القانوني=RR

نجد أن التغير الكلي في الودائع تحت الطلب يرتبط ارتباطاً طرديا بالتغير في الاحتياطي ، ويرتبط عكسيا بالاحتياطي القانوني. ويتكون التغير في عرض النقود من التغيرات في الودائع تحت الطلب والنقود لدى الجمهور غير المصرفي . وعلى هذا فإن

التغير في الأرصدة النقدية يساوي نسبة الأرصدة النقدية إلى الودائع تحت الطلب ؛ مضروبة في التغير في الودائع تحت الطلب. فيكون التغير في عرض النقود يساوي التغير في الودائع تحت الطلب ؛ مضافاً له التغير في الرصيد النقدي.

$$Ms = DD + cD \quad (4)$$

$$Ms = m\,H$$

H = القاعدة النقدية (High- Powered Money)

m= مضاعف خلق النقود

ويتضح من التعريف السابق أن كل زيادة في القاعدة النقدية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة عدد وحدات في عرض النقود.

وبتغيير القاعدة النقدية يستطيع البنك المركزي أن يغير عرض النقود.

تعتبر الكفاءة الاقتصادية الهدف الأول للنظرية الاقتصادية المعاصرة، ويسعى النظام النقدي ؛ والذي هو جزء من النظام الاقتصادي لتحقيق هذا الهدف ؛ إضافة إلى الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها؛ **والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:**

- مستوى مرتفع من العمالة.
- معدل مرتفع من النمو الاقتصادي.
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- الاستقرار في سعر الفائدة.
- استقرار الأسواق المالية.

إن وجود الفائدة –كمتغير- يؤثر في طلب وعرض النقود؛ إضافة إلى إقرار المضاربة؛ كنشاط اقتصادي؛ أدى إلى إعاقة النظام النقدي التقليدي عن تحقيق هدفه الأساسي الكفاءة الاقتصادية،٥ وحسب النظرية الكينزية فان التغير في العرض النقدي يترتب عليه تغير في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد: (العرض النقدي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، الإستثمار الحقيقي، الإنتاج الكلي، حجم العمالة، الأجر الحقيقي) فزيادة العرض النقدي الأسمي مع ثبات المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى زيادة العرض النقدي الحقيقي- كما أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الحقيقي ؛ مما يترتب عليه زيادة في حجم العمالة؛ وزيادة الإنتاج الكلي الحقيقي.

أدوات السياسة النقدية وكيفية تحقيق أهدافها العامة والوسيطة والنهائية (*Instruments Of Monetary Policy*)

يتكون هذا المصطلح من ثلاث كلمات هي: أدوات، سياسة ، نقدية . والكلمة الأولى من هذا المصطلح عرفها فهمي(٢٠٠٦): بأنها الآلات أو الوسائل؛ وهي ما يستخدم للإعانة على إنجاز شيء ما .

وأما كلمة "السياسة" فمعناها اللغوي: ساس الأمر؛ أي قام به. فالسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه. أما إذا أطلقت - من الناحية الاقتصادية - فيقصد بها: التدابير والإجراءات الموضوعية؛ بغية تعظيم أهداف معينة، وينطبق هذا المفهوم على جميع الوحدات الاقتصادية؛ فإذا ما أريد تخصيصه لمفهوم السياسة الاقتصادية للدولة فيكون:هو التدابير والإجراءات؛ التي تتخذها السلطات الحكومية؛ لتحقيق المصلحة العامة؛ وذلك من خلال تعظيم أهداف محددة، أما

كلمة "نقدية" فهي مأخوذة من كلمة: "نقود" ويقصد بها : أي شيء يقوم بدور الوسيط في التبادل ، ومقياس للقيمة، ووحدة للتحاسب .

وقد أضيفت الكلمة للمصطلح لتخصيص مجال استخدامها؛ وهو إدارة حجم المعروض النقدي في الدولة.

إن اعتماد السياسة النقدية أداة معينة أو أكثر من أدواتها يعتمد على الكيفية؛التي تعتمدها السياسة النقدية في تحقيق أهدافها؛ فهي - في الغالب - تعمل على تحقيق أهدافها ؛ وفق إطارين :

أ- الإطار الكمي: وهنا يكون الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو: تحديد الحجم الكلي للسيولة؛من ثم تعتمد-هنا-على الأدوات الكمية للسياسة النقدية؛ كعمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني.

ب- الإطار النوعي : وتستهدف السياسة النقدية؛ وفقاً لهذا الإطار؛ توزيع حجم الموارد المصرفية بين الاستخدامات المختلفة؛ داخل الحجم الكلي للسيولة المقررة للنشاط الاقتصادي. وهنا تقوم السياسة النقدية باستخدام أدواتها النوعية ؛مثل:وضع سقوف ائتمانية لا يتخطاها الائتمان بالنسبة لقطاعات معينة أو فرض أسعار إعادة خصم انتقائية.

ويفرق المختصون في السياسة النقدية بين الأدوات المباشرة للسياسة النقدية والأدوات الغير مباشرة. فنجد أن الأدوات المباشرة تتصف بالتدخل المباشر للسلطة النقدية في آليات السوق، ولكن يؤخذ عليها كونها تحد- بتدخلها - من كفاءة العمل المصرفي بصفة خاصة ، والاقتصاد الوطني بصفة عامة، ومن أمثلة الأدوات المباشرة: وضع قيود على أسعار الفائدة وعلى أسعار الصرف، وعلى سقوف الائتمان. أما الأدوات الغير مباشرة فهي - على سبيل المثال- عمليات السوق المفتوحة.

وكما أن هناك تقسيمات لأدوات السياسة النقدية؛ حيث تصنف هذه الأدوات الى أدوات كمية (***Quantitative***) وأدوات نوعية (***Qualitative***)، فأيضًا يمكن تقسيم تلك الأدوات إلى أدوات إلزامية من قبل السلطات (***Statutory***) وأخرى خاضعة لقوى السوق (***Based market***)، إلا أن التقسيم الحديث لهذه الأدوات، والذي يفرق بينها من حيث طبيعة كل منها، والذي أشرنا إليه سابقا، هو المواكب لآخر التطورات المستحدثة في هذا المجال .

وهو تقسيم تلك الأدوات إلى :

١- الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية:

وتشمل جميع الأدوات النقدية؛ التي تعتمد على قوى السوق. ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة، وتوصلها للأهداف المراد تحقيقها ، يتم من خلال السماح لقوى السوق ؛ بأن تؤدي دورًا هاما في ذلك. وتشمل هذه الأدوات : عمليات السوق المفتوحة،وسعر الخصم ، ونسبة الاحتياطي الإلزامي ، والاحتفاظ بودائع لدى البنك المركزي مقابل عائد ، وبيع وشراء العملات الأجنبية.

عمليات السوق المفتوحة:

وهي قيام البنك المركزي بشراء وبيع سندات من السوق الحرة للسندات؛ وهي أهم أداة للسياسة النقدية، وهي – أيضا- محدد للتغير في العرض النقدي . وعمليات السوق المفتوحة يترتب عليها زيادة حجم العملة في التداول في حالة الشراء، ومن ثم يتسع حجم القاعدة النقدية، والعكس في عملية البيع في السوق المفتوحة للسندات؛ وهو انكماش حجم العملة المتداولة، ومن ثم تخفيض القاعدة النقدية.

وتنقسم عمليات السوق المفتوحة إلى:

أولاً- عمليات السوق المفتوحة الحركية (***Dynamic Open Market***) وتهدف إلى تغيير مستوى الاحتياطيات الموجودة لدى البنوك ، أو حجم العملة المتداولة، ومن ثم يتغير حجم القاعدة النقدية .

ثانياً- عمليات السوق المفتوحة الدفاعية ***(Defensive Open Market Operation)*** : ويقوم بها البنك المركزي؛ من أجل التغلب على آثار العوامل المختلفة المؤثرة على حجم القاعدة النقدية ؛ كتغيرات الودائع ؛ التي تقوم بها الخزانة العامة لدى البنك المركزي، أو التغيرات في الرصيد الصافي لعمليات المقاصة.

وتهدف السياسة النقدية من خلال استخدام عمليات السوق المفتوحة إلى :

أ و لا:التأثير على حجم الاحتياطيات الفائضة ***Excess Reserves*** لدى البنوك التجارية ؛ سواء بالزيادة أو النقص ؛ مما يؤثر على حجم الائتمان ، وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بما يتماشى والأهداف الاقتصادية للدولة .

ثانيا: إيجاد نوع من الاستقرار بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال.

ثالثاً:محاولة التغلب على أي تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي ، والناتجة عن عوامل السوق.

أ- سياسة تغير سعر الخصم (***Discount Rate***) :

ويقصد بها: تغيير سعر الخصم ، وهو سعر الفائدة ؛ الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند تقديم قروض لها ؛ فعند رغبة البنك المركزي في زيادة حجم المعروض النقدي؛ فإنه يخفض من سعر الخصم ؛ مما يزيد من حجم السيولة النقدية لدي البنوك التجارية ، وبالتالي تزيد قدرتها على الإقراض . والعكس صحيح؛ فزيادة سعر الخصم يخفض حجم القاعدة النقدية المقترضة ، ويخفض العرض النقدي .

ج - نسبة الاحتياطي القانوني (***The Legal Reserve Rate***):

وهي النسبة من الأصول النقدية؛ التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ؛ تقييدا لقدرتها على اشتقاق الودائع ؛ مما لديها من ودائع جارية . ويمكن التأثير على توسع البنوك التجارية في عمليات الائتمان عن طريق هذه السيولة.

وتكمن مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان ، وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة ؛عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي ؛ سواء بالإرتفاع أو بالانخفاض؛ مما يؤدي إلى زيادة أو نقص حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية ، ومن ثم زيادة أو نقص قدرة تلك البنوك على الإقراض؛ فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار.

الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

وتأخذ هذه الأدوات صفة التدخل المباشر؛ كاعتماد السلطة النقدية إلزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية أو فرض سقوف ائتمانية في شكل نسب على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية.

والهدف الأساسي من استخدام هذه الأدوات المباشرة هو :

أ و لاً : التأثير على تكلفة الإقراض لدى البنوك التجارية ؛ وذلك للتأثير على حجم الائتمان؛ سواء للحد منه أو التوسع فيه .

ثانياً: إتاحة الفرصة أمام قطاعات هامة في الاقتصاد؛ من أجل التقدم والنمو؛ عن طريق إعطائها قروضاً ميسرة أو ميزات تفضيلية على غيرها من القطاعات الأخرى.

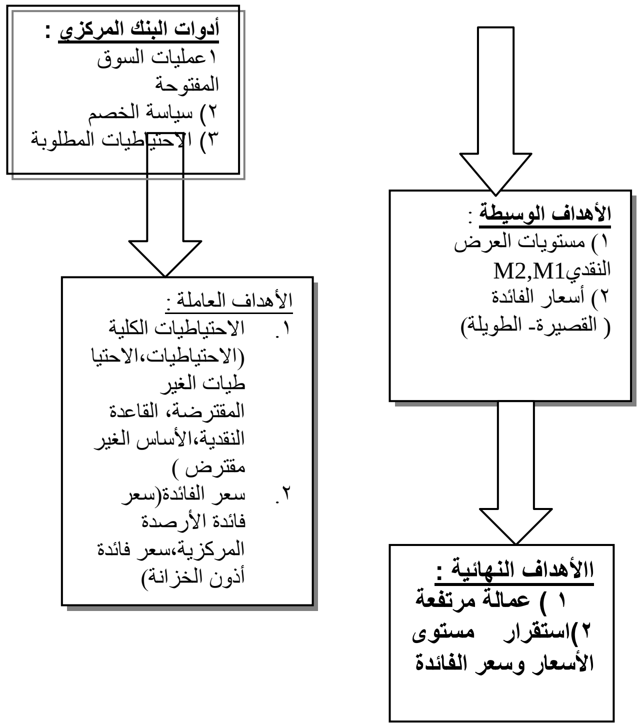
ثالثاً: توفير قدر كافٍ من الأصول الممكن تسيلها عند الحاجة ، وخصوصا في أوقات الأزمات النقدية .

إن أهداف السياسة النقدية قد تتعارض في بعض الأحيان؛ فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ، ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير؛ فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة ؛ فان التضخم وأسعار الفائدة تبدأ بالارتفاع؛ فإذا حاول البنك المركزي السيطرة على إرتفاع أسعار الفائدة ؛عن طريق شراء السندات ؛ فسوف يؤدي هذا إلى إرتفاع السعر السوقي للسندات؛ مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة السوقي، ولكن عمليات السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية؛ ومن ثم زيادة المعروض النقدي؛ مما يزيد من مستوى التضخم؛ نتيجة زيادة معدل إرتفاع المستوى العام للأسعار.

فإذا حاول البنك المركزي السيطرة على التضخم الناتج عن الزيادة في المعروض النقدي، فان هذا سوف يؤدي إلى إرتفاع أسعار الفائدة وزيادة البطالة. وان هذا التعارض بين الأهداف قد يضع البنك المركزي في مواقف صعبة.

وعليه يمكن القول أنه حتى تستطيع السياسة النقدية- من خلال البنك المركزي- تحقيق المواءمة بين الأهداف الرئيسية؛ فإنه يقوم باستعمال أهداف وسيطة ***(Intermediate Targets)*** من شأنها أن تساعد في الوصول إلى الأهداف النهائية. وتستخدم هذه الإستراتيجية؛ لأنه من السهل على البنك المركزي التأثير على الأهداف الوسيطة، ومن ثم تحقيق الأهداف الرئيسية ، بدلاً من التأثير المباشر على الأهداف الرئيسية ، فمن خلال الأهداف الوسيطة يمكن للبنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا ، بدلا من الانتظار حتى تظهر نتائج السياسة النقدية المتبعة على العمالة ،أو مستوى الأسعار.

شكل (٢-١)
تمثيل بياني يوضح أدوات وأهداف البنك المركزي



تقييم أهداف السياسة النقدية التقليدية وأدواتها
من منظور إسلامي

إن السياسة النقدية تلعب دورا هاما وحيويا في النظام الاقتصادي، ولكن في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي لابد من الاعتماد على أدوات للسياسة النقدية تكون مختلفة عن تلك الأدوات التقليدية؛ التي سبق الإشارة إليها؛ **وذلك لسببين:**

١-تحريم التعامل بالربا ؛ بكافة صوره وأشكاله يقول الله تعالى :

(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ (٢٧٨) فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ) **[سورة البقرة: الآية ٢٧٩ : ٢٧٨]**

وقال ق:(لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه)(رواه البخاري في كتاب البيوع).

وقال ق: (الربا ثلاثة وسبعون باباً،أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم) رواه ابن ماجه مختصرا،والحاكم بتمامه ، وصححه.

٢. إختلاف ثوابت النظام الاقتصادي الإسلامي ، وانتقاؤه لأدواته وسياسته عن ثوابت النظام الرأسمالي وانتقاؤه لأدواته وسياساته.إن نظام السوق في النظام الرأسمالي يقوم على مجموعة من القيم ؛أهمها : الحرية، والفردية،وتعظيم المنفعة ، والربح كهدف أساسي للفرد، وعدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ؛ فكل ما هو صالح للفرد هو في مصلحة المجتمع . لذلك لم تكن عدالة التوزيع أو العدالة الاجتماعية ، هدفاً للنظام النقدي الرأسمالي؛ فتآكل القوة الشرائية للعملة ؛ نتيجة للتضخم، وآثارها التوزيعية ، والتفاوت الكبير في الدخول والثروة في المجتمع وإنفصال سعر الفائدة عن عائد رأس المال، ووجود النشاط المضاربي(الذي يؤدي إلى انفصال الأسعار السوقية للأصول المالية عن عوائدها ، وعن القيمة الفعلية لها الذي يترتب عليه الإخلال بوظيفة النقود الأساسية ؛ باعتبارها وسيطاً للتبادل كل ذلك لا يعد مشكله في النظام النقدي الرأسمالي.

بينما تعتبر العدالة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي من أهم أهداف السياسة النقدية ؛ **حيث يقول الله تعالى:**

(.لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) [سورة الحديد:٢٥]

.إن من القيم الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي، التكافل الاجتماعي، وتغليب مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في حالة التعارض، والملكية الفردية، والحرية المقيدة بقيود تحقق مصلحة المجتمع، من القيم الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي.

لذلك ينبغي على النظام النقدي الإسلامي أن يلتزم بهذه القيم، وان تصب أهدافه في تحقيق أهداف المجتمع الإسلامي. ولذلك كان سعر الفائدة، والقمار في الأسواق المالية والسماح أو القيام بتخفيض القوة الشرائية للنقود ، من النشاطات المحرمة في النظام النقدي الإسلامي.

وكما ذكر – سابقاً- فان أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة تشمل ما يلي:

أولاً: سياسة السوق المفتوحة ***Open Market (policy)***:

وهي كما ذكر سابقاً وسيلة مباشرة تؤثر على حجم الائتمان بالتوسع والانكماش وتتأثر بسعر الفائدة السائد في السوق، وتؤثر فيه خاصة في الأجل الطويل ، ولكن تكمن المشكلة في أنه في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي ؛ الذي يحرم التعامل بالربا ، يكون من المستحيل اعتماد هذه الأداة كإحدى أدوات السياسة النقدية في نظام إسلامي .

ثانياً: سياسة سعر الخصم (***Discount Rate***):

يستطيع البنك المركزي التأثير على حجم المعروض النقدي؛ من خلال هذه الأداة ؛ وذلك عن طريق التأثير على سعر الفائدة ، ومن ثم التأثير على حجم الائتمان ؛ الذي تمنحه البنوك التجارية، ولكن الشريعة الإسلامية ترفض استخدام هذه الأداة ؛ لاعتمادها على سعر الفائدة المحرم.

ثالثاً: أداة نسبة الاحتياطي القانوني (***The Legal Reserve Rate***):

ذكرنا في الفصل السابق كيف تقوم السلطة النقدية بإلزام البنوك بإيداع نسبة من أرصدة الحسابات الجارية والاستثمارية لدى البنك المركزي؛ وذلك للتأثير على حجم الائتمان ، فإذا قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني ؛ فإن هذا سوف يؤدي إلى تخفيض حجم الائتمان الممنوح ، وإذا قام البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة ، فإنه سوف يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية.

وذلك لما لهذه النسبة من ارتباط مباشر بمضاعفة الائتمان ؛ فان مقدرة البنوك التجارية في النظام التقليدي على مضاعفة نقود الودائع يتوقف على حجم النقود؛ التي يتداولها النظام المصرفي، فمن المعلوم أن السياسة النقدية؛ التي تقوم على قاعدة الاحتياطي الجزئي تهيئ للبنوك التجارية الظروف والإمكانات ؛ لتوليد النقود على هيئة ودائع مشتقة؛ فعن طريق المعادلة التالية يمكن حساب الأرباح؛ التي تحققها البنوك التجارية ؛ من خلال عملية التوليد النقدي:

$$R\times(L-H)/Y$$

حيث أن : L: كمية السيولة المحلية ، H : القاعدة النقدية ،
R : معدل العائد من عملية الاقتراض Y : الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (١-١) الأرباح الاحتكارية لبعض المصارف الإسلامية وغيرها في ظل الاحتياطي الجزيء كنسبة من الناتج[١]

أرباح منخفضة		أرباح متوسطة		أرباح مرتفعة	
السنغال	**١.٠**	**بنجلادش**	**٤.١**	**تركيا**	**٢٦.٣**
اليمن	**٠.٩**	**الجزائر**	**٣.٨**	**لبنان**	**١٧.٩**

(١) الجارحي، معبد علي، السياسة النقدية في إطار إسلامي، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد التاسع ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

بنين	٠.٨	قطر	٣.٦	إندونيسيا	١٥.٢
مالي	٠.٨	قرقيزيا	٣.٥	السودان	١٣.٧
غينيا بيساو	٠.٧	عمان	٣.٢	البحرين	٨.٧
ليبيا	٠.٦	السعودية	٢.٨	الكويت	٨,٣
أذربيجان	٠.٦	الجابون	٢.٤	ماليزيا	٨.١
موريتاني	٠.٥	الإمارات	٢.٣	ألبانيا	٧.٠
تشاد	٠.٥	تونس	١.٩	المغرب	٧.٠
النيجر	٠.٣	الكاميرون	١.٨	مصر	٦.٩
غينيا	٠.٢	سيراليون	١.٦	الأردن	٥,٩
كازاخستان	٠.٢	سورينام	١.٥	باكستان	٥.١
		إيران	١.٢		
		سوريا	١.٢		

وتشير هذه البيانات من الجدول السابق- إلى حجم الأرباح الاحتكارية ، التي تحققها البنوك التجارية من عملية توليد النقود، وعملية الدعم؛ الذي تقدمه البنوك المركزية لهذه البنوك ؛ من خلال نظام الاحتياطي الجزئي؛ في حين أن تلك البنوك المركزية بإمكانها تحقيق عوائد ضخمة مقابل تطبيق نظام الاحتياطي الكلي ، ومن ثم يكون من السهل القضاء على عمليات الاستدانة ؛ التي قد تحتاج إليها الدول.

إن عملية خلق الودائع المشتقة ، في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي، تخضع للكثير من الاعتراضات الفقهية؛ فالبنوك الإسلامية يجب أن تستثمر وتوظف نقود حقيقية تكون في حوزتها ومسموح لها بالتصرف فيها ؛ وعلى هذا فان البنوك الإسلامية لا تقوم بمضاعفة الائتمان، وخلق الودائع ؛ فهي لا تبيع مالا تملك ، ولا تتجر فيما ليس فيهاولا تتعامل بالربا .

أدوات السياسة النقدية الإسلامية وفعاليتها

تسعى السياسة النقدية الإسلامية في النظام الإسلامي بأهداف محددة هي:

١) السيطرة على التضخم.
٢) تحقيق استقرار مستوى الأسعار.
٣) استقرار سعر العملة المحلية .
٤) الحد من المعاملات المضاربية.
٥) التأكد من شرعية وعملية العقود المستخدمة في التمويل .

ولتحقيق هذه الأهداف فأنه لابد من البحث عن إستراتيجية متكاملة لتنفيذ الأهداف النهائية للسياسة النقدية. [1]

أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الإسلامي :

نظراً لتحريم الربا في الشريعة الإسلامية ، فإنه لا توجد سندات حكومية يمكن استخدامها في عمليات السوق المفتوحة في النظام النقدي الإسلامي ، كما أن استخدام الأسهم والأوراق المالية القابلة للتداول إسلامياً ؛ مثل : وحدات صناديق التأجير والمشاركات في عمليات السوق المفتوح أمر غير مرغوب فيه ؛ لأنه سوف يؤدي إلى الإخلال بكفاءة عمل السوق ، والى تشجيع المضاربة على هذه الأدوات ؛ بما يتعارض مع أهداف النظام النقدي والمصرفي الإسلامي ، كما أن استخدام نسبة المشاركة في الأرباح ، يؤدي إلى الإخلال بكفاءة السوق في توزيع الموارد . كما أنه لا يمكن استخدام أداة سعر الخصم؛ لأنه من الربا المحرم.

لكن لا يزال لدى المصرف المركزي أدوات كافية لتحقيق أهدافه ، ومن هذه الأدوات:

أ) نسبة النمو في مجاميع النقود ، أو نسبة النمو في النقود المعروضة ؛ التي يجب أن تتناسب مع نمو الناتج القومي الإجمالي؛ حتى يمكن تجنب التضخم أو الكساد .

ب) استخدام السقوف الائتمانية من أجل السيطرة على حجم الائتمان الكلي والتوزيع الائتماني للائتمان داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ج) الاحتياطي القانوني واحتياطي السيولة لتشجيع أو الحد من قدرة المصارف على خلق الائتمان.

د) فتح حسابات جارية للمصرف المركزي لدى المصارف التجارية يتم الإضافة إليها في حالة الرغبة في زيادة حجم الائتمان قصير الأجل؛ الذي يتم بعقود البيوع الآجلة أو في تخفيض تكلفته، والسحب منها في حالة الرغبة في تقليص السيولة ، أو رفع تكلفة الائتمان، وهذه يمكن أن تكون بديلاً لعمليات السوق المفتوحة .

هـ) فتح حسابات استثمارية بصيغة المشاركة في الربح والخسارة من قبل البنك المركزي لدى المصارف التجارية ؛ بهدف تشجيع الائتمان طويل الأجل ؛ والذي يقوم على عقود المشاركة، أو تقليصه ؛ إما في الاقتصاد ككل، أو في قطاعات مستهدفة.

و) استخدام الحسابات الجارية للمصارف لدى المصرف المركزي ، لتقديم ائتمان للمصارف، وتكون بديلاً لوظيفة المقرض الأخير، وتكون الأرصدة فيها سالبة في حالة احتياج المصارف إلى تسهيلات ائتمانية، ولا يتقاضى المصرف المركزي سعر فائدة على هذه التسهيلات ؛ وإنما يشارك المصرف في الأرباح المتحصلة في استخدام تلك التسهيلات.

الأهداف الوسيطة والنهائية للسياسة النقدية :

إن الأهداف النهائية للسياسة النقدية الإسلامية تكون:

١) تثبيت القوة الشرائية للنقود، أو التقليل من تقلباتها .
٢) تقليل تقلبات العائد قصير الأجل حول العائد طويل الأجل.
٣) تشجيع استغلال الموارد للوصول إلى التشغيل الكامل ،وتقليل البطالة .
٤) الحد من النشاطات المضاربية ؛ بتخفيض السيولة المتاحة لتلك النشاطات.

---

(١) الساعاتي، <u>مرجع سابق</u> ،ص٢٢.

وبما أن المعلومات المتاحة عن الأهداف النهائية تكون - في الغالب – سنوية إضافة إلى أن تأثير أدوات السياسة النقدية عليها يكون غير مباشر؛ فإنه سيتم اختيار أهداف عملية للتأثير عليها ؛ من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية **مثل:** الاحتياطيات الحرة لدى المصارف (FR)وذلك من أجل التأثير على الهدف الوسيط؛ مثل عرض النقود ، أو معدل العائد القصير الأجل ؛مثل: العائد على عمليات المرابحة للآمر بالشراء (Rns) والذي يؤثر على الهدف النهائي . ويشترط لفاعلية الأهداف العملية والوسيطة أن **تكون :**

أ و لاً **:** قابلة للقياس ، وتتوفر عنها المعلومات ؛ خلال فترات قصيرة، ومن ثم يمكن للمصرف المركزي التدخل في الوقت المناسب ؛ لتغيير مسارها فيما إذا انحرفت عن الهدف المخطط له.

ثانياً: أن تكون لدى البنك المركزي القدرة على التحكم التام بها ؛ ومن ثم يستطيع توجيهها للمسار المخطط لها.

ثالثاً: أن تكون العلاقة بين الهدف الوسيط والهدف النهائي علاقة قوية ومباشرة؛ ومن ثم يؤدي تغيير الهدف الوسيط إلى تحقيق التغيير المستهدف في الهدف .

الهندسة المالية التقليدية

تعريف الهندسة المالية وأهدافها

تعرف الهندسة المالية بأنها: هي مجموعة الأنشطة؛ التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير، والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل؛ وان كل ذلك يتم في إطار موجهات الشرع الحنيف.

والهندسة المالية- بذلك- تعتبر منهجا لنظم التمويل المعاصرة؛ ويهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية المعاصرة وتطويرها.

ووضح النجار(١٩٩٨)، في كتابه(البورصات والهندسة المالية)بأنها تهتم بإدارة الأدوات المالية خارج الموازنة العامة.

أما الجلي (١٩٩٦م) فقد شرح مفهوم الهندسة المالية بأنه يرجع الى توليد(خلق)أدوات أو أوراق مالية جديدة. أي أنه يعني - في مجمله- استنباط وسائل أو أدوات مالية جديدة لمقابلة احتياجات المستثمرين، أو طالبي التمويل المتجددة لأدوات التمويل؛ التي تعجز الطرق الحالية عن الإيفاء بها.

إن الهندسة المالية هي : مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، وتكوين مجموعة حلول إبداعية لمشاكل التمويل في الشركات.

إن الصناعة المالية مثل أي صناعة اقتصادية أخرى؛ بمعنى أن المنتج النهائي وحجم الإنتاج، يعتمد على حجم الطلب على المنتج من قبل الأفراد ، وهدف الصانع في تعظيم الإنتاج. ولكن هناك اختلاف مهم هو: أن الصناعة المالية تحتاج إلى تنظيم عالي ؛ مع الدقة وتطور وتجدد المعلومات.

إن تطور الأدوات المختلفة – كالمشتقات، والخيارات، وأنواع أسهم الشركات وتحول الشركات العامة إلى شركات مساهمة خاصة - ما هي إلا أشكال من منتجات الهندسة المالية ويضع فينرتي (***Finnerty,1988***)، إطارا محددا للهندسة المالية (***Financial Engineering***) فهي تعنى بتصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة،

وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية .

فمجال الهندسة المالية ليس فقط في إيجاد أدوات مالية، والعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج، وإنما يشمل- أيضاً - ابتكار واستحداث وتطوير أدوات ومنتجات مالية جديدة تقدم خدمات وحلولاً للمشكلات؛ التي تواجه المنشآت المالية؛ ولابد أن ينطوي هذا الابتكار الذي تقدمه الهندسة المالية على أدوات تمويل وأنظمة عمليات ، تسهم في تحسين الأداء وزيادة الربحية، وفي ظل ما سبق يمكن تحديد نطاق الهندسة المالية بثلاثة مجالات رئيسية:

المجال الأول: ابتكار أدوات مالية جديدة ؛ مثل تقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم وعقود المبادلة.

المجال الثاني : ابتكار عمليات مالية جديدة تعمل على تخفيض تكاليف المعاملات؛ مثل التداول الالكتروني للأوراق المالية، وابتكار فكرة سمسار الخصم، والتسجيل من على الرف (Shelf Registration) .

المجال الثالث: ابتكار حلول للمشكلات المالية،التي تواجه المنشآت المالية؛ مثل ابتكار استراتيجيات جديدة لإدارة مخاطر الاستثمار، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منشآت الأعمال للتغلب على مشكلات قائمة.

ويرى الاقتصادي (***Marshal and Basal,1993,p.3***)، أن الابتكار والإبداع؛ الذي تحققه الهندسة المالية لا يقتصر على المنتجات الجديدة ؛التي تقدمها؛ بل محاولة تطويع أدوات وأفكار قديمة من أجل خدمة أهداف المنشآت القائمة.

والهندسة المالية ليست مسألة صعبة، كما أنها ليست فنا جديدا؛ فالتأجير التمويلي والتشغيلي هو من ابتكارات الهندسة المالية ، وبيع الأصول ثم إعادة تأجيرها (***Sell and Lease back***) هي هندسة مالية ، والتورق والتصكيك هي من ابتكارات الهندسة المالية.

ولكي يمكن القول أن المنتج الجديد من صناعة الهندسة المالية ابتكار، فانه لابد أن يحقق شرطا هامـًا؛ وهو دوره في تحسين الأداء.ويشير ماسون وزملاؤه (Mason et al,1995,p.8) إلى أن الابتكار ينبغي أن يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي، وذلك من خلال ثلاثة مداخل أساسية:

أولاً : تحقيق الكمال للسوق، بتوسيع فرص المشاركة في المخاطر، وتحقيق التغطية، وجذب الموارد التي لم تكن متاحة في السابق.

ثانياً: تخفيض تكلفة المعاملات أو تحسين السيولة .

ثالثاً: تخفيض تكلفة الوكالة.

أما الشرط الثاني الذي لابد أن تحققه ابتكارات الهندسة المالية فهو تحقيق زيادة الربحية، وتخفيض التكاليف، إضافة إلى استخدام الوسائل المبتكرة للاستخدام الكفء للموارد المالية.

من تطبيقات الهندسة المالية دراسة حالة

(اتفاقيات إعادة الشراء)

يرى الكاتب الاقتصادي (بيتردركر) أن السبب الرئيسي وراء ازدهار المؤسسات المالية والأسواق المالية في الماضي كان هو المبتكرات المالية؛ ابتداء من اليورودولار وسندات اليورو الحكومية، وبطاقات الائتمان ،ثم الشركات متعددة الجنسيات. لكن هذه المبتكرات تحولت من كونها مربحة إلى كونها منتجات نمطية منخفضة الربحية؛ وذلك لزيادة

المعروض منها ؛ بنسبة تفوق حجم الطلب عليها ، فهو يرى أن الصناعة المالية بحاجة إلى أن تكتشف نفسها من جديد؛ إذا كانت تتطلع إلى الازدهار في القرن الواحد والعشرين .وان المنتجات التي ساهمت في ازدهارها - في السابق- لم تعد قادرة على الاستمرار قبل أربعين ،سنة كانت هذه المنتجات مبتكرات جديدة، أما اليوم فهي مجرد "سلع نمطية " (***commodities***) وهذا يعني أن ربحيتها آخذة في الانحسار، أن لم تكن خاسرة. ويرى الكاتب أن المنتجات؛ التي ظهرت خلال الثلاثين سنة الماضية لم تكن ذات أهمية تذكر، وأن تلك المنتجات كانت- في الغالب - مشتقات مالية، زعموا أنها علمية لكنها كانت - في الحقيقة- أدوات قمار، كما هو الحال في صالات القمارفي لاس فيجاس ومونتيكارلو.

إن "منسكي" كان من أوائل؛ الذين درسوا أثر الابتكار المالي على فعالية السياسة النقدية . فهو يرى أن أدوات السياسة النقدية ، مثل الاحتياطي الإلزامي أو معدل الفائدة سوف لن تجدي كثيراً على المدى المتوسط ؛ نظراً لقدرة المؤسسات المالية على ابتكار أدوات مالية تمكنها من تجاوز قيود السياسة النقدية؛ حيث أدت الهندسة المالية دورا هاما في التخلص من قيد الاحتياطي الإلزامي؛ الذي تفرضه البنوك المركزية على البنوك التجارية؛ حيث تم ابتكار أدوات مالية تمكنها من تجاوز هذا القيد؛ وهو ما يسمى اتفاقيات إعادة الشراء (***Repurchase agreements, Repos***) حيث يقوم البنك ببيع سندات حكومية بثمن محدد، ثم يشتريها من نفس المشتري بثمن أعلى مؤجل؛ و هنا لا يحتاج المصرف إلى حجز احتياطي إلزامي مقابل الحصول على السيولة. كما يمكن اللجوء إلى الاقتراض من سوق الدولار الأوربية ، أو اللجوء إلى غيرها من الوسائل؛ بحيث تستطيع الحصول على السيولة؛ دون حجز احتياطي إلزامي؛ مما يؤثر على فعالية السياسة النقدية وضعف أثرها الاقتصادي.

ويلاحظ أن الهندسة المالية يمكن أن تؤدي دورًا في نقص فاعلية السياسة النقدية وضعف أثرها الاقتصادي؛ وذلك أن الأنظمة والسياسات الاقتصادية تهدف إلى ضبط التعاملات، وتحقيق الاستقرار؛ بينما الابتكار ؛ بحسب تعريفه أصلاً؛ هو خروج عن السائد والمعروف، ومن ثم يكون الابتكار سبباً لحدوث قدر من عدم الاستقرار؛ وهذا لا يعني أن الابتكار سلبي؛ وإنما هو سلاح نافع ، حينما يحقق المصلحة المشروعة ، ويحقق الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، ويعمل على زيادة مستوى الرفاهية،وتلك الزيادة في الرفاهية تعادل ذلك القدر من عدم الاستقرار بسبب طبيعة الابتكار.

اتفاقية إعادة الشراء (***Repurchase Agreement***) (***Repo***):

تعتبر اتفاقيات إعادة الشراء من ابتكارات الهندسة المالية؛ والتي تعمل - من خلالها- البنوك المركزية للسيطرة على حجم الائتمان؛ من خلال التأثير على أسعار الفائدة والتحكم في السيولة. كما أن استخدامها من قبل المنشآت يكون للتغلب على مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، والتخلص من القيود التنظيمية. وتتمثل العملية في تعهد بائع الورقة المالية بإعادة شرائها، بعد فترة محددة، بسعر أعلى من سعر البيع المتفق عليه.

وقد يتم الاتفاق على شراء المقرض لكمية معينة من الأوراق المالية، على أن يلتزم بإعادة بيعها للمقترض، بعد فترة معينة، بسعر أعلى من سعر الشراء.

هي: قروض قصيرة الأجل؛ تحصل عليها البنوك؛ بضمان أذون الخزانة، فإذا لم يقم المقترض بسداد القرض؛ فان المقرض يكون هو صاحب أو مالك لأذون الخزانة.

ويقوم البنك المركزي ببيع وشراء السندات الحكومية دفعة واحدة؛ بموجب إتفاقيات محددة لإعادة الشراء . وهذه السندات الحكومية؛ التي يتم شراؤها وبيعها ؛ بموجب اتفاقيات إعادة الشراء تعني وجود عمليات إضافة أو سحب مؤقتة
من الاحتياطيات . ويعمد البنك المركزي إلى استخدام اتفاقات إعادة الشراء؛ عندما يرغب في تخفيف أثر التقلبات المؤقتة في الاحتياطيات المصرفية المتولدة عن عوامل لا تخضع لرقابته وسيطرته.

وعلى هذا الأساس فان البنك المركزي يمكنه من عقد اتفاقيات إعادة شراء بين البنك والبنوك التجارية؛ وذلك من أجل السيطرة على الاحتياطيات المصرفية لدى البنوك التجارية، ومن ثم يؤثر ذلك على قدرة البنوك في منح المزيد من الائتمان؛ من خلال التأثير على تلك الاحتياطيات الإضافية .

تجربة المملكة في مجال استخدام اتفاقيات إعادة الشراء :

حققت المملكة العربية السعودية ؛ ممثلة في البنك المركزي لها؛ وهو مؤسسة النقد العربي السعودي؛ تقدما ملحوظا في تطوير السياسة النقدية؛ حيث تم إيجاد أدوات نقدية متنوعة تمتاز بفاعليتها ومواءمتها لمتطلبات السوق المالية المحلية، والمرونة في الاستخدام وتنظيم مستوى السيولة في الاقتصاد .

أدوات السياسة النقدية ***Monetary Policy Instruments*:**

يتوفر لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مجموعة من الأدوات النقدية؛ التي من خلالها تتمكن من إدارة السيولة، ومتابعة أوضاع السوق النقدية بكفاءة وفاعلية؛ وتشمل **هذه الأدوات :**

١) الاحتياطي الإلزامي***Minimum Reserve Policy***:

ويشتمل على الأدوات التالية:

أ. الاحتياطي القانوني***Cash reserve Ratio(CRR)*:** وتقوم المصارف التجارية بالاحتفاظ باحتياطيات إلزامية (كنسبة من الودائع البنكية)لدى مؤسسة النقد العربي السعودي. وتعتبر هذه الأداة من الأدوات الهامة والفاعلة في الرقابة على الائتمان المصرفي ، والتأثير في السيولة النقدية.

ب. احتياطي **السيولة*(SLR)Statutory Liquidity Ratio***: وتقوم المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة ٢٠% من إجمالي التزامات الودائع المصرفية على هيئة أصول قصيرة الأجل قابلة للتحول إلى سيولة نقدية في غضون شهر، وعلى هذا فان السيولة النقدية المتاحة للمصارف التجارية؛ والتي يمكن أن تستخدمها في عمليات الإقراض تمثل الفارق بين إجمالي الودائع وإجمالي الاحتياطي الإلزامي .

٢) توظيف ودائع المؤسسات العامة ***Placement Of Public Funds***:

لمؤسسة النقد العربي السعودي الحق في التصرف بالودائع المتاحة لها، والعائدة لبعض المؤسسات والهيئات العامة، وذلك بإيداعها وسحبها من النظام المصرفي؛ للتحكم في حجم السيولة النقدية .

وتعتبر هذه الأداة مكملة لأدوات السياسة النقدية الرئيسية الأخرى.

٣) المقايضة في سوق النقد الأجنبي***FX Swap***:

وتستهدف عمليات المقايضة في النقد الأجنبي بنوعيها (***FXSwap&reserve FX Swap***) التأثير على التدفقات المالية (***Capital Flows***)من خلال تخفيف الإضرابات في السيولة النقدية ، والناتجة عن التطورات في سوق الصرف الأجنبي .

٤) اتفاقيات إعادة الشراء ***Repo***:

وتعتبر اتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية الحكومية إحدى الأدوات الهامة والمتاحة لمؤسسة النقد لإدارة السيولة النقدية المحلية . وقد ساهم في تطورها إصدار الحكومة ممثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي ثلاثة أنواع من الأوراق المالية الحكومية؛ لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة.

وتنبع أهمية هذه الأداة في التأثير على مستويات التذبذب في السيولة المصرفية من كونها :

- ❖ نافذة مفتوحة للمصارف التجارية المحلية للحصول على السيولة اللازمة و الاحتياجات الغير متوقعة في عمليات المقاصة اليومية، والتخلص من السيولة الزائدة عن حاجتها ؛عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس(***ReserveRepo***).
- ❖ دعم المصارف التجارية نحو تطوير السوق الثانوي للأوراق المالية الحكومية؛ وذلك بتوفير السيولة اللازمة.

وتوفر اتفاقيات إعادة الشراء وسيلة مهمة من وسائل السياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة (***Open Market Operation - omo***) بمفهومها الضيق ؛ والتي تمثل بدورها أداة للسيطرة على حجم الائتمان؛ عن طريق قيام مؤسسة النقد، بتعديل مستوى السيولة المصرفية بصورة مباشرة؛ بدلا من التأثير عليها من خلال تغيير تكلفة الائتمان .

عائد إعادة الشراء كهدف تشغيل (***Repo Rate As Operating Target***)

ويمثل عائد إعادة الشراء (***Repo Rate Facilities***) الهدف التشغيلي الرئيس (***Operating Target***) ضمن إطار السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية. وتهدف مؤسسة النقد العربي السعودي من استخدام اتفاقيات إعادة الشراء إلى إدارة السيولة النقدية المحلية ، ومن ثم دعم استقرار وثبات سعر صرف الريال. كما تهدف إلى إرسال إشارات للسوق عن اتجاه السياسة النقدية؛ التي تريد تنفيذها في المملكة ؛ عن طريق تأثيرها على منحنى عائد السوق النقدي .

الأصول المالية (***Underlying Assets***):

هناك ثلاثة أنواع من الأوراق المالية يتم – بموجبها- استخدام تسهيلات إعادة الشراء ؛ وهي على النحو التالي :

١. سندات التنمية الحكومية (***government Development - GDBs***):

وتمثل سندات التنمية الحكومية الأوراق المالية الرئيسية لاتفاقيات إعادة الشراء لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة. وطرأ تطور كبير بالنسبة لفترات استحقاق تلك السندات، حيث تم إصدار سندات تنمية لفترة استحقاق مدتها عشر سنوات في أواخر عام ١٩٨٨م ، وكذلك فترات استحقاق لمدة ثلاث سنوات وسبع سنوات في نوفمبر عام ٢٠٠٠م بحيث تكون

على النحو التالي : سنتين وثلاث سنوات وخمس سنوات وسبع وعشر سنوات .كما استبدلت المؤسسة الإصدارات النصف شهرية لتلك السندات بنظام الإصدار المفتوح الربع سنوي .وبموجب هذا النظام يتم طرح أربعة إصدارات كل سنه وكل إصدار من تلك الإصدارات يظل مفتوح لمدة ثلاثة اشهر ويعمل هذا النظام على توفير المرونة اللازمة للحكومة والمؤسسة كجهة إصدار والمستثمرين من حيث الاستحقاق والأسعار والسيولة .وتأخذ المؤسسة في الاعتبار ما يسمى بمقايضة سعر الفائدة على الدولار الأمريكي؛ كمرجع في تسعير سندات التنمية الحكومية، مع إضافة علاوة (***Premium***) حسب أوضاع السوق المحلية ، وما تراه المؤسسة مناسباً .

٢ . أذونات الخزانة (***Treasury Bills***):

طرحت أذونات الخزانة ؛ كبديل للودائع البنكية لفترات استحقاق مختلفة ، وتقوم المؤسسة بإصدارها لأذونات الخزانة بشكل أسبوعي ، ويتم تسعيرها على أساس منحنى عائد السوق النقدية بين المصارف التجارية (***Saudi Interbank Bid Rate - SIBID***) .

٣ . سندات ذات عائد عائم (***Floating Rate Notes - FRNs***):

السندات ذات العائد العائم هي النوع الثالث من الأوراق المالية الحكومية المؤهلة للاستخدام في اتفاقيات إعادة الشراء. وقد تم إصدارها رغبة في إيجاد أنواع مختلفة من الأدوات الاستثمارية، وتعميق سوق الأوراق المالية (***Capital Market***) في المملكة، علاوة على الهدف الأساسي من إصدارها ؛ وهو تمويل عجز الميزانية العامة للدولة .العائد على هذه السندات هو عائم، ويتغير حسب أحوال السوق ؛ ولذلك فان الطلب على تلك السندات يزداد مع توقعات إرتفاع أسعار الفائدة على الريال ، والعكس صحيح .

ويتأثر حجم اتفاقيات إعادة الشراء بمستوى السيولة النقدية لدى المصارف التجارية والتي تتأثر بعدة عوامل ؛ **من أهمها:**

أ- الإنفاق الحكومي.
ب- التغير في المراكز المالية للمصارف التجارية .
ث- ضغوط المضاربة على الريال السعودي.

وينعكس تأثير السياسة المالية، والمتمثل في الإنفاق الحكومي على مستوى السيولة النقدية في السوق ؛ فعندما يزداد الإنفاق الحكومي ؛ نتيجة لإرتفاع إيرادات البترول، يقل صافي اتفاقيات إعادة الشراء؛ بينما يتعاظم دور عمليات إعادة الشراء المعاكس (***Reserve Repo***) وذلك لامتصاص السيولة الزائدة في السوق.والعكس صحيح عندما ينخفض الإنفاق الحكومي؛ نتيجة لانخفاض إيرادات البترول؛ حيث تزيد اتفاقيات إعادة الشراء لضخ السيولة اللازمة لسد احتياجيات النظام المصرفي؛ مما يؤدي إلى زيادة صافي عمليات اتفاقيات إعادة الشراء.

الهندسة الفقهية بين المخارج والحيل

نجد أن من أحكام الشريعة الإسلامية :

أ- أحكام معاملات   ب.أحكام عبادات .

فالنوع الأول يعنى بعلاقة العبد بربه، وأحكام العبادات؛ التي يجب أن يصرفها العبد لربه .

النوع الثاني من الأحكام ؛ وهي أحكام المعاملات؛ وتهتم بعلاقة العبد مع الغير؛ سواء أفراد أو مجتمعات ؛ وهذا النوع من الأحكام فيه توضيح كامل لجميع علاقات الأفراد مع بعضهم مع بعض فيما هو محرم ومباح ومستحب وجائز ؛ يقول الله سبحانه وتعالى :**(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)[سورة النساء: الآية ٢٩]**

وقد فصل العلماء بين الأحكام الثابتة والقابلة للتغيير. فأما الأحكام الثابتة فهي التي تمثل أصول الشريعة وأسسها ومبادئها؛ وهي التي أقرها النبي - ق - في خطبة الوداع ، و الأحكام التي تتعلق بمقاصد الشريعة؛ كتحقيق العدل، ومنع الظلم ، وحفظ الضروريات . أما الأحكام التي تتعلق بالوسائل، أو ثبتت باجتهاد، وتلك التي تستند على أدلة ظنية، فإنها قابلة للتغيير ، فهناك اتفاق بين العلماء على وجود الأحكام الثابتة والمتغيرة أو القابلة للتغيير . فمن الأحكام الثابتة في المجال الاقتصادي - على سبيل المثال تحريم الربا، ووجوب الزكاة ، ووجوب الوفاء بالعقود ، تحريم أكل أموال الناس بالباطل، ومن الأحكام المتغيرة أحكام التسعير والاحتكار والاكتناز...

فالمقصود بالأحكام المتغيرة تلك التي تتعلق بقضايا متغيرة تتغير عللها بتغير الزمان والمكان، فقد تأخذ حكم التحريم لوجود علة التحريم، وقد تأخذ حكم الجواز أو الإباحة لانتفاء علة التحريم. فالأصل - في المعاملات- الالتفات إلى العلل والمصالح، كما أن الأصل في العبادات بالنسبة للمكلف التعبد.

وكما يقول الشاطبي: " فإن وجدنا الشارع قاصداً لمصالح العباد ، والأحكام العادية تدور معه حيثما دار، فترى الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيه مصلحة ، فإذا كان فيه مصلحة جاز " .

وكما يقول في موضع آخر: " النظر إلى مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا كانت الأفعال موافقه أم مخالفة".

فالشريعة الإسلامية حرمت الربا - بكل أنواعه وأشكاله- وحرمت الغرر، والرشوة وغسيل الأموال، والاحتكار، والنجش، وجميع أنواع الكسب؛ التي يتحقق فيه الظلم، وأكل أموال الناس بالباطل.

الفرق بين الحلول الشرعية والحيل البدعية :

من أكثر الإشكالات مسائل الحيل، ومسائل المخارج الفقهية، وكيفية التفريق بينهما، و يظهر التفريق بين مسألة الحيل و مسألة المخارج الجائزة أن كثيراً من المسائل التي ظاهرها التحايل دائرة بين هذين الأمرين؛ إما أنه حيلة مذمومة، أو مخرج جائز.

فـا لـحيـلـة : هي تحقق مقصود المكلف المنافي للشرع، فإذا كان قصد الشارع تحريم الربا فالحيلة هي اللجوء إلى بيع العينة؛ للحصول على الزيادة؛ التي حرمها الشارع في الربا.

والعينة، هي أن يبيع سلعة بثمن معلوم إلى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ليبقى الكثير في ذمته ،وسميت العينة لحصول العين أي النقد فيها ولأنه يعود إلى البائع ماله .وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة وأحمد وجوزه الشافعي وأصحابه .

الضوابط الشرعية للهندسة المالية

هناك حاجة ملحة لإيجاد حلول مالية إسلامية ؛ وذلك من عدة جوانب :

أ) إن قواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالتبادل، وإن كانت معدودة، ولكنها منضبطة ومحددة.وعلى هذا فان قبول التعاملات ؛ التي تلبي حاجات الناس يكون مرهونا بمدى التزام تلك التعاملات بالضوابط الشرعية، ويلاحظ أن مثل هذا الشرط ليس هناك صعوبة في تطبيقه؛ وإنما هناك حاجة إلى استيعاب لمقاصد الشريعة وفي نفس الوقت إدراك وتقدير لاحتياجات الناس الاقتصادية. وهنا يكون دور الهندسة المالية ضرورياً ومهماً من أجل البحث عن الحلول؛ التي تلبي حاجات الناس الاقتصادية؛ مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية.

ب) تطور التعاملات المالية، والذي نتج عنه زيادة عوامل المخاطرة، إضافة إلى تغير الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الاقتصادي؛ مما يجعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشعبة، ويزيد من ثم الحاجة إلى وجود حلول وبدائل ملائمة.

الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية :

هناك أسس لابد أن تلتزم بها أي عملية ابتكار أو تجديد؛ في ظل النظم الاقتصادية الإسلامية؛ **وهي:**

أولاً: تحريم الربا و الغرر : والربا في اللغة: الزيادة والنماء ؛ والمقصود به هو الزيادة على رأس المال وتناميه ؛ سواء قلت أو كثرت. **قال الله تعالى** :

(فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)**[سورة البقرة:٢٧٩]**

والربا محرم في جميع الشرائع الربانية ، وينقسم الربا إلى قسمين : ربا الفضل ، وربا النسيئة.

ربا الفضل: وهو بيع النقود بالنقود، أو الطعام بالطعام مع الزيادة ، وهذا النوع محرم؛ لأنه يفضي إلى النوع الثاني؛ وهو ربا النسيئة. يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :(الذهب بالذهب ،والفضة بالفضة، والبر بالبر ،والشعير بالشعير ،والتمر بالتمر والملح بالملح،مثلاً بمثل سواءً بسواء،يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد) .

وربا النسيئة: هو الزيادة المشروطة؛ التي يأخذها الدائن من المدين؛ نظير التأجيل؛ وهو محرم. وهذا النوع منصوص على حرمته في الكتاب، والسنة ، وإجماع الفقهاء.

تعريف الغرر:هو ما كان على خطر الحصول. وقد عرفه السرخسي بأنه ما كان مستور العاقبة،

وعن ابن -عمر رضي الله عنه- **قال** : (نهى رسول الله - ﷺ - عن بيع الغرر) رواه أبو داود والترمذي ، **وقد قسم الضرير الغرر إلى:**

- الغرر في صيغة العقد: ومنه بيعتان في بيعة، وبيع الحصاة ، وبيع الركبان، وبيع المنابذة، وبيع العربان، وبيع الملامسة، والعقد المعلق، والعقد المضاف.

- الغرر في محل العقد: ومنه الجهل بذات المحل ، والجهل بجنس المحل، والجهل بنوع المحل، والجهل بمقدار المحل، والجهل بأجل المحل، ومنه عدم القدرة على التسليم، والتعاقد على المعدوم، وعدم رؤية محل العقد.

ثانياً:حرية التعاقد: ويقصد بذلك إطلاق الحرية للناس في أن يبرموا من العقود ما يرون أنه يحقق مصالحهم، وبالشروط التي تحقق لهم تلك المصالح؛ غير مقيدين؛ بأي قيود؛ إلا بقيد واحد؛ وهو أن لا تكون تلك العقود مشتملة على أمر نهى عنه الشارع،وحرمه ؛ مثل : الربا والغرر.

ثالثاً: قاعدة التيسير ورفع الحرج: والمراد بالحرج: الضيق، وقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم: (المشقة تجلب التيسير). **يقول الله سبحانه وتعالى:**

(لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ) **[سورة البقرة:٢٨٦]**

وقال تعالى: (وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ) [سورة الحج:٧٨]

وقال رسول الله - ق: (أن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه)،رواه البخاري. ويظهر هذا الأمر في مجال المعاملات ؛ فقد جعل الله تعالى باب التعاقد مفتوحا بين العباد، وجعل الأصل فيها الإباحة، وجعل القيد فيها ما فيه ظلم وأكل أموال العباد بالباطل، وتتضح أهمية هذه القاعدة في أن تقييد الناس بالعقود القديمة فيه تضييق على الناس والمتعاملين؛ لأنها لا تفي بكل احتياجاتهم المتغيرة والمتجددة.

ومن هنا ظهرت أهمية الهندسة المالية الإسلامية في تطوير تلك العقود، والمزج بين أكثر من عقد، واستحداث عقود جديدة؛ بشرط خلوها من الأوامر المحرمة في العقيدة الإسلامية، وفي ظل موجهات الشرع الإسلامي، وبما يلبي الحاجات المتزايدة للتمويل.

من جهة أخرى فان تطوير صيغ التمويل التقليدية يغري المتعاملين إلى اللجوء إليها في ظل غياب البدائل الإسلامية ؛ وهنا يكون دور الهندسة المالية في إيجاد البدائل.

رابعاً: قاعدة الاستحسان (المصالح المرسلة): الاستحسان هو: باب لحرية التعاقد؛ يقول الإمام مالك: الاستحسان تسعة أعشار العلم ، وهو ما يستحسنه المجتهد بعقله ؛من غير أن يوجد نص يعارضه أو يثبته؛ بل يرجع فيه إلى الأصل العام ؛ وهو جريان المصالح ؛ التي يقرها الشرع. ويقول البعض أن الاستحسان: هو أن يعدل المجتهد عن الحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى غيره؛ وذلك لدليل أقوى يقتضي العدول عن الدليل الأول لحكم هذه النظائر. أما المصالح المرسلة؛ وهي صنو الاستحسان؛ وهي الأوسع والأكثر شمولاً. والمصالح المرسلة تعني الأخذ بكل أمر فيه مصلحة يتلقاها العقل بالقبول ، ولا يشهد أصل خاص من الشريعة بإلغائها أو اعتبارها. **ولكن لابد من الأخذ في الاعتبار بما يلي :**

- إن الأخذ بمبدأ المصالح، لو لم يشهد له دليل من الشرع ،يفتح الباب للأهواء؛ فيكون كل ما يشتهيه الشخص، ويحقق مصالحه، يعتبر مصالح ينبني عليها حكم شرعي بالإباحة والإقرار؛ وهذا يؤدي إلى المفاسد .
- إن المصالح المرسلة تختلف باختلاف البلدان والأشخاص ؛ بل تختلف باختلاف أحوال الشخص الواحد؛ فإذا كان كل مصلحة تقتضي حكماً شرعياً خاصاً بها ؛ فقد تتضارب الأحكام الشرعية؛ وهذا أمر لا يجوز .
- إن المصلحة المرسلة؛ التي تناط بها أحكام الشريعة الإسلامية ، هي المصلحة التي فيها المحافظة على مقصود الشارع.

خامساً: النهي عن بيعتين في بيعة: ويعتبر هذا النهي من أساسيات الهندسة المالية

الإسلامية، والنهي -هنا - ينصب على ما كان بين الطرفين؛ لأن رسول الله- ﷺ - نهى عن بيعتين في بيعة ، والبيعة تكون بين طرفين؛ فإذا تضمنت بيعتين علم أنها بين طرفين، فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف، والأخرى مع طرف آخر لم تدخل في النهي، وعلى هذا فان أي بيعتين بين طرفين تكون محصلتهما بيعة من نوع ثالث، ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة، وفي هذه الحالة يكون الحكم تابعا لحكم البيعة الثالثة، فان كانت تلك البيعة ممنوعة شرعا كانت البيعتان موافقة لها في الحكم، وان كانت البيعة الثالثة مقبولة شرعا لم يكن هناك حاجة للبيعتين، وأمكن تحقيق المقصود عن طريق البيعة الثالثة. وتعتبر هذه القاعدة - وهي النهي عن بيعتين في بيعة- من أهم الأسس في الهندسة المالية الإسلامية وترجع أهميتها - بالإضافة إلى أنها تحقق الكفاءة الاقتصادية للمعاملات المالية – على تحقيق السلامة الشرعية.

المـراجـع

١. حامد عبد المجيد دراز (٢٠٠٢) - السياسات المالية- دار الجامعية- الإسكندرية مصر .
٢. حسـبن مصـطفى حسـين (١٩٨٧) - الماليـة العامـة- ديـوان المطبوعـات الجامعيـة الجزائر .
٣. خلاصي رضا (٢٠٠٥) النظام الجبائي الجزائري الحديث- جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين - دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع - الجزء الأول - الجزائر.
٤. سـعد الله داود (٢٠١٣) الأزمـات النفطيـة و السياسـات الماليـة فـي الجزائـر- دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع- الجزائر .
٥. سـلام عبـد الكـريم مهـدي أل سميسـم (سـنة ٢٠١١) - التـوازن الاقتصـادي العـام - دار مجدلاوي للنشر و التوزيع – الطبعة الأولى - عمان الأردن.
٦. سوزي عدلي ناشد -(٢٠٠٣) المالية العامة- النفقات العامة- الايرادات العامة - الميزانية العامة- منشورات حلبي الحقوقية -سوريا -
٧. عـادل حشـيش و مصـطفى رشـدي- (١٩٩٨) مقدمـة فـي الاقتصـاد العام(الماليـة العامة)- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر -
٨. عباس كاظم الدعمي (٢٠١٠) السياسات المالية و النقدية و أداء سوق الاموال المالية - دار صفاء للنشر و التوزيع - الطبعة الأولى- عمان- الأردن .
٩. عبد المجيد بوزيدي (١٩٩٩) تسعينيات الاقتصاد الجزائري- موفم للنشر- الجزائر .
١٠. عبد المجيد قدي (٢٠٠٥) - المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية - الساحة المركزية- الطبعة الثانية -بن عكنون- الجزائر .
١١. عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٣) - السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)- الطبعة الأولى- القاهرة- مصر .
١٢. علاء فرج الطاهر (٢٠١١) التخطيط الاقتصادي - دار الراية للنشر و التوزيع المملكة الأردنية الهاشمية . الطبعة الأولى - الأردن .
١٣. لعمارة جمال (٢٠٠٤) منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر- دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى- الجزائر .
١٤. مجدي شهاب - (١٩٩٩) الإقتصاد المالي- دار الجامعة الجديدة للنشر - مصر .
١٥. مجدي محمود شهاب (١٩٩٩) - الاقتصاد المالي- نظرية مالية الدولة- السياسات المالية للنظام الرأسمالي- دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية - مصر .
١٦. محمد بلقاسم حسن بهلول (١٩٩٩) ، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزء الثاني - الجزائر .
١٧. محمد حلمي الطوابي (٢٠٠٧) أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي في الدول الحديثة- دار الفكر الجامعي- الإسكندرية - مصر .
١٨. محمد خليل برعي (١٩٨٢) مقدمة في الاقتصاد الدولي- مكتبة النهضة الشرق القاهرة- مصر .

١٩. محمد طاقة ، هدى العزاوي (٢٠٠٧) اقتصاديات المالية العامة- دار المسيرة للنشر و التوزيع – الطبعة الأولى – عمان- الأردن.
٢٠. محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام (٢٠٠٠) المالية العامة و النظام المالي في الاسلام- دار الميسرة للنشر و التوزيع ، عمان- الأردن .
٢١. محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة- دار الميسرة للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن .
٢٢. محمود عبد الرازق(٢٠١١) الاقتصاد المالي -دار الجامعية الاسكندرية - الطبعة الأولى - مصر .
٢٣. محمود عبد الفضيل ، و . محمد رضا العدل ،مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية - مصر .
٢٤. مدحت محمد العقاد (١٩٨٣) مقدمة في علم الاقتصاد- دار النهضة العربية للنشر القاهرة مصر .
٢٥. مدني بن شهرة (٢٠٠٩) الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)- دار حامد للنشر و التوزيع - الطبعة الأولى - الجزائر .
٢٦. هشام مصطفى الجمل- دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية - دار الفكر الجامعي- الإسكندرية - مصر -
٢٧. فؤاد هاشم عوض (١٩٨٤) اقتصاديات النقود و التوازن النقدي- دار النهضة العربية القاهرة- مصر .
٢٨. الرويلي صالح (١٩٨٨) المالية العامة- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر
٢٩. وحيد مهدي عامر (٢٠١٠) السياسات النقدية و المالية و الاستقرار الاقتصادي دار الجامعة الاسكندرية - الطبعة الأولى - مصر .
٣٠. وليد الجيوسي (٢٠٠٩)- أسس التنمية الاقتصادية- دار جليس الزمان للنشر و التوزيع - الطبعة الأولى- الأردن.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

1. ***_Hocine Benissad (année 1994) , ALGERIE : Restructurations et Réformes Economiques (1979 / 1993) , place centrale de ben aknoun Alger .***
2. ***- MUSTAPHA MEKIDECHE. L'ALGERIE ENTER ECONOMI DE RENTE ET ECONOMI EMERGENTE .1986 . 1999 : EDITION DAHLEB. ALGER 2000.***

3. *- YOUCEF DEBOUB LE NOUVEAU MECANISME ECONOMIQUE EN ALGERIE . OPU 1993 .*
4. *- YAHIA DENDIDENI, LA PRATIQUE DU SYSTEME DGETAIRE DE L'ETAT ALGERIE, OPU 2002.*
5. *- YOUCEF DEBOUB, LE NOVEAU MECANISME ECONOMIQUE EN ALGERIE, OPU, 1993.*
6. *-SECRETARIAT D'ETAT AU PLAN BILAN PROVISOIRE DES INVESTISSEMENTS DU PLAN TRIENNAL 1967- 1979 JUILLET 1970.*